

مخنارات السرائيلية



March- 2008

السنة الرابعة عشر- العدد ١٥٩ مارس ٢٠٠٨



ترجمات عبرية

التقرير النهائي للجنة "فينوجراد": فشل نظرية الأمن
مؤتمر هرتسليا: خطة لتبادل الأراضي في المنطقة
دور الموساد في تهجير "يهود المغرب"
اغتيال مافنية: رسائل متعمدة

رؤية عربية

قراءة في تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية عن النشاط النووي الإسرائيلي

مخزنات الاسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٥٩ - مارس ٢٠٠٨

رئيس مجلس الإدارة
م. عطا الله

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

د. يحيى عبد الله	د. أشرف الشرقاوي	عادل مصطفى
محب شريف	منير محمود	محمد اسماعيل
شريف حامد	كمال أحمد	مدحت الغريب
	محمود صبري	

المستشار الفني	المدير الفني	سكرتير التحرير الفني
السيد عزمي	حامد العويضي	مصطفى علوان

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

◆ المقدمة

- ٤ الأمن القومي المصري..... د. عماد جاد

◆ أولاً : الدراسات

- ٥ ١ - كتاب "اليهود العرب.. الانتماء القومي والديني والعنقي" (الفصل الرابع)..... يهودا شنهاف
١٣ ٢ - كتاب "نقطة اللاعودة" (الفصل الثاني)..... رونين برجمان
٢١ ٣ - كتاب وحدة شاكيد (الفصل الثالث عشر)..... أوري ميلشتاين ودوف دورون

◆ ثانياً: الوثائق

- ٢٧ ١- وثائق فرنسية أُفْرِجَ عنها مؤخراً..... ميثير زامير
٢٤ ٢- كلمة "جدعون بيجر" عن خطة لتبادل الأراضي أمام مؤتمر هرتسليا..... موقع مؤتمر هرتسليا

◆ ثالثاً: الشهادات

- ٣٥ ١ - المبعوث المقدسي..... جيدي فايتس
٣٧ ٢ - دور الموساد في تهجير يهود المغرب واغتيال مهدي بن بركة..... روفين برجمان

- ٤٣ رابعاً: افتتاحيات الصحف..... إعداد: وحدة الترجمة

◆ خامساً: الترجمات العبرية

■ تقرير فينوجراد النهائي:

- ٥٠ ١ - تقرير يفتقر إلى المسؤولية..... بنحاس وولف
٥١ ٢ - ثلث الجمهور يطالبون ببقاء أولمرت وباراك في منصبيهما..... يوسي فيرتر
٥٢ ٣ - فينوجراد والعرب..... يوني بن مناحم
٥٤ ٤ - عيب أخلاقي..... عزوي بنزيمان
٥٥ ٥ - تركوا السائق..... شلومو ويشينسكي
٥٥ ٦ - كلمة واحدة كانت تكفي: "هزْمنا"..... موشيه أرنس
٥٦ ٧ - ليفني: "تقرير فينوجراد خطير"..... سفي كروفسكي
٥٧ ٨ - لازال الجمهور خارج الصورة..... شالوم يروشليمي
٥٨ ٩ - تقرير فينوجراد وإيران: العنصر المفقود..... ميكسي سيجل
٦٠ ١٠- استطلاع رأي الشبكة الثانية بعد صدور تقرير فينوجراد..... هيئة تحرير موقع bet
٦١ ١١- انتهى التحقيق..... افتتاحية هاآرتس
٦٢ ١٢- نهاية الخداع..... آري شابيط
٦٣ ١٣- ننتياهو وتقرير فينوجراد..... آيال جيفن
٦٤ ١٤- الجمهور يحكم ويقرر..... يحزقيئيل درور
٦٥ ١٥- فشل نظرية الأمن بناءً على مضمون تقرير فينوجراد..... أمنون أشد
٦٨ ١٦- ما الذي غفله الخبراء؟..... شلومو أفيري

■ اغتيال عماد مغنية:

- ٦٩ ١ - اغتيال مغنية في قلب دمشق رسالة واضحة للسوريين..... روني جال
٧٠ ٢ - "حراس سوريا" يبعثون بخطاب لموقع أوميديا..... ران بورات
٧١ ٣ - نصر الله فتح حساباً..... تسفي برئيل
٧٢ ٤ - رد على صحفي سوري..... سميدار بيرى
٧٣ ٥ - أمن إسرائيل أولاً..... أنشيل بابر
٧٤ ٦ - الردع هام ولكن له ثمن..... شلومو جازيت

■ الشأن الفلسطيني:

- ٧٥ - ١ - نشطاء يسار: "لن ننصاع إلى قوانين عنصرية".....شولاميت أفيتسور
- ٧٦ - ٢ - إسقاط أسوار رفح فشل لحركة حماس.....أوري شتدل
- ٧٧ - ٣ - إضراب ديموقراطي.....عميرا هس
- ٧٨ - ٤ - حماس تحاول تثبيت ميزان ردع جديد.....عاموس هرثيل وآفي يسخروف
- ٧٩ - ٥ - ليفني ستطالب الفلسطينيين بترميم قبر يوسف.....روني سوفير
- ٨٠ - ٦ - خطر ديموجرافي.....ميرون بنفستي

■ علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:

- ٨١ - ١ - حزب العمل الكرديستاني يوجه تحذيراً لإسرائيل.....هيئة تحرير موقع دبكا
- ٨٢ - ٢ - إسرائيل وفرنسا تتعاونان في سوق صك العملة الدولي.....هيئة تحرير موقع nfc
- ٨٣ - ٣ - باراك يلتقي الرئيس الباكستاني سراً في باريس.....روني سوفير
- ٨٤ - ٤ - هل يصفح فريق البيتلز.....سيمون سفانجين
- ٨٥ - ٥ - تعالوا نتحدث ولكن في موضوع آخر.....يوآف شتيرن
- ٨٦ - ٦ - يختبئون وراء العلاقات العسكرية.....داني شالوم
- ٨٨ - ٧ - ليس في ألمانيا.....شلومو أفنيري

■ المجتمع الإسرائيلي:

- ٨٩ - ١ - يجب التعامل مع الشواذ جنسياً مثل أنفلونزا الطيور.....شاني مزراحي
- ٩٠ - ٢ - يموتون من البرد.....ألكسندر (سندي) كادار
- ٩١ - ٣ - هل تشجع سنة الشيميطاه عمليات التهريب.....نييسان كيدار
- ٩٢ - ٤ - أسرى في بيوتهم.....يوفال ألباشان
- ٩٣ - ٥ - سياسة هجرة سائبة.....افتتاحية هاآرتس

■ حوارات:

- ٩٤ - حوار مع الكاتب الإسرائيلي "أ.ب. يهوشع".....جيدي فايتس ودرور مشعاني

■ استطلاعات:

- ٩٧ - ١ - مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٨.....إفرايم ياعر وتمار هيرمان
- ٩٩ - ٢ - مقياس التهديدات الأمنية لشهر فبراير ٢٠٠٨.....د. جاي بيخور
- ١٠١ - ٣ - رئيس الوزراء غير مفوض للتوصل إلى اتفاق مع أبو مازن.....ران فرحي
- ١٠٢ - ٤ - ٤٩٪ يعتقدون أن الشركات والاقتصاد سيتكبدان خسائر فادحة.....أوري كورن
- ١٠٢ - ٥ - ٨١٪ من الإسرائيليين: "عوائد التنمية الاقتصادية لا توزع بشكل عادل".....نمرود هلفرن

◆ شخصية العدد:

- ١٠٣ - الإعلامي الشهير "يهود يعري".....ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

◆ سادساً: رؤية عربية

- ١٠٤ - ١ - قراءة في تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية عن النشاط النووي الإسرائيلي...لواء أ.ح. متقاعد/ حسام سويلم
- ١١٢ - ٢ - اللاجئون الفلسطينيون وحقوق العودة (٢-٣).....معتصم حمادة
- ١٢٦ - ◆ سابغاً: مصطلحات عبرية.....إعداد: وحدة الترجمة

مقدمة

الأمن القومي المصري

في أعقاب اجتياح أعداد كبيرة من سكان قطاع غزة للحدود المصرية، وتمكّن عدد منهم من الانتشار في عدد من المحافظات المصرية، كان الاتجاه العام السائد في تحليل وسائل الإعلام المصرية أن ما جرى كان بدوافع إنسانية، وأننا لابد أن نتعاطف مع أشقائنا الفلسطينيين في محنة الحصار، ومن ثم نوجد لهم متنفساً إلى أن تتم تسوية أصل المشكلة ما بين حركتي فتح وحماس.

وعندما تعثرت هذه الجهود نتيجة التشدد في المواقف، وتوالت تصرفات من أنصار حركة حماس فيها قدر كبير من الاستهانة بحدود مصر مع القطاع، طرحت دوائر مصرية عديدة أفكار تتعلق بضرورة حماية حدود مصر بصفة عامة بما فيها الحدود مع القطاع، ولابد من التعامل مع هذه الحدود باعتبارها حدود دولية لابد أن تحترم، لأن المساس بها يعني المساس بسيادة الدولة.

ويبدو أن تعبير الأمن القومي قد أثار حفيظة المنتمين لحركة حماس فكرياً والمؤيدين لها سياسياً، فخرجت عشرات المقالات تستكثّر الحديث عن الحدود مع غزة على أنها حدود دولية، وأن العلاقة هنا هي علاقة أشقاء تتجاوز أي حديث عن الأمن القومي، بل أن هناك من راح يتهم على فكرة الأمن القومي المصري، مشيراً إلى أنه تعرض للانتهاك كثيراً ولم تحرك الحكومة المصرية ساكناً، وبالتالي فلا ضير من أن يجري تجاوز الحدود من قبل الأشقاء في القطاع، وهناك من ذهب إلى تأييد مطلب قادة حركة حماس بأن تبرم مصر اتفاقاً جديداً مع قادة الحركة لتنظيم حركة العبور من خلال معبر رفح، وذلك قفزاً على حقائق الأمر الواقع التي تقول بأن القطاع ليس دولة مستقلة، وأن السلطة الشرعية التي يتعامل معها العالم الخارجي هي سلطة الرئيس محمود عباس، ومن ثم فهي المخولة بطرح هذه القضية، ليس مع مصر، بل مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وكان واضحاً أن الذين تحدثوا على هذا النحو إنما لديهم رؤية قديمة تؤكد فشلها عشرات المرات وتستند إلى تغليب روابط أولية على حساب القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، والبعض منهم يؤمن بضرورة فتح الحدود بين أقطار الأمة على أن تكون البداية من مصر وليس من دولة عربية أخرى تحمل ذات الفكر أو تروج له على الأقل دون أن تتبناه حقيقة أو تعمل من أجل تطبيقه وفق رؤية قومية.

إن أمن مصر القومي خط أحمر ينبغي عدم تجاوزه من أي طرف، وأي ترتيب لقضايا الحدود لابد وأن يتوافق والرؤية المصرية التي تعمل وفق قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فمصر من حقها تأمين حدودها والدفاع عنها.. وعلى الأشقاء الفلسطينيين أن يسووا ما بينهم من خلافات أولاً، فالأصل في المشكلة المتفجرة حالياً هو الصراع بين فتح وحماس، بما له من تشابكات إقليمية ودولية، والحل يأتي من خلال العمل على تسوية الأسباب لا المظاهر والأعراض.

♦ دراسات ♦

١

كتاب "اليهود العرب".. الانتماء القومى والدينى والعرقى (الفصل الرابع): الذاكرة.. انفصام الشخصية القومية والهوية الشرقية

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

لم تعبر الفصول السابقة - التى تناولت أساساً أسلوب خطاب الفئة المسيطرة وأساليب حديثها وصمتها - عن صوت المتحدث الشرقى نفسه سوى بالكاد. وسوف أسعى فى هذا الفصل إلى عرض وجهة نظر الشرقيين- اليهود المهاجرين من الدول العربية- وتحويلها من عنصر سلبي فى تاريخ الشرق الأوسط إلى عنصر إيجابي، يشارك فى هذا التاريخ بالقول والفعل. وبمعنى آخر سوف أسعى إلى عرض التاريخ من وجهة نظر المنسيين أو المهمشين الذين نبذتهم الذاكرة الجماعية، وإلى إثارة الأمور التى طال الصمت بشأنها. وسوف أسعى بهذه الطريقة إلى خلق وجهة نظر شرقية - تعد واحدة من وجهات نظر شرقية عديدة - فى تناول المجتمع الإسرائيلى وتاريخه.

اخترت فى سياق هذا التحليل أن أركز على "المنظمة العالمية لليهود الذين ينحدرون من الدول العربية - World Organization of Jews from Arab Countries- WOJAC) التى تأسست عام ١٩٧٥. وسوف أعتبر هذه المنظمة "مجموعة علاجية" (كمجموعات علاج الإدمان والصدمات) وسأحاول رصد مدى التحدى الذى تمثله للذاكرة الإسرائيلى والعلاقة بينها وبين هذه الذاكرة. وترجع أهمية حالة هذه المنظمة إلى أنها تأسست من أجل إدماج ذاكرة الشرقيين فى الذاكرة الجماعية الصهيونية الإسرائيلى، وليس من أجل تحدى هذه الذاكرة أو الانفصال عنها. تلقت هذه المنظمة تمويلاً من وزارة الخارجية الإسرائيلى ومن الوكالة اليهودية، وكان كثيرون من أعضائها من الساسة وكبار الموظفين والأكاديميين المقربين إلى مؤسسات الحكم. إلا أننى أود أن أتابع فى حالة هذه المنظمة بالذات - فى الموضع الذى سعى فيه الجميع إلى احتواء الشرقيين فى المجتمع وليس إلى نبذهم - مدى المفارقة التى ترجع إلى اختلاف موقع الشرقيين فى تاريخ الفكرة الصهيونية وفى تاريخ المجتمع الإسرائيلى.

سوف أستخدم حالة المنظمة من أجل طرح عدة افتراضات نظرية ذات طابع عام. وسوف أوضح أنها أفرزت عدة أصوات ولم تلتزم بذاكرة محددة للمجموعة التى تعبر عنها. وسوف أستدل من تعدد الأصوات على النحو المشار إليه على أن مصطلحات مثل "الشرقي" و"الصهيوني" و"الهجرة" و"الأرض" و"الإسرائيلى" التى يستخدمها خطاب الفئات المسيطرة هى مصطلحات فضفاضة، يتغير معناها ومحتواها وفقاً للظروف. ثم سأحاول توضيح أن موقع الشرقيين فى تاريخ وتكوين التجربة القومية يسمح بمناقشة الخطاب القومى والسياسى بما يعطيه تفسيرات جديدة. وسأوضح أن أعضاء المنظمة - مثلهم فى ذلك مثل أعضاء منظمات شرقية أخرى يعملون على تشكيل ملامح الذاكرة القومية، ولكنهم فى نفس الوقت يقوضون أسس هذه الذاكرة دون قصد منهم. وكما سأوضح فإن النظام الإسرائيلى يعتبر هذا التقويض غير المقصود لعناصر الخطاب القومى والسياسى هداماً، ويحاول العمل على إسكات الأصوات المهددة عن طريق الزعم بأنها "طائفية"، وهو ما يعنى أنها تتآمر لتقويض الهوية القومية المتجانسة.

وسوف أسعى من خلال هذا التحليل أيضاً إلى إعادة النظر فيما اعتاده الخطاب الإسرائيلى من تمييز بين الهوية

القومية والهوية الطائفية. حيث ينظر "الخطاب العام" و"الخطاب الأكاديمي" الشائعان إلى "الشقاق الطائفي" على أنه ظاهرة داخلية في المجتمع اليهودي لا علاقة لها بالنزاع القومي بين اليهود والعرب، الذي تمثل الأمة اليهودية في إطاره جماعة واحدة. وبهذه الطريقة يتم الفصل بين مناقشة العلاقة بين الشرقيين والإشكناز وبين مناقشة العلاقة بين اليهود والفلسطينيين، بحيث تصبح خطوط المواجهة كأنها ممتدة على محورين متوازيين لا يمكن أن يتقاطعا. وقد كانت المنظمة تعمل من هذا المنطلق بشكل واضح. كانت هذه المنظمة أحد اللاعبين في الساحة القومية الذين يسعون إلى نزع الشرعية عن الخطاب الطائفي وإلى وضع الأساس لخطاب يتسم بالشفافية من الناحية العرقية ويقوم على أسس يهودية قومية فقط. ولكن المنظمة في غضون ذلك تسببت في تفكيك الخطاب اليهودي الداخلي المتجانس، وكشفت عن التناقض الذي يقوم عليه هذا الخطاب، وكشفت عن وجهة النظر المشوهة التي قام عليها تخيل القومية الإسرائيلية. وأصبح النظام الإسرائيلي ينظر إلى ما بدأت المنظمة كخطوات في اتجاه الصهيونية السياسية - لشديد أسف الشرقيين - على أنه تصرف يهدد "بإخراج المارد الطائفي من القمقم". وسيكون في وصف الطابع التفكيكي لخطاب المنظمة الكفاية ليقدّم لنا وجهة نظر نظرية جديدة بشأن الطريقة التي تفرز بها الهويتان القومية والعرقية كل منهما الأخرى وتحتوي كل منهما الأخرى.

إلى جانب ذلك سوف أسعى إلى توضيح أن وجهة نظر يهود الدول العربية لا ترجع إلى نقطة واحدة ثابتة. فهناك العديد من وجهات النظر الشرقية، وهي حقيقة تم طمسها بواسطة الطريقة التي اختلقت بها الذاكرة الإسرائيلية "الهوية الشرقية". وسوف أسعى في هذا الفصل إلى الحديث عن "الهوية الشرقية" ليس باعتبارها صفة ثابتة وقاطعة تعتبر عكس صفة "الهوية الإشكنازية"، وإنما باعتبارها مساحة فضفاضة تتطوّل منها عدة وجهات نظر. وأخيراً فإن تعدد وجهات النظر على النحو المذكور سوف يسمح لنا بإعادة النظر في التمييز المعتاد بين الأصوات النقدية التي تعبر عن الفئة "الهدامة" وبين الأصوات التي تعبر عن النظام. وسوف أوضح هنا أن اعتبار هذه الفئة هدامة وتلك تعبر عن النظام هو ظاهرة ترتبط بالسياق والموقف التاريخي، وليس وصفاً قاطعاً. ولكنني سوف أبدأ بمناقشة سريعة لموضع الشرقيين من الذاكرة القومية الجماعية في إسرائيل.

♦ مكانة الذاكرة في الأماكن المتعلقة بها:

إن تشكيل ملامح الذاكرة الجماعية ليس ظاهرة حديثة. فهناك حضارات - سواء قديمة أو حديثة - كتبت نصوصاً وبنت نصباً تذكارية وقامت بجمع عناصر للعرض المتحفى حتى تخلق لنفسها ماض، أو تتذكر ماضيها. (Geary 1994) غير أن هذه الآلية ترسخت وأصبحت صريحة وواضحة ومدرّكة لما تفعله في مشروع الحداثة بسبب تآلف عدة عناصر تكنولوجية وثقافية؛ من بينها اختراع الطباعة الحديثة في القرن السابع عشر (أندرسون ١٩٩٩)، وتآليف دائرة المعارف الفرنسية وتحقيق حلم فولتير وديدرو وزالمبر بشأن توثيق الأحداث الرهيبة التي تعرضت لها الإنسانية (Wil-son 1957)، وظهور النعرات القومية، وتغير طريقة كتابة التاريخ في القرن التاسع عشر. ويشير أنطوني سميث إلى علمنة الذاكرة الجماعية التي أفرزت صلة قوية ومنشئة بين الهوية القومية والتاريخ والذاكرة. وبالتالي فقد أصبح من المتعارف عليه أن يقوم المؤرخون الأكاديميون بتقديم مادة تضيء الشرعية السياسية على الذاكرة القومية وعلى الصراعات العرقية حول الهوية وحق تقرير المصير (بونكنشتاين ١٩٩١).

ومن الناحية العملية - ولاسيما على ضوء الأزمة الأخلاقية التي يواجهها علم التاريخ الغربي - تبين أن احتكار علم التاريخ للذاكرة لم يؤد سوى إلى تدهورها الثقافي. كتب هلبواكس يقول إن التاريخ هو ذاكرة ميتة، لاسيما وأنها تتسم بالشمولية (Halbwachs 1992) إن قوة الذاكرة الجماعية لا ترجع إلى دقتها ولا إلى تصويرها الذكي أو المنهجي للماضي، وإنما ترجع إلى قدرتها على إفراز أشكال قادرة على عرض صور أيديولوجية معينة من الماضي. تقوم الذاكرة الجماعية على نظام يحدد نقاط تحول في الماضي المشترك، وعلى نظرية محددة بشأن "زمن الذاكرة". (Zerobabel 1995، راجع أيضاً نافه ١٩٩٨). وتتيح لنا مناقشة الأمر على هذا النحو فهم أمرين أساسيين. الأمر الأول أنه يجب تحليل التعارض بين التاريخ والذاكرة الذي يؤكد بعض الباحثين وجوده والتنازل عن افتراض أن الأول أساس للثانية وليس العكس. وعلى سبيل المثال فقد كان هلبواكس يرى هذا التناقض شديداً وكان ينظر إلى التاريخ على أنه مشروع لتمثيل ودراسة الماضي وتصنيفه في إطار علمي منعزل عن ضغوط الحاضر السياسية والاجتماعية، وفي مقابل ذلك كان يعتبر الذاكرة جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، يتغير بما يتفق مع الاحتياجات المتغيرة (١٩٩٢). وفي هذا الفصل أقترح اعتبار التاريخ مجرد ممارسة اجتماعية أخرى لها منطقتها الخاص، تشارك في إفراز الذاكرة الجماعية ولكنها في نفس الوقت تعيش عليها ولا يمكنها تركها. أما الأمر الثاني فهو أن التاريخ كممارسة اجتماعية لا يقوم على التذكر فحسب وإنما على النسيان أيضاً (راجع بونكنشتاين ١٩٩١، ورينان ١٩٩٠ وبيروشالي ١٩٨٢).

تلقى الاهتمام بمسألة بناء الذاكرة دفعة قوية في العقد السادس من القرن العشرين بسبب حركة ما بعد

الاستعمار التي نشأت في العالم الثالث في ذلك الوقت. كانت الحركة تعتبر التأريخ والذاكرة الجمعية مصدراً مشروعاً للسيطرة الثقافية ولتقرير المصير. وبدأت في إعادة رسم ملامح الحكايات التاريخية الرسمية نيابة عن الجماعات المقهورة (شفارتس ١٩٩٦). وتجلّى الاتجاه الذي تطور لدى حركة ما بعد الاستعمار أيضاً في المطالبة بالتعددية الثقافية في الدول الغربية. وكان من بين أمثلة ذلك محاولات بعض أبناء الهنود الحمر في الولايات المتحدة مناقشة مفهوم عيد الشكر أو مكانة كريستوفر كولومبوس في الثقافة الأمريكية، وكذلك محاولة السود في الولايات المتحدة إعادة كتابة نصوص ثابتة صدرت عن الجالية السوداء. وبما يتوازي مع هذه الحركة نشأت فكرة ما بعد الحداثة التي أنكرت إمكانية وجود حكاية تاريخية ثابتة واحدة، وأنكرت وجود حقيقة تاريخية واحدة، وبدأت تصيغ علاقة معقدة ومتشابكة بين الذاكرة والتاريخ. وقد اتاحت هذه الفكرة إعادة النظر في مصدر قوة سياسة الذاكرة والإشارة إلى توظيفها لخدمة الماضي (أوليك وروينز ١٩٩٨). ويمكن أن نضيف إلى حركة ما بعد الاستعمار وفكرة ما بعد الحداثة أيضاً تطورات تاريخية أسهمت في تزايد الاهتمام الثقافي والبحث بالذاكرة الجماعية. كان من بين هذه التطورات انهيار العالم الشيوعي وسياسة استغلال الضحايا (victimization) وأسلوب طلب الصفح الذي نشأ في دول مثل جنوب إفريقيا وأستراليا ويوغوسلافيا (كامن ١٩٩٥) وكانت له أصداء في إسرائيل (من بينها طلب رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك الصفح من الشرقيين).

بدأت هذه المواقف تتجلى في الكتابة عن تاريخ الحركات القومية عامة. وقد أكدت أعمال هوبسباوم (١٩٩٢) وأندرسون (١٩٩٩) بالذات على أن الماضي القومي هو ماضٍ خيالي يتم عرضه بشكل انتقائي. ووفقاً لرأيهما فإن الهوية القومية هي نتاج للتذكر ولكنها في نفس الوقت نتاج للنسيان، إذ أن تشكيل ملامح رواية معينة للتاريخ القومي تربط بين الماضي والحاضر يتطلب نسيان روايات الأقليات التي تتحياها الهوية القومية المتشكلة إلى الهامش أو تقصيتها عن الساحة تماماً (راجع: هايسن ١٩٩٥). وكما أوضح رينان فإن النسيان هو أيضاً عنصر حاسم في بناء الأمم (رينان ١٩٩٠).

أكدت هذه التوجهات أن آليات التذكر وآليات النسيان المنظمة التي يلجأ إليها المجتمع لها تاريخها الخاص وأسسها الخاصة، وأن الذاكرة المنظمة ترتبط دائماً بنسيان أو كبت ذكريات أخرى، بمعنى أنها جزء من سياق عدواني سياسي. وكما أوضح نيتشه "يجب نسيان الماضي... إذا أردنا ألا يصبح مقبرة للحاضر" (نيتشه ١٩٨٣). ويوافق الباحثون في المجال الثقافي اليوم على أن الذاكرة الجماعية ليست مجرد مركبة بريئة تنقل الماضي الثابت إلى الحاضر، وإنما هي موقع يجري فيه صراع مستمر يسعى بشكل أساسي إلى خلق الحاضر، ولا أهمية للتشبيهات المستمدة من الماضي فيه سوى كأداة للعب. والذاكرة الجماعية متعددة الأوجه ولا بد أن يبدأ تكوينها من خلال الاعتراف بالحوار بين التذكر والنسيان، أو من خلال "نسيان ما نتذكر"، أو من خلال ما وصفه الشاعر الفلسطيني محمود درويش بأنه "ذاكرة النسيان".

قامت الحركة الصهيونية منذ البداية بتشكيل ملامح الذاكرة الجماعية للأمة بحيث تحدد حدودها وأعضائها. وأفرزت وروجت صوراً من الماضي تصف أصول الأمة وتطورها على امتداد التاريخ (راجع شايبير ١٩٩٧ وجيفاع ١٩٩٢). وقد وضعت الأيديولوجية الصهيونية حدوداً للتاريخ اليهودي بناء على الصلة بالأرض، وقامت بتطوير وعي يرتبط بالأرض (راجع: كيملينج ١٩٨٣ والموج ١٩٨٤). ومن خلال هذا قسمت الماضي إلى فترتين أساسيتين: الفترة القديمة، وهي الفترة التي كان الشعب اليهودي فيها مقيماً في أرض إسرائيل (١) قبل دمار الهيكل اليهودي. والفترة الثانية هي فترة المنفى التي انقطعت فيها صلة الشعب بالأرض. ومن خلال اعتبار المنفى تصنيفاً واحداً ممتداً تسبب الخطاب الصهيوني في نسيان تاريخ الطوائف اليهودية المختلفة والفوارق بينها، وتجاهل الأقاليم المختلفة التي أقامت فيها تلك الطوائف. وقد وصفت فترة السيادة (ولاسيما في ظل مملكة داوود وسليمان) (٢) بأنها فترة إيجابية، لا بد أن يكون هناك حنين إليها، ولا بد من السعي للعودة إليها. وتم شجب فترة المنفى، واعتبارها فترة ضياع أو فترة مؤقتة - كأنها من عصور الظلام - لم يكن لدينا فيها سيادة سياسية، ولذلك فمن المحبذ نسيانها. وبالتالي فقد أصبحت هناك فجوة بين الفترة القديمة وبين فترة الإحياء القومي. ومع ذلك فإن الخطاب الصهيوني لم ينكر استمرارية وجود ووحدانية الشعب اليهودي وحنينه المستمر لصهيون (٣). على العكس كان الثقب الأسود بين الفترتين هو الذي أتاح مد خط تسير عليه رواية تاريخية واحدة ممتدة من العصور الغابرة إلى العصر الحديث (راز كركوتسكين ١٩٩٣). وعندما تأسست دولة إسرائيل صادرت الدولة ذكريات الشتات العديدة وأعادت تخليقها كذاكرة قومية.

لم يكن استقدام اليهود إلى فلسطين بالضرورة نتاجاً لحنين قديم لدى الطوائف اليهودية المختلفة في الشتات إلى صهيون حسبما يزعم المؤرخون الصهاينة، وإنما كان نتاجاً لنشاط الكوادر الصهيونية ولنشاط المثقفين الصهاينة الذين عملوا على "تخليق هوية قومية"، ولذلك اخترعوا تقاليد الماضي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحكاية القومية العامة.

وأدرجت في هذه الحكاية عناصر دينية تعبر عن الحنين الديني لزيارة الأرض المقدسة لتكتسب بذلك معنى قومياً. وتم استخدام الكتب الدراسية والمتاحف والخرائط والمهرجانات والأشعار وبيانات التعداد السكاني والنصب التذكارية وألبومات صور الانتصار وكتب التراث كعناصر تغذي الخيال القومي، وتهدف في نفس الوقت إلى تصوير الماضي الذي يستحق تذكركه وخلق مشاعر قومية نحو هذا الماضي. وأصبح التاريخ والخرافة نسيجاً واحداً تم نسجه وفقاً لمتطلبات الحاضر (هويسباوم ١٩٩٠). وعلى سبيل المثال فبعد نشر كتاب "مخيم المهاجرين" للأديب شمعون بلاص بذل أحد النقاد جهداً بالغاً في الإشادة باللغة العبرية الراقية التي يكتب بها بلاص. وأرجع ذلك إلى قدرة يهود العراق على الحفاظ على اللغة العبرية على مدى أجيال طويلة في شتات بابل. وجدير بالذكر أن بلاص لم يكن يعرف كلمة عبرية واحدة عند هجرته لإسرائيل عام ١٩٥١. وقد بدأ في كتابة مسودة كتابه باللغة العربية. ولكن كانت الحاجة إلى تصوير بلاص وغيره من المهاجرين على أنهم حراس اللغة العبرية في الشتات وورثتها المخلصين لها على مدى أجيال نتاجاً واضحاً للمنطق العام الذي لجأت إليه رواية التاريخ من وجهة النظر القومية.

كما سبق أن أشرنا، كان هناك تداخل بين المنطق القومي والمنطق الاستعماري - منذ نقطة بداية المشروع القومي - ظهر في اللقاء بين الصهاينة واليهود العرب. حيث تطلب تضمين اليهود العرب في المشروع القومي نزاع الصبغة العربية عنهم، أو ما يمكن وصفه بتتقية اليهود العرب من هويتهم العربية. ومن الناحية الظاهرية فإن نجاح المشروع القومي - الذي تضمن خلطاً موقفاً بين الهويات القومية والدينية والعرقية - يلغى اختلاف وتميز العنصر الاستعماري، ويجعل العنصر الذي تمت تتقيته من هويته العربية عضواً في الجماعة القومية يتمتع بالمساواة فيها. ورغم تبرير نزاع الهوية العربية عن اليهود العرب بمبررات مثل التحديث والحداثة والتقدم إلا أن ما كان يهدد المشروع القومي الصهيوني لم يكن بدائية اليهود العرب ولا تقاليدهم وإنما هويتهم العربية الواضحة. وبينما تم استخدام البدائية والتقاليد لتقوية الهوية القومية اليهودية من خلال تجسيدهما لأصالتها، كانت الهوية العربية تهدد بتقويض أسس الهوية القومية من خلال طمس أساسها العرقي. وكما أوضح شمعون بلاص فإن "ثقافة يهود الشرق هي ثقافة عربية، وهي ثقافة المنطقة التي نعيش فيها. ولكن هذه الحقيقة - التي لم تكن خافية بالطبع عن عيون صناع القرار - كانت تتعارض مع الرؤية الأيديولوجية للقيادة السياسية". كان الماضي العربي لدى يهود الشرق يهدد وحدة الأمة الإسرائيلية التي كانت تبدو متجانسة ويطمس خط الحدود الضروري وجوده بين اليهود والعرب. وكما قال بن جوريون فإننا "لا نريد أن يكون الإسرائيليون عرباً. ويجب علينا أن نناضل ضد هذه الروح الشرقية المدمرة للأفراد والمجتمعات" (شوحاط ١٩٨٨ ص ٦).

زعمت نظرية التحديث التي استخدمت كنظرية أكاديمية وك تطبيق سياسي أن السكان اليهود المهاجرين من الدول العربية غير عصريين من الناحية الثقافية والتكنولوجية. وأن هناك حاجة لإعدادهم من خلال مسار تطوير خاص لكي يتمكنوا من المشاركة في المشروع الصهيوني العصري. وكانت هذه النظرية بمثابة منطق رئيسي يسعى لخلق "جمهور متجانس" من غير العرب. وتغذي هذا المنطق على التناقض بين الميول العصرية والميول المحافظة وبين النامي والمتقدم وبين التكنولوجي والبدائي وبين الإنتاجي والطفيلي. وكانت مواكبة العصر - التي تعد سعياً إلى التقدم وتعبيراً موضوعياً وعلمياً عنه - بمثابة أساس علمي لإكساب الأمة اليهودية الإسرائيلية قومية علمانية غربية، ولنزع الصبغة العربية عن يهود الشرق وخلق نظام اجتماعي مشروع يتصدره كبار ممثلي الهوية القومية العلمانية من الصهاينة الإشكناز الأعضاء في الأحزاب العمالية. وكان من بين الآليات التي استخدمت للسيطرة على مقدرات السكان العرب وتحريكهم، تخطيط البلديات النامية (سفيرسكي ١٩٨١، سفيرسكي وبرنشتاين ١٩٩٣)، وسياسة توزيع السكان (يفتحليل ١٩٩٣ ويفتحليل وتسفيدا ١٩٩٩)، وإقامة البلديات الحدودية، وبرامج الإلحاق بالدراسة في المؤسسات التعليمية، والأطر التي يجري فيها تعليم الفرد أن يكون منتجاً، وهي أمور اعتبرت أدوات لإعداد هؤلاء السكان لمواكبة العصر، وكانت تهدف أيضاً إلى تحرير اليهود العرب من الهوية العربية الشتاتية. وكان من قبيل المفارقة الواضحة أن هذه الأدوات السياسية فرضت على يهود الشرق تجربة حياتية مشتركة، وكانت أول عنصر تسبب في بلورة الهوية العرقية المميزة لليهود الشرق بما يتفق تماماً مع الطريقة التي كان يُنظر بها إلى هذه الهوية في الخطاب الأيديولوجي لأنصار الهوية القومية العصرية، حيث تم اعتبارهم جماعة واحدة تتفق في صفاتها.

تعاون يهود الشرق مع المشروع الإسرائيلي لنزع هويتهم العربية بسبب المكانة السلبية التي احتلتها الهوية العربية في الثقافة الإسرائيلية الصهيونية، والتي كانت ترجع سواء إلى النظرة الاستشراقية للمهاجرين من الدول الأوروبية أو إلى الصراع الصهيوني الفلسطيني على أراضي البلاد. كما سعى أبناء الجيل الثاني من المهاجرين إلى التخلص بسرعة من ملامح الهوية العربية التي كانت واضحة لدى آبائهم (ريجيف ٢٠٠٠). ولكن ارتباط المهاجرين بماضيهم العربي لم يكن من الممكن محوه تماماً. فبقدر إنكار المهاجرين أنفسهم لهذا الماضي وبقدر إنكار النظام الإسرائيلي والجمهور

الإسرائيلي من قدامى المهاجرين له ظل الارتباط بهذا الماضي يجعل الشرقيين "تمودجاً رمزياً" يشير إلى الخط الفاصل بين الهوية القومية اليهودية وبين العرب من حولها. وقد أدت عملية نزاع الصبغة العربية عن يهود الشرق- التي كانت تهدف إلى طمس التشابه بين العرب والشرقيين، الذين كانوا يتمتعون بثقافة عربية ويؤمنون بالديانة اليهودية- إلى التأكيد الفعلي "للاختلاف العرقي" للشرقيين. والأدهى من ذلك أن ممارسات نزاع الصبغة العربية عن الشرقيين ظلت تربط بين اليهود الشرقيين والعرب بأواصر جديدة ومتغيرة. وعلى سبيل المثال فعندما تم في الخمسينات توطين المهاجرين من الدول الإسلامية في البلدات الحدودية كان في هذا إلقاء بهم إلى جبهة المواجهة بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، بشكل فرض عليهم الفصل بين العنصرين اليهودي والعربي المكونين لهويتهم، وجعل هذين العنصرين كأنهما متناقضين لا يمكن الجمع بينهما (كامبف ٢٠٠٢). وفي البلدات الحدودية اضطر من تمكنوا من القضاء على العنصر العربي في هويتهم إلى مقابله مرة أخرى، ولكنهم قابلوه هذه المرة على الجانبين. وقد تجلت هذه المفارقة على سبيل المثال في جلسة للحكومة انعقدت في أبريل ١٩٥٠ ودار فيها الحوار التالي:

بنحاس روزين: هل هناك أي نشاط تعليمي... يجري في الجيش... للسكان العرب بهدف منع العنف والقتل والاغتصاب... وفي هذا الصدد.. ترى كيف ينظر المهاجرون الجدد إلى السكان العرب... لا شك أن معرفة اللغة العربية شائعة بشدة بينهم.

يجال يادين: إنهم يعرفون العربية أيضاً.

موشى شاريت: ولكن لديهم حساباً مع العرب!

يجال يادين: لقد تعرضوا للقهر من جانب الدول العربية في البلاد التي أتوا منها بطريقة جعلت كراهيتهم للعرب تفوق الحدود. وعندما نأخذهم للتعامل مع المتسللين في الجنوب... فإنهم يفعلون ذلك بسرور... وكما سبق القول فقد كانت الممارسات التي تهدف إلى نزاع الهوية العربية عن اليهود العرب تربط بينهم وبين مواطني فلسطين السابقين بأواصر قوية. وقد كان المتسللون- الذين من المفترض أن يتعامل اليهود العرب معهم- هم اللاجئين الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم خارج الحدود الإقليمية للدولة اليهودية، التي كانت تقوم في ذلك الوقت بنزع الهوية العربية لأراضيها. كان بعض هؤلاء اللاجئين يريدون العودة إلى الإقليم اليهودي لجمع بقايا ما خلفوه وراءهم. وكان البعض الآخر يريد الاستقرار هناك مرة أخرى. وكان غيرهم يريدون الانتقام (موريس ١٩٩٦). وقد طوبى اليهود المهاجرون من الدول العربية بالتصدي لاعتقال المتسللين، وذلك في إطار عملية نزاع الهوية العربية عن كل من المهاجرين اليهود والسكان الأصليين الفلسطينيين. وفي حين كان الهدف على مستوى الإقليمي هو إبعاد الهوية العربية عنه إلى الخارج (مع اعتبارها متغيراً مستقلاً يمثل عنصر اختلاف) فقد كان الهدف على المستوى الثقافي الداخلي (الذي يتضمن أيضاً كيفية التعامل مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل) هو طمس الهوية العربية مع اعتبارها متغيراً تابعاً، باعتبارها خاصية قابلة للتغيير (ليفى ١٩٩٦). ولكن الخطاب الصهيوني عندما فعل هذا ربط بين مصير الطرفين، وأشار إلى أن كلاهما يمثل "الآخر" في المشروع الصهيوني. وفي ظل هذا الوضع المتناقض بلور الشرقيون ممارسات للاندماج في المجتمع، مثل التخلي عن هويتهم العربية وتبنى القيم الأساسية للطبقة الإشكنازية المسيطرة والمحاولة المستمرة ليصبحوا جزءاً من الثقافة الإسرائيلية التي تعبر عن تلك الطبقة. وتم إدراج رؤية الشرقيين في إسرائيل للعالم - التي تتضمن ذاكرتهم الجماعية - في الذاكرة الجماعية الصهيونية، وتسخيرها لدعم المنطق الداخلي لحكايتها التي تأتي من منظور أوروبي.

كانت المذبحة التي تعرض لها يهود بغداد هي الوحيدة من نوعها في تاريخ يهود العراق. ولم تصل هذه المذبحة إلى مدن أخرى واقتصرت على بغداد وحدها. ويتفق الباحثون على أنها كانت حادثاً استثنائياً في تاريخ العلاقات بين اليهود والمسلمين في العراق (كوهين ١٩٦٦). وقعت المذبحة قبل ساعات قليلة من دخول البريطانيين إلى بغداد خلال الحرب العالمية الثانية. كان رئيس الوزراء رشيد الكيلاني الموالي للنازيين قد هرب من بغداد التي سادتها فوضى سلطوية. وقام البريطانيون أنفسهم بتأجيل دخولهم إلى بغداد لمدة ثمانية وأربعين ساعة لأسباب غير واضحة. وفي ظل الفوضى التي نشأت قتل حوالي ١٥٠ يهودياً وقتل مسلمون عددهم غير معروف. وتوصل قادة الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى نتيجة مفادها أن هذه المذبحة ستجعل من السهولة بمكان تجنيد نشطاء للعمل الصهيوني في العراق، وهي نتيجة تبين أنها لم تكن قائمة على أي أساس. فقد اصطدموا بمجتمع غير صهيوني وبرفض للهجرة إلى فلسطين. ورغم ذلك فإن المؤرخين الصهاينة يعتبرون هذه المذبحة نقطة فاصلة في تاريخ يهود العراق، ويصفها البعض بأنها جزء من أحداث النكبة النازية. يظهر هذا في كتب التاريخ كما يظهر في مركز تراث يهود بابل وفي متحف النكبة في القدس وفي الأفلام التسجيلية التي أعدها التلفزيون الإسرائيلي (ومن بينها فيلم "عامود النار" وفيلم "البعث"). وفي كل هذه الأماكن التي سجلت الحدث كان الحدث يوصف بأنه دليل على أن اليهود كانوا يعيشون حياة لا

تطابق في العراق، وأن المسلمين كانوا يلاحقونهم من قديم الأزل، وأن النتيجة الحتمية التي أسفر عنها هذا كانت الهجرة لإسرائيل. وأعد سليم فتال للتلفزيون الإسرائيلي سلسلة أفلام من ثلاثة أجزاء عن تاريخ يهود العراق. وكانت أسماء هذه الأجزاء تعبر عن جوهر الحكاية. فقد سمي الجزء الأول "أرض تأكل سكانها" والثاني "مهمة في أرض العدو" والثالث "عملية عيزرا ونحاميا". ولا شك أن البحوث الأكاديمية الرسمية والنصوص التي تهدف لتنظيم الذاكرة تؤكد صحة هذه الحكاية. ومثال ذلك ما قاله شموئيل موريه الأستاذ بالجامعة العبرية في القدس، الذي كتب في مقدمة كتاب "كراهية اليهود واضطرابات العراق" ما يلي: "يمكن القول بأن هذه المذبحة كانت العنصر الأساسي الذي أدى إلى البعث القومي لليهود في العراق كما كانت النكبة النازية هي العنصر الذي أدى إلى قيام دولة إسرائيل. وقد هاجر يهود العراق بشكل جماعي كرجل واحد احتجاجاً على المذبحة وعلى الخيانة وعلى المهانة التي تسببت فيها المذبحة" (موريه: ١٩٩٢، ص ٩).

لم يكن استخدام النكبة النازية والمقارنة الصريحة بين تلك "الهوجة" (مذبحة العراق) وبين إبادة اليهود في أوروبا من قبيل الصدفة. فقد كان ذلك يعبر عن الرغبة الشديدة لدى اليهود الشرقيين في المشاركة في الحياة المدنية في إسرائيل التي تعد النكبة النازية لبنة هامة فيها (دون يحيى وليبمان ١٩٨٣). وقد فسر ذلك نسيم قزاز الباحث الشرقي في شئون يهود العراق بقوله: "كانت لدينا مشكلة النكبة وهي مشكلة تهم كل يهودي... وكان لابد من ربط الكوارث التي وقعت لليهود العراق بما فعله الألمان". وقد وصف قزاز في مقال علمي لمجلة "بعاميم" "وصول أفكار نازية إلى العراق" (قزاز ١٩٨٦). وفي خطاب لإيلي فيزل وصف موردخاي بن بورات رئيس مركز تراث يهود بابل في حينه المذبحة التي وقعت في العراق بأنها تصرف نازي. كما قام التاريخ الصهيوني بالربط بين مفتي فلسطين وبين التصرفات النازية. وعلى سبيل المثال فقد قال البروفسور شموئيل موريه: "جاء المفتي إلى العراق... ولم يكن لديه ما يخسره. لذلك فقد كان لديه استعداد حقيقي لتدمير الدولة... وكان هذا هو السبب في مذبحة ١٩٤١".

تتضمن مناطق ذاكرة التاريخ الصهيوني مذبحة يهود بغداد باعتبارها فصلاً آخر يرويه التاريخ في القصة التي تسمى "من النكبة إلى الإحياء" لأنها تؤكد صحتها مرة أخرى. وقد أصبح هذا الحادث نقطة الصفر التاريخية التي صادرت تاريخ يهود العراق الطويل في العراق، وسخرته لصالح خطاب يشجب الشتات والمنفى، وأضافته إلى "سلسلة الكوارث التي تعرض لها الشعب اليهودي منذ خراب الهيكل الثاني" (راز كوكتسكسن ١٩٩٣). لقد اقتصر التاريخ الطويل الخاص بالعلاقات بين اليهود والمسلمين في العراق على وصف عام ليومين في شهر يونيو ١٩٤١. وكما تقول إيلا شوحاط: "تم تفسير خلق هوية يهودية قومية بأنه جعل الشرقيين يمتزجون في الثقافة الإسرائيلية الغربية المتجانسة التي تقوم على تاريخ رسمي واحد هو تاريخ يهود أوروبا" (شوحاط ١٩٩٣).

وكما سبق القول فإن إخضاع تاريخ يهود العراق لحكاية عامة ذات طابع صهيوني أوروبي يرجع إلى سيطرة الطبقة الصهيونية الإشكنازية على المجتمع الإسرائيلي. ولكن يهود الدول العربية لم يكونوا راضخين لهذه السيطرة. وبالتالي فقد كانت موافقتهم على إخضاع تاريخهم لهذه الحكاية ترجع إلى مطالبتهم بتضمين قصتهم في قصة تاريخ المجتمع اليهودي في إسرائيل، وبالمشاركة في رموزه الجماعية وفي خلق ذاكرة إسرائيلية مشتركة لكل الطوائف. لقد شارك أبناء الطوائف الشرقية في إعادة كتابة ماضيهم حتى يمكن أن يصبح جزءاً من الماضي الأوروبي مع التعبير عن ولائهم للفكرة الصهيونية التي أفرزها يهود أوروبا (بن عاموس ١٩٩٤). وتبنوا الرؤية الأوروبية للنازية والفاشية لينظروا من خلالها إلى ماضيهم وسعوا إلى وصف تاريخ هجرتهم إلى إسرائيل واندماجهم في المجتمع الإسرائيلي من خلال مصطلحات مثل "الرواد" و"تحقيق الطموحات". وكان من أبرز الأمثلة على ذلك الطلب الذي تقدم به بعض النشطاء الشرقيين إلى المحكمة العليا الإسرائيلية وطلبوا فيه حظر عرض المسلسل الوثائقي "عامود النار" لأنه على حد قولهم يبخس يهود الشرق قدرهم في المشاركة في إقامة إسرائيل. وقد عبر موريس زيلخا - وهو من أبناء يهود العراق وكان رئيس الإدارة الإعلامية بالمنظمة الصهيونية - عن المطالبة بالاشتراك في الحكاية الصهيونية الرسمية على نحو مماثل حيث قال: "لدينا قائمة مأساوية بكل ما حدث في كافة الدول العربية. وهناك حقائق جمعناها. وعندما تطالع القائمة بالنسبة لكل دولة ستجد أنه كان هناك شيء مشترك بين هذه الدول فيما يتعلق بالارتباط بالحركة النازية. وعندما طرحت اللجنة التعليمية موضوع متحف ضحايا النازي، طلبت في ذلك الوقت التحقيق في مسألة يهود الدول العربية والإسلامية وقلت لهم المبرر، وهو أن يهود الدول العربية سوف يشعرون بالآلام النكبة النازية من خلال آلامهم، ويمكن بهذه الطريقة التقريب بين الجميع وعدم الفصل بين هذه الآلام وتلك".

لا حاجة بنا إلى المبالغة في قيمة الزعم بأن الذاكرة لها دورها الحاسم في تشكيل المجتمع والجماعة والطائفة وفي بناء الهوية القومية (لى جوف ١٩٩٢). ويدور اليوم جدل عنيف في إسرائيل حول مكانة الذاكرة الجماعية، حيث تمثلت به صفحات الصحف اليومية والدوريات الثقافية، ويدخل في إطار هذا الجدل ما يسمى "خلاف المؤرخين"

(راجع: أزولاي ١٩٩٣، كتريشيل ١٩٩٧). ويتجه المشاركون في الجدل إلى وصفه بأنه جدل حول مجموعة من عناصر الخلاف والشقاق بدأت خصخصتها لتصبح عبارة عن تعدد لوجهات النظر التي تروى الحكاية، تتركز أيضاً على الكتب الدراسية ولاسيما كتب التاريخ (فيرار ١٩٨٦). ومن أهم سمات هذا الجدل الاتفاق المتزايد بين المشاركين على أن الذاكرة الجماعية الإسرائيلية تعتبر أساساً ذاكرة الجماعات المؤسسة للدولة، وأنها كانت تصور حتى العقد السابع من القرن العشرين على الأقل على أنها ذاكرة عالمية يشارك فيها جميع اليهود الإسرائيليين، وأنها بدأت تجتاز عملية خصخصة اعتباراً من العقد الثامن من القرن العشرين.

هناك حاجة إلى التعامل بتشكك مع ما يقال عن خصخصة الذاكرة. فرغم أن هناك اعتراضات على الحكاية الصهيونية الرسمية وعلى آراء مؤرخي الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، إلا أن هذا كان مجرد أمر ظاهري حسبما سأوضح في موضع لاحق. ولم يتم بعد كتابة تاريخ شرقي بديل يمثل تحدياً لأساليب تصوير الخطاب الصهيوني للماضي والسلطات الثقافية التي يفرضها هذا الخطاب على الآخرين. فمطالبة الشرقيين بذاكرة مستقلة دائماً تأخذ الشكل القانوني، وتلتزم بقوالب الخطاب الصهيوني. وآليات تصنيف الأشخاص والمعلومات والأنظمة - التي تصور على أنها جزء محايد وحيوي من نظام المعلومات تغلق الطريق أمام إمكانية كتابة التاريخ على هذا النحو. ويتطلب الالتفاف حولها البحث عن التكنولوجيا المستخدمة في تشكيل الذاكرة الجماعية والهيكل التنظيمي والطبقات المسيطرة وكيفية توزيع العمل، وهو ما يعني ضرورة تفكيك الذاكرة نفسها.

تهدف البحوث النقدية إلى محاولة التعرف على قواعد الذاكرة المسيطرة وإحلال مجموعة أخرى من الذاكرات التي تستخدم آليات مختلفة مكانها، وكذلك إحلال مجموعة كبيرة من الشهادات البديلة الشخصية والتاريخية التي تتيح تحدي القوالب الراسخة. ويجري تقويض خطاب الذاكرة المسيطرة من خلال التاريخ غير الرسمي الذي يتضمن شهادات شخصية تتضمن تسجيل شهادات شفوية، كما يتضمن تاريخاً مضاداً وأصوات من الهامش (راجع: موصفي هار ٢٠٠٢). وعندما لا تكون هذه التنويعات متاحة نظراً لأن الشهادات نفسها غير متاحة يهتم الباحثون بالتقريب في أصول قوالب الذاكرة نفسها (هيوتون: ١٩٩٣) أو إذا شئت فلتسم هذا "التقريب عن الصمت" (فوكو ١٩٧٧). يتحدث فوكو في هذا الصدد عن الذاكرة المضادة. ولكن الذاكرة المضادة تتعرض للنقد في بعض الأحيان بدلاً من قبول تعدد الأصوات والتخلي عن الادعاء بوجود ذاكرة واحدة سائدة. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الذاكرة المضادة هي مجرد جزء من الصراع من أجل تشكيل ملامح الذاكرة الجماعية، وهو ما يعني أنها موقف سياسي لا بد من تقديم كشف حساب ثقافي عنه من منطلق الانتصار لهذه المصطلحات وليس من منطلق الانتصار للحقيقة التي تتطوى عليها المزايم التاريخية المرتبطة بها. وعلى سبيل المثال فإن التيار العلماني في الصهيونية السياسية في بداية القرن العشرين حاول خلق ذاكرة مضادة للذاكرة التي ينطوي عليها الخطاب الديني الصادر عن رجال الدين اليهود في الشتات، الذي يتجاهل الوضع الإقليمي للوجود في الشتات وتاريخه المحدد. وللتهرب من خطر تأثير الذاكرة المضادة يفضل بعض الكتاب والباحثين الحديث عن "ذاكرة شعبية"، أي عن تطورات متواصلة من التحدي والمعارضة تجري في منطقة مسموح فيها بحرية الجدل نسبياً وتختلط فيها الحكايات الرسمية وغير الرسمية. كما يختلط فيها الخاص بالعام. إن الذاكرة المسيطرة ليست جامعة والذاكرة الشعبية ليست أكيدة تماماً. وإذا ركزنا على الذاكرة المسيطرة فسنتمكن من الوصول إلى عناصرها المضادة. كذلك لو ركزنا على الذاكرة الشعبية فسنجد فيها عناصر من الذاكرة الرسمية. وبالتالي فإن محاولة خلق الصوت الشرقي تعتبر محاولة لخلق "ذاكرة مضادة" لا تعبر عن زعم الجماعة السائدة، وإنما تعبر عن الإمكانية المبدئية لوجود خبرات أخرى إلى جانب تلك التي يتحدث عنها خطاب الفئة المسيطرة، الذي لا يسمح بالتعبير عن الخبرات والتجارب الأخرى، ومن باب أولى لا يسمح بتسجيلها في الذاكرة الجماعية. لم يكن الهدف من محاولات خلق ذاكرة مضادة إيجاد موقع آخر مستقر للذاكرة، وإنما كان تقويض تسلط وسيطرة ذاكرة الفئة المسيطرة وترك مساحة تسمح بظهور ذاكرة أخرى.

أكد المؤرخ باير نورا (١٩٩٣) وجود علاقة بين الانشغال بالذاكرة القومية وبين القدرة على التذكر في حد ذاتها. وكتب يقول: "إننا نتحدث كثيراً عن الذاكرة نظراً للقليل الذي بقي لنا منها". ويتخذ الصراع على الذاكرة مظهر السعي الدعوى إلى تسجيل وتوثيق الأحداث. ويقوم تاريخ الذاكرة (وهستيريا الذاكرة) بإفراز وترويج رصيد الذاكرة وهو الذي يؤدي مهمة الحفاظ على الذاكرة. ولكن ما يوصف هنا بأنه الذاكرة هو عبارة عن تراكم من الأشياء والأحداث التي لا يمكن تذكرها وليس هناك ضرورة لذلك (نورا ١٩٩٣، ص ٨). فالهوس بالحفاظ على الذاكرة وتطوير التكنولوجيات اللازمة لذلك وبناء المتاحف ودور المحفوظات هو تضخيم لآليات ذاكرة موظفة تهدف لإفراز ذاكرة ثابتة ونشرها. وليس في إقامة مواقع للذاكرة ما يكفل إنهاء الصراع الثقافي الذي من المفترض في مواقع حفظ الذاكرة تسويته. على العكس، يتزايد هذا الصراع مع تخليد الذكرى (سافاج ١٩٩٤). وقد صنف نورا مواقع التخليد الرسمية في

فرنسا واعتبرها جزءاً من موقع الذاكرة الذي سعى إلى الاعتراض على مغزاه الشائع لدى الناس (راجع خاتمة كريسمان ١٩٩٧). ويؤكد نورا أن مواقع الذاكرة لا علاقة لها بتخليد ذكرى الأحداث، فيقول:

ليس لمواقع الذاكرة مرجعية تستند إليها في الواقع. ولأجل تحرى الدقة فإن هذه الواقع هي مرجعية نفسها، وهي أدلة لا تشير سوى إلى وجودها، فهي دليل على حالتها المجردة. وليس معنى هذا أنها بلا مضمون أو بلا وجود مادي أو تاريخي. على العكس. ولكن ما يجعلها بمثابة مناطق للذاكرة هو الذي يجعلها خارج نطاق التاريخ (١٩٩٣، ص ١٩).

إن مناطق الذاكرة هي أشياء تمثل نفسها باعتبارها الشيء المؤكد. ولهذا السبب فإن عملية تخليد الذكرى فيها هي عملية تعبر عن موت الذاكرة وجعلها طلى النسيان. وأخيراً فليس كل خط جغرافي يمكن أن يصبح خط حدود بين دولتين؛ وليس من الممكن أن يصبح كل مقاتل أسطورة. فهناك خطوط جغرافية عديدة كان من الممكن أن تصبح خطوط حدود؛ وهناك عشرات الآلاف من المقاتلين خاضوا الحرب ولم يتم اعتبارهم أبطال. حيث ضاعت حكاياتهم بشكل مؤقت أو نهائي في خضم السعى لتخليد ذكرى معينة. وليس في استطاعة مناطق الذاكرة أن توقف سير الزمن، ولكن وجودها يرجع إلى عدم وجود ذاكرة تلقائية بل ولعدم وجود بدائل أخرى محلية لتخليد الذكرى.

لقد سعى نورا وأنا أؤيده في ذلك إلى استبدال مصطلح "بيئة الذاكرة" - الذي لم يشرح معناه - بمصطلح آخر أقترح أن يكون "مجتمع الذاكرة". فمصطلح مجتمع يفترض أن من يحتفظ بالذاكرة هو جماعة على قيد الحياة، ولذلك فإنها تتطور بشكل مستمر ومتواصل ودعوب؛ وأنها جماعة متفتحة لإجراء حوار مستمر بين الذاكرة والنسيان. وتستمد ذاكرة المجتمع أصولها من مصادر متعددة، طمست بشكل أو بآخر، ولكنها رغم ذلك متألفة مع بعضها ومنقولة عن بعضها، حتى لو كانت مصادر خاصة أو رمزية. إن الذاكرة داخل مجتمعات الذاكرة يكون لها رد فعل على كافة محاولات تغيير الذكرى أياً كانت طريقة عرضها أو آليات الرقابة عليها أو انعكاساتها. وهذا هو الموضع المناسب لمناقشة الذاكرة ومناقشة عناصرها وأصولها والاعتراض عليها، حيث من الممكن في مجتمع الذاكرة تغيير الذكرى وجعلها جزءاً من التاريخ. وفي نفس الوقت لا بد أن نتذكر أن مجتمع الذاكرة ليس آلية ثقافية تهدف لمناطحة مناطق الذاكرة، رغم أن هناك توتر مستمر وعلاقات معقدة وتداخل بين الجانبين اللذين يؤثر كل منهما في الآخر وينافسه. إن مناطق الذاكرة هي جزء من مجتمعات الذاكرة. ومجتمع الذاكرة لا ينشأ سوى كرد على مناطق الذاكرة بل ويصبح جزءاً منها. وفي بعض الأحيان يمكن صياغة العلاقة بين الاثنين على نحو يماثل العلاقة بين الظاهرة وتكريسها وفي أوقات أخرى يمكن صياغتها على نحو مماثل للعلاقة بين الظاهرة الراسخة وتفكيكها. ويصف هومي بابا علاقة مماثلة بين "كتابة الأمة" (narrating the nation) كممارسة رسمية ومنظمة يصفها بأنها تربية وبين تعدد الأصوات والحكايات والسير وطرق سرد التاريخ التي يتكون منها عملياً واقع الأمة (بابا ١٩٩٤). ولا بد من صياغة هذه العلاقة في إطار تاريخي مؤكد وموثوق به.

١- أرض إسرائيل: هي المنطقة التي تشمل الآن إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة والمملكة الأردنية الهاشمية وأجزاء من سوريا ولبنان والعراق ومصر. وتزيد هذه المساحة التي توصف بأنها أرض الوعد الإلهي أو تقل حسب العقيدة السياسية للمتحدث، وحسب قوة أو ضعف دولة إسرائيل. وفيما يتعلق بحدود هذه الأرض، أوضح الحاخام أكسلرود ما يلي: "تبدأ الحدود الجنوبية من أقصى الجنوب الشرقي للبحر الميت (سفر يشوع ٢-١٥)، وتمتد نحو الجنوب حتى نهر مصر، ومن هناك تتجه غرباً حتى البحر المتوسط (سفر العدد ٣٤). وحسب ترجمة يوناتان بن عوزيثيل للتوراة وحسب رأي الحاخام شلومو بن يتسحاق والحاخام الأكبر دافيد قمحي والحاخام سيرليا فإن نهر مصر هو النيل، وتعد المساحة الممتدة حتى النيل كلها أرض إسرائيل". راجع موقع صحيفة هآرتس على شبكة المعلومات: www.haaretz.co.il بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٧.

٢- مملكة داوود وسليمان: لم يستمر وجود الدولة اليهودية القديمة - إن أمكن وصفها بأنها دولة أساساً - لفترة تتجاوز الست قرون من تاريخ فلسطين الذي يرجع لأكثر من خمسة آلاف عام. ويظهر من الدلائل التاريخية المقارنة أن موسى عليه السلام قاد بني إسرائيل باتجاه الأرض المقدسة في النصف الأخير من القرن ١٢ ق م أي أواخر العصر البرونزي المتأخر، الذي شهد هو وبداية العصر الحديدي بداية الدخول اليهودي إلى فلسطين، ثم قيام مملكة داوود وسليمان عليهما السلام ١٠٠٤ - ٩٢٣ ق م التي انقسمت إلى مملكة إسرائيل ٩٢٣ - ٧٢٢ ق م ومملكة يهوذا ٩٢٣ - ٥٨٦ ق م والتي حكمت كل منها جزءاً محدوداً من أرض فلسطين. ومنذ ٧٣٠ ق م دخلت فلسطين بشكل عام تحت نفوذ الآشوريين الذين خربوا الهيكل اليهودي وأجلوا اليهود واستعبدوهم، ثم تلاهم في ذلك الرومان. ولم تقم لليهود قائمة في فلسطين بعد ذلك حتى العصر الحديث.

٣- صهيون: هو أحد تلال القدس. وقد أصبح يرمز في الفكر الصهيوني إلى المدينة وإلى إسرائيل بأسرها.

◆ دراسات ◆

٢

كتاب "نقطة اللاعودة" الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله (الفصل الثاني): المشروع الذي لم يتمكن من إتمامه

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

هكذا حصلت دولة إسرائيل من إيران على خمسة مليارات دولار ونسيت إعادتهم حتى اليوم على جدران بعض المكاتب الخاضعة لاحتياطات أمنية مُشددة في إسرائيل علقت صورة مصحوبة بتعليق غريب: "تذكّر بسيط من المشروع الذي لم يتمكن من إتمامه". كانت الصورة عبارة عن منظر من أعلى لمنطقة حدودية بها مبنى رئيسي أبيض كبير وبعض المباني الصغيرة بالقرب منه. ويتضح عن قرب أن هذا في الواقع هو نموذج مُصغر من البلاستيك. وكان أحدهم قد كتب أسفل واحدة من هذه الصور ملحوظة أخرى، مختلفة تماماً: "خطاب ضمان تبلغ قيمته ١٠٢,٢ مليون دولار، دون سقف زمني محدد، قدمتها شركة متحدة بموجب اتفاق أبرم عام ١٩٧٨ لتنفيذ مشروع في دولة معينة، وخالفه الزبون عام ١٩٧٩، هاهاها". وقد ظهرت ملحوظة مُشابهة تقريباً بشكل ثابت في الميزانية السنوية لمجموعة شركات 'كور' خلال الثمانينات. فقد عرضت عائدات كبيرة ساعدت مجموعة 'كور' في تحقيق أرباح معقولة، رغم الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها في تلك الفترة، وكل هذا بفضل آية الله الخميني.

حتى قيام الثورة الإيرانية اعتاد نظام الشاه شراء كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من مصنع سولتام، التابع لشركات 'كور'. آلاف الأطنان من المدفعية ومدافع الهاون والقنابل أرسلت من يوقنعام إلى طهران وإلى مخازن الطوارئ التابعة للجيش الإيراني التي كانت منتشرة في أنحاء الدولة. سامى كتساف، الذي كان قبل فترة المالك لأحواض السفن الإسرائيلية، يتحدث الفارسية، بدأ طريقه في قضايا السلاح كخبير في مدافع الهاون في جيش الشاه، باع لإيران معدات سولتام وصناعات أخرى بمئات ملايين الدولارات، ووفر فرص عمل هائلة في إسرائيل. يقول عميد يتسحاق سجييف: "من سخرية القدر أنه خلال المرحلة الأولى من الحرب مع العراق كان هذا السلاح الإسرائيلي، الذي استغله الخميني لإدانة الشاه لأنه تزود به، هو الشيء الوحيد الذي أنقذ إيران من هزيمة ساحقة أمام جيش صدام حسين المدرب".

في منتصف السبعينات طلبت إيران التحول إلى إنتاج هذه الأسلحة والذخيرة بنفسها. ورغم أن الأمر كان ضد المصلحة الإسرائيلية، تقرر الاستجابة للطلب الإيراني وإقامة مصنع مدافع هاون لها. فقد كان من المفترض أنه إذا رفضت إسرائيل، سيغضب الإيرانيون في نهاية المطاف على طرف آخر يقدم لهم هذه الخدمة. وفي هذه الحالة كانت إسرائيل ستخسر تلقائياً صادراتها لإيران، وكذلك المكسب الذي يمكن أن تجنيه من بناء المصنع. وتولى كتساف بنفسه التحضير لبيع المصنع. وداخل 'كور' كان أعضاء مجلس إدارة سولتام، وشفاح أوفير الذي كان رئيس قسم المبيعات للمجموعة، والمدير العام نفتالي بلومنتال هم فقط الذين يعلمون بكل التفاصيل.

كجزء من مشروع 'تسور' وقعت إدارة سولتام مع إيران على صفقة ضخمة لبناء مصنع أسلحة، وخصّصت له قطعة أرض بالقرب من مدينة أصفهان (وبالتحديد في المكان الذي يوجد فيه حالياً مصنع تخصيب اليورانيوم الذي أنشأته

(الصين). وقدم ماكيت المشروع كهدية للشاه - وهذا هو النموذج المُصغر الذي يظهر في الصورة السالف الإشارة إليها. وصاغ كتساف نظام الدفع بطريقة معقدة، استهدفت ضمان المصلحة الإسرائيلية، على الأقل بسبب ضعف النظام الإيراني. ولم تكن سولتام طرفاً ظاهراً في هذه الاتصالات، لكنها سجلت في مدينة وايدروز بإمارة ليختشتاين (وسط أوروبا) شركة باسم سلجاد، كان لها حسابات بنكية في ألمانيا وبريطانيا. وبالتالي كان في مقدور إيران ادعاء أنها تشتري سلاحاً من أوروبا وليس من إسرائيل. دفعت إيران سلفاً دفعات مقدمة وصلت إلى أكثر من مائتي مليون دولار، من الحساب الإجمالي للصفقة، الذي بلغ ٤٠٠ مليون دولار. وقبل هروب الشاه من بلاده بوقت قصير، في فبراير ١٩٧٩، تم تحويل بضعة عشرات أخرى من ملايين الدولارات، مقابل ضخ كميات من الذخيرة. وقد اقتصر ما أنفقته سولتام على المشروع حتى قيام الثورة على ٥٣ ألف دولار هو تكلفة وضع خط مواشير مياه في موقع العمل.

تم إيداع الملايين الإيرانية في الحسابات البنكية لشركة سلجاد في بريطانيا وألمانيا. ووضعت سولتام، من جانبها، في أحد البنوك البريطانية الضمانات الكافية التي يتم تحويلها لإيران في حالة تعثر المشروع لسبب أو لآخر. وبموجب اتفاق سولتام مع البنوك التي شاركت في المشروع، قامت الشركة برهن ممتلكات لصالح البنوك بقيمة الضمانات واتفق على أنه إذا لم يستحوذ الإيرانيون عليها، ترد هذه الرهونات لسولتام على دفعات بنسبة ٢٠٪ سنوياً.

عندما اعتلى آية الله الخميني السلطة قطع على الفور كل العلاقات مع إسرائيل. كانت سولتام تطفو فوق ثروة طائلة، وباتت مضطرة للبحث لعمالها الألفين عن أسواق أخرى للتشغيل. وفي إدارة كور انتظروا على أحر من الجمر حتى منتصف الثمانينات، وفي الوقت نفسه صلوا لله في كل سنة صلاة شكر وحمد. لقد اتضح أن الإيرانيين نسوا جزءاً من المبالغ. فقد أدت الفوضى التي حدثت بعد الثورة والإقالات في القيادات العسكرية والمناصب الحكومية في عهد الشاه إلى اضطراب كبير. وفشل الإيرانيون حتى في استثمار الضمانات البنكية التي كانت في حوزتهم. وعندما بدأوا عملية استردادها أبلغت إسرائيل البنوك أنها مستعدة لتوريد المصنع وأنها أعدت بنية تحتية صناعية وبشرية كبيرة من أجل إنشائه. ولم يرد الإيرانيون على هذا العرض وأهملوا الموضوع، مؤقتاً.

حالياً لم تعد هذه الضمانات سارية المفعول. عندما اكتشف الإيرانيون إجمالي المستحق لبلادهم لدى إسرائيل، قرروا التصدي لهذا المأزق بتحريك دعوى قضائية لاستعادة الأموال. والدعوى معروضة على التحكيم الدولي في جنيف وباريس، مُستغرقة سنوات طويلة ببطء. خمسة مليارات دولار - هو المبلغ الذي تطلبه إيران من إسرائيل. وهذا الدين يتكون من ثلاثة بنود رئيسية: النفط الذي تزودت به إسرائيل ولم تدفع ثمنه؛ والسلاح الذي دفعت إيران ثمنه ولم تتلقاه؛ ومشروع تسور بصفقاته الست المتفق عليها.

خلال هذه السنوات كان هناك من طالبوا في إسرائيل باستغلال هذه القضية لفتح قناة اتصال مع إيران، خاصة عندما اعتقدوا في وجود تطورات سياسية مُشجعة هناك. وأمر آريئيل شارون، بحكم منصبه كوزير للخارجية ثم بعد ذلك كرئيس للوزراء، بدراسة الموضوع. كما درس المقربون منه إمكانية تقديم عرض لإيران برد المستحقات في مقابل وقف التأييد لحزب الله. وتحدثت شخصيات إسرائيلية غير رسمية عن هذه المبادرة مع أطراف غير رسمية، ولكن مهمة في إيران وأبلغوا شارون "أنها قبلت وباهتمام كبير". وفي الدائرة الأصغر للعارفين بسر قضية المستحقات الإيرانية عارض كثيرون المبادرة بشدة. قال أحد المسؤولين في وزارة المالية: "سيأخذ الإيرانيون الأموال، ويشكرونا شكراً جزيلاً، ثم يظنون أننا بلهاء، ويتبخر كلامهم. حدث ذلك في قضية إيران جيت ومحاولات أخرى لتبادل الحديث معهم. وهو بالضبط ما سيحدث هذه المرة أيضاً. فلا يجوز أن نبادر بمجرد التلويح بالحوار معهم في مسألة المستحقات".

جزء كبير من الدين الإسرائيلي، بطبيعة الحال، كان نتيجة التعاون في مجال النفط. بحثت إيران عن طريقة غير مُكلفة ومُختصرة لنقل النفط إلى دول البحر المتوسط. واقترحت إسرائيل أن تضخ نفطها من إيلات إلى البحر المتوسط. في عام ١٩٧٠ افتتح خط أنابيب جديد، بقطر ٤٢ بوصة، وضعته واستخدمته شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط، وهي ملكية مشتركة بالمناصفة بين إيران وإسرائيل. كان المتاح عن طريق هذا الخط ضخ حوالي ٤٠ مليون طن نفط سنوياً. تتوجه السفن ناقلات النفط من محطة الشحن بجزيرة 'حرج' بالخليج الفارسي وترسو بميناء إيلات، ومن هناك يُضخ النفط عبر الأنبوب إلى أشكلون. يُخصّص حوالي ٣٪ من النفط للاحتياجات الإسرائيلية، ويُضخ الباقي لناقلات نفط أخرى تتجه إلى أوروبا. كانت الناقلات الإيرانية في البداية هي التي تنقل النفط إلى إيلات. ثم بعد ذلك، وبسبب المقاطعة العربية، قررت شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط إنشاء شركتين أخريين: الأولى، هي شركة 'زال شيبينج' تكون مسئولة عن إبحار النفط إلى إيلات ومن أشكلون إلى أوروبا؛ الثانية، شركة ترانس آسيا تك التي سُجلت في كندا وفتحت مكاتبها في جنيف، وكانت مسئولة عن النشاط التجاري للمجموعة. وأصبحت ترانس آسيا تك عملياً هي جهة التسويق الأساسية للنفط الإيراني في العالم. فقد استأجرت، ثم امتلكت، عدداً كبيراً من الناقلات التي عملت في البحر الأحمر والبحر المتوسط، وباتت مصدراً مهماً لبيع النفط.

العميد (احتياط) إبراهيم بوتسر، القائد الأسبق ل سلاح البحرية، كان مدير عام شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط على مدى عشرين عاماً (١٩٧٤ - ١٩٩٤)، يقول: "في سنوات الذروة وصل حجم الأعمال عبر خط الأنابيب إلى ٣٢/٣٠ مليون طن في السنة، وكانت الأرباح ممتازة، كانت علاقات الثقة بيننا وبين الإيرانيين في أفضل حالاتها. كان مجلس الإدارة يلتقي ثلاث مرات في السنة، أحياناً في إيران وأحياناً أخرى في إسرائيل أو أوروبا. خلاصة الأمر أن العمل كان يُدار في هدوء وبشكل منظم للغاية. لقد أثرت أسعار النفط في العالم بالطبع أيضاً على أرباحنا، لكن اختصار الطريق من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط كان دائماً ما يضمن لنا دخلاً طيباً في النهاية. كان الإسرائيليون في الغالب هم المسئولين عن تشغيل الشركة ونظامها التسويقي الكبير في أوروبا. وأعطى الإيرانيون لشركائهم الثقة الكاملة. كانت الثقة غير محدودة، لدرجة أن الإيرانيين في فترة ما كانوا يطلبون من مواطنين إسرائيليين أن يمثلونهم في مجلس الإدارة. حدث هذا في البداية مع السفير الأسبق لدى طهران تسفى دوريتيل، وفيما بعد السفير الأسبق ميثير عُزرى.

بعد الزيارة المزعجة لجزيرة كيش توصل لوبراني ومرحاف إلى استنتاج، أنه لضمان المصالح الإسرائيلية يجب أن تكون إسرائيل مدينة بأموال لإيران، وليس العكس. يقول مرحاف: "أحد الأمور التي قمنا بها في إيران قبل مغادرتها كان ممارسة الضغط المستمر لتحسين وضعنا في مواجهة الإيرانيين يوم الحساب. لقد فعل لوبراني الكثير في موضوع النفط، ونجح في زيادة فترة الضمان من شهر إلى شهرين وفي نهاية المطاف وصل إلى ١٠٥ يوماً، وهكذا مع قطع العلاقات كان لدينا نفط كثير، ما يقرب من مليون طن لم ندفع ثمنها. وأذكر ذلك باعتباره إنجازاً باهراً".

في يوم سقوط الشاه كانت أربعة ناقلات مُحملة بالنفط تبخر، في طريقها من حرج إلى إيلات. وصلت إلى مقصدها وأفرغت حمولتها. يقول إبراهيم بتسور: "فجأة لم نجد من يمكن التحدث معه. الجانب الإيراني قطع الاتصال تماماً. كل شيء توقف. لم نعرف ما الذي نفعله بالناقلات. وخط الأنابيب أوشك أن يكون فارغاً تماماً". وبعد بضعة أشهر على قيام الثورة، عندما أدركوا في إسرائيل أن الأيام الجميلة قد إنتهت، توجه ممثلو شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط إلى أوروبا، لتحصيل مستحقات الشركة لدى زبائنها وأفرغت الحسابات البنكية التي كانت تضخ فيها إيرادات النفط، لصالح ميزانية الدولة. وبعد وقت قصير بيعت ناقلات النفط التابعة لشركة ترانس آسيا تك مقابل ما يربو على مائة مليون دولار. ومازالت شركة إيلات أشكلون للنفط تعمل حتى اليوم، ومن الناحية الشكلية فإن الشراكة المزدوجة للدولتين في الشركة، بما في ذلك الشركات المنبثقة عنها، ما تزال قائمة حتى الآن وبموجب ذلك، فإن إيران تستحق، على الأقل على الورق، ٥٠٪ من قيمة الشركة ومن إيراداتها.

عندما أخذ النظام في إيران ينهار بدأت إسرائيل إخلاء خبرائها في مشروع 'تسور'. في يوليو ١٩٧٨، وبأوامر من أعلى مستوى سياسي، تم نقل مكثف لكل أعضاء الجهاز الأمني الذين عملوا في مشاريع مشتركة مع إيران إلى إسرائيل. وأرسلت معهم إلى إسرائيل جميع التصميمات والمسودات ذات الصلة بأنظمة التسليح. يقول مرحاف: "الإيرانيون كانوا مُنشغلين بمشاكلهم بحيث أنهم لم يشعروا بغضاضة أو مهانة لأننا نستعد للمغادرة بهذه السرعة".

ومن حديث يعقوف شايبيرا، مُنسق المشروع، يمكن أن نلمس بعد هذه الأحداث نبرة التندر على صفقة 'تسور'. يقول: "لو تأخرت ثورة الخميني سنتين أو ثلاث، لكان الأمر أسوأ. كنا محظوظين للغاية أن حدث ما حدث قبل أن نتحقق مراحل أهم في المشروع. لقد أوقفنا الثورة بينما كنا في مراحل الإعداد الأولى وكما يقولون ضُبط العاشقان في السينما وليس في الفراش". وأوضح شايبيرا أن انهيار نظام الشاه والقضاء على العلاقات مع إسرائيل لم يجعله هو وزملائه يائسين، ولم يردعهم في البحث وإبرام صفقات أمنية مع دول أجنبية أخرى. يقول: "بالعكس، فالجناح الذي تعرض للقصص أعطانا أكثر من دافع، ونبت مكانه أكثر من جناح".

بالفعل، إذا أخذنا بالتصريحات التي صدرت في الخارج، فصفقة الصواريخ التي لم تتم مع إيران نقلت إسرائيل بالتحديد إلى معسكر المنبوذين المصنف مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وحسب هذه التصريحات، فإن العلماء الإسرائيليين طوروا الصاروخ آريحا ٢ في جنوب أفريقيا، ويتمويل منها. وبسبب النظام الصارم لمشروع 'تسور' فقد مضى وقت طويل حتى عرفت سلطات الثورة الإسلامية في إيران كل تفاصيله. وكان الجنرال توفنيان، الذي كان يعلم كل شيء، قد نجح في الفرار أثناء الثورة بمساعدة إسرائيلية وأمريكية إلى الولايات المتحدة وتوفي هناك عام ١٩٩٨.

في المقابل، كانت هناك في إيران نسخ من مستندات جميع الأنشطة الصناعية المعروفة التي مارستها شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط، ولذلك لم يجد الإيرانيون صعوبة في التحري عن أموالها. لكنهم لم يبدأوا العمل بجدية لتحصيل الديون المستحقة لهم إلا عام ١٩٨١. في الجانب الإسرائيلي لشركة النفط استمروا خلال تلك السنوات في العمل وكأن شيئاً لم يحدث، وأرسلت خطابات بشكل روتيني إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية، تدعو إلى عقد جلسات التشاور بين المدراء. وكان الصمت المطبق هو رد الإيرانيين. في أواخر ١٩٨١ قدمت الدعوى

القضائية الأولى ضد إسرائيل بخصوص النفط، إلى محكمة حل المنازعات التجارية في باريس. وناقشت الدعوى المستحقات المرتبطة بإمدادات النفط، وطالب الإيرانيون باستعادة ٧٠٠ مليون دولار بتقديرات تلك الفترة. رسمياً طالب الإيرانيون بخمسة مليارات دولار (بما في ذلك الفائدة وفروق الأسعار) كمستحقات، رغم أنهم بأنفسهم ذكروا في عدة مناسبات أن هذه الديون صغيرة لكنها أكبر كثيراً من هذا المبلغ. وفي إسرائيل تعاملوا مع الموضوع على مدى سنوات بجدية. في نهاية المطاف، كما يقول إسرائيليون (وكذلك إيرانيون) فالأمر يتعلق بالكثير جداً من الأموال.

والجهة المحكمة بين الشركة الإيرانية التي تستحوذ على نصف أسهم شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط وبين الشركة الإسرائيلية التي تستحوذ على النصف الثاني، في حالة نشوب نزاع بين الطرفين، هو جهاز فض المنازعات. وطلبت إيران عقد جلسة لجهاز فض المنازعات هذا كجهة تحكيم. وقالت إسرائيل أنه يجب أن يكون حاضراً أمام اللجنة من الجانب الإيراني شخصاً يشغل منصباً معيناً في وزارة العدل في طهران، وأكدت أنه بعد الثورة ألغى هذا المنصب. وإذا لم يوجد شخص يتولى المنصب، تقول إسرائيل، لا يجوز إقامة التحكيم. وقد أدى هذا التحفظ الإجرائي إلى تعطيل الجهود الإيرانية لعدة سنوات. وبعد ما أفاقوا من هذه المناورة وعينوا شخصاً ما في المنصب، طرحت إسرائيل تحفظاً تلو الآخر لتأجيل بدء التحكيم. وأخيراً بدأت الإجراءات، لكنها ما تزال تتعثر بسبب مسائل فنية. فهناك جزء صغير من المستحقات تعود إلى شركات النفط الرئيسية في إسرائيل. وفي هذا السياق أصدر المحكم قراراً بإلزام شركات النفط بدفع بضعة عشرات الملايين من الدولارات. وادعت إسرائيل أن القرار شابهته أخطاء جوهريّة، وهو الأمر الذي يجري الترويج له والتداول بشأنه.

بعد سنوات مثل فيها الإيرانيون أنفسهم أمام إسرائيل في التحكيم، استأجروا محامين على أعلى مستوى في فرنسا وسويسرا. وقد مثل الجانب الإسرائيلي في البداية المستشار القانوني الأسبق لوزارة المالية، ألحنان لنداو المحامي، ومن بعده تسفى نيكسون، وحاييم تسادوك ودوري كلجسبلد. وكان الخوف قد تملك بعض الشخصيات التي مثلت إسرائيل في الاتصالات مع رجال الشاه ووقعوا بأسمائهم على اتفاقات ومعاهدات، من أن تقرر حكومة طهران أيضاً رفع دعاوى قضائية ضدهم بصفاتهم الشخصية. وما تزال السرية تلف المتورطين في القضية، وجميعهم - ومنهم إيلي يونس (الذي كان المحاسب العام لوزارة المالية)، وأوري لوبراني (عضو مجلس إدارة شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط) ويهودا دروري، الذي عينه وزير المالية يورام مريدور مراقباً على الشركة - يرفضون إجراء أى مقابلة إعلامية أو التعليق بصورة من الصور.

يقول شيفاح أوفير، الذي كان مدير الإدارة المالية في شركة كور في السبعينات والثمانينات: "أعتقد أن التقييد والتفتيش في هذا الموضوع ليس بالأمر الصائب، وبالنسبة لتورطى الشخصى فإننى أفضل ألا أتحدث في هذا الموضوع".

♦ الأسود والأخضر في الصدارة:

اجتاحت ثورة الخميني إيران. فر ٢٤ ممثلاً لإسرائيل على مسئوليتهم الشخصية في عملية سرية قبل أن تزداد الأمور سوءاً

إرفين مولر، عضو الحزب النازي الأسبق، والضابط السابق في الجستابو، والعضو السابق في شبكة العنكبوت، التي تولت تهريب نازيين كبار إلى خارج ألمانيا بعد الحرب، جلس بالقرب من قفصين فخمين فارغين ومفتوحين في حديقة حيوانات طهران وأخذ في البكاء المرير. كان العميد يتسحاق سجين، الملحق العسكري الإسرائيلي في إيران، يقف بجواره باحثاً عن كلمات التعزية. ويتذكر: "في هذا الموقف الذي يشبه أحلام اليقظة وواجهناه جميعاً، عندما اجتاحت الجماهير شوارع المدينة في غضب مقدس، إنها بالضبط لحظة وهم هزلية".

بدأت القضية عام ١٩٧٥. مدير عام هيئة الحفاظ على الطبيعة، العميد (احتياط) إبراهيم يافيه، راودته فكرة إحياء محميات طبيعية كانت موطناً لبعض الحيوانات على الأراضي الإسرائيلية في عصر التوراة، ومن بينها اليعمور (نوع من الأيائل ذو حوافر فاتحة اللون رأسه طويل وله قرنات مُتشعبان). وقد حاولوا في الهيئة استجلاب بعض هذه الأيائل من عدة أماكن، لكنهم فشلوا، سواء لصعوبة الاستيراد أو بسبب الفروق المناخية التي تمنعها من التأقلم في إسرائيل. واتضح أن هذا النوع من الأيائل موجود في إيران.

وفي نفس التوقيت تقريباً وصل إلى إسرائيل في زيارة خاصة شقيق الشاه، الأمير عبد الرضا، مُدلل العائلة الإمبراطورية، الذي خصص الجزء الأكبر من زيارته للصيد، وكانت حوائط قصوره مُزدانة بمُحَنطات وجلود غنائم صيده المختارة بعناية. عندما وصل عبد الرضا إلى إسرائيل ذكر لمستقبله عن سماعه بأنه يوجد عند برج رامون بالقرب من بحيرة طبرية وعل نادر يحمل على رأسه قرنين بطول مترين ونصف، بزيادة ثلاثة سنتيمترات عن الرقم العالمي. اغتم إبراهيم يافيه الفرصة واقترح عقد صفقة تبادلية - الوعل مقابل زوجين من أيائل اليعمور.

أصدر وزير الزراعة آنذاك، حاييم جفتاي، أمراً خاصاً يسمح بالصيد. شوهِد الوعل وطُورِد إلى منطقة معينة. وضعوا الطلقة الأخيرة لعبد الرضا ليُطلقها بنفسه. تم تجهيز الوعل البائس واستخدمت مواد خاصة حتى يبقى في حالة جيدة كلما أمكن.

صحيح أن الأمير عبد الرضا، الذي كان ممثلاً للغاية، أعطى موافقته لإخراج زوجين من أيائل اليعمور من إيران، لكن هيئة الحفاظ على الطبيعة تباطأت في تنفيذه، لاعتبارات مالية. في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٨، عندما أخذت الاضطرابات تتزايد يوماً بعد يوم وانهارت سيطرة النظام على الدولة، توجه إلى إيران ممثل هيئة الحفاظ على البيئة، مايك فان جريابنجروك ومساعدوه. وفرت السفارة الإسرائيلية لهم السيارات اللازمة. واهتم سجين بتدبير رجال الأمن والإمدادات اللازمة عند المحمية الطبيعية التي يوجد بها أيائل اليعمور، عند شاطئ بحر قزوين (❖). ذهب ممثلو الهيئة وعادوا بحوزتهم زوجين رائعين من أيائل اليعمور. وطالب ممثلو الهيئة الإبقاء عليهم في حديقة حيوانات طهران حتى يتم تدبير مكان لهم في إحدى رحلات الطيران. رفض بشدة مدير الحديقة، إرفين مولر، رجل الجستابو السابق الذي وجد في إيران ملجأ له بعد الحرب. وقال إن هناك صعوبات كبيرة للقيام بذلك، فلا يوجد مكان لهذه الأيائل التي سيتم تهويدها. يقول سجين: "لم نجد خياراً آخر، مارس يافيه ضغطاً هائلاً تليفونياً، وبعد حملة لإقناع المسؤولين تم تسكين الأيائل الأربع في أحد أركان فناء السفارة بعد إحاطته بسياج".

عندئذ ظهرت مشكلة أخرى - لكي يتم إخراج الأيائل من إيران كان لابد من وجود تصريح مُعتمد. واتضح أن المختص الوحيد الذي ما يزال في منصبه ولا أحد غيره يملك هذه الصلاحية هو مولر. يقول سجين: "توجهنا إليه، وكانت دهشتنا أنه وافق وقال إنه سيمنحنا المستندات تشير إلى أن الحيوانات ستتوجه إلى هولندا. وبسرعة شديدة اتضح أن لنا تفسير هذا الكرم. فقد اشترط أن يتضمن التصريح بالمغادرة على أن يشمل أيضاً النمر والأسد الملكيين، اللذين كان الشاه يحتفظ بهما في قفص بقصره وكانا تحت المسؤولية الشخصية لمولر. وخاف مولر، أن يذهباً ضحية الجماهير الغاضبة باعتبارهما رمزاً للسلطة. ولم يكن أمامي خيار آخر فوافقت".

مورست ضغوطاً وبُذلت محاولات لإقناع المسؤولين في شركة "العال" في طهران حتى يوافقوا على تخصيص مكان على متن إحدى الطائرات لأربعة أيائل ونمر وأسد ضخمة. استمر طوفان المكالمات التليفونية من إسرائيل، حتى تم في النهاية تخصيص المكان على حساب إلغاء الحجز لبعض اليهود ومعهم سجاجيد كثيرة أرادوا نقلها جواً. في الأول من يناير توجه سجين إلى حديقة الحيوانات تصحبه قافلة من السيارات وفيها أيائل اليعمور، لينضم إليهم الأسد والنمر. لكنه وجد مولر يبكي بمرارة. "اتضح أننا تأخرنا بضع ساعات. فقد اقتحم آلاف المتظاهرين الحديقة وذبحوا الاثنين. لم يتمالك مولر نفسه من شدة الحزن".

على الفور غير سجين وجهته إلى المطار وهو مذهول مما حدث. حُملت الحيوانات جواً إلى إسرائيل. كان إبراهيم يافيه سعيداً. أطلق سراح أيائل اليعمور في محمية هحاي. بار في حيفا. وفي ١٩٨٩ اندلع حريق كبير في المنطقة ودمر قدراً كبيراً من الغابة، ومظاهر الحياة الطبيعية فيها. تزاومت أيائل اليعمور في خرائب غابة صغيرة بدأت تنمو حول التمثال الذي أقامه يتسحاق وكرملا سجين تخليداً لذكرى ابنهم شارون، الذي سقط صريعاً أثناء خدمته في سلاح المدرعات بالجيش الإسرائيلي، فنجت هذه الحيوانات بأعجوبة. ويوجد حالياً في إسرائيل ٦٥٠ أيال يعمور، جميعهم من نسل زوجي الأيائل الإيرانيين.

إنها تقريباً القصة المفرحة الوحيدة الباقية من تلك الحقبة في إيران. عشية الثورة اتسعت الاضطرابات وبالمقابل واصلت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على طهران حتى لا تنتهك حقوق الإنسان. واعتبر قادة الجيش أنفسهم البديل الوحيد الضامنة لبسط سلطة الخميني على الدولة. كان هناك اثنان منهم على الأقل، الجنرال عبد العلي بدارهي، قائد القوات البرية، ومنوشهر حوسروداد، قائد الوحدة البرية الخاصة مهتمان بفكرة القيام بانقلاب عسكري، لكن لم يعرفا كيف ومتى يبدأ.

يُعلق سجين: "جميع الضباط الكبار انتظروا مجيء نائب قائد قوات الناتو، جنرال روبرت هويسر، الذي ظهر في ٨ يناير، قبل أسبوع من مغادرة الشاه. لقد أرادوا أن يسمعوا منه رداً على استفسار واحد فقط - إذا استولوا على السلطة، هل تمنع الولايات المتحدة روسيا من غزو إيران. هذا كل ما في الأمر. أما أي شيء بخلاف ذلك فهم قادرون على السيطرة عليه بقواتهم: ثمان مائة ألف جندي وثمان مائة جنرال".

إلا أن الولايات المتحدة بالتحديد كانت ترغب في محاولة الحفاظ على النظام القائم كما هو. وقالت الإدارة العسكرية إن محاولة انقلاب عسكري هي أسوأ ما يمكن أن يقوم به الجيش. وقد توجه هويسر إلى طهران حتى يُحبط أي فكرة انقلابية لدى الجنرالات. لقد أرادوا أن يحصلوا منه على تأمين التغطية أمام السوفييت فقال لهم فقط إن الرئيس كارتر أرسلني إليهم لتأمين الديمقراطية في إيران. نجح هويسر في بث الفرقة بين الجنرالات وأن

يتسبب في الخلاف والبلبل التي أحبطت أي محاولة لانقلاب عسكري. وفي اللحظة التي غادر فيها هويسر طهران تعززت العلاقات السرية بين الضباط الكبار ورجال الدين من الملالي الثوريين. لقد أدرك رئيس الأركان العامة عباس كراباجي وكبار المسئولين في السافاك إلى أين تتجه الرياح واهتموا بتأمين مستقبلهم.

من لحظة إلى أخرى كانت الاضطرابات تتسع، وفي ١٦ يناير قرر الشاه الضعيف والمريض أنه في غياب غطاء أمريكي يُستحسن مغادرة البلاد. وحمل معه خزينة بها بضعة حفلات من أرض إيران. وصحبه نجله رضا كورش، وزوجته فرح ديبا ومجموعة من مساعديه وتوجه إلى مصر، وهناك استقبله صديقه أنور السادات كرئيس دولة. كان الكثيرون في إيران يرفضون رفضاً قاطعاً أن يتكرر سيناريو مُصدق عام ١٩٥٢ ويعود الشاه لإيران مرة أخرى بقوة أكبر. وكان هناك بعض الجنرالات مازالوا يعتبرونه قائدهم الأعلى، وحاولوا الاتصال به ولكن قيل لهم إن جلالته الملك باق في زيارة خاصة وأن أي موضوع يُطرح في غيابه على مجلس الحكماء. وكان الجنرال غلام رضا رابيعي، قائد سلاح الجو الإيراني، جاد في رأيه بفتح النار ويُسقط أي طائرة تحمل الخميني إلى إيران، ولكن توقف ذلك على موافقة الشاه على هذه الخطوة. ونظراً لأنه لم يتمكن من التحدث مع الشاه شخصياً، فقد ألغى الخطة.

في الأول من فبراير استولى خلاء الخميني، أعضاء كيان جديد سُمي "لجان الإمام"، على مطار مهریاد بطهران. لقد تعمد الخميني ترويج شخصيته كزعيم صارم. ومن بين التعليمات الأولى التي أصدرها لمثله الأعلى في طهران، آية الله مطاهري، قبل وقت قصير من وصوله أن تطيع وتعرض فقط الصور المعتمدة له. واعترض بصفة خاصة على ظهور الأسنان في صورته، التي كانت معروضة وقتذاك في أماكن لا تحصى. وفي واحدة منها ظهر يرتدي نظارة، تعطى انطباع بالضعف، إن لم يكن العجز التام. وفي صورة أخرى بدا آية الله يضحك مبتهجا. والتعاليم الإسلامية قررت بشكل لا لبس فيه أن النبي لم يضحك أبداً واعتبر الضحاكين أناس سطحيين محل نظر من الناحية الأخلاقية. وخلال بضعة أيام استبدلت جميع صور الوجه المعيبة أو غير الشرعية للإمام بصور جديدة، تظهر فيها بوضوح حواجبه الغليظة التي تضيء عليه أمارات الصرامة والقسوة.

وصل آية الله إلى مهریاد على متن طائرة جامبو مُستأجرة من إير فرانس وخلال يومين استقبل بصيحات التهليل ومظاهر فرح لم تشهدها إيران أبداً من قبل. إبراهيم جيفن (اسم مستعار، فالاسم الحقيقي محظور بتعليمات من الموساد)، هو يهودي إيراني تم تجهيزه للقيام بأعمال سرية كثيرة، وكان يعمل في فرع شركة العال في طهران وكان من بين اليهود الذين اهتموا بتوفير الخدمات اللوجستية وإمداد السفارة الإسرائيلية ومكاتب الوكالة اليهودية بالمنتجات المختلفة. يقول محاولاً استرجاع ما حدث: "في اليوم الذي حطت طائرة الخميني في إيران استدعوني بسرعة إلى المطار. كانت إدارة المطار ما تزال تعمل بشكل أو بآخر، واعتبروني من وجهة نظرهم ممثل شركة العال. أحضروا جهاز لحام وفتحوا خزانة حديدية في مكتب شركة العال في المطار. كانت الشركة مدينة لهم بأموال وكانوا عمليين. أخذوا نقداً ديونهم من خدمات المطار وما تبقى سمحوا لي بتحويله بنكيًا من الخارج إلى إسرائيل. عندما هبطت الطائرة خرج الجميع لاستقبال آية الله. وقفت على مسافة عشرين متراً منه بينما مئات الحراس حالوا بينه وبين الجمهور المتحمس الذي كان هناك. امتلأت شوارع إيران بالورود في ذلك اليوم. وبث التلفزيون أثناء لحظة الهبوط عبارات الشاء والمديح لنظام الشاه. ولكن الرد لم يتأخر، واحتل رجال الحرس الثوري مبنى التلفزيون".

يقول العميد يتسحاق سحيف: "قبل أن يصل الخميني بأسبوع التقيت مع رابيعي وحوسرداد. وسألتهما هل يعتزمان القيام بعمل شيء ما. فقال رابيعي 'اسمع يا سحيف. هل تتصور أن أننا سنسكت؟' الخميني سينزل هنا. سنأخذه هو ومن معه من المطار إلى جزيرة كيش وهناك سنقضي عليهم جميعاً". وعلى خلفية هذه المقابلة نصحت ديان بالإبقاء على السفارة وطاقمها بالكامل في مكانهم. أخلينا ١٥٠٠ إسرائيلي، ولكن كان لدى أمل أن يبقى لنا موطن قدم وتمضى الأمور في مجاريها. لقد خشيت ألا نستطيع العودة إذا غادرنا".

عندما وصل الخميني كان في انتظاره بين الجمهور المتحمس سحيف وتسفيرير، رئيس بعثة الموساد. يقول سحيف: "شاهدنا جمهور غفير يقتحم المطار، وهنا رأيت صديقي، الجنرال رابيعي قد وصل بمروحيته الخاصة ليُقل الخميني بنفسه. لقد ظن، خاطئاً، أنه بهذه الطريقة سيحصل على عفو".

رفض الخميني سلسلة من الزيارات المعدة له إلى الجامعات، حتى لا يمنح مجداً أكثر من اللازم لشركائه في النصر، وتوجه إلى مقابر طهران. وهناك ألقى خطبة حادة النبوة جاء فيها: "لقد ذبل الإسلام أو احتضر على مدى ما يقرب من ألف وأربعمائة عام؛ ونحن أعدناه إلى الحياة بدم شبابنا... وفي القريب العاجل سنحرر القدس ونصلي هناك". وبالنسبة لحكومة شهبور بختيار، التي عينها الشاه عند خروجه من إيران، فقد ذكرها الخميني بقول قصير وواضح: "سأحطمهما".

كان عدد من وكلاء السفر مديونين لشركة العال في يوم عودة الخميني بحوالي ٨٠٠ ألف دولار. قرروا في إدارة

الشركة استثمار حالة الفوضى في محاولة لجمع الأموال. كان مسعود على خاني شقيق وزير الاقتصاد في نظام الشاه. وكان قد سافر إلى إسرائيل للدراسة وبقي فيها بسبب قصة حب محلية. أرسلته شركة العال بطلب إلى إبراهيم جيفن فوراً بعد الثورة أن يحل كل المشاكل المهمة للشركة.

يقول جيفن: "تقلت من وكيل سياحي إلى آخر وصرفت شيكات العال، بقي مكتب واحد كان مديناً بمبلغ كبير للشركة. ومأطلوا معي. كان المدير مشغولاً دائماً. في أحد الأيام ذهبت إلى هناك كالمعتاد طالباً الحصول على المبلغ. فوجئت أن المدير يستقبلني ببشاشة وطلب مني الجلوس حتى يتصل بالبنك ويحصل منه على موافقته ليدفع لي المبلغ. بدا لي تصرفاً غير مريح. قلت له إنني أعاني من مشاكل في المعدة ويجب أن أذهب إلى دورة المياه. حاول المدير تعطيلي، لكنني سارعت بالخروج من الحجرة، الواقع أنني طرت فوق درجات السلم وخرجت من المبنى. وبينما كنت عند المدخل لاحظت رجال شرطة الخميني، الذين جاءوا للقبض على بعد أن كلمهم المدير تليفونياً.

"بعد دقائق معدودة فقط أدركت أنني نسيت على مكتب المدير تفاصيل حسابي بالبنك، وهو الحساب الذي حولنا عن طريقه قبل أيام كل أموال 'العال'. سارعت إلى البنك. كان يتوجب على الوصول إلى هناك قبل شرطة الثورة، إذ أدركت أنهم سيحاولون مصادرة حسابي. والحق أن مدير فرع البنك، وهو أرمني الأصل، كان مديناً لي بمعروف كبير: فقد اهتممت بإرسال زوجته إلى إسرائيل للعلاج من العقم بعد أن يأس أطباء إيران من علاجها. شرحت له الكمين الذي وقعت فيه فقال لي لا تقلق. وقام بنقل الأموال إلى حساب آخر باسم وهمي دون أن يترك أثراً وراءه. وعندما جاءت شرطة الثورة، وجدوا في حسابي مائة دولار".

في ١٠ فبراير ١٩٧٩ انهارت حكومة شهبور بختيار وعُين بدلاً منه رئيس الحكومة مهدي بازرجان، وهو سياسي يتفق مع الخميني لكنه استخدم فقط كأداة في مرحلة انتقالية. فلم يشأ الخميني أن يرتبط شخصه بعمليات التطهير المنتظرة. في صباح اليوم التالي نزل إبراهيم جيفن وداني سعدون، مدير فرع 'العال' في إيران، إلى شوارع طهران ليتعرفوا على ما تغير في الدولة التي أحباها كثيراً.

مع اندلاع الثورة علق ٢٤ إسرائيلي في طهران؛ ممثلو وزارة الخارجية، ورجال أمن وعاملو شركة 'العال'، والوكالة اليهودية وشركة 'كور'. وكان من الإسرائيليين أيضاً عضو الكنيست موردخاي بورات، خبير الهجرات السرية، الذي سافر في مهمة سرية للوقوف على الوسائل المتاحة لتهجير يهود إيران إلى إسرائيل. وكان السفير الإسرائيلي لدى إيران، يوسف هرملين، قد حاول عبثاً الاتصال أيضاً بمسؤولين كبار في نظام الحكم المنهار. واعترف رئيس الحكومة المقال، بختيار، بأنه الأمر خارج عن سيطرته. وفي نفس اليوم هرب من إيران مُتكرراً في زي نادل فرنسي.

توزعت المجموعة الإسرائيلية على ثلاث شقق سرية. الأولى يترأسها رئيس بعثة الموساد، جيازي تسفيرير، والسفير هرملين، وكانت له عيinan زرقاوان تقضح أنه غير إيراني ولذلك ظل حبيس الشقة طوال الوقت. الثانية يترأسها سجين ونائب تسفيرير، تسادوك أوفير، والشقة الثالثة يأتي على رأسها موردخاي بن بورات. كان إبراهيم جيفن ومعه يهودي إيراني آخر همزة اتصال بين الشقق الثلاثة وعملوا على تزويدها بالغذاء والشراب بانتظام. كما أحاطوا السفير ورجاله علماً بأحدث الأخبار حول ما يجري في أروقة النظام الجديد، وهي أخبار كانا يحصلان عليها بفضل علاقات قديمة وبعض الرشاوى. والعجيب أن وحدة الاتصالات الدولية كانت ما تزال تعمل ولم تكن هناك أي مشكلة في الاتصال بإسرائيل. وفي إحدى الشقق وُضع خط تلغراف مباشر مع قيادة الموساد، حيث تشكل هناك فريق طوارئ خاص يتولى إنقاذ المجموعة الإسرائيلية كاملة.

لم تكن سفارة إسرائيل تمارس عملها في تلك الأيام. ولم يبق هناك سوى المسئول الأمني وبضعة عاملين وأفراد أمن، تحرسمهم بعض دبابات الجيش الإيراني. كانت المذكرة السرية قد حُملت إلى إسرائيل منذ نوفمبر وبالتالي تم تجنب سيناريو السفارة الأمريكية. في صباح العاشر من فبراير قرر تسادوك أوفير إعداد الحمين (أو ما يُعرف بالسخينة أو الدفينة وهو طعام عند اليهود يبيت على النار لتناوله يوم السبت). وحتى ينضج الطعام قرر السفير يوسف هرملين والملحق سجين الوقوف على حقيقة ما يحدث في السفارة وذهلوا عندما اكتشفوا أن الدبابات اختفت. واتصل سجين برئيس الأركان الإيراني الجنرال كراباجي (الذي عقد اتفاقاً سرياً مع الخميني وكان أحد القلائل الذين نجوا من عمليات التطهير التي بدأت فوراً بعد ذلك)، فأبلغه أن الجيش قرر أن يلتزم بالحياد في الصراع ولذلك أمر جميع قواته بالعودة إلى المعسكرات. واستنتج سجين من ذلك أن السفارة أصبحت مُستباحة. بالمقابل ترددت شائعات أن الجماهير تزحف باتجاه المطار. اتصل سجين بالمطار وأصدر الأمر للطائرة الجامبو ٧٤٧ التابعة لشركة 'العال' بالإقلاع فوراً، دون الانتظار لمئات السجاجيد التي أراد اليهود أن يملئوا بها الطائرة. ونجح داني سعدون في الدفع بأربع مائة شخص بداخلها خلال عشر دقائق وأن يُعطى أمراً بالإقلاع. وما هي إلا دقائق معدودة بعد ذلك واحتل المطار.

انضم إبراهيم جيفن لإحدى المظاهرات حاملاً صورة للخميني وهتف بشعارات ضد الشاه: "فجأة رأيت شخصاً يصعد إلى المنصة ويُعرض آلاف الناس التي كانت موجودة في تلك الساعة. تحدث عن الولايات المتحدة وإسرائيل وما يجب عمله تجاههم. كانت العبارة الأخيرة من كلمته دعوة إلى اقتحام سفارة إسرائيل التي لا تبعد كثيراً عن مكان التظاهر. وزأر الجمهور الحاشد، ربما عشرة آلاف رجل، بالموافقة. انسلت إلى السيارة وقلت لسعدون انطلق بسرعة إلى السفارة. احتجنا في زحام خانق. يبدو أن طهران كلها خرجت عن بكرة أبيها إلى الشارع. تركت السيارة وجريت كالصاروخ نحو السفارة، وكأني لم أكن أعرف أن باستطاعتي الجري بهذه السرعة".

يقول العميد سجييف: "كانوا حوالي ٢٥٠ ألف شخص هناك، حاصروا السفارة، تدافعوا حول الأسوار. كنا قد أعدنا من قبل سلالاً للهروب إلى السطح ولوحاً خشبياً بطول سبعة أمتار حتى نعبر عليه إلى المبنى الآخر وننزل من الخلف. واتضح لنا من واقع ما حدث أن الذي قاد معظم المتظاهرين إلى الداخل كان تحديداً هو السائق اليهودي لموشيه جلبوع، الوزير المفوض بالسفارة، وأبلغ الجميع أن السفارة بها معدات كثيرة يمكن سرقتها".

يقول جيفن: "لم تكن وحدة الحراسة الإيرانية موجودة هناك، وسمح لي الحارس الإسرائيلي بالدخول. كان يعرفني. في الداخل وجدت بعض الحراس والعاملين في السفارة مشغولين بأموالهم، وكأن شيئاً لم يحدث. صرخت فيهم محاولاً أن أفهم بالضبط ما الذي كانوا يفعلونه بينما الجماهير تقترب من السفارة. لم يُصدقوا في البداية أن أمراً كهذا يمكن أن يحدث في طهران. لم يرغبوا في مغادرة السفارة، التي كانت أغلى شيء بالنسبة لهم. صرخت قائلاً إنهم مجانين وإذا لم يهربوا بسرعة فسيأتى المتظاهرون ويقتلونهم جميعاً. وأخيراً أقنعتهم وأحرقوا على الفور صناديق كانت مُعدة من قبل مع مواد سرية يتوجب تدميرها. تكدسوا جميعهم في عدة سيارات وغادروا من البوابة الخلفية للسفارة. ولم تمض إلا دقائق على هروبهم ووصل المتظاهرون. لم يُفلحوا في كسر البوابة فتسلقوا الأسوار. وخلال وقت قصير احتلوا السفارة. عُدت إلى المكان بعد بضعة ساعات، باعتباري مهتم لا دخل له في الموضوع. أبدو كأهل البلاد وأتحدث الفارسية، ولم يشك بي أحد. وصلت بالضبط مع خطبة ياسر عرفات في فناء السفارة أمام جمهور متحمس وغاضب. وطلب من حرس الثورة رفع علم منظمة التحرير الفلسطينية فوق السفارة، حيث كان علم إسرائيل مُعلقاً، ويسمى المكان سفارة فلسطين. وافق الإيرانيون، بالطبع. وفي مرأب السفارة لاحظت وجود السيارات العشر الفاخرة التي تركت في الخلف. وبعد ذلك ببضعة أشهر رأيت قائد شرطة الخميني، وهو يستقل سيارة السفير المرسيدس. كانت من الأمام تحمل لوحة تعريف إيرانية ومن الخلف كانت ما تزال اللوحات الدبلوماسية مثبتة عليها".

إلا أن الفرار من السفارة كان مجرد بداية الدراما. فعودة الخميني وضعت البلاد في فوضى كبيرة جداً. في ١١ فبراير ذهب سجييف إلى القيادة العامة ليشتكى بشأن احتلال السفارة. عندما وصل إلى هناك اكتشف أن القيادة العامة نفسها قد احتلت. اتصل بالجنرال ربيعي وطلب طائرة. أبلغه ربيعي أن المطار قد أصبح منذ وقت قليل تحت سيطرة ومسئولية آية الله بهاشتي، ولن تجدى أي طريقة للتعامل معه. قال قائد القوات البرية الخاصة، جنرال حوسروداد، أبلغ سجييف أن باستطاعته إخراجه، ولكن بالنسبة للآخرين - لا يمكن للأسف.

هوامش:

(❖) يعد بحر قزوين (بحر الخزر) أضخم بحيرة مغلقة على وجه الأرض. يبلغ طولها ١٢٠٠ كم وعرضها زهاء ٣٠٠ كم. تتبسط من الشمال إلى الجنوب عند الحدود بين أوروبا وآسيا على مستوى أكثر انخفاضاً من مستوى المحيط بـ ٢٨ متراً. وتتقلص مساحة البحر باستمرار بسبب التبخر وانخفاض منسوب الأنهار التي تصب فيه؛ وأكبرها نهر الفولجا. ففي أقل من نصف قرن، انخفض مستوى مياهه مترين؛ وتقلصت مساحته من ٤٢٤٣٠٠ إلى ٣٧١٠٠٠ كيلومتر مربع حتى استقرت مساحته حالياً عند ٣٦٠٠٠٠ كيلومتر مربع؛ ويصل متوسط عمقه ١٨٤ متراً. أما أعرق نقطة فيه فتصل إلى ٩٨٠ متراً؛ ويقدر الخبراء كمية مياهه بـ ٧٦ ألف كيلومتر مكعب على وجه التقريب. تتوزع شواطئ بحر قزوين بين خمس دول هي: روسيا التي تحده من الشمال الغربي، وإيران (الجنوب الغربي)، وكازاخستان (الشمال الشرقي)، وتركمنستان (الشرق)، وأذربيجان (الغرب) ولها أصغر حصة من الساحل محصورة بين إيران وروسيا.

♦ دراسات ♦

٣

كتاب وحدة شاكيد (الوقاية والأمن الجارى فى تاريخ الجيش الإسرائيلى) (الفصل الثالث عشر): القضاء على الإرهاب فى قطاع غزة

بقلم: أوري ميلشتاين ودوف دورون - ترجمة وإعداد: مصطفى الهوارى

١- مخيمات اللاجئين:

فى عام ١٩٧٠ كان المخربون الموجودون فى قطاع غزة يحملون السلاح علنا ويهاجمون سيارات الفلسطينيين المتعاونين مع القوات الإسرائيلية. وبعد كل عملية، كان هؤلاء المخربون يختبئون داخل مخيمات اللاجئين ولا يتركون وراءهم أى آثار. كان يقيم فى مخيم جباليا القريب من غزة فى تلك الفترة خمسة وثلاثون ألف لاجئ، وبعد أن شق الجيش الإسرائيلى طرقا داخل هذا المخيم قل عدد هؤلاء اللاجئين بمقدار ستة آلاف. كما كان يقيم فى مخيم الشاطئ نحو ثلاثين ألف لاجئ، غادره ما يقرب من أربعة آلاف بعدما شق الجيش الإسرائيلى طرقا فيه هو الآخر. فى حين كان يقيم فى مخيم النصيرات نحو سبعة عشر ألف لاجئ، وفى مخيم البريج حوالى عشرة آلاف، فضلا عن ثمانية آلاف فى مخيم المعزى.

أما رفح (المدينة ومخيم اللاجئين فيها) فقد كان يقيم فيها ما يقرب من أربعين ألف نسمة (لم تكن رفح ضمن مناطق نشاط وحدة شاكيد). كما كان يقيم فى مخيم اللاجئين بدير البلح ستة آلاف وخمسمائة لاجئ، وفى مخيم اللاجئين فى خان يونس ستة وعشرون ألفا. بوجه عام، بلغ عدد السكان واللاجئين فى قطاع غزة أكثر من ثلاثمائة وأربعين ألف نسمة (❖). كان نحو عشرة آلاف من سكان قطاع غزة يعملون فى إسرائيل، فى حين كان البعض يعملون بالزراعة والبعض الآخر يعتمدون فى معيشتهم على أموال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، التى كانت تقدم الدعم لسكان قطاع غزة منذ عام ١٩٤٩.

حتى نشوب حرب الأيام الستة كان يعمل فى قطاع غزة تنظيمان تخريبيان: "جيش التحرير الفلسطينى وتنظيم "الفدائيون"، الذى كان الجيش المصرى يتولى تدريب أفراد. وقبل شهرين من نشوب الحرب بدأ يعمل فى قطاع غزة أيضا تنظيم "العاصفة" (الذى تغير اسمه فيما بعد إلى تنظيم "فتح") ودار صراع مرير بينه وبين السلطات المصرية بسبب رفضه الانصياع لأوامرها.

وبعد حرب الأيام الستة تم حل "جيش التحرير الفلسطينى" وتنظيم "الفدائيون" وتشكلت ثلاثة تنظيمات تخريبية جديدة: "قوات التحرير"، و"فتح" (العاصفة) و"جبهة تحرير فلسطين". كان التسليح الرئيسى للمخربين فى قطاع غزة هو القنابل اليدوية والرشاشات القصيرة كارل جوستاف وبنادق الكلاشينكوف، وكان المخربون يتدربون فى البساتين والدشم، حيث تم تكليف الأفراد الأرقى تدريبا بتنفيذ العمليات التخريبية بينما يقتصر دون المستجدين على إلقاء القنابل اليدوية سواء على اليهود أو على العرب المتعاونين مع إسرائيل. وكثيرا ما كان يتم تجنيد الأفراد فى هذه التنظيمات رغما عنهم، خاصة أولئك الذين يشتبه فى تعاونهم مع إسرائيل. كما كان لأعضاء التنظيمات شبكة مراسلات متشعبة، وعندما يقتل أو يضبط أحد المخربين، كان المحققون يستعينون بالوثائق التى يحملها معه من أجل

التعرف على مخربين آخرين. وقد تبين من خلال هذه الوثائق أن المخربين يتابعون نشاط قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة وينقلون المعلومات من خلية لأخرى.

٢- التنظيمات التخريبية في قطاع غزة عام ١٩٧٠:

بعد شهور من انتهاء حرب الأيام الستة، قام ثلاثة ضباط من "جيش التحرير الفلسطيني" بتشكيل "قوات التحرير": النقيب حسين الخطيب، النقيب زياد الحسيني والنقيب وليد أبو شعبان، وكان معظم المجندين من أفراد "جيش التحرير الفلسطيني" السابقين ذوي الخبرة في استخدام المفرقات. حتى منتصف عام ١٩٦٨ كان أفراد "قوات التحرير" قد نفذوا عمليات تخريبية وفقا لتوجيهات وتعليمات حسين الخطيب. بعد ذلك هرب الخطيب إلى الأردن وعينه التنظيم مسؤولا عن قطاع غزة، وكان يجند المخربين في الأردن ويرسلهم إلى القطاع، كما كان يرسل إلى هناك البلاغات والأموال والأسلحة. وقد أوقف تنظيم "قوات التحرير" نشاطه بعد ضبط واعتقال قائد القطاع الجنوبي ونحو مائة وعشرين من مقاتليه، ولكن في منتصف عام ١٩٦٩ وصل من الأردن إلى قطاع غزة جعفر على عبد الله وجند أعضاء جددا ونظمهم في خلايا واشترى لهم أسلحة وخصص لهم رواتب. وتحت قيادته كان التنظيم يعمل أساسا من جنوب غزة، في حين كان زياد الحسيني يعمل من شمالها. وفي أواخر عام ١٩٦٩ تم اعتقال أحد مقاتلي عبد الله وكشف عن أسماء أعضاء الشبكة، وبالتالي تم ضبط معظمهم وتولى قيادة التنظيم منذ ذلك الحين زياد الحسيني ونائبه محمد خميس البصيلي. وفي نوفمبر ١٩٧١ انتحر الحسيني في منزل رئيس البلدية رشاد الشوا، كما لقي نائبه مصرعه داخل دشمة اكتشفها الجيش الإسرائيلي في يوليو ١٩٧٢. وقد وصلت معلومات إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية عن عضو في التنظيم يقيم في بيت حانون، وسبعة أعضاء في بيت لهيا، وأحد عشر في جباليا، وواحد في درج التفاح، وأربعة في الزيتون، وواحد في الشاطئ، واثنين في البريج، وأربعة في رفح وأربعة في الضهير، وقد تم ضبطهم أو قتلهم، معظمهم على أيدي مقاتلي "شاكيد".

٣- "الجهة الشعبية":

تشكل تنظيم "الجهة الشعبية لتحرير فلسطين" في الأردن في نوفمبر ١٩٦٧. وكان أعضاء هذا التنظيم يعملون أيضا في الخارج، حيث اختطفوا طائرات إسرائيلية وشنوا هجمات على بعض السفارات الإسرائيلية. وقد تم تجنيد بعض أعضاء التنظيم في الأردن ثم أرسلوا إلى قطاع غزة، بينما تم تجنيد البعض الآخر في غزة ذاتها. وفي يناير ١٩٦٨ تم اعتقال قائد "الجهة الشعبية" والكثير من رجاله، في حين هرب الآخرون إلى الأردن، إلا أن "الجهة" عاودت نشاطها في قطاع غزة في أواخر ذلك العام، ومارس أفرادها السرقة والنهب من أجل تمويل نشاط التنظيم، وفي أواخر مايو ١٩٦٩ تم اعتقال عدد كبير منهم، إلا أن أحداث "أيلول الأسود" (١٩٧٠) تسببت في إضعاف قوة "الجهة" ليس في الأردن فحسب بل أيضا في قطاع غزة، وأدى الضغط الذي مارسته قوات الجيش الإسرائيلي على هذا التنظيم إلى التخفيف من مخاوف السكان من تهديدات أعضائه، وتضاءل كثيرا تعاونهم مع التنظيم. وفي عام ١٩٧١ أصبح عدد أعضاء "الجهة الشعبية" المطلوبين في قطاع غزة أقل من خمسة وعشرين.

٤- تنظيم "فتح":

حتى نوفمبر ١٩٦٧، كان تنظيم "فتح" في قطاع غزة يعمل سرا ويخضع لسيادة السلطات المصرية، ثم بعد ذلك غيرت مصر من نظرتها إلى التنظيم وأغدقت عليه الأموال والأسلحة وساعدت في تدريب أفرادها. ومنذ ذلك الحين وحتى مارس ١٩٦٨ كان أعضاء التنظيم في قطاع غزة وفي الضفة الغربية (وخاصة في جبل الخليل) يرسلون الأسلحة والرجال إلى تلك المناطق وينسقون النشاط فيما بينهم. وفي مارس ١٩٦٨ اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي العشرات من أعضاء "فتح" في قطاع غزة وعثرت على الكثير من مخازن الأسلحة السرية، وتوقف نشاط هذا التنظيم لفترة من الوقت. إلا أن "فتح" أعاد تنظيم صفوفه وحصل على مساعدات من قيادة التنظيم في الأردن.

وبفضل "الجسور المفتوحة"، قام الكثيرون من سكان قطاع غزة بزيارة الأردن وكانوا يرسلون معلومات إلى القطاع وإلى الضفة الغربية. كان مركز تنظيم "فتح" في قطاع غزة موجودا داخل مخيم البريج، وكان القادة المحليون هما كريم أبو سعيد ونائبه شحادة حميد شحادة، إلا أنه بعد اعتقال هذين الزعيمين ومعهم الكثير من أعضاء التنظيم، انتقل مركز "فتح" إلى رفح وكان أعضاؤه يختبئون داخل الدشم والبساتين ولم يحظوا بدعم من سكان القطاع وانقطعت علاقاتهم العسكرية والاقتصادية مع الأردن.

وفي منتصف عام ١٩٧٢ لم يعد لتنظيم "فتح" أي وجود في قطاع غزة، وفي يوليو ١٩٧٢ أصبح عدد أعضائه المطلوبين أقل من عشرة.

٥- المخابئ والأماكن السرية:

كان المخربون يختبئون في الدشم التي أقاموها في البساتين، أسفل المنازل وفوق أسطحها. في أغلب الأحوال، كان

ثلاثة مقاتلين يختبئون داخل الدشمة، ولكن في بعض الأحيان كانت القوات الإسرائيلية تكتشف وجود أربعة أو ستة مخربين داخل الدشمة الواحدة. كانت الدشم تبني في البداية بالمنازل الخالية أو المهدامة جزئياً، ثم بعد ذلك كانت تبني داخل المنازل المأهولة، وكانت كل خلية مخربين تحصل من قيادة التنظيم الذي تتبعه على الأموال التي تحتاجها لبناء الدشمة. لم يستطع المخربون إخفاء أماكن اختبائهم عن أعين الجميع، فقد اضطروا للاستعانة باللاجئين لإغلاق الدشم من الخارج. كما كان المخربون يبنون بعض الدشم أسفل الطرق وأسفل الأسوار المحيطة بالمنازل، وقد استخدمت الأحجار في بناء معظم الدشم، ثم يوضع فوقها سقف من جذوع الأشجار تغطيه طبقة من الأتربة يبلغ سمكها نصف متر. كانت لكل دشمة فتحة للدخول والخروج يبلغ عرضها نصف متر، فضلاً عن فتحات تهوية مغطاة بالأخشاب وبأجولة التبن لإخفائها عن الأعين، إلا أن جنود الجيش الإسرائيلي الذين كانوا يمشطون أفتية المنازل ويبحثون عن الفتحات، استطاعوا اكتشاف أماكن معظم الدشم.

كانت الدشم تبني في المنازل داخل الحوايط المزدوجة، وكان الجنود الإسرائيليون يقارنون بين الأبعاد الخارجية والداخلية للمنازل ويفحصون أنابيب التهوية الموجودة فوق الأسطح وفي الحوايط، كما كان يتم اكتشاف وجود الدشم المقامة أسفل الأفران ودورات المياه عن طريق الطرق على الأرضية، حيث كان الصوت الرنان يدل على وجود فراغ أسفل الأرضية، بينما تم اكتشاف الدشم المقامة داخل البساتين بالقرب من نقاط إشارية تساعد المخربين على الوصول إليها.

٦- عمليات إرهابية:

كان النشاط الرئيسي للمخربين في الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٢ يتركز على إلقاء القنابل اليدوية صوب سيارات الجيش الإسرائيلي، وكان المخربون يفرون بمجرد إلقاء القنابل ويختفون داخل الأزقة، إلا أن معظم قنابلهم كانت تصيب المارة من سكان قطاع غزة. وبعد عام ١٩٧٠ بدأ المخربون في إلقاء القنابل أيضاً على المباني العامة (مكتب العمل، مصنع التغليف والتعبئة، مبنى المحول الكهربائي، مقر وزارة الداخلية، وبنك البريد)، وتم تخريب أعمدة الكهرباء وقضبان السكك الحديدية، وبعض محطات الوقود والحافلات ومقار الشرطة، كما كانت السيارات الإسرائيلية تتعرض لإطلاق النار من الأكملة أو تصطدم بألغام.

وفي شهرى يونيو ويوليو ١٩٧١، تم في غزة اغتيال سبعة وستين عربياً من المشتبه في تعاونهم مع إسرائيل، وكانوا يتعرضون للتعذيب قبل موتهم ثم تعرض جثثهم علناً في الشوارع.

قال أحد الضباط لقائد قيادة المنطقة أريئيل شارون: "ماذا يعنيك إذا كان العرب يقتلون عرباً؟".

أجاب شارون: "مادمنا نسيطر على القطاع فنحن المسؤولون عما يحدث فيه. إنهم اليوم يصفون بعضهم البعض، وغدا سينقلبون علينا". وقد قال شارون إن حظر التجوال والدوريات وعمليات البحث، ليست وسائل فاعلة ضد الإرهاب: "لانتصار على المخربين يجب أن نفرض عليهم ظروفًا متغيرة وبالتالي نسبب الارتباك في صفوفهم". وقد قسم المنطقة إلى قطاعات مساحة كل منها كيلو متران مربعان، وعين مسؤولاً للأمن الجارى في كل قطاع وعلم المسؤولين كيفية اكتشاف أماكن اختباء واجتماع المخربين وفقاً لعلاماتها المميزة، مثل العمود الحديدى المغروس في أرض البستان وتعلوه علبه من الصفيح، أو جذع نخلة وما إلى غير ذلك من علامات. وقام مقاتلو "شاكيد" بقياس أبعاد مباني مخيمات اللاجئين من الداخل والخارج بواسطة الحبال للتأكد من عدم وجود مخابئ للمخربين فيها.

٧- "شاكيد" في غزة:

خلال فترة حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس لم تول قيادة المنطقة الجنوبية اهتماماً كبيراً بقطاع غزة، وبعد انتهاء الحرب تم الدفع بثلاث كتائب مشاة وقوات من حرس الحدود إلى قطاع غزة. وقد عمل مقاتلو "شاكيد" لفترة من الوقت في مخيمات اللاجئين الكائنة في وسطه أيضاً. كما ظلت ثلاث سرايا من "شاكيد" في قطاع غزة طوال أكثر من سنة ونصف. قال باتسي: "شاركت في ثلاث حروب وفي عمليات انتقامية كثيرة، إلا أن الفترة التي أمضيها في غزة كانت صعبة للغاية. كان السكان يكرهوننا هناك، رغم أننا قطعنا دابر المخربين الذين كانوا ينفصون عليهم حياتهم. حاولنا إجبار السكان على الاعتراف بأن الجيش الإسرائيلي هو الذى يسيطر على المنطقة وليس المخربون. كان الوضع صعباً وخطيراً. وقد انهيار بعض المقاتلين وطلبوا نقلهم من الوحدة، إلا أن معظمهم ظلوا صامدين".

روى داني رهف: "وصلنا إلى غزة بعد أن قتل المخربون بقنبلة يدوية طفلين من عائلة أرفيو. في البداية كنا نعمل في مخيم جباليا للاجئين، ثم بعد ذلك في بيت حانون والبريج ودير البلح، وأخيراً في النصيرات أيضاً. وفي أواخر عام ١٩٧٠ تم في مخيم جباليا اغتيال عشرات العاهرات خلال شهر واحد بعد الاشتباه في تعاونهن مع إسرائيل. كنا نعرف أن المخربين يحملون الأسلحة في وضع النهار، وأنهم يتحكمون في السكان ويسيطرون عليهم بالإرهاب. لم يكن

جنود الجيش الإسرائيلي يدخلون مخيم جباليا، وكان المخربون يخزنون الأسلحة ويجمعون الأموال ويزدادون ثقة في أنفسهم. كان مخيم جباليا هو رأس الأفعى وكانت مهمتها هي قطع هذا الرأس".

قال شلومي جرونر: "وصلت فصيلتي من متلا إلى غزة، وفي البداية أقمنا في بيت حانون التي انطلقت منها الدوريات. يمكن القول بأن قطاع غزة هو المكان الوحيد في العالم الذي حقق فيه جيش نظامي الانتصار على تنظيم سرى يستعين بالسكان. لم يكن هناك خط جبهة، ولم يعرف الجنود من هو العدو. وعندما كان السكان يطوقون أفراد المظلات كان هؤلاء يطلقون النار على الجماهير بشكل عشوائي، رغم الأوامر الصادرة بعدم إطلاق النار إلا على الأقدام، وعندما تقتضى الضرورة ذلك.

ذات مرة قتلوا امرأة مسنة، وفي حادثة أخرى قتلوا فتيات صغيرات. وقد انتاب شارون غضب شديد وسأل أفراد المظلات عن سبب إصابة المسنات في الرأس. هل كن يمشين على أيديهن؟ وحتى لا تتكرر مثل هذه الأمور أتوا بنا إلى قطاع غزة. حاولنا العمل بالأساليب المألوفة وفقا للمعلومات التي كان يمدنا بها جهاز الأمن العام".

كان مقاتلو "شاكيد" يفرضون من حين لآخر حظر التجوال في مخيمات اللاجئين ويحاولون رصد المخربين، إلا أن هذه الطريقة فشلت. وقد مكث جرونر ومقاتلوه عدة شهور داخل البساتين بلا كهرباء ومياه ساخنة، وكانت كل معداتهم مجرد اسرة ومناضد فقط.

كانت الدوريات تتطلق بفارق ست ساعات بين كل دورية وأخرى. وقد روى بن عامي كوروسكي أحد أفراد سرية المستجدين في "شاكيد"، التي كانت متمركزة في خان يونس: "كان قائد الدورية يحمل قائمة بأسماء وصور المخربين، وعندما كنا نصادف أحد المشتبه فيهم كنا نطلب منه إبراز أوراق هويته. كما فتشنا المنازل أيضا للبحث عن أماكن إخفاء الأسلحة، وعندما نعثر على أسلحة كنا نهدم المنزل أو نغلقه. كنا نفرض حظر التجوال في المساء وعندما نرى أحدا في الخارج نطلق عليه النار دون إنذار. وذات مرة غادر أحد المسنين منزله في المساء لقضاء بعض حاجاته فقتلناه".

كانت الدورية تتكون في البداية من ستة أو ثمانية مقاتلين، وبعد ذلك أصبح قوامها أقل، وكانت تضم قائدا واثنين من المقاتلين يحملون جهاز اتصال واحدا، "حتى يكون في مقدورنا التواجد في جميع الأماكن وفي كل الأوقات" - على حد قول باتسي وكانت هذه الدوريات تدخل مخيم جباليا يوميا. قال شالوم سيفح: "كانت كل دورية تستمر أكثر من اثنتي عشرة ساعة، حيث كنا نفتش ونبحث في البساتين وداخل المخيم، سواء نهارا أو ليلا، إلا أننا لم نحقق إنجازات تقريبا لأن الأطفال كانوا يتحلقون حول المخربين ويصرخون في وجوهنا ساخرين: بيعوا...! كما لو كانوا يعرضون علينا شراء أسلحتنا عديمة الفائدة. كان المخرب يهرب، وفي بعض الأحيان يلقي قنبلة يدوية قبل هروبه، في حين كان الأطفال والسكان يمطرون القوات المطاردة بوابل من الحجارة والزجاجات والشتائم".

في أواخر عام ١٩٧٠ تمركزت إحدى سرايا كتيبة "شاكيد" في مقر شرطة مخيم جباليا، إلا أن سكان المخيم كانوا يلقون الحجارة والقنابل اليدوية داخل فناء مبنى الشرطة ثم يهربون ويختفون داخل الأزقة والمنازل. قال باتسي: "كانت دورياتنا متواصلة غير أن التفوق كان من نصيب المخربين، لأن مجرد وجودهم كان بمثابة نجاح من وجهة نظر سكان قطاع غزة".

أطلق باتسي على تكتيكه اسم "أسلوب الانقضاض": حيث كانت قوة بحجم سرية أو أكثر تدخل مخيم اللاجئين بالمركبات وتطوق قطاعا منه، ثم تدخل مجموعات من هذه القوة إلى الزقاق من جانبه، وأي مخرب يحاول الهرب يجد في كل زقاق مقاتلا من القوة الإسرائيلية. وهكذا كان يتم رصد المخربين بسهولة. قال باتسي: "أي شخص لا تشوبه شائبة كان يبقى في منزله وينتظر التفتيش، أما المخرب فإنه يحاول الفرار". وقد نتج عن "أسلوب الانقضاض" الذي بدأ العمل به في منتصف عام ١٩٧١، قتل وضبط عشرات المخربين. كما تم استخدام أساليب أخرى خلال الدوريات المتواصلة: تفتيش الشباب الذين يخرجون من الأزقة متجهين إلى الطريق الرئيسي للمخيم، والتفتيش والبحث في محطات الحافلات، تمشيط المساكن والمقاهي والأسواق والأندية والمخازن والمنازل المهجورة ومنازل المشتبه فيهم ومنازل النساء اللاتي يعشن بمفردهن، وضع نقاط مراقبة، التفتيش، الأكملة المتحركة، ونصب أكملة وحواجز في البساتين المحيطة بمخيمات اللاجئين، كما تم فحص الآبار ومحطات ضخ المياه والطرق.

٨- عمليات التمشيط، "الانقضاض"، والدوريات:

خلال إحدى عمليات "الانقضاض" في مخيم جباليا، توجه مقاتلو "شاكيد" إلى منزل أحد المخربين حيث كان آنذاك بصحبة خمسة من زملائه جاءوا للحصول على رواتبهم، وقد ألقى المخربون الخمسة قنابل يدوية على مقاتلي "شاكيد"، ثم هربوا إلى الأزقة إلا أنهم اصطدموا هناك بمقاتلين آخرين أطلقوا النار عليهم، ولقى كل مخرب مصرعه في أحد الأزقة، وتم العثور بجوار جثث المخربين على بنادق كلاشينكوف وقنابل يدوية وقائمة بأسماء الحاصلين على رواتب.

بعد دورة في قيادة المركبات توجهت إحدى سرايا كتيبة "شاكيد" بالحافلة من بئر سبع إلى القاعدة، وفي الطريق أطلق المخربون النار على الحافلة وألقوا عبوة ناسفة صوبها، فاستلقى أفراد السرية على أرضية الحافلة. خلال التحقيق في الحادث قال المقاتلون إن الذخيرة التي كانت في حوزتهم لم تكن كافية، وفي أعقاب ذلك أصدر رهف أمرا لكل مقاتليه بأن يحمل كل منهم ثلاث خزانات مليئة على الأقل.

قال يتسحاق جورن قائد السرية الخامسة: "خلال فترة قيادة داني رهف لم يكن لنا وجود دائم في المخيمات. كان داني يطلب منا أن نرد على إلقاء الحجارة بإلقاء قطع الحلوى. حصلنا على الحلوى من القيادة وكنا نوزعها على السكان. كانت عمليات التفتيش والبحث تتم بأسلوب ودي، وعندما نصادف في منتصف الليل سيدة في حالة وضع كنا ننقلها إلى المستشفى، إلا أننا كنا نتعامل بشدة وصرامة مع المخربين الذين يحملون السلاح. ذات مرة كنا نطارد مخربا في دير البلح وعثرنا عليه داخل أحد المنازل، ألقى المخرب سلاحه ورفع ذراعيه. كانت الأوامر تقضى بقتله ولكننا لم نطلق النار عليه".

بعد "عصر رهف" جاء "عصر باتسي"، الذي وصفه جورن بأنه "فترة النشاط الحثيث والانقضاض". كان قد تم وضع قواعد الكتيبة داخل مخيمات اللاجئين وداخل البساتين، وكثيرا ما زار أريئيل شارون القواعد الموجودة داخل البساتين وطلب من المقاتلين "التعرف على كل متر في البستان والإحساس بأي تغيير". في أحد الأيام طارد جنود السرية الخامسة مخربا اختبأ داخل منزل بمخيم جباليا، فطوقوا المنزل وألقوا قنبلة يدوية داخله ولم يدخلوه. تمكن المخرب من الفرار مما دعا شارون إلى توجيه اللوم لقائد السرية: "لست غاضبا بسبب هروب المخرب، ولكني غاضب لأنك لم تعلم جنودك نظرية الأمن الجاري، كان يتحتم عليك أن تدخل الغرفة وتقضى على من فيها حتى لو اضطررت لإلقاء مائة قنبلة يدوية داخلها. هذه حرب والجندى يفعل ذلك دون تفكير".

ذات يوم أبلغت الاستخبارات عن اختباء مخربين داخل دشمة في مخيم البريج. كان هؤلاء المخربون قتلة ومغتصبين ولصوصا يتكلمون بالسكان. تم تمشييط المنطقة بأسلوب "الانقضاض" ولم يتم العثور على الدشمة. أبلغنا أحد المتعاونين العرب أنه شاهد قبل سنتين شخصا يدفع عربة يد بها مواد بناء بالقرب من أحد المنازل. نظر باتسي - الذي كان آنذاك نائبا لقائد الكتيبة - إلى المنازل ولاحظ أن أحدها أعلى من المنازل الأخرى فقال: "ها هو ذا". صعد باتسي إلى السطح وضرب الصفيح الذي يغطيه بمطرقة وأحدث فيه ثقبا. وبعد أن هدم جزء من السطح أخذ يتسحاق جورن المطرقة منه وواصل العمل. سأل جورن: "ماذا تقول يا باتسي؟" رد عليه باتسي: "لم أقل شيئا". إلا أن الصوت جاء من داخل المبنى، فقد شق باتسي وجورن ثغرة في السطح وألقيا ثلاث قنابل يدوية داخل المنزل وقفزا إلى الأرض. كما تم وضع عبوة ناسفة بجوار حائط المنزل، فتطايرت أحجار المبنى مخلفة سحابة كثيفة من الغبار، وانهار المنزل وعثر بداخله على ثلاث جثث، وبعد ساعتين تم العثور على ثلاث جثث أخرى. قال باتسي: "حدثت اضطرابات وأعمال شغب في المخيم، لقد أسدينا لهم جميلا ولكنهم وجهوا لنا الشتائم والسباب".

أبلغ مخرب تم ضبطه عن وجود ثلاث دشم في أحد مخيمات اللاجئين. توجهت ثلاث مجموعات إلى هذا المخيم، ودخلت إحداها إلى منزل مشبوه. كان المنزل خاليا، إلا أن القوة تعرضت لإطلاق النار وألقيت عليها قنابل يدوية من الفناء، مما أدى لإصابة يتسحاق هانجبي. كان المخربون مختبئين داخل دشمة بجوار دورة المياه الموجودة في الفناء، خرج مقاتلو "شاكيد" إلى الفناء، وخلال تبادل إطلاق النار قتل أفينوعم جال، وكان الوحيد من بين مقاتلي "شاكيد" الذي لقي مصرعه في غزة.

بعد تلك الفترة كان مقاتلو "شاكيد" يعسكرون في بؤر داخل البساتين، وكان يشغل كل بؤرة ستة جنود وضابط. روى شالوم سيفح: "كنا قبل ذلك ندخل البساتين على فترات متباعدة. ومنذ أن شغلنا هذه البؤر أصبحت الدوريات تتطلق من داخل البساتين. كان المخربون قد اعتادوا الاختباء داخل البساتين، ولكننا حولنا حياتهم إلى جحيم".

عندما غادر مقاتلو "شاكيد" شرطة جباليا، خرجت منها السرية الثانية على شكل قافلة، وكان شلومي جرونر يقود السيارة الجيب الأخيرة التي كان يجلس بها أيضا باتسي ويعقوفى وشاحر. كانت أبواب السيارة مغلقة في حين كانت النوافذ البلاستيكية الصفراء مغلقة جزئيا. فجأة صاح باتسي: "قنبلة...!!"، حتى يومنا هذا يجد صعوبة في أن يفسر كيف عرف بذلك. "ربما كان الشاب يبدو عصيبا، الأمر الذي أدى بنا للاشتباه فيه". أوقف جرونر السيارة فجأة فلم تصبها القنبلة التي ألقاها الشاب. طارد باتسي المخرب بين المباني وفوق الأسطح، وحاول جرونر وشاحر تطويق روى جرونر: "عندما وصلنا إلى نهاية صف المباني رأينا قدمي المخرب وهو يقفز من فوق السور، وكانت النتيجة أنه لقي مصرعه في الحال".

ذات مرة شاهد أحد أفراد الدورية سيدة ذات مشية غريبة. كانت تلك السيدة في الواقع رجلا متكررا في زي النساء ويحمل قنبلة يدوية. أطلق فرد الدورية النار فقتل الرجل الذي تبين أنه مخرب شهير يقدره الأهالي

ويحترمونهم. قام الأهالي بمظاهرة وأشعلوا النار في إطارات السيارات وألقوا الحجارة. وعن طريق إطلاق النار في الهواء تم تفريق المظاهرة.

قال باتسي: "كان معظم الأهالي في المخيمات يساعدون المخربين خوفا منهم. ولكن عندما أصبحت الشرطة المحلية تتلقى شكاوى من الأهالي ضد المخربين، أدركنا أن الخوف قد زال".

قال زوهر ميخائيلي: "لم نكن نتصرف بوداعة، وكنا نضرب المشتبه فيهم لأننا لم نجد وسيلة أخرى لانتزاع المعلومات منهم".

قال أحد المقاتلين: "أصبحت إصبعي حساسة. كنا نطلق النار على الفور دون أي أسئلة، فقد كنت أدرك أنه إما أن يموت هو أو أموت أنا، من يطلق النار أولا سينجو بحياته. إلا أنه يمكن القول بأننا كنا رحماء مقارنة بمقاتلي سلاح الحدود". لم يتورط مقاتلو "شاكيد" في جرائم السرقة والنهب سوى مرتين، وفي كلتا الحالتين عاقبهم رهف عقابا شديدا. في منتصف عام ١٩٧٢ ساد الهدوء منطقة غزة ومخيمات اللاجئين.

جاء في تقرير الجيش الإسرائيلي بتاريخ يوليو ١٩٧٢ أنه قتل في قطاع غزة خلال عام ١٩٧١ خمسة وتسعون مغربا، لقي معظمهم مصرعه في النصف الثاني من ذلك العام، خلال فترة عمليات "الانقضاض" وحتى منتصف عام ١٩٧٢ قتل اثني عشر مغربا آخرون.

تخلصت مخيمات اللاجئين والبساتين المحيطة بها من استبداد المخربين، ولم تعد المنازل المأهولة مأوى آمنا لهم، وذلك بسبب عمليات التفتيش المفاجئة. فقد كانت الدوريات تمشط البساتين والأراضي المفتوحة طوال ساعات النهار والليل. وتدل الوثائق التي تم العثور عليها في تلك الفترة على إصابة المخربين بالإرهاق والارتباك.

لم تكن مواقع "شاكيد" ومواقع وحدات الجيش الأخرى ثابتة، فكثيرا ما كان المخربون يبنون دشمة في البستان وفي اليوم التالي يجدون بجوارها موقعا للجيش الإسرائيلي. كان المخربون الذين يهربون من المخيمات يختبئون في البساتين في بداية الأمر، ولكن بعد مقتل ثلاثين منهم داخل البساتين أدركوا أن هذه أراض خطيرة، فضلا عن عدم فاعلية الدشم في حمايتهم. من بين المخربين الذين قتلوا (٩٥ مغربا) لقي ثلاثة وعشرون حتفهم داخل الدشم. ولم تعد المنطقة السكنية في مخيمات اللاجئين حصنا للمخربين. كان قد وقع اثنان وأربعون اشتباكا في هذه المنطقة ولقي خلالها خمسة وخمسون مغربا مصرعهم. كما قتل أفراد حرس الحدود أربعة عشر مغربا في مدينة غزة.

روى باتسي: "انخفضت معنوياتنا، لاسيما بسبب الملل الذي أدى بدوره إلى قلة اليقظة. وقد لقي أحد جنودنا مصرعه وهو يلهو بقنبلة يدوية، لأنه لم يعرف كيف يتعامل معها، كما قتل أحد الجنود عندما حاول زميله أن يريه كيف يقومون بتصفية مخرب فأصابه. أما قائد السرية أرييه برلموتر فقد لقي مصرعه في حادث طريق". وقال نائب قائد الكتيبة أرييه شيفمان: "كادت كتيبتنا تتعرض للتصفية في غزة، ولو لم تتشب حرب آنذاك ما استطعنا العمل ككتيبة قتالية".

بعد توجيه ضربة موجعة للتنظيمات الإرهابية تحسنت العلاقات بين أهالي غزة والجنود الإسرائيليين. وفي هذا الشأن يقول زوهر ميخائيلي: "كان الأهالي يتحدثون معنا بود وتفاهم".

تم إرسال مقاتلي "شاكيد" الذين غادروا قطاع غزة إلى جبهة القناة، وإلى رأس ملعب جنوبي رأس سدر، وإلى خليج السويس، كما تدربت بعض سرايا في عاراد. وتم إرسال قوة إلى هار دوف على الحدود الشمالية، وقوة أخرى لتأمين مطار بن جوريون.

(❖) مجموع ما ذكره الكاتب أقل كثيرا من رقم ٣٤٠ ألف الذي ذكره، ولكن تمت الترجمة كما وردت في النص العبري.

وثائق

وثائق فرنسية أفرج عنها مؤخراً تشرشل اقترح على شكري القواتلى ضم فلسطين لسوريا

بقلم: ميثير زامير (♦) - هآرتس ٢٠٠٨/٢/٢

فى صيف ١٩٤٤، وبينما كان جنود فرنسا الحرة يخوضون الحرب إلى جانب البريطانيين ضد النازية فى أوروبا، كان الشرق الأوسط جبهة صراع خفية بين القوتين العظميين الاستعماريين. وقد تفوقت المخابرات الفرنسية فى ذلك الصيف على نظيرتها البريطانية فى المنطقة، إذ جندت عميلاً سورياً نقل لهم الرسائل الأكثر سرية التى تبادلها الزعماء السوريون - من بينهم الرئيس شكري القواتلى ووزير الخارجية جميل مردم (الذى أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء) - مع زعماء الدول العربية. وقد حصلت الاستخبارات الفرنسية أيضاً على التقارير التى أرسلها الدبلوماسيون السوريون فى لندن، وواشنطن، وموسكو، وباريس، وعدد من العواصم العربية.

هوية العميل السوري غير معروفة، ولكن يبدو من البرقيات المتبادلة بين بيروت وباريس أن تجنيده تطلب دفع مبالغ كبيرة. وكان يتم نقل الوثائق التى يحصل عليها فى طرود تضم من ١٥ إلى ٤٠ وثيقة - بمعدل مرة كل أسبوع أو أسبوعين - من دمشق إلى مقر الاستخبارات الفرنسية فى بيروت، حيث يتم ترجمتها هناك من العربية إلى الفرنسية، وأحياناً ما كان ضابط الاستخبارات أو المترجم يضيف بعض الملاحظات إلى هذه الوثائق. كان الفرنسيون يعزون أهمية كبيرة لنقل الوثائق المترجمة بسرعة، لدرجة أنهم خصصوا طائرة خاصة لهذا الغرض. وقد فرضت إجراءات أمنية مشددة للحفاظ على سرية هذه الوثائق، بحيث لم يسمح إلا لعدد قليل من المسؤولين بالإطلاع عليها، كما لم يُسمح بنقلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وكانت نسخة واحدة فقط ترسل مباشرة إلى مكتب الجنرال شارل ديغول، الذى أحياناً كان يضيف تعليقاته ويصدر التعليمات المناسبة.

سعى الفرنسيون بعد الحرب العالمية الثانية إلى

استعادة السيطرة على سوريا ولبنان، ولكن سوريا كانت تمثل مشكلة معقدة، حيث إنها أعلنت استقلالها بالفعل فى عام ١٩٤١، بعد أن حررتها قوات مشتركة من بريطانيا وفرنسا من حكومة فيشى (حكومة فرنسية نصبها النازيون وكانت موالية لهم من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٤). ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٤٥، حاول ديغول فرض معاهدة على الحكومة السورية تضمن لفرنسا وضعاً متميزاً. وبعد أن أدرك أن معاهدة كهذه مستحيلة بسبب المعارضة السورية والبريطانية، قرر ديغول فى أبريل ١٩٤٥ إرسال تعزيزات عسكرية إلى لبنان وسوريا، وهو ما أثار حفيظة وهلع الرئيس السوري، خاصة أنه تزامن مع الرد الفرنسى العنيف فى الثامن من مايو فى مدينة وفاق سطيف الجزائرية، حيث ارتكبت القوات الفرنسية مذبحة راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين الذين كانوا يتظاهرون من أجل استقلال بلدهم. وكان القواتلى من ناحية أخرى، يخشى أن يلقى نفس مصير الأمير فيصل، الذى طردته القوات الفرنسية من دمشق فى يوليو ١٩٢٠.

فى نهاية مايو ١٩٤٥، هاجمت القوات الفرنسية مقر المؤسسات الحكومية فى سوريا. وفى ٣٠ مايو، وجه الجنرال برنارد باجيت، القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط، إنذاراً إلى القوات الفرنسية إما بوقف إطلاق النار فوراً والعودة إلى ثكناتها أو الدخول فى مواجهة مع الجيش البريطانى الأكثر تفوقاً. لم يكن أمام ديغول والحكومة المؤقتة فى فرنسا أى خيار سوى الإذعان. وفى الأسابيع التى تلت ذلك، وبموافقة ضمنية من البريطانيين، قتل القوميون السوريون عشرات من المواطنين الفرنسيين، ونهبوا ودمروا مكاتب شركات فرنسية ومؤسسات ثقافية وتعليمية ودينية فرنسية. وهكذا وصلت السيطرة الفرنسية على سوريا إلى نهايتها المفاجئة والعنيفة.

وفى واحدة من أكثر اللحظات المثيرة في الأزمة السورية، قال الجنرال ديجول الفاضل للسفير البريطاني في باريس، دوف كوبر، أثناء لقاء بينهما في الرابع من يونيو ١٩٤٥: "أعترف أننا لسنا في وضع يتيح لنا الانتقام منكم، على الأقل في الوقت الراهن. ولكنكم أهنتم فرنسا وخنتم الغرب". وقد كتب كوبر في مذكراته عن هذا اللقاء: "إنه على قناعة تامة بأن الحادث برمته قد دُبر بواسطة البريطانيين، وذلك لكي يحققوا أهدافهم بعيدة المدى في طرد الفرنسيين من بلاد الشام وأخذ مكانهم".

ويتضح الآن أن ديجول كان لديه أدلة مادية على أن "بريطانيا الخائنة" قد ضربت مرة أخرى. وهي الأدلة التي تتضمنها الوثائق السورية في الفترة من ١٩٤٤-١٩٤٥، وبعضها من عام ١٩٤٧، والمحفوظة في الأرشيفات الفرنسية والتي أفرج عنها للباحثين مؤخرا. واصل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ووزير الخارجية أنطوني إيدن وسائر الدبلوماسيين البريطانيين تأكيدهم بأن بريطانيا ليس لديها دوافع سرية في سوريا ولبنان، بل إنها قامت بالوساطة بين الحكومة السورية والفرنسيين في محاولة للتوصل إلى اتفاق. وكان قرار بريطانيا بالتدخل نتيجة مباشرة لسياسة ديجول العدوانية وشكوكه المرضية بشأن دور بريطانيا في بلاد الشام.

وبالفعل، لم ينس ديجول ولم يغفر للبريطانيين أبدا واحدة من أكثر الحوادث إيلاما ومذلة التي مر بها طوال حياته السياسية الحافلة. وقد أكد ديجول في مذكراته اتهاماته للبريطانيين بأنهم خانوا فرنسا واستغلوا ضعفها المؤقت من أجل إزاحتها من المنطقة - التي كانت ترتبط بها بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية منذ مئات السنين. وزعم ديجول أن بريطانيا قد افتعلت الأزمة السورية عمدا من أجل إزاحة فرنسا من الشرق الأوسط، لأنها كانت تشكل عقبة في طريقها نحو إنشاء اتحاد عربي تحت الهيمنة البريطانية. كما اتهم ديجول رئيس الوزراء البريطاني تشرشل بمحاولة الاستفادة من الأزمة السورية من أجل الإطاحة به كرئيس مؤقت للحكومة الفرنسية.

دائما ما وصف المؤرخون العرب أزمة مايو-يونيو ١٩٤٥ بأنها انتفاضة بطولية للقوميين السوريين، الذين طردوا الفرنسيين من بلادهم، وبالتالي ضمنوا استقلالها التام. وحتى يومنا هذا، يحتفل السوريون بجلاء الفرنسيين كعيد وطني. ولكن مطالعة مئات الوثائق السورية المتاحة الآن في الأرشيفات الفرنسية سوف تلزم المؤرخين بإعادة دراسة تاريخ المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار التحالف السري بين بريطانيا وسوريا، الذي سمح لبريطانيا بالتمتع بقدر كبير من

السيطرة على سوريا حتى عام ١٩٤٨ وقد تكون لهذه الدراسة آثار بعيدة المدى أيضا على تاريخ الكفاح من أجل إقامة دولة إسرائيل.

◆ إخضاع سوريا:

أضيف إلى شعور ديجول بالخيانة حقيقة أن الضابط الذي مثل بريطانيا في سوريا ولبنان خلال سنوات الحرب كان الجنرال إدوارد سبيرس، وهو الضابط الذي أنقذ ديجول من فرنسا في اللحظة الأخيرة قبل الغزو النازي. في الخامس من أغسطس ١٩٤٤، أوفد سبيرس رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، في مهمة سرية إلى دمشق. كانت إجراءات الأمن البريطانية صارمة جدا، بحيث إن الصلح لم يعرف الهدف الحقيقي من مهمته إلا عندما التقى القنصل البريطاني في العاصمة السورية. عرض القنصل على الصلح اقتراحا من حكومة صاحب الجلالة إلى الحكومة السورية، وطلب منه نقل هذا الاقتراح إلى سعد الله الجبيري، رئيس الوزراء السوري، والذي كان أيضا والد زوجة الصلح.

كان الاقتراح البريطاني يشمل اتحاد سوريا وفلسطين وما وراء نهر الأردن من أجل تكوين "سوريا الكبرى"، على أن تمنح سوريا بريطانيا مكانة مفضلة في الشؤون العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، وعدم التوقيع على أي اتفاق مع دول أخرى دون مشاور مسبق مع لندن. ولإقناع القادة السوريين بالموافقة على هذه الشروط، أبدت بريطانيا استعدادا للالتزام بالدفاع عن الاستقلال السوري في مواجهة أي عدوان خارجي، ومواصلة سياسة الكتاب الأبيض في أرض إسرائيل (فلسطين)، والعمل على كبح "التطلعات اليهودية" بشكل مطلق.

يؤكد هذا الاقتراح السري البريطاني للحكومة السورية أنه على عكس ما كان سائدا حتى الآن، أعطت الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩٤٤، الضوء الأخضر لممثليها في الشرق الأوسط بالبدء في تنفيذ خطة "الهلال الخصيب" لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد. وكانت هذه الخطة تتضمن إقامة "سوريا الكبرى" عن طريق ضم ما وراء نهر الأردن- أي لبنان وفلسطين- إلى سوريا. وفي مرحلة لاحقة، كان يُفترض أن تتحد سوريا الكبرى مع العراق في فيدرالية واحدة، على أن تتمتع الأقليات المسيحية في لبنان واليهود في فلسطين بنظام حكم ذاتي.

تثبت الوثيقة التي تتضمن تفاصيل الاقتراح البريطاني أنه بعد ثلاث سنوات من المعارضة، قبل تشرشل وإيدن أخيرا بموقف ممثليهما في الشرق الأوسط واعتمدا استراتيجية تتلاءم مع القوة المتعاظمة للقومية العربية. ولكن العقبات كانت هائلة، حيث كان

على بريطانيا أن تطرد فرنسا من بلاد الشام، وأن تتصل من التزاماتها تجاه الحركة الصهيونية في الفترة التي بدأت تتضح فيها أبعاد المحرقة النازية في أوروبا، وأن تطيح بالأمير عبد الله من عرش الأردن... وبالإضافة إلى ذلك، كان عليها توقع أن تثير تحركاتها غضب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء. ومع ذلك، سمح تشرشل وإيدن - وبعد ذلك أيضا كليمنت أتلي وأرنست بيفن - لمجموعة من الدبلوماسيين البريطانيين وضباط الجيش الوثائقين جداً في أنفسهم بجرهم إلى مغامرة مكلفة، أدت بعد ستة أعوام إلى إنهاء الهيمنة البريطانية على الشرق الأوسط.

في الفترة بين أغسطس ١٩٤٤ ومايو ١٩٤٥، كانت العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المخططات البريطانية هي المعارضة الحازمة للرئيس القواتلي، الذي انضم، في الاجتماعات التحضيرية لإنشاء الجامعة العربية، إلى المعسكر المصري-السعودي ضد العراق. وتقدم الوثائق البريطانية والسورية صورة واضحة للضغوط التي مارسها البريطانيون والعراقيون على القواتلي، وهي الضغوط التي حذت بديجول-الذي تابع عن كثب الدسائس البريطانية والعراقية- إلى الاعتراف بأن الرئيس السوري كان "السياسي الوحيد النزيه في تلك الدول". وقد أشار في حضور جورج بيدو، وزير خارجيته، إلى "نفاق" الحكومة البريطانية التي مازالت تتعهد بإقناع سوريا بإبرام معاهدة مع فرنسا، في حين أن ممثليها في دمشق كانوا يحاولون سرا إقناع الحكومة السورية بالتوقيع على معاهدة مع بريطانيا.

المرحلة النهائية في هذه الحملة البريطانية من الاستفزاز والضغوط والمكائد- بهدف إجبار القواتلي على إبرام اتفاق مع بريطانيا- جاءت في مايو ١٩٤٥، وكان منسق الجهود البريطانية السرية الرامية إلى طرد فرنسا من سوريا هو الكولونيل والتر ستيرلنج (الذين كان يعمل في بعض الأحيان تحت ستار مراسل لصحيفة التايمز اللندنية). وفي تقرير مؤرخ في ٢٢ مايو، يصف ستيرلنج مشهدا يمكن أن نجده في تراجيديا شكسبير: بينما كان مردم يتأمر لخلعه، كان القواتلي يرقد في الفراش مريضا، ويمسك في يده بقصاصة من الورق كتب عليها القنصل الأمريكي العام، جورج وودسورث، تعهدا باسم حكومته بتأييد نضال سوريا من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية. قال القواتلي لستيرلنج إن "الولايات المتحدة هي أفضل صديق للعرب، في حين أن البريطانيين أنانيون ولا يمكن الاعتماد عليهم طوال الوقت لأنهم يغيرون مواقفهم وفقا لمصالحهم".

في ٢٩ مايو، أي في ذروة الاعتداء الفرنسي على مؤسسات حكومته، خضع القواتلي أخيرا لبريطانيا

ووافق على إخضاع بلاده للهيمنة البريطانية، مقابل دفاع بريطانيا عن سوريا أما الفرنسيين. وفي اليوم التالي، أصدر الجنرال باجيت الإنذار للقوات الفرنسية بالوقوف الفوري لإطلاق النار. ويتضح من الوثائق المحفوظة في الأرشيفات الفرنسية أن الاتفاق السري أبرم على عجل، وأنه يتألف من سبع رسائل: خمسة منها أرسلها الرئيس القواتلي إلى تيرانس شون، الوزير البريطاني المفوض في سوريا ولبنان (وكان مردم موقعا عليها) وإثنان أرسلهما شون إلى الرئيس السوري. كما تم تبادل مراسلات أخرى تتعلق بالاتفاق بين القواتلي ومردم وشون، بدءاً من ٢ يونيو وحتى ٢ يوليو.

الرسائل الخمس التي أرسلها القواتلي تبدأ بنفس العبارات التي يقسم فيها بشرفه وباسمه وباسم الأمة السورية على إقامة "سوريا الكبرى"، وعلى منح البريطانيين امتيازات للتقيب عن النفط في سوريا، ووضع سياسى واقتصادي ومالى مفضل في البلاد، واعتماد سياسة خارجية متوافقة مع بريطانيا، والسماح لبريطانيا بلعب دور في إقامة الجيش السوري. ويبدو أن القلق الرئيسى للقواتلي كان في ضمان أن يظل التزامه للبريطانيين في طي الكتمان. ولذا، فقد تعهد شون في رسالتيه إلى القواتلي، باسم حكومته، أن تظل رسائله في طي الكتمان.

في السنوات التي تلت ذلك، تمتع القواتلي ومردم بإعجاب وتقدير الجمهور السوري والجمهور العربي كله باعتبارهما من قادا سوريا إلى الاستقلال التام دون أى وجود أجنبي. ولكن الوثائق السورية تكشف النقاب عن مدى السيطرة البريطانية على سوريا، وعن الأساليب المختلفة التي استخدمتها بريطانيا لضمان أن يسير القواتلي على الخط الذي رسمته له، حيث واصل البريطانيون استغلال مخاوف دمشق من عودة الفرنسيين وعززوا هذه المخاوف بتضخيم التهديد الصهيوني والسوفيتي، وكذلك أيضا أطماع الأمير عبد الله في تنويع نفسه ملكاً على "سوريا الكبرى".

وفي نهاية عام ١٩٤٥، استغلت حكومة حزب العمال البريطانية الجديدة مخاوف سوريا من تغيير محتمل في السياسة البريطانية لضمان وفاء قادتها بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في مايو ١٩٤٥. وفي العراق الموالية لبريطانيا، اتخذ نوري السعيد خطوات لتسيق سياسة سوريا الخارجية مع بلاده في القضايا الإقليمية، وفي العلاقات مع الدول العربية. وكان هناك ضباط بريطانيون يعملون في الجيش السوري، وإن كانت الحكومة السورية قد زعمت أنها تعاقبت معهم بشكل خاص، كما استخدمت المخابرات البريطانية عملاء سوريين للتجسس على فرنسا في شمال أفريقيا.

بيد أن العقبة الرئيسية أمام الخطة البريطانية - العراقية - السورية في هذه السنوات لم تكن فرنسا، ولكن التوجه العام للحركة الصهيونية لإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل (فلسطين).

♦ سوريا في خدمة بريطانيا:

في يونيو ١٩٤٥، أثناء نقاش في الجمعية الاستشارية الفرنسية بشأن الأزمة السورية، حذر وزير الخارجية بيدو البريطانيين بقوله "hodie mihi, crasti-bi" وهي مقولة لاتينية تعني أن الأيام دول). وبالفعل، بذلت الاستخبارات الفرنسية في السنوات التالية جهداً منقطع النظير لتفريغ بريطانيا ثمناً باهظاً في الشرق الأوسط، ولم يكن ذلك بدافع الانتقام فحسب، وإنما أيضاً بدافع الطموح لاستعادة النفوذ الفرنسي في بلاد الشام، لاسيما في لبنان، والتصدي للمطامع البريطانية في شمال أفريقيا. وقد أتاحت وثائق وزارة الخارجية السورية - التي حصل عليها الفرنسيون من خلال عميلهم في دمشق - فرصة كبيرة للفرنسيين للعمل ضد بريطانيا في الشرق الأوسط، وكذلك ضد حكومة القواتلي - مردم في سوريا.

كان الدعم الفرنسي لنضال الحركة الصهيونية هو السلاح الأنجع الذي استخدموه ضد بريطانيا في الشرق الأوسط في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٨. ففي لقاء عُقد في السادس من أكتوبر ١٩٤٥ مع مارك يارلوم، رئيس الهيستدروت الصهيوني في فرنسا، قال ديجول إن "اليهود في فلسطين هم الوحيدة الذين يمكنهم طرد البريطانيين من الشرق الأوسط". وفي نوفمبر ١٩٤٥، زار بن جوريون، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، باريس وأخبره وزير الخارجية بيدو بأن فرنسا تؤيد المسألة الصهيونية. الوثائق السورية التي أزيح النقاب عنها مؤخراً تلقي ضوءاً جديداً على الأحداث التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل، وتدعو لإعادة النظر في بعض المعتقدات الأساسية بشأن السياسة البريطانية في فلسطين في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٨. فالاقترح البريطاني للقادة السوريين في أغسطس ١٩٤٤ والاتفاق السري الذي أبرمته مع سوريا في التاسع والعشرين من مايو ١٩٤٥، يكشفان النقاب عن أن بريطانيا قد تعهدت لسوريا بالحد من الهجرة اليهودية، والحيلولة دون ظهور دولة يهودية مستقلة في فلسطين. كما يكشف الاتفاق أيضاً أنه في صيف ١٩٤٥، وضعت بريطانيا سياسة شرق أوسطية جديدة تقوم على أساس التحالف السوري-العراقي، وعلى خطة لتكوين سوريا الكبرى، التي تشمل فلسطين. وبالطبع، كان من المستحيل أن تستوعب هذه السياسة إنشاء دولة يهودية مستقلة في أي جزء من فلسطين.

تقدم مئات من الوثائق الدبلوماسية السورية التي تغطي الفترة من يونيو إلى ديسمبر ١٩٤٥، تفاصيل عن

المفاوضات بين سوريا ودول عربية أخرى من جهة، وحكومة حزب العمال البريطانية الجديدة من جهة أخرى بشأن قضية فلسطين. ويتضح من هذه الوثائق كيف كان لمستقبل فلسطين دور رئيسي في الخلافات الداخلية بين الدول العربية، وكيف استخدمت الحكومة البريطانية التهديد الصهيوني لضمان أن يفي القادة السوريون بتعهدهم السري لبريطانيا.

لم تفلح التحذيرات الأمريكية، والتهديدات السوفيتية، والضغط التي مارسها ملكي مصر والسعودية، ولا الانتقادات من جانب ممثلي سوريا في واشنطن وباريس - كل ذلك لم يفلح في إقناع القواتلي ومردم بالتراجع عن تعهدهما بدعم السياسة البريطانية. وكلما حاول القواتلي، تحت الضغط السعودي والمصري، تحرير نفسه من قبضة البريطانيين، لوححت بريطانيا بورقة الفرنسيين والصهيونيين، في حين شجعت الحكومة العراقية الساسة السوريين الموالين للعراق، خاصة في منطقة حلب، على الصمود في وجه هذه الضغوط. ودائماً ما كانت تحلق في الخلفية مطالب الأمير عبد الله بالعرش السوري. وفي كل مرة بدا فيها أن القواتلي لا يصغي "للمشورة البريطانية"، كان العملاء البريطانيون في سوريا أو في الأردن - بما فيهم الكولونيل ستيرلنج - يقدمون مبالغ كبيرة من المال لشيوخ القبائل في الصحراء السورية في مقابل إعلان ولائهم للأمير عبد الله.

استغلت بريطانيا التطلعات الصهيونية لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، ليس فقط كأداة لتهديد النظام السوري، ولكن أيضاً لحملهم على التعاون. وبالفعل، في أعقاب الاتفاق السري مع بريطانيا، أخذ القواتلي ومردم على عاتقهما المسؤولية المباشرة لجعل فلسطين جزءاً لا يتجزأ من سوريا الكبرى. وكانت النتيجة أنه بالإضافة إلى رفض التطلعات الصهيونية لإنشاء دولة يهودية، رفض القادة السوريون أيضاً مطلب مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت سيطرته. وهكذا، على سبيل المثال، حذر مردم بريطانيا من أن فرنسا تستخدم المفتي، الذي حصل على حق اللجوء السياسي لفرنسا، في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦، للتأمر على المصالح البريطانية السورية. وفي عامي ١٩٤٧-١٩٤٨، تصادم القواتلي ومردم مراراً مع المفتي، وخصوصاً حول تعيين فوزي القاوقجي قائداً لجيش الإنقاذ العربي.

♦ لقاء ديجول وترومان:

الوثائق السورية قد تفيدنا أيضاً في فهم حدثين رئيسيين على طريق إقامة دولة إسرائيل: رسالة الرئيس هاري ترومان في ٣١ أغسطس ١٩٤٥ إلى رئيس الوزراء البريطاني، كليمنت آتلي، والتي طالب

فيها بأن تسمح بريطانيا بهجرة ١٠٠ ألف لاجئ يهودي من المعسكرات في أوروبا إلى فلسطين.. أما الحدث الثاني فهو الخطاب الشهير لوزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو في الأمم المتحدة، في الرابع عشر من مايو ١٩٤٧، والذي أكد فيه ضرورة إقامة دولة يهودية. وكان الجنرال ديجول قد زار الولايات المتحدة قبل عشرة أيام من رسالة ترومان، لعقد أول اجتماع مع الرئيس الأمريكي. كان ديجول يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة، نظرا لحاجة فرنسا الماسة للحصول على دعم الولايات المتحدة من أجل استعادة دورها كقوة عظمى في أوروبا، وفي مستعمراتها وراء البحار، لاسيما في الهند الصينية، ولحل مشاكلها الاقتصادية الملحة. وكانت الأزمة السورية قد أضرت إلى حد كبير بمكانة فرنسا لدى الولايات المتحدة، ولذا كان من المهم لديجول أن يثبت للأمريكيين أن بريطانيا - التي كانت تتآمر مع السوريين لطرد فرنسا من أراضيها الانتدابية - هي المذنب الحقيقي.

ويمكن الافتراض أنه من أجل ضمان السرية، أطلع ديجول الرئيس الأمريكي فقط على بعض تفاصيل الاتفاق البريطاني- السوري. وعلى أية حال، التقى ديجول بالرئيس ترومان ثلاث مرات في الفترة من ٢٢-٢٤ أغسطس. وفي ٢٤ أغسطس، بعث السفير السوري في واشنطن، ناظم القدسي، ببرقية إلى دمشق تفيد بأنه تم استدعاؤه بشكل عاجل إلى وزارة الخارجية الأمريكية لتقديم توضيحات حول مسألة ما إذا كانت حكومته قد وافقت على الاتحاد مع العراق أم لا، وعما إذا كانت الحكومة السورية قد تعاونت فعلا مع الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الهدف أم لا.

استغرب الدبلوماسي السوري، الذي لم يكن يعلم شيئا عن هذا الاتفاق السري، وبعث على الفور بالطلب الأمريكي إلى دمشق. ولكن نفى رئيس الوزراء السوري، فارس الخوري، لم ينجح في تبديد الشكوك الأمريكية. وفي الخامس والعشرين من أغسطس، بعث ناظم القدسي بتقرير إلى دمشق يفيد بأنه قد علم أن الولايات المتحدة سوف تؤيد تطلعات اليهود، وذلك للحيلولة دون سيطرة بريطانيا بشكل مطلق على الشرق الأوسط. وبعد مضي ستة أيام، أرسل الرئيس ترومان خطابه الشهير إلى رئيس الوزراء البريطاني.

وفي الأشهر التالية، نقل القدسي تقارير عن تزايد التصريحات العدائية والمتطرفة من جانب المسؤولين الأمريكيين ضد بريطانيا وسوريا. وقد وصلت هذه التصريحات إلى ذروتها، بإعلان وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيرنز، أن البريطانيين يريدون طرد الفرنسيين من سوريا ولبنان فقط للاستيلاء على موارد النفط. كما تساءل مسئول أمريكي مندهشا عما إذا

كانت الولايات المتحدة قد اعترفت باستقلال سوريا فقط لكي تراها في ظل سيطرة بريطانية، وأضاف أن "بريطانيا في هذه المرحلة هي السيد الحقيقي لدولتكم". كما قال دبلوماسي أمريكي آخر للسفير السوري إن "التدخل البريطاني يهدف لاستعبادكم واستعباد اقتصادكم. وبعبارة أخرى، تريد بريطانيا جعلكم مستعمرة لها". كما كشف تقرير آخر عن رأي الأمريكيين فيما يعتبرونه كسياسة بريطانية مدمرة في فلسطين. ووفقا لأحد الدبلوماسيين الأمريكيين، فإن بريطانيا هي المسؤولة عن الفوضى السائدة هناك، وحذر من أن بريطانيا تستغل النزاع اليهودي- العربي من أجل "السيطرة على كل الدول العربية".

المراسلات الدبلوماسية السورية تكشف النقاب أيضا عن التنافس الضار بين بريطانيا والولايات المتحدة حول استغلال سوريا اقتصاديا، حيث استغل البريطانيون نفوذهم في سوريا من أجل خدمة مصالح الشركات البريطانية، على حساب الشركات الأمريكية. بل إن السفير البريطاني، تيرانس شون، ذهب بعيدا إلى حد تحذير مردم من إعطاء ترخيص للبنوك الأمريكية بالعمل في سوريا، لأن "من شأن ذلك أن يؤدي إلى تكريس الاستغلال الاستعماري الرأسمالي للاقتصاد السوري".

في عامي ١٩٤٧-١٩٤٨، رفضت الحكومة السورية منح ترخيص لشركة تابلاين بمد أنبوب نفط من السعودية عن طريق الأردن وسوريا ليصل إلى السواحل اللبنانية على البحر المتوسط، وهو ما أدى إلى زيادة الغضب الأمريكي. ظاهريا، بدا أن القرار السوري جاء تماشيا مع القرارات السرية للجامعة العربية التي دعت إلى مقاطعة الأمريكيين والبريطانيين بسبب سياستهما تجاه فلسطين. ولكن في الواقع، كان البريطانيون هم الذين شجعوا سوريا على الرفض. وعلى أية حال، فقد اعتبر ترومان أن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن ذلك، وضغط باستمرار على بيغن لإجبار سوريا على منح الترخيص اللازم لشركة تابلاين.

♦ ما الذي عرفه بن جوريون؟

كان الفرنسيون سعداء جدا لتزويد الرئيس ترومان بأدلة جديدة على المؤامرات البريطانية، خاصة في فلسطين - وهي الأدلة التي حصلوا عليها من خلال عميلهم السوري. ولكن هل أبلغت فرنسا الاتحاد السوفيتي أيضا بمعلومات عن الاتفاق السري بين بريطانيا وسوريا؟ أو بنية بريطانيا إقامة تحالف إقليمي معادى للسوفييت بمشاركة العراق وسوريا وتركيا، وهي الخطة التي علموا بها أيضا من المراسلات البريطانية - السورية؟ إذا كان السوفييت قد علموا بهذا، فمن المؤكد أنهم كانوا سيعملون كل ما

بوسعهم لإحباط المخططات البريطانية في المنطقة عموماً، وفي فلسطين على وجه الخصوص.

مقارنة المراسلات البريطانية - السورية بالمراسلات السوفيتية - السورية تكشف نمطاً متكرراً: رد الفعل السوفيتي على القضايا التي ناقشتها بريطانيا مع السوريين سراً جاء في غضون أيام معدودة. فعلى سبيل المثال، عندما طالب البريطانيون ببقاء قواتهم العسكرية في سوريا حتى بعد جلاء الفرنسيين، احتج على الفور ممثل الاتحاد السوفيتي في دمشق، دانيال سولود. وعندما دعا البريطانيون الحكومة السورية إلى إرسال مندوبين إلى مؤتمر سري في لندن لمناقشة الدفاع عن الشرق الأوسط في وجه التهديدات الخارجية، احتج مسئول سوفيتي في موسكو أمام الممثل السوري، فايز الخوري. هذه الأمثلة وغيرها تشير إلى أن فرنسا أطلعت السوفييت بالفعل على النشاطات البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولكن هل أطلع الفرنسيون رؤساء الوكالة اليهودية دافيد بن جوريون وموشيه شاريت على المعلومات التي حصلوا عليها من مصدرهم السوري. وهل كانت نبوءات بن جوريون وتوقعه بحدوث تطورات إقليمية ودولية في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٨، وإعداده لرجال الاستيطان اليهودي في فلسطين لمواجهة عسكرية مع الدول العربية - هل كان كل ذلك يستند إلى معلومات مسبقة بشأن النوايا السرية للبريطانيين والعرب؟ وهل ارتياب بن جوريون من دور بريطانيا في فلسطين - وهو الارتياب الذي صورته المؤرخون بأنه "استحواذي" و"مذعور" - كان يستند إلى معلومات استخباراتية دقيقة؟ وهل اعتقاد بن جوريون بأن البريطانيين متورطون في مؤامرة سرية مع القادة العرب لمنع إقامة دولة يهودية، كان يستند إلى معلومات قدمها له الفرنسيون؟ وهل كان قراره المصيري بإعلان قيام دولة إسرائيل في الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ نابع من معلومات سرية حصل عليها من الفرنسيين بشأن الخطط العسكرية للعرب؟.

في الشهرين الماضيين، تم التفتيش في ثلاثة أرشيفات (أرشيف بن جوريون في سديه بوكير، وأرشيف الهاجاناه في تل أبيب، والأرشيف الصهيوني في القدس) كما فحصت أيضاً يوميات بن جوريون، خاصة في فترة الحرب من ديسمبر ١٩٤٧ حتى يوليو ١٩٤٩، وذلك لمعرفة ما إذا كانت معلومات من الوثائق السورية قد نقلت لبن جوريون، وما إذا كان يعرف على وجه التحديد مصدرها. كما فحصت أيضاً وسائل نقل هذه المعلومات الاستخبارية إلى الجانب الإسرائيلي والأطراف الضالعة في هذه العملية.

ولا يمكننا أن نعرض سوى القليل من الحقائق التي تكشف، ومنها على سبيل المثال، لقاء بن جوريون في

١٥ أكتوبر ١٩٤٤، في بيروت مع الجنرال بول بيينه، المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان. ويبدو أن اجتماعهما قد رُتب بواسطة إيليا (أبشتاين)، الذي كان قد اجتمع مع بيينه في السادس من سبتمبر، بعد أشهر معدودة من معرفة الاستخبارات الفرنسية بخطة بريطانيا السرية لطرد فرنسا من سوريا ولبنان وإحباط إنشاء دولة يهودية.

يتحدث بن جوريون في يومياته بإسهاب عن لقائه مع الجنرال بيينه، ويركز خصوصاً على تأكيده له بأهمية وجود دولة يهودية لوجود لبنان مسيحي. وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤، كتب بن جوريون في يومياته أنه بعث برسالة إلى مارك ياربلوم مع الكابتن بلانشارد. كان بلانشارد ضابط استخبارات خدم مع قوات فرنسا الحرة في سوريا ولبنان أثناء الحرب. وقد رافق، هو وطوفيا أرزي - الذي كان ضابط استخبارات واتصال بين الوكالة اليهودية وفرنسا الحرة - بن جوريون في بعض لقاءاته مع المسؤولين الفرنسيين في باريس عام ١٩٤٥.

عندما اندلعت الأزمة السورية في مايو-يونيو ١٩٤٥، كان بن جوريون حينها في باريس. ويتضح من يومياته أنه تبنى بكل قوة الاتهامات الفرنسية لبريطانيا. وكان واضحاً له إنه إذا كانت بريطانيا على استعداد لتبني مثل هذه المواقف المتطرفة ضد فرنسا في سوريا لضمان دورها في المنطقة، فإنها قد تفرض حلاً بمفردها في مسألة الدولة اليهودية أيضاً. وفي الثامن من يونيو، كتب بن جوريون في يومياته أن الفرنسيين يسعون إلى التعاون مع جماعات يهودية من أجل زعزعة الوضع الأمني في فلسطين، وأن مبعوثين من منظمتي "إيتسل" و"ليحي" قد زاروا بيروت.

وبحلول سبتمبر، بات من الواضح أن حكومة حزب العمال البريطانية الجديدة لا تعتزم تغيير السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وقد علم الفرنسيون بذلك من خلال المراسلات بين بريطانيا وسوريا. وفي الأول من أكتوبر، أرسل بن جوريون من باريس تعليمات إلى موشيه سينييه، قائد الهاجاناه، بالتعاون مع منظمتي "إيتسل" و"ليحي" في المقاومة المسلحة ضد بريطانيا. وقد نظر الكثيرون إلى إنشاء "حركة التمرد العبري"، التي ضمت التنظيمات السرية الثلاثة في ذلك الوقت، باعتبارها خطوة متطرفة جداً وأثارت انتقادات شديدة من جانب بعض رفاق بن جوريون، نظراً لأنها أنهت ربع قرن من التعاون الوثيق بين الحركة الصهيونية وبريطانيا. بقي بن جوريون في باريس طوال عام ١٩٤٦ وأوائل ١٩٤٧، حيث كان يقود الكفاح ضد البريطانيين من مقره المؤقت في فندق رويال مونسو في شارع هوش. وهناك حقائق مهمة أخرى تتعلق بالاتفاقات الثلاثة التي عقدتها الوكالة اليهودية في عام ١٩٤٦ مع رئيس

الوزراء المصري إسماعيل صدقي، ومع الأمير عبد الله، ومع الكنيسة المارونية - والتي تتعلق جميعها بإيجاد حل توفيقى على أساس تقسيم فلسطين. وهذه الاتفاقات يمكن أن تفهم على نحو أفضل إذا أخذنا فى الاعتبار أن الأطراف الأربعة المعنية قد تضررت من الصفقة البريطانية - العراقية - السورية. وقد زود الفرنسيون المصريين والكنيسة المارونية بتفاصيل عن المؤامرات البريطانية العراقية. أما بالنسبة للأمير عبد الله، فيمكن الافتراض أنه قد عرف بهذه المؤامرات من المسئولين فى الوكالة اليهودية، التى كانت تربطه بهم علاقات وثيقة منذ الثلاثينيات.

♦ الانسحاب البريطانى من الجليل:

الوثائق السورية تكشف النقاب أيضا عن العلاقات الوثيقة التى تكونت بين رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح والعميد إلتيد كلايتون، الذى كان رسميا هو مسئول الاتصال مع الجامعة العربية فى المكتب البريطانى لشئون الشرق الأوسط فى القاهرة. فقد لعب الصلح فى الفترة من ١٩٤٦-١٩٤٨ دورا هاما فى اجتماعات القادة العرب بشأن فلسطين، فى حين لعب كلايتون دورا أساسيا فى المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتضح من الوثائق السورية أنه فى صيف ١٩٤٧، كان القادة السوريون قلقين من علاقات الصلح الآخذة فى التحسن مع باريس ومن تعاونه مع المفتي، الذى كان مقيما فى بيروت حينها. السفير السورى فى لندن، نجيب أرمزاني، أبلغ مردم أن سياسة الصلح منسقة مع البريطانيين. وفى تقرير آخر، أبلغ أرمزاني مردم بأن كلايتون قد تلقى "تفويضا مطلقا" لدفع فكرة سوريا الكبرى، التى كانت لا تزال مطروحة على بساط البحث. بعد لقائه الصلح فى بيروت، أبلغ مردم الرئيس القواتلى أن سياسة الصلح منسقة بالفعل مع بريطانيا.

وفى نهاية سبتمبر ١٩٤٧، أفاد أحد عملاء الهاجاناه أن رياض الصلح والمفتي، بدعم ضمنى من بريطانيا، يخططان لإثارة احتجاجات وإضرابات فى صفوف السكان العرب فى فلسطين ضد الخطة الناشئة لتقسيم فلسطين. وأضاف التقرير أن هناك احتمالية للسماح لعصابات مسلحة من لبنان وسوريا بمهاجمة المستعمرات اليهودية فى الجليل. ومن الجدير بالذكر أن العميد كلايتون كان فى لبنان فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٧، حيث جرت هناك اجتماعات الجامعة العربية بهدف بلورة سياسة عربية مشتركة، على الصعيدين الدبلوماسى والعسكري، تجاه قضية فلسطين. وقد شكك مستشارى بن جوريون للشئون العربية فى صحة تقرير العميل، ولكن مندوب القسم السياسى فى الوكالة اليهودية، إياهو ساسون - الذى وصل إلى نيويورك من

باريس عشية مداولات الأمم المتحدة حول قرار التقسيم - حذر من أن هذه الأنشطة يجرى تسييقها بالفعل مع بريطانيا.

فى الأسبوعين التاليين، وضع بن جوريون المستعمرات اليهودية فى حالة تأهب، وتمت تعبئة القوات وإرسالها إلى الجليل، وتم تحصين المستعمرات اليهودية هناك. وبينما اعتبر البعض هذه الخطوة رد فعل مبالغ فيه وعلامة على الهلع، اعتبرها آخرون أنها مجرد مناورة عسكرية تهدف لتحذير البريطانيين. ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار المعلومات التى حصل عليها الفرنسيون من مصدرهم السورى بشأن التعاون الوثيق بين الصلح وكلايتون، والتى من المؤكد أنها قد نقلت إلى بن جوريون أو إلى الهاجاناه، فيمكن أن نفهم رد فعل بن جوريون بشكل أفضل.

فى نهاية ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨، واصلت فرنسا إرسال تقارير عن التعاون بين الصلح وكلايتون، فى بعض الأحيان عن طريق موريس فيشر، وهو ضابط استخبارات إسرائيلى خدم مع قوات فرنسا الحرة فى سوريا ولبنان حتى عام ١٩٤٥، وتم تعيينه بعد ذلك مندوبا للوكالة اليهودية فى باريس، وعند إقامة الدولة أصبح أول سفير لإسرائيل فى فرنسا. وعلى سبيل المثال، فى ١٢ يناير، أفاد فيشر أن كلايتون قد توصل لاتفاق سرى مع الصلح تتسحب بمقتضاه القوات البريطانية من منطقة الجليل إلى حيفا، لتوفير حرية العمل لجيش الإنقاذ العربى.

هذه الأمثلة، وأخرى غيرها لم نذكرها هنا، لا توفر أدلة قاطعة على أن الفرنسيين قد تقاسموا مع الإسرائيليين المعلومات المستقاة من الوثائق السورية. ولكن، إذا أخذنا فى الاعتبار الاتفاق السرى بين بريطانيا وسوريا، والعداء الفرنسى لبريطانيا فى أعقاب طردها من سوريا ولبنان، والتعاون الوثيق بين فرنسا والحركة الصهيونية فى السنوات من ١٩٤٥-١٩٤٨، فإن هذا الاحتمال يبدو معقولا جدا.

على أية حال، فإن الوثائق السورية التى كشفت النقاب عنها الآن فى الأرشيفات الفرنسية سوف تلزم المؤرخين بإعادة تقييم السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص، فى فلسطين. وختاما، قد يكون من الملائم أن نقتبس ما قاله القنصل الفرنسى العام فى القدس، رينيه نافيل، الذى أعلن فى يونيو ١٩٤٨، فى ذروة حصار الفيلق العربى (الأردني) للقدس: "هناك من يضغطون على الزناد، وهناك من يمسكون بالخيط".

(♦) كاتب الموضوع أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون فى النقب.

كلمة البروفيسور "جدعون بيجر" (❖) عن خطة لتبادل الأراضي أمام مؤتمر هرتسليا (يناير ٢٠٠٨)

المصدر: www.herzliyaconference.org ٢٠٠٨/١/٢٠ - ترجمة وإعداد: هبة سمير

أيها السادة..

إن نقطة البداية الجغرافية هي أن الصراع يدور حول المباحثات بشأن الأرض. وقد أبرمت اتفاقيات في الشرق الأوسط بشأن تبادل الأراضي. تعتمد نقطة البداية للتعرف على الظواهر السائدة من حولنا، وعلى محاولة إعادة ترسيم الحدود حول إسرائيل والدول المعنية.

هناك عدد من الفرضيات الأساسية: ترجع الصراعات إلى مطالب إقليمية. وجدير بالذكر أن دولا أجنبية مثل فرنسا وبريطانيا، قامت الأمم المتحدة بترسيم الحدود بينهما، وقد تحددت الخطوط بما يتماشى مع المصالح التي لا تتناسب مع التطورات على أرض الواقع على مدى سنوات.

تعد إسرائيل إحدى الدول القلائل في العالم التي رُسمت حدودها عن طريق اتفاقيات وقّعت مع دول أخرى (مثل لبنان وسوريا). ولا يسمح القانون الدولي بضم أراض بشكل أحادي الجانب، ولكنه يسمح بتبادل أراض من أجل حل المشكلات. فعلى سبيل المثال، حدث تبادل للأراضي بين إيران والعراق، وبين إسرائيل والأردن، وقد أثبت ذلك أن هذا الأمر قابل للتنفيذ. وفي معظم الحالات، تم تبادل الأراضي وليس السكان، إلا أن هذا يمكن حدوثه أيضاً (يقصد تبادل السكان أيضاً).

إسرائيل ليست الوحيدة التي لها احتياجات ومطالب تتعلق بالأراضي، وإنما أيضا الدول التي تجاورها. لذلك، يتمثل اقتراحي في رسم خريطة جديدة تقوم على خطوط ١٩٦٧، أي أن المنطقة قبل ١٩٦٧ لن يتم المساس بها. سيتم تبادل الأراضي بين مختلف الدول، وليس فقط بين كل دولة وجاراتها. إنه اقتراح شرق أوسطي عام يمكن أن يفرز وضعاً جديداً يسهل من تحقيق مطالب أخرى. ومن معرفتنا بالعالم العربي، يبدو أن النسبة المعتادة لتبادل الأراضي يجب أن تكون واحد إلى واحد (دونم مقابل دونم)، ذلك هو المبدأ العام، رغم وجود مكان لأشكال أخرى من النسب.

الخريطة التي ستطرح هي خريطة عامة، ولكنها تشمل أفكاراً تم طرحها في هذا الشأن من قبل:

الفكرة من وجهة نظر إسرائيل هي أن تظل مناطق في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغور الأردن، التي تضم كتل استيطانية كبرى (حوالي ٢٠٠ كلم يمثلون ٣٪ من مساحة الضفة الغربية) تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي المقابل يحصل الفلسطينيون على أراض بطول الخط الأخضر، تضم أو لا تضم سكاناً من عرب إسرائيل.. كما تتنازل مصر عن أراض كائنة بين العريش ورفح، مقابل تنازل إسرائيل لمصر عن أراض في صحراء فيران (التي تسهل عملية تواصل بين الأردن ومصر). في حين تترك الأردن لسوريا مناطق متنازع عليها بين الدولتين مقابل تنازل إسرائيل للأردن عن مناطق في وادي عربة.

أهم ما في الأمر، هو أن تحتفظ إسرائيل بمناطق في هضبة الجولان (٢٠٠ كلم يمثلون حوالي ١٢٪ من هضبة الجولان تضم معظم المستعمرات الإسرائيلية في الهضبة)، وفي المقابل تتنازل عن جزء من أراضي التجمعات السكنية الشيعية السبعة في الجليل لصالح لبنان (يقصد تريخا، هونين، النبي يوشع، صلحة، قدس، المالكية وأبل القمح). وتقل لبنان إلى سوريا أراض، وفي مقابل ذلك تسمح سوريا لإسرائيل بالاحتفاظ بأراض في هضبة الجولان.

من خلال المحاولات التي جرت في العالم، يعد الحل الإقليمي هو الحل الأمثل والواقعي لحل الصراعات بين الدول. وعن طريق رسم الحدود يمكن التفاوض في موضوعات أخرى في المستقبل.

❖ البروفيسور جدعون بيجر هو أستاذ الجغرافيا بجامعة تل أبيب.. والخطة المطروحة هنا هي من إعداد فريق يقوده البروفيسور «عوزي أراد»، المستشار السياسي السابق لزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، ويضم باحثين إسرائيليين أبرزهم البروفيسور «جدعون بيجر»، حتى أن البعض لقب الخطة بخطة «آراد-بيجر».. ونظراً لأن نص كلمة عوزي أراد في مؤتمر هرتسليا غير منشورة على موقع المؤتمر، فإننا ننشر هنا كلمة جدعون بيجر.

شهادات

المبعوث المقدسي

■ هآرتس ٢٠٠٨/٢/٨
بقلم: جيدي فايتس

أبلغ أولمرت رئيس الوزراء باراك بتفاصيل هذا اللقاء: "جاء لمقابلي رشيد، المعروف باسم أبو خالد، وهو واحد من أكبر مستشاري عرفات. تمت المقابلة بواسطة مارتن شلاف، الذي تربطه به علاقات تجارية في كازينو أريحا. ظروف ترتيب اللقاء تشير إلى أن هذه الخطوة كان مخطط لها، على ما يبدو بموافقة رئيس السلطة عرفات وبتعليمات منه.

"قال رشيد إن محمد دحلان كان من المفترض أن يأتي معه أيضا، ولكن نظرا لأن ترتيب المقابلة لم يكن مؤكدا حتى اللحظة الأخيرة، فإنه لم يتمكن من الحضور. قال رشيد إنهما مهتمون بالحديث معى عن القدس، وأضاف: لأن ما ستوافق عليه، سيوافق عليه باراك أيضا.

"شدد رشيد بوجه خاص على وضع المساجد، وقال إن عرفات لن يوافق أبدا على اتفاق يكون فيه اعتراف بسيادتنا على جبل الهيكل (الحرم القدسي). وقد ميز بين المساجد وباقي مناطق الجبل (الحرم). وطالب بأن يُرفع العلم الفلسطيني فوق المساجد، أما بالنسبة لبقية مناطق الجبل، فسوف تخضع لوصاية دولية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد رشيد أنهم سيوافقون بالطبع على بناء معبد في الغلاف الخارجي لجدار جبل الهيكل (الحرم القدسي) وأنهم سيوافقون بالطبع على تسيير دوريات مشتركة من الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية، وعلى قبول القيود فيما يتعلق بأعمال الحفر في جبل الهيكل.

"قال رئيس الوزراء إن سياق هذا اللقاء كان سيئ الرائحة. فهو يعرف أن الفلسطينيين يسعون لخلق قنوات حوار بديلة ويحاولون خداع جماعة برأون (أرييه درعى وأفيجدور ليبرمان)، أملا في الحصول على خاتم الصلاحية منهم. كان ينظر إلى هذا اللقاء بعين الخطورة، وقال إنه يعتقد أن شخصا مثل ليبرمان سيعرف بالتأكيد بمثل هذه اللقاءات من مصادره الخاصة. قال لي إنه سيكون من المفيد أن أواصل هذه الاتصالات مع وضع ما قاله في الاعتبار. ولكنني

لا شك أن إيهود أولمرت وإيهود باراك هما أول زوجان في تاريخ السياسة الإسرائيلية، حتى أن تقرير فينوجراد لم ينجح في التفريق بينهما، وإن كان قد أثار الكثير من الخلافات بينهما. وقد احتل هذا الارتباط بين رئيس الوزراء ووزير دفاعه بؤرة الأحداث هذا الأسبوع، ولكن العلاقة المعقدة بينهما لم تبدأ بالأمس فقط، حيث تعاون الاثنان قبل ثمانية أعوام في مسائل حساسة جدا تتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، بما فيها القدس، وذلك حسبما يتضح من الانطباعات والرسائل التي نقلها أولمرت لباراك قبل بضعة أسابيع من اندلاع الانتفاضة الثانية - والتي تكشف صحيفة هآرتس النقاب عنها لأول مرة.

حدث هذا في أغسطس ٢٠٠٠، بعد فشل محادثات كامب ديفيد بوزقت قصير وقيل بضعة أسابيع من دخول أريئيل شارون باحة المسجد الأقصى واندلاع الانتفاضة الثانية. حيث طلب رجل الأعمال النمساوي مارتن شلاف، صاحب كازينو "Oasis" (الواحة) في أريحا، مقابلة إيهود أولمرت، رئيس بلدية القدس حينها. اصطحب شلاف إلى المقابلة شريكه في الكازينو، محمد رشيد، مسئول المالية في السلطة الفلسطينية والمستشار المقرب من ياسر عرفات. وقد وثق أولمرت لقاءه مع شلاف ورشيد في تقرير أرسله إلى رئيس الوزراء في حينه، إيهود باراك.

من وجهة نظر شلاف ورشيد، كان الهدف من اللقاء هو محاولة التوصل إلى تفاهات سياسية مع أولمرت، خاصة فيما يتعلق بوضع القدس في التسوية الدائمة. ويمكن أن نستشف من انطباعات أولمرت المكتوبة هذه طريقة تبادل الأدوار بين الساسة في إسرائيل. فأولمرت حينها كان يعارض بكل قوة تقديم أي تنازلات بشأن القدس بينما باراك هو الذي وافق على تقسيم المدينة. أما اليوم، فيبدو أن باراك هو الذي يحاول كبح جماح أولمرت في المفاوضات مع الفلسطينيين.

عُقد الاجتماع الأول في التاسع من أغسطس عام ٢٠٠٠، في فندق الملك داوود بالقدس. وبعد ١٠ أيام،

اعتقدت أنه في ضوء هذه المعلومات، من الأفضل ألا أعقد مثل هذه اللقاءات على الإطلاق.

"أوضحت لرشيد منذ البداية أنني سأقدم تقريراً إلى رئيس الوزراء بكل التفاصيل، لسد الطريق أمام إمكانية العمل في مسارات تتجاوز رئيس الوزراء. إنني لا أتعامل مع مثل هذه المسائل بمبادرات خاصة، ولكن إذا كان هذا هو القصد، فلماذا ينبغي على الانسحاق وراءها؟. ونظراً لأنهم طلبوا مني لقاء آخر، فإنني أنوي إنهاء الحوار معهم في هذا اللقاء؛ وفي كل الأحوال كان من المهم بالنسبة لي أن أطلع باراك على الفور. أما هو فقد أعرب عن تقديره العميق لحقيقة أنني أبلغته بذلك، وقال إنه ليس هناك شك في أنني تصرفت وبطريقة جديرة بالاحترام".

◆ حبيبي.. لا تحاول خداعي:

في ٢٨ سبتمبر، دخل شارون باحة جبل الهيكل (الحرم القدسي) واشتعلت المنطقة برمتها، مما أدى إلى توقف سيل المقامرين العارم الذي كان يتدفق على الكازينو في أريحا كل ليلة. وفي مطلع أكتوبر، أطلقت أعيرة نارية من فوق سطح الكازينو على جنود الجيش الإسرائيلي. وبعد أسبوعين من إطلاق النار، في التاسع عشر من أكتوبر، التقى أولمرت مرة أخرى مع شلاف ورشيد، في فندق الملك داوود أيضاً. وقد كتب أولمرت في معرض تلخيصه للقاء: "قال رشيد إنه جاء لمقابلتي بإذن خاص من رئيس السلطة عرفات، الذي أعفاه من حضور اجتماع لمجلس الوزراء الفلسطيني. وأعرب عن خيبة أمله من موقف رئيس الوزراء باراك ومن سلوك الإسرائيليين في الأسابيع الأخيرة.

"لهجة الحديث أظهرت بوضوح أن رشيد يبدي مخاوفاً كبيرة من احتمالات عدم استئناف المسيرة السياسية. لقد كرر عدة مرات أنه ليس من المنطقي بالنسبة للجانب الفلسطيني أن ينهي الانتفاضة ما لم يلتزم باراك مسبقاً باستئناف المسيرة السياسية من النقطة التي توقفت عندها. عدت وأكدت أنه على الرغم من أنهم يعرفون أنني لست من المؤيدين السياسيين لرئيس الوزراء، أجد لزاماً على أن أقول لهم إن الفلسطينيين قد فوتوا فرصة تاريخية لصياغة إطار اتفاق في ظل أفضل الظروف التي قد تمنحها لهم أي حكومة إسرائيلية.

"إنهم يعرفون جيداً أنني أعارض اقتراحات رئيس الوزراء، بل إنني قلت في الماضي إن تنازلات باراك في مسألة القدس لا يمكن السكوت عنها ولن تكون مقبولة بالنسبة لي. فما السبب الذي يجعلهم إذن غاضبون منه؟. قلت لهم إن باراك في رأيي يكاد يكون قد فقد السلطة كلياً، وأقصى ما يمكن فعله في هذه المرحلة هو وقف شامل للعنف من جانب الفلسطينيين. ولكن ليس

هناك أي فرصة لباراك للموافقة على أي شرط باعتباره أساساً لوقف إطلاق النار.

"اعترف رشيد بأن عرفات يستطيع بإشارة من إصبعه إسكات البرغوثي، لكنه لا يفعل ذلك. وفي رده على أسئلتي، أكد رشيد أن عرفات لن يلتزم بوقف إطلاق النار علناً دون أن يعرف سلفاً رد إسرائيل، لأنها إذا لم توافق فسيكون في ذلك إهانة علنية له، كما سيهان بعد ذلك من خلال رد باراك الذي يتميز عادة بالغطرسة والغرور، على حد تعبيره.

"وفي النهاية، طلب مني أن أنقل إلى باراك استعداد الفلسطينيين للالتزام بفرض الهدوء من جانبهم في غضون ثلاثة أسابيع، شريطة أن توافق إسرائيل على استئناف المفاوضات. أوضحت له إنه تحت أي ظرف من الظروف لا يمكن اعتبار هذا الاجتماع معي كمفاوضات، وأنني لا أؤيد رئيس الوزراء بشكل كامل، ولكنني سأوافق هذه المرة فقط على نقل الرسالة، حتى وإن كان لا يوجد في رأيي سبب يدعو إلى الافتراض بأن رئيس الوزراء سيكون قادراً على قبول هذا الشرط. "يسرائيل حاسون، الذي انضم إلى الاجتماع قبيل نهايته، قال لرشيد إنه يعرف جيداً أنه في أعقاب كامب ديفيد، في المفاوضات التي دارت في واشنطن، كانوا قريبين جداً من التوصل إلى اتفاق، لكنهم لم يطلعوا عرفات على التفاصيل لأنهم كانوا يعرفون جيداً أنه لا يريد إيجاد حل سلمى الآن. وقد حاول رشيد إبداء عدم موافقته على هذا الكلام إلا أن حاسون قاطعه قائلاً: حبيبي.. لا تحاول خداعي".

في فبراير ٢٠٠١، خسر باراك انتخابات رئاسة الوزراء لحساب آريئيل شارون. وفي أبريل من العام نفسه، وصل شلاف إلى إسرائيل مرة أخرى وعقد لقاء آخر مع أولمرت ورشيد، ولكن هذه المرة في مطعم أوكالبتوس بميدان صبرا في القدس. وكتب أولمرت عن هذا اللقاء: "رتب محمد رشيد هذا اللقاء من خلال مارتن، لكي يناقش معي في الأساس مسألة هدم المنازل. أوضحت لرشيد أنه في هذا اليوم لن تكون هناك أي عمليات هدم، ولكن مسألة هدم المنازل مسألة معقدة. أكدت أنه لا توجد لي أي مصلحة خاصة في هدم المنازل، ولكن بلدية القدس لا يمكنها غض الطرف طوال الوقت عن عمليات البناء غير القانونية التي تتم بوتيرة متسارعة جداً داخل التجمعات السكنية للسكان الفلسطينيين. أضفت أن أوامر الهدم الإدارية تصدر بحذر شديد، ولكن هناك حالات لا تترك أمامنا أي خيار.

"عرض رشيد اقتراحاً بأن يتم إيجاد آلية تنسيق بين عناصر من السلطة الفلسطينية - من الدائرة الداخلية لعرفات - وبينني، وذلك لدراسة كل عملية

هدم مسبقا. فقلت له إن هذا النوع من التنسيق مستحيل، ولكنى أود أن نفكر في كيفية إبلاغكم مسبقا بعمليات الهدم من أجل الحيلولة دون اندلاع مصادمات لا داعى لها".

بعد مضي ستة أيام، عُقد لقاء آخر، في فندق "الملك داوود" مرة أخرى. وقد شارك في اللقاء هذه المرة المحامي دوف فايسجلاس، الذي كان في ذلك الوقت المستشار القانوني لكل من مارتن شلاف وآريئيل شارون، وكذلك المحامي شلومو درعي، شقيق آرييه درعي الذي كان في ذلك الوقت في السجن؛ ورئيس حزب شاس إيلي يشاي، الذي كان حينها نائبا لرئيس الوزراء. وكتب أولمرت عن هذا اللقاء: "سرد رشيد تسلسل الأحداث التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية سبتمبر، وقال إنه لا يريد الخوض في اتهام شارون أو حتى إسرائيل، وشدد فقط على أن عرفات قد ناشد باراك في مطلع الأسبوع الأخير من سبتمبر بأن يمنع آريك من دخول جبل الهيكل (الحرم القدسي)".

"وبعد اندلاع الاضطرابات يوم الجمعة ووقوع سبعة قتلى، اتصل عرفات بباراك مرة أخرى، وطلب منه أن تحافظ إسرائيل على ضبط النفس في يوم السبت وألا تتساق وراء العنف الشديد. ومع ذلك، كان هناك ١٧ قتيلا فلسطينيا و ٢٥١ جريحا، توفي منهم ٢٩. أى أن إجمالي القتلى في ذلك اليوم بلغ ٤٦ شخصا.

"أكد رشيد أنه من المحتمل أن يكون معظم اللوم واقعا على كاهل الفلسطينيين، وربما كله. ولكن السؤال هو كيف يمكن الخروج من هذا الوضع؟ باختصار: يعتقد أنه من الضروري إيجاد آلية يتم الاتفاق على تطبيقها في غضون فترة زمنية يتم تحديدها - شهر أو شهرين أو أى إطار زمني متفق عليه - لاستئناف المفاوضات السياسية. ولكن في الوقت ذاته، وفي إطار هذا الإطار الزمني، يتم وقف أعمال العنف. وقد ميز بين العنف التي يمكن نسب المسؤولية عنه إلى السلطة الفلسطينية، وبين الإرهاب الذي يصاحب العملية

السياسية منذ عام ١٩٩٣، والذي قد يستمر حتى ضد رغبة عرفات.

"علقت (وكذلك فعل إيلي يشاي) بأن التمييز بين الإرهاب والعنف يعد تمييزا مصطنعا. وبطبيعة الحال إذا كان هناك إرهاب (بما في ذلك العمليات الانتحارية)، فإن أى حكومة لن تكون قادرة على مواصلة المفاوضات. وعلق رشيد قائلا إن هذا صحيح، إلا إذا تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن عرفات يكافح ضد حماس وحزب الله وغيرهما من التنظيمات. على أية حال كانت فكرته أنه ينبغي تحديد موعد للمفاوضات، على أن يسبق ذلك وقف العنف. وبموازاة ذلك، تقام حينها عدد من اللجان لمناقشة قضايا الترتيبات المرحلية وكذلك اتفاقات الوضع النهائي.

"لم يشرح رشيد تفاصيل هذه الآلية، ولكنه تحدث عن خطوطها العامة. الفكرة هي أن تكون هناك فترة مؤقتة تتيح للسلطة الفلسطينية السيطرة على العنف وكبحه، وبالتوازي سيكون هناك التزام من جانب إسرائيل باستئناف المفاوضات السياسية. في رأيي، هذه الفكرة تلبى المطلب الإسرائيلي بوقف أعمال العنف كما تلبى أيضا الحاجة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات. قلت لهم أنا وإيلي يشاي إننا سنطلع رئيس الوزراء على هذه المسألة من أجل معرفة رأيه فيها".

في السنوات الأخيرة، لم يزر مارتن شلاف إسرائيل، حيث أنه متهم بتقديم رشوة بالملايين إلى رئيس الوزراء السابق آريئيل شارون وإلى أفيجدور ليبرمان، ويدور ضده تحقيقان معقدان. شلاف، الذي يخشى أن يتم اعتقاله للتحقيق معه لحظة أن يُفتح باب الطائرة، قرر ألا يأتى إلى إسرائيل مرة أخرى. وكذلك محمد رشيد أصبح شخصية غير مرغوب فيها في السلطة الفلسطينية، بعد أن ارتبط اسمه بمخالفات مالية في السلطة الفلسطينية. والآن، أصبح أولمرت راعيا للمفاوضات مع الفلسطينيين وأصبح باراك وزير دفاعه، أما الكازينو في أريحا، فمازال مغلقا.

دور الموساد في تهجير يهود المغرب واغتيال الزعيم "مهدى بن بركة"

بقلم: رونين برجمان
ملحق ידיעות أحرונوت
٢٠٠٨/١/٢٥

به أسرة بن بركة لإعادة فتح القضية، أعلن القاضي أنه يريد معرفة أى من ملوك المغرب، يتحمل مسؤولية اغتيال بن بركة، ومعرفة العملاء الفرنسيين الذين حصلوا على رشوة لتسهيل عملية الاختطاف والدور الذي لعبه الموساد الإسرائيلي في هذه القضية.

في نوفمبر ٢٠٠٧، أعلن القاضي الفرنسي "باتريك رامبيل" أنه سيستأنف التحقيق في قضية اختطاف واغتيال واختفاء جثة زعيم المعارضة المغربية مهدى بن بركة - تلك الحادثة التي وقعت قبل ٤٢ عاما وتفتح من جديد بشكل مفاجئ. ففي أعقاب الطلب الذي تقدمت

كان بن بركة قد اختطف في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٥، مع ذروة المعركة الانتخابية للرئاسة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، لم يعلم عنه أحداً أي شيء. وقد كشفت هذه القضية عن أهم وأكثر التحالفات سرية في الشرق الأوسط- بين أجهزة المخابرات المغربية والإسرائيلية. ويبدو أن تلك العلاقات قد وصلت إلى ذروتها في هذه القضية، عندما قدمت إسرائيل معلومات إلى المغاربة مكنتهم من تعقب واغتيال بن بركة، نظير معلومات لا مثيل لها في المضمون والأهمية قدمها

المغاربة لإسرائيل. وقد أدت هذه القضية إلى إحداث عاصفة شديدة هزت نظام الحكم في إسرائيل، بشكل كاد يؤدي إلى استقالة رئيس الوزراء آنذاك ليفي أشكول.

من المقرر أن يماط اللثام عن العلاقات السرية بين إسرائيل والمغرب، الأسبوع القادم، من خلال كتاب الصحفي الشهير شموئيل سيجف "العلاقة المغربية" الصادر عن دار نشر "ميتير". سيجف، مؤلف العديد من الكتب التي تدور أحداثها عن القضايا الاستخباراتية، يعتبر الصحفي الوحيد الذي اضطلع على وثائق الموساد. ويتيح كتابه اختلاس نظرة، بعيداً عن قيود الرقابة، على أعمال أجهزة المخابرات الإسرائيلية، والتي ظهرت إحدى إنجازاتها سنة ١٩٧٧، من خلال وساطة مغربية، بين مصر وإسرائيل قبيل زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل، نتج عنها اتفاقية كامب ديفيد والتوصل إلى أول اتفاق سلام توقعه إسرائيل مع دولة عربية.

ووفقاً لما ذكره سيجف، فإن العلاقات المغربية الإسرائيلية قد بدأت في أعقاب الشعور بالخوف على مصير اليهود المغاربة - وكان هذا أول هدف لإجراء علاقة سرية. ولكن بمرور السنين، أصبحت العلاقات الإسرائيلية المغربية متشعبة ومتنوعة، تكشف النقاب عنها هنا لأول مرة.

في عام ١٩٥٥، قدر الموساد إزاء المساعدات الجادة التي قدمتها مصر لحركة التحرير في المغرب، أن هناك ضرورة بالغة لحماية يهود المغرب حتى يتم تهجيرهم لإسرائيل. وقد أمر رئيس الوزراء دافيد بن جوريون رئيس الموساد "إيسار هرتيل" بإقامة شبكة عمليات في المغرب يطلق عليها "هامسجيرات" - أي الإطار. وتم تكليف "شلومو حافيلوف" لرئاسة تلك الشبكة، واتخذ من باريس مقراً له، من أجل تأمين استمرارية الاتصال مع قيادة الموساد في إسرائيل.



كان حافيلوف يتوجه من حين لآخر إلى المغرب لمقابلة عملائه حتى يتعرف منهم على طبيعة العمل وحل المشاكل التي يواجهونها. وقد قسم عملائه إلى مجموعتين أساسيتين: مجموعة "لفيا"، التي تولت حماية السكان اليهود، ومجموعة "مكهيلات" التي تولت تهجير اليهود. واهتم عميل واحد بأمر حركات الشبيبة وحصل على لقب "بالاط". كان حافيلوف ذاته تحت إمرة إيسار هرتيل في شعبة "بيتسور" بالموساد، تلك الشعبة المختصة بحماية وتهجير

الجاليات اليهودية التي تواجه خطراً في الدول التي تعيش فيها.

كان توقيت انتشار هذه الشبكة في المغرب ممتازاً: حيث تدهور الحكم الفرنسي في المغرب قبيل استقلالها في مارس ١٩٥٦، وكانت مقاليد الحكم آنذاك لا تزال في أيدي فرنسا، التي غادرت البلاد بشكل تدريجي، مما أضر بأداء مختلف الوزارات. وكان المسئولون المغاربة الذين خلفوا الفرنسيين محدودى الخبرة وأقل فائدة. وقد تضررت بالتحديد أجهزة الاستخبارات، حيث ضعفت النواحي الأمنية ومراقبة الحدود الساحلية والبرية والجوية.

نشر سيجف في كتابه أسماء وألقاب رجال الموساد الذين عملوا في المغرب خلال تلك الفترة. ويتضح أنه كان هناك امرأة بين قادة العملية تدعى "يهوديت نسياهو"، عميلة مدربة من الموساد، لعبت دوراً في إلقاء القبض على أدولف إيخمان (١). دخل العملاء الإسرائيليون المغرب عن طريق قصص تمويهية متنوعة. وكان جهاز الموساد مسئول عن التنفيذ، والوكالة اليهودية والجوينت مسئولان عن تهجير يهود المغرب الذين هاجروا بشكل جماعي إلى إسرائيل - هاجر ٧٢ ألف يهودياً منذ عام ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٥٥. وعندما بقي أكثر من ٢٠٠ ألف يهودي، أعلنت الحكومة المغربية إغلاق معسكرات الهجرة وفرضت حظراً على خروج اليهود من البلاد سنة ١٩٥٦.

يقول سيجف إنه "على عكس الناجين من النازية، الذين هاجروا لإسرائيل من داخل محارق معسكرات الإبادة، كان يعيش يهود المغرب في أمان نسبي. فلم يكن في المغرب معاداة للسامية بشكل منظم، ولم ترتكب هناك أي مذابح على الإطلاق".

ويضيف سيجف أن كتابة الحقيقة عن الهجرة من

الكشف عن قضية لافون (٢) في مصر سنة ١٩٥٤، قررت الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن إشراك اليهود في أنشطة التجسس والأعمال التخريبية بالدول التي يعيشون فيها. وكان هرتيل على قناعة بأن محاولة اغتيال عبد الناصر ستفشل، وأن يهود المغرب سيدفعون ثمنها غالياً.



لم تنته زيارة عبد الناصر باغتياله، لكن حدث عملاً درامياً من نوع آخر. ففي مقابل الزيارة، تم تهجير ٦٤ طفلاً من المغرب لإسرائيل. لم يكن هذا الأمر سهلاً بسبب الحراسة المشددة في تلك الأثناء. ومع وصول عبد الناصر لكازابلانكا (الدار البيضاء)، وقف آلاف المغاربة لاستقباله على جانبي الطريق. وتوجه لاستقباله ٦٤ طفلاً يرتدون زياً مغربياً تقليدياً - بريجات حمراء على رؤوسهم ومناديل حمراء حول أعناقهم - مردين هتافات قوية. اعتقد الجمهور لسذاجته، أن "مسيرة الأطفال" هي جزء من استقبال الضيف، ومرت تلك الخدعة بنجاح. وفي نقطة التقاء معينة، استقل هؤلاء الشباب سيارات رجال الموساد، التي نقلتهم إلى زورق صغير، ثم إلى سفينة كانت ترسو على مسافة قصيرة من الساحل. وتم تهريب الأطفال إلى مرفأ مارسى ثم إلى السواحل الإسرائيلية.

◆ تنظيف كلى للدبابات:

استمرت عمليات التهجير كما هو مخطط لها إلى أن غرقت السفينة "إيجوز" في يناير ١٩٦١، وعلى متنها ٤٤ عميلاً وعامل لاسلكي وأفراد الطاقم الأسباني الأربعة. يقول سيجف في كتابه إن رئيس الموساد هرتيل أخبر طاقم التحقيق الذي تشكل للتحقيق في ملابسات الحادث: "إننى لا أبحث عن متهمين، ولكنى أهتم أكثر بالدروس التي يمكن استخلاصها من تلك الكارثة". ووفقاً لما ذكره سيجف، فإن الدروس المستخلصة من تلك الكارثة والتي لم ينشرها الموساد حتى الآن تشير إلى أن التحقيقات أظهرت وجود أوجه قصور شديدة في الحفاظ على سلامة المسافرين. فعلى سبيل المثال، لم يوجد في السفينة أطواق نجاة تكفى عدد المسافرين الأربعة والأربعين. ووفقاً لتعليمات السلامة، كان يتعين وجود زوارق نجاة لكل المسافرين، لكن لم يوجد سوى زورقاً واحداً يحمل ثمانية مسافرين فقط. وعندما بدأت السفينة في الفرق، قفز رُبانها الأسباني وعامل صيانتها في الزورق وابتعدا عن المكان. وكان الطاقم يمكنه أن يستعين بزورق نجاة آخر، تم شرائه من الجيش الأمريكي، ويستطيع أن يحمل عشرين مسافراً على

المغرب كانت نوعاً من اكتمال الصورة، على حد اعتقاده، لأنه شخصياً يتحمل جزءاً من افتعال تلك الأكاذيب: "لقد قام نظام الحكم الإسرائيلي بتزييف الواقع وجعل الهجرة من المغرب تحاكي الرواية الصهيونية. والحقيقة أننا لم نكن بصدد هجرة بدعوى أن هناك مشاكل، بل بالعكس، فقد كان يهود المغرب هم أساس الوساطة لدى النظام الحاكم والإدارة العامة وقطاع الأعمال.

وبعد رحيل نظام الحكم الفرنسي والاستقلال، احتاجت المغرب إلى يهودها أكثر من أى وقت، وكان الملك يحرص على مكافأتهم وحمايتهم والحفاظ على سلامتهم ورفاهيتهم".

"كنت في تلك الفترة ضابطاً صغيراً في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ونظراً لأنى أجيد التحدث بلغات أجنبية، تم تكليفى بمراقبة وفود منظمات يهودية وغير يهودية حلت على إسرائيل من أجل تكوين انطباع إزاء ما يحدث. وأتذكر أنهم كانوا يرسلونهم تحديداً إلى قرى المهاجرين من جبال أطلس. فقد كانوا يعيشون في ظروف صعبة داخل مغارات وقرى نائية، دون وجود تعليم أو خدمات أساسية. وكان الهدف هو إظهار كيفية تحسن أوضاعهم مع هجرتهم لإسرائيل. ولكن الملاحظة الهامة، هي أن المواطنين غير اليهود كانوا يعيشون بالضبط في هذه المنطقة وفي نفس الظروف".

وقد أدى فرض الحظر على هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل إلى بدء عصر جديد للهجرة السرية، رغمًا عن أنف السلطات المغربية تحت قيادة الموساد. وكانت عملية تهجير يهود يعيشون في القرى الجنوبية النائية أصعب من تهجير أشقائهم الذين يعيشون في المدن الكبرى. وحتى يتسنى التغلب على هذه المشكلة، تم منح مهاجري القرى زياً يتماشى مع آخر صيحات الموضة وبعض من المال، حتى يثبتوا لأفراد الشرطة عند الحدود أنهم يستطيعون السفر جواً أو بحراً إلى أوروبا. وبدلاً من "زكائب" الملابس التي كانت ممثلة عن آخرها، تم تزويدهم بحقائب وأعطيت كل أسرة اسماً وهمياً لأحد الأقارب الذي ينتظر قدومهم في أوروبا.

كما يكشف الكتاب عن فكرة طرحها أحد أفراد الموساد العاملين هناك لاغتيال عبد الناصر خلال زيارته للمغرب سنة ١٩٦١. كانت الخطة عبارة عن وضع قنبلة في سرير الرئيس المصري أو إرسال زهرية مفخخة. لكن رئيس الموساد إيسار هرتيل رفض تلك الفكرة رفضاً تاماً، لأنه خاف على أمن وسلامة يهود المغرب. ومنذ

متته. وكان ينبغي قبل الإبحار نفخه عن طريق بالونات الغاز وربطه بالسفينة، لأن النفخ يدوياً كان سيسفرق وقتاً طويلاً ويتسبب في كشف العملية. فكانت النتيجة غرق السفينة.

في أعقاب غرق السفينة "إيجوز"، أمر الكس جتمون، وكيل الموساد في المغرب، بتوزيع منشور باللغة الفرنسية لرفع معنويات يهود المغرب. ربما يكون هذا المنشور قد رفع فعلاً معنوياتهم، لكنه جعل المخابرات المغربية تفكر في المسئول عن توزيع هذا المنشور. وكانت النتيجة: سقوط شبكات الموساد الواحدة تلو الأخرى، وإلقاء القبض على كل أعضائها تقريباً، حيث توفي أحدهم ويدعى "رافى فعكانين"، من شدة التعذيب ودفن سراً في القدس سنة ١٩٦١ بحضور رئيس الحكومة ورئيس الموساد.

في أعقاب ما حدث، قررت إسرائيل إجراء محاولة للتوصل إلى اتفاق مع محمد الخامس ملك المغرب آنذاك لتهجير اليهود سراً ولكن بموافقته. كانت إسرائيل تتمتع بنفوذ في ذلك الوقت داخل القصر الملكي. وقد التقى يعقوف كروز نائب رئيس الموساد ومستولين إسرائيليين آخرين مع مهدي بن بركة، زعيم المعارضة المغربية المنفي. طلب بن بركة الحصول على مساعدة مادية، وأسلحة، إن كان في الامكان، من أجل نضاله ضد القصر الملكي. وفي المقابل، تعهد للإسرائيليين بحرية التنقل والحق في تهجير يهود المغرب. وعندما وصلت أنباء تلك اللقاءات إلى القدس، أمر رئيس الحكومة بن جوريون بإبلاغ الملك الحسن الثاني - الذي تولى حكم المغرب بعد وفاة والده محمد الخامس عام ١٩٦١ بتفاصيل مؤامرة بن بركة ضده. ولم ينسئ الحسن للإسرائيليين هذا الجميل.

قدم "الكس جتمون" نفسه إلى السلطات المغربية كوكيل للموساد قائلاً إنه مفوض للتفاوض حول عقد صفقة بشأن اليهود. وقد نظمت له ستة لقاءات مع مبعوثي الملك في المغرب وفرنسا وسويسرا. ولكن المبعوثين طالبوا بوقف عمليات التهجير السري لأنها ستسبب حرجاً شديداً للملك. كما طرح في تلك اللقاءات مطلب بدفع تعويض مادي عن الأضرار التي ستتكبدها المغرب نتيجة تهجير اليهود. وفي نهاية المطاف، عقدت صفقة مع محمد أوفقيير المسئول عن الأجهزة السرية في المغرب نصت على أن يدفع رجال الموساد ٢٥٠ دولاراً مقابل كل يهودي يتم تهجيره من المغرب - أي حوالي ٢٠ مليون دولاراً مقابل ٨٠ ألف يهودي.

لكن العلاقات مع القصر الملكي لم تنته حتى بعد تهجير اليهود. بل على العكس: فقد أبدت كلا الدولتين رغبتهما في مساعدة بعضهما البعض. فعلى سبيل

المثال، عندما طلب المغاربة من الموساد تقديم مساعدة لإقامة وحدة لحراسة الشخصيات تم إرسال يوسف شاينر إلى المغرب، والذي يعتبر أحد كبار حراس بن جوريون، وأعطى المغاربة دورة تدريبية في الحراسة. ومع نشوب الحرب بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦٢، تحولت العلاقات بين الدولتين إلى مصالح. فعندما توجه وفداً عسكرياً مصرياً إلى الجزائر، وتعهد بمدد المقاتلين بالأسلحة، قرر رئيس الموساد ميثير عاميت أن يقترح على المغرب التعاون عسكرياً، وتوجه إلى المغرب لمقابلة الملك الحسن حاملاً جواز سفر مزيف. وبعد وقت قصير من وصوله إلى الفندق، التقى لأول مرة مع محمد أوفقيير الذي قال له: "لقد سمعت كثيراً عنك، وإنني معجب بدولتكم، وأحييكم على جرأتكم".

وغداً اليوم التالي، التقى عاميت والملك في خيمة بمراكش. وتحدث الحسن بالفرنسية، وكان يعقوف كروز نائب عاميت يترجم له الحديث الذي دار بينهما. وبعد التحدث عن التغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة، أكد عاميت على المساعدة العسكرية التي تقدمها مصر إلى الجزائر في حربها ضد المغرب. ومع نهاية اللقاء أخبر عاميت الملك قائلاً: "إننا نستطيع تقديم المساعدة".

ولضمان تحسين مستوى المساعدات الإسرائيلية، سمح أوفقيير للموساد بإنشاء محطة دائمة في الرباط، داخل منزل محاط بالحراسة يوجد به جهاز لاسلكي لتسهيل الاتصال بإسرائيل. وخلال فترة الحرب مع الجزائر، اعتاد عاميت مقابلة الملك ثلاث أو أربع مرات سنوياً. وبوجه عام، التقى الاثنان عشرة مرات تقريباً، وكان التعاون مفيداً للطرفين. فقد استفادت إسرائيل بشدة عندما أسرت المغرب ضباط وجنود مصريين، وحصلت منهم على معلومات، بينما استفادت المغرب من مرشدين إسرائيليين في سلاح الجو الإسرائيلي دربوا طيارين مغاربة على "طائرة ميج ١٧".

وبعد ذلك، باعت إسرائيل للمغرب دبابات فرنسية كانت تمتلكها وأرسلت ضباط مدرعات لتدريب المغاربة على استخدامها. وكان الشرط المغربي الوحيد عدم وجود أي علامة إسرائيلية على الدبابات، وعدم الإشارة في المستندات إلى أنها من إسرائيل. وتم الاتفاق على بيع الدبابات إلى المغرب عن طريق إيران. ولهذه الضرورة، توجه عاميت إلى طهران وحصل على موافقة الشاه الإيراني. وبالاتفاق مع ذلك، تم شراء سفينة نقل في مالطا أبحرت إلى مصر، وأجريت عمرة لها في الإسكندرية، ثم توجهت إلى حيفا. وهناك تم تنظيف الدبابات وأزيلت منها كل ما يدل على هويتها الإسرائيلية.

كما استفادت إسرائيل من وجود المرشدين

الإسرائيليين في مدرسة المدرعات المغربية، حيث كانت توجد دبابات سوفيتية في تلك القاعدة من النوع الذي منحه الاتحاد السوفيتي إلى مصر وسوريا: "وقد فحصها الإسرائيليون ودرسوا فنياتها. وفي المقابل، ساعد الموساد في تنظيم أجهزة المخابرات المغربية وقدم معلومات للملك حول أنشطة زعماء المعارضة الذين طلبوا حق اللجوء إلى مصر وإلى دول عربية أخرى. وقد اشترت المغرب من إسرائيل أسلحة وتزودت سفن الصيد بأجهزة إلكترونية إسرائيلية من أجل حراسة السواحل ومنع عمليات التسلل الكثيرة.

♦ ساعدونا في اغتياله:

على مدار السنين، أجرى مسئولين من كلا البلدين كثير من الزيارات الودية المتبادلة. حيث أرسلت إسرائيل إلى المغرب ساسة ورجال أعمال، وكانت هناك ثمار لتلك العلاقات. خاصة في المجال الاستخباراتي.

وهناك مثال واضح على الاستفادة الإسرائيلية سنة ١٩٥٦: حينما عقدت قمة عربية في كازابلانكا لتشكيل قيادة مشتركة إزاء نشوب أي حرب مستقبلية مع إسرائيل، حيث سمح المغربي للإسرائيليين بمتابعة فعاليات القمة عن قرب. وخلال القمة، قال رؤساء هيئة أركان الجيوش العربية لحكامهم إن جيوشهم ليست على استعداد لخوض حرب مع إسرائيل - سواء من ناحية التسليح أو الكفاءة. كانت هذه المعلومة أساس الهجوم الإسرائيلي في يونيو ١٩٥٧ ونشوب حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وزيادة ثقة قادة الجيش الإسرائيلي بأن إسرائيل ستنتصر بالضربة القاضية.

ولكن بعد وقت قصير، طلب المغربي الحصول على مقابل لهذه المعلومة. وخلال المحادثات التي جرت مع رئيس الموساد عاميت وعدد من مساعديه، قال أوفقيير ونائبه أحمد دليمي إن بركة يريد الإطاحة بالملك، وطلبا "مساعدة الموساد لإخراجه من اللعبة". قال ميثير عاميت إن إسرائيل لا تساعد في اغتيال خصوم سياسيين، لكنها ستبذل قصارى جهدها لمساعدة المغرب بشكل غير مباشر وقد نقل عاميت مطلب المغربي إلى رئيس الوزراء أشكول، وقرر الاثنان عدم تقديم مساعدة مباشرة، على أن تقدم لهم المساعدة طالما أنها "في إطار التعاون المعتاد بين أجهزة المخابرات".

لم يستطع أوفقيير ودليمي العثور على بن بركة، الذي تنقل بين دول العالم واتخذ وسائل حماية لازمة لتفادي تعقبه. وقد أسهم الموساد في تقديم طرف الخيط الذي مكنتهم من العثور عليه، حيث استطاع عملاء الموساد معرفة عنوانه في جنيف، وأعطوه إلى المغربي الذين راقبوه ٢٤ ساعة في اليوم على مدار أسبوعين إلى أن ظهر الهدف.

كما استعان المغربي بخدمات الصحفي الفرنسي

جورج بيجون، الذي وافق على إغراء بن بركة. اقترح بيجون على الأخير أن ينتج عنه فيلماً حول "أنشطته المعقدة" في دول العالم الثالث. وقد بلغ بن بركة هذا الطعم وتوجه لمقابلة بيجون في باريس، الأمر الذي كلفه حياته.

لم يكتف المغربي بمساعدة إسرائيل في تعقب بن بركة، فقد توجه ميثير عاميت إلى الرباط في ٢٥ أكتوبر. وعندما عرض أوفقيير ودليمي عليه قضية بن بركة، قال عاميت إن الموساد يشعر بأن المغربي ليسوا على استعداد لتنفيذ هذه العملية، واقترح عليهم تأجيلها بضعة أشهر. ولكن دليمي رفض هذا الاقتراح، قائلاً إن العملية قد بدأت بالفعل ويصعب وقفها.

في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦، اختطف بن بركة في باريس، ومنذ ذلك الحين لم يراه أي شخص، حتى قام عاميت بإبلاغ أشكول في الخامس من نوفمبر باغتيال بن بركة. وتفاصيل هذا العملية يكشف عنها سيجف في كتابه لأول مرة.

وقد تبين أن بن بركة توجه من جنيف إلى باريس حاملاً جواز سفر دبلوماسي جزائري. وبعدما وضع أغراضه في منزل صديقه اليهودي المغربي "جو أوحانا"، توجه إلى مطعم "براسري ليب"، الواقع على الضفة الشمالية لنهر السين. وكان من المقرر مقابلة الصحفي الفرنسي هناك. لكن قبل مجيئه، قام شرطيين فرنسيين يرتديان زياً مدنياً باختطافه، واقتاداه في سيارة إلى فيلا تقع في إحدى الضواحي جنوبى باريس.

كان دليمي وعدد من مساعديه في الفيلا. ويبدو أن دليمي لم يقصد قتل المعارض المغربي، حيث أراد فقط انتزاع اعتراف منه بأنه تآمر لإسقاط الملك. لكن عندما ركع بن بركة على ركبتيه، وكانت يديه مقيدة خلف ظهره، أغرق دليمي رأسه في وعاء ماء. وفي مرحلة معينة، ضغط بشدة على شرايين عنقه إلى أن مات. بعد مرور بضعة أيام، دُفن بن بركة سراً تحت عمارة قيد البناء في باريس. وقد أشرف أوفقيير على عملية الدفن وحرص على عدم ترك أي آثار.

أثارت تلك القضية غضب الرئيس الفرنسي شارل ديغول. فحقيقة أن بن بركة تم اختطافه من وسط باريس في عز النهار، وبمساعدة فرنسيين، لم تجعله يشعر بالراحة. وقد دفعه ذلك الأمر إلى إقالة عدد من أفراد أجهزة المخابرات الفرنسية، وطالب بإقالة دليمي وأوفقيير من منصبيهما. وعندما رفض المغربي مطلبه، قطع ديغول كافة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

وفي أعقاب الشكوى التي تقدمت بها أسرة بن بركة، بدأت الشرطة الفرنسية التحقيق في القضية، وطالبت بمحاكمة ١٢ شخصية، من بينها دليمي والصحفي بيجون، لكن معظم المتهمين وجدوا ملجأ لهم في المغرب.

وبسبب ظهور اسم الموساد في القضية، ساءت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية. كما أُلقت هذه القضية بظلالها على النظام الحاكم في إسرائيل. فقد سمع إيسار هرتيل، الذي أقيّل من رئاسة الموساد وخلفه ميثيرعاميت، عن عملية الاغتيال من الوزير جاليلي. وقد طلب الحصول على ملف بن بركة من الموساد، وقرر استخدامه كأداة لإثارة غضب رئيس الوزراء ورئيس الموساد. طالب هرتيل بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لإقالة أشكول وعاميت. وبالفعل تم تشكيل لجنتين إحداهما داخلية من حزب "ماباي". حاول الوزير جاليلي، أحد أعضاء اللجنة الداخلية، العمل على إقالة عاميت، الذي قال إنه إذا تمت إقالته، فإنه يجب إقالة رئيس الوزراء، الذي صدق على كافة مراحل العملية، فتراجع جاليلي عن هذا الأمر.

يشير سيجف في كتابه إلى أن رئيس الاستخبارات في هيئة الأركان المغربية، أبلغ رجل الموساد "رافى ميدان" سنة ١٩٧٣ اعتزام الملك الحسن إرسال قوة رمزية إلى سوريا لدعم الرئيس حافظ الأسد. وحينها، أخبر "ميدان" رؤسائه الإسرائيليين. وقد حذر المغاربة إسرائيل من أن مصر وسوريا متجهتان للحرب، لكن الإسرائيليين لم يأخذوا بهذا التحذير. يقول سيجف: "ما يبدو حتى الآن أنهم تجاهلوا هذا التحذير، مثلما حدث في حالات كثيرة بسبب ثقة شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في عدم نشوب الحرب".

في عام ١٩٧٥، بدأ رئيس الحكومة إسحاق رابين يبحث عن آفاق لمبادرات سياسية جديدة في العالم العربي. وقد اقترح رئيس الموساد، يتسحاق حوفي، عقد لقاء مع ملك المغرب. وفي أكتوبر ١٩٧٦، استجاب الملك الحسن لطلب حوفي ووافق على مقابلة رابين. توجه رابين إلى باريس على متن طائرة عسكرية، بمرافقة رئيس الموساد وسكرتيه العسكري العقيد أفرايم بورون، حيث استقبله في المطار أحمد دليمي، ويوسف بورات وكيل الموساد في الرباط، والذي كان بمثابة المترجم خلال تلك اللقاءات. وقد توجهوا جميعاً إلى المغرب على متن طائرة المضيفين المغاربة.

أجرى رابين لقاءين اثنين مع الملك الحسن، الذي أعرب عن قلقه من موجة التطرف التي سادت العالم العربي خلال تلك الفترة. كان قلقاً من صعود الإسلام المتطرف في مصر، وحذر من أنه في حالة عدم حدوث تقدم ملموس للتوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل، فإن ذلك الأمر سيجعل الرئيس أنور السادات يعود إلى أحضان الاتحاد السوفيتي. وأسدى الملك نصيحة لرابين بالبداية في التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، مشدداً على أنه بدون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط.

قبل رابين تحليل الملك بالنسبة لمصر. وأكد على أن الطريق الوحيد لوقف التعصب الإسلامي في مصر هو التوصل إلى سلام مع إسرائيل. وفي ختام اللقاءين، أعطى رابين الملك ورقة تتضمن سؤالين موجّهان إلى الرئيس المصري: ماذا يطلب السادات في مقابل سلام شامل؟ وماذا يطلب في مقابل سلام جزئي؟.

وعلى مدار أشهر طويلة، لم يدخر رئيس الموساد حوفي أي جهد للحصول على إجابة عن هذين السؤالين. وفي يوليو ١٩٧٧، التقى مع الملك الحسن ونائب رئيس الحكومة المصرية محمد حسن التهامي. وتقرر عقد لقاء بين التهامي ووزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك موشيه ديان.

توجه ديان إلى باريس في ١٦ سبتمبر عام ١٩٧٧، ومن هناك إلى الرباط على متن طائرة تابعة للقصر الملكي. وقد استغرق لقاءه مع الملك نحو أربع ساعات. وينشر سيجف في كتابه لأول مرة جلسات محاضر هذا اللقاء، والتي أظهرت أن ديان لم يتعهد بانسحاب كامل من سيناء على لسان رئيس الوزراء آنذاك مناحم بيجين، حسبما زعم الكثيرون في الماضي. ومع ذلك، لا شك أن الخطوة التي فعلها الملك الحسن ورئيس الموساد حوفي أسفرت عن بداية الطريق المنتظر: فبعد مرور شهرين فقط على الاجتماع، أعلن الرئيس السادات عن استعداده لزيارة القدس.

١- أدولف إيخمان: أحد المسؤولين الكبار في الرايخ الثالث، وضابط في القوات الخاصة الألمانية. كان إيخمان قد أعد تقريراً يخالف فكرة ترحيل اليهود بشكل جماعي إلى فلسطين لأسباب اقتصادية ولتعارض فكرة إنشاء دولة يهودية مع الفكر النازي. في مايو ١٩٦٠، تمكن الموساد الإسرائيلي من اختطافه وترحيله إلى إسرائيل، وتم محاكمته. ونقلت الحكومة الإسرائيلية وقائع جلسات المحاكمة على الهواء مباشرة، مما تسبب في ضجة عالمية، حيث جلبت شهود العيان الأحياء من ضحايا معسكرات الإبادة النازية وجهاً لوجه مع إيخمان ليسردوا أمام العالم الفضائع التي ارتكبها ضدهم. دافع إيخمان عن نفسه كونه جندياً يتلقى الأوامر من رؤسائه. وفي ختام جلسات المحاكمة، حكمت المحكمة على إيخمان بالإعدام شنقاً وتم تنفيذ الحكم في سجن الرملة في منتصف الليلة الأولى من يونيو ١٩٦٢.

٢- قضية لافون: اعتقل خلالها إحدى عشر يهودياً في مصر اتهموا بوضع قنابل في دور السينما، ومكتب بريد، ومراكز معلومات تابعة للولايات المتحدة في القاهرة والإسكندرية، واتهمتهم السلطات المصرية بالعمل لحساب أجهزة المخابرات الإسرائيلية، بهدف الإساءة إلى العلاقات بين مصر ودول الغرب.

◆ افتتاحيات الصحف ◆

١

مغزى المسئولية

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٨/٢/٤

"أنابوليس"، وكان ذريعة من الطراز الأول لاستمرار وجود هذه الحكومة على وجه التحديد. والحقيقة أنه من الصعب أن نفهم، كيف لا يظهر هذا الموضوع على رأس قائمة التحديات التي تحدث عنها "باراك" أمس لكي يشرح قراره. فليس ثمة سبب لهذه الحكومة، بتركيبتها الحالية بالتحديد، لأن تواصل الوجود، إذا لم يكن في نيته العمل على إنجاز اتفاق مع الفلسطينيين. فحكومة "أولمرت - باراك" مهمة فقط لكي تمنع حرباً ولتحرك سلاماً. وإذا كان ثمة مغزى ما لمفاهيم من قبيل مسئولية واستقرار - باستثناء الاستخدام الرخيص من جانب مستشارين سياسيين لإطالة أمد فترة ولاية حكومة فشلت - فإنه يكمن في تحقيق هدف رئيسي واحد على الأقل (يقصد السلام)، تستطيع هذه الحكومة فقط أن تحققه، وأن تجتهد في سبيل تحقيقه.

يوجد في إسرائيل الكثير من الخبراء في الشؤون الأمنية، ولكن يوجد كما يبدو تشكيل ائتلاف واحد فقط، في المركز منه حزبا "كاديما" و"العمل"، وهو القادر في هذه اللحظة على تحريك عملية سياسية، وسن تشريع الإخلاء والتعويض للمستعمرين المعنيين من الآن بالعودة إلى إسرائيل، وتفكيك البؤر الاستيطانية واستغلال العام القادم لتوقيع اتفاق دائم مع حكومة "محمود عباس". مثل هذه الفرصة لن تتكرر في القريب، رغم أن وقع خطوات حكومة البرتقاليين الآخذة في الاقتراب يُسمع بصوت عال وواضح.

قرر "إيهود باراك" البقاء في منصبه رغم أنه اتفق على أن تقرير "فينوجراد" تقرير صعب للحكومة، ورغم تعهده الصريح بالانسحاب منها إذا ما أشارت استنتاجات اللجنة إلى أوجه قصور لرئيسها. كان التفسير متوقعا، ولكن من الصعب النظر إليه باستخفاف. في الأيام التي سبقت نشر التقرير عاد "باراك" وقال، إنه "سيفعل ما هو في صالح الدولة". وبالأمر أكد أنه قد فعل ذلك، بمقتضى تفكير سليم. فقد وصف "باراك" قراره بالبقاء في الحكومة بأنه تضحية بمصالح شخصية وسياسية من أجل الصالح العام. قال ذلك وهو يدرك جيداً أنه ربما يدفع لقاء ذلك ثمناً نظراً لأن مصداقيته قد تضررت. على أية حال، إن الاستخدام المبتذل لكلمات "تحديات صعبة تواجه إسرائيل"، صالح لكل زمان، وليس لهذا الوقت بالتحديد، وليس "باراك" أول من استخدمه لكي يفسر البقاء في الحكومة.

كان الوضع في غزة، والبرنامج النووي الإيراني، وسوريا وحزب الله، وبوجه خاص الحاجة الماسة لتحسين مستوى جيش الدفاع الإسرائيلي، من التحديات التي أحصاها "باراك". ويبدو أنه أحد التحديات المهمة جاء على هامش قائمة زعيم معسكر السلام، الذي كان الزعيم الأكثر قرباً من أى زعيم آخر من الوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل ثماني سنوات فقط في "كامب ديفيد". فقد أقصى باراك تحدى السلام، الذي ملأ حتى وقت قريب الجو السياسى في مؤتمر

المشترك بين ديمونة والقاهرة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٥

مع ذلك، ليس من الزائد التساؤل: إذا كانت الأنفاق التي حُفرت تحت الجدار في سنوات الإغلاق قد أتاحت انتقالاً مريحاً من وإلى مصر، فلماذا لم يتم تنفيذ عملية تفجيرية من هذا النوع سابقاً؟ الإجابة موجودة، كما يبدو، في العدد الكبير من الفلسطينيين الذين اجتازوا الحدود إلى مصر في الأيام الأخيرة، والذي لم يسمح بوجود مراقبة أكثر فعالية للمخربين. من هنا يجب الافتراض، بأن مخربين آخرين موجودان في سيناء، وبأنهم يهددون ليس فقط أهدافاً في إسرائيل وإنما مواقع سياحية في مصر أيضاً. هذا التهديد يستوجب جهداً مصرياً إسرائيلياً مشتركاً وفورياً. ينبغى على الدولتين، اللتين تشكل معاهدة السلام بينهما منذ سنوات عديدة أساساً صلباً للاستقرار الإقليمي، أن تقررا سوياً إقامة جدار على حدودهما المشتركة. وفي غضون ذلك، عليهما أن تتسقا على أعلى المستويات العمليات الأمنية المطلوبة وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وبقدر الحاجة، ليس من الترف التفكير في الدفع مؤقتاً بقوات مصرية أخرى ووسائل حربية خاصة، لنشرها على طول الحدود، حتى وإن كان الأمر يتعلق بخرق معين لمعاهدة السلام، التي تفرض قيوداً خطيرة على عدد الوحدات العسكرية المصرية في سيناء وعلى عتادها.

إن أوقات الطوارئ تتطلب أحياناً إجراءات طارئة، والتهديد الإرهابي الآن يستوجب تعاوناً أكثر شجاعة مع مصر. لقد أثبتت مصر في الماضي تصميمها على محاربة الإرهاب، حتى وإن كانت مثل إسرائيل، لم تنجح دائماً في القضاء عليه. هذا الوقت، هو اختبار آخر صعب لعزيمة مصر وللشراكة في المصالح بينها وبين إسرائيل، وهي شراكة تركز على اتفاقيات سلام بين الدولتين.

طبقاً لبيان "حماس" أمس، فإن المخربين اللذين نفذوا العملية التفجيرية في "ديمونة" صباح أمس انطلقا من الخليل. مع ذلك، فإن الافتراض الأصلي والوجيه بأنهما انطلقا من غزة عبر سيناء إلى النقب، قد استند إلى وفرة من الإنذارات الاستخباراتية التي ازدادت في أعقاب اختراق الحدود بين غزة ومصر. هذه الإنذارات ظلت على حالها ولا تزال تشكل مصدر قلق للهيئة الأمنية.

لقد نشأ هذا الوضع ليس فقط بسبب عجز مصر، التي لم تسارع إلى سد الثغرات، وبسبب التصريح الذي منحه لمواطني غزة بالانتقال إلى أراضيها، ولكن أيضاً بسبب الإهمال، أو على الأقل الاطمئنان الزائد من جانب إسرائيل، التي لم تكلف نفسها طوال سنوات عناء إقامة جدار فعلى على امتداد الحدود الطويلة بينها وبين مصر. إن من استغل الحدود المفتوحة حتى الآن من أجل نقل اللاجئين، والنساء أو المخدرات، يستطيع استخدامهما أيضاً من أجل نقل مخربين. إن من يريد، إذن، هدفاً لتوجيه الاتهامات إليه يستطيع أن يجده في مصر وإسرائيل بقدر متساو.

ولكن بعد سنوات من الحبس في قطاع مكّدى من الأرض، بدون فرص للرزق أو الدراسة، كان ينبغى على أحد ما في الجانب المصرى أو الإسرائيلى أن يخمن على الأقل، ولا نقول أن يعرف، بأن جداراً سميكا لن يستطيع أن يحتوى الإحباط والسخط المتراكمين. ففي كل مرة ازداد فيها الضغط الاقتصادى أو السياسى على قطاع غزة، ازداد بنفس القدر الضغط على الجدار، إلى أن تداعى. وهكذا، إلى جانب الشعور بالارتياح اللحظى الذى خلفه اقتحام الجدار، فإنه وفر فرصة أخرى، وإن لم تكن فريدة، للمنظمات الإرهابية للتزود بالوسائل التخريبية ولتنفيذ تفجيرات في إسرائيل من النوع الذى لم يستطيعوا تنفيذه لسنوات.

افتحوا معبر رفح

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٨

أن إسرائيل ينبغي أن تكون معنية بفتح المعبر بشكل منظم مع مصر ويرفع الحصار التام عن القطاع، لأنه حصار لم ينفع حتى الآن أيًا من أهداف إسرائيل.

لا يتعلق الأمر بإعادة الاستباحة في "رفح" إلى ما كانت عليه، إذ لن توافق أية دولة، بما في ذلك مصر، على وجود معبر مستباح على حدودها، وفي الوقت نفسه لا تستطيع إسرائيل أن تحتل انتقال وسائل قتالية ومخربين من وإلى غزة. لذا، فإن المصلحة الإسرائيلية تكمن في فتح معبر رفح بشكل مراقب ومدروس جيداً. إذا حدث ذلك بالفعل، فربما تطول فترة الهدنة من العنف، مثلما حدث الآن. لذا، ينبغي على إسرائيل أن تتخلى عن معارضتها لفتح معبر "رفح"، وأن تعمل، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، من أجل فتح مدروس له، خاصة أنه سبق وترددت في أوساط جيش الدفاع الإسرائيلي أصوات نادى بفتح المعبر.

من شأن فتح قطاع غزة على مصر أن يبشر ببداية فصل جديد في تاريخ هذا القطاع الموبوء والفقير.. صحيح أنه ليس إجراءً خالياً من المخاطر، وتخوف كل من مصر وإسرائيل من تداعياته مبرر، ولكن من الممكن التحسب لهذه التداعيات عن طريق فرض رقابة صارمة على المعبر.. وفي المقابل، فإن كل البدائل، التي تعنى فقط استمرار نزيف الدم المتبادل، بدائل أسوأ بكثير.

سيتوقف إطلاق (صواريخ) "القسام" فقط عندما يكون لدى الفلسطينيين ما يخسرونه.. هذا لم يحدث حتى الآن عن طريق عمليات انتقامية إسرائيلية قاسية، وهذا من شأنه أن يحدث إذا ما رفع الحصار عن غزة، على الأقل عند حدودها الجنوبية.

بعد هدنة قصيرة وجزئية اشتدت مرة أخرى في الأيام الثلاثة الماضية دائرة العنف على جانبي جدار قطاع غزة، فقد قتلت إسرائيل في تلك الأيام ١٦ فلسطينياً على الأقل، فيما سقطت رشقات ثقيلة من الصواريخ على "سديروت" والبلدات (الإسرائيلية) المحيطة بغزة رداً على الرد الإسرائيلي على عملية "ديمونة"، ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي عمليات برية وجوية شمال القطاع وجنوبه.

هذه الدائرة الدموية سبق واتضح أنها عديمة الجدوى، فالفلسطينيون لا يحققون شيئاً من خلال (صواريخ) "القسام"، لكن إسرائيل أيضاً لا تفيد نفسها بشيء من خلال عملياتها الضخمة في القطاع.. فالمزيد من القتل في القطاع يجبر المزيد من صواريخ "القسام" على "سديروت"، والمزيد من صواريخ "القسام" يجبر المزيد من القتل، دائرة دموية لانهائية لا تؤدي إلى شيء. لم تكن الهدنة القصيرة (١١ يوماً) في الإطلاق المكثف لصواريخ "القسام" على شمال النقب عفوية، ففي تلك الأيام كان معبر "رفح" مفتوحاً، فانتهم معظم سكان غزة هذه الفترة الزمنية للتزود بالاحتياجات الأساسية، من وقود، وغذاء، وأدوية، بعد فترة من الحصار المتواصل والمحكم للغاية. من المسموح، بالطبع، أن نفترض أيضاً بأن المنظمات الإرهابية انتهزت المعبر المستباح للتزود بالسلح وبتعزيزات بشرية، وعلى ما يبدو أيضاً من أجل محاولة نقل انتحاريين إلى إسرائيل، عبر الحدود الجنوبية مع مصر.. ولكن لا تستطيع إسرائيل، ومثلها مصر بالطبع، القبول بوجود معبر حدودي مستباح ومنتهك من قبل الجميع. وفي المقابل، تدل حقيقة أن إطلاق (صواريخ) "القسام" قد قل وربما انعدم خلال أيام المعبر المفتوح، على

أسرة بمعنى الكلمة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٢

مع ذلك، اتضح أن الحكم في موضوع تسجيل الزواج يعمل لصالح الأزواج من الرجال، لأن دخل السحاقيات أقل من دخل الرجال، ومن ثم تجدن صعوبة أكثر في الزواج خارج إسرائيل.. لذا، سيتعين على إسرائيل، إن أجلاً أو عاجلاً، أن تتعامل مع مطلب الأزواج من نفس النوع بإجراء مراسم الارتباط بينهم في بلدهم، مثلما سيتعين عليها أن تتعامل مع مطلب مماثل لـ ٢٠٠ ألف شخص بلا ديانة..!!.

مسئولو (حزب) "شاس" غير راضين، كما هو متوقع، عن قرار المستشار، لكن من الصعب أن نفهم السبب الذي يجعلهم يردون بكلام فاحش وبسباب في كل مرة يرد فيها ذكر للمثليين والسحاقيات. فقد نقل عن زعيم "شاس"، "إيلي يشاي"، قوله بأن قرار مَزَوز "مقرف". إلا أن الأمر الوحيد المقرف في النقاش العام حول المثليين والسحاقيات في حقيقة الأمر هو تفوهات زعماء الجمهور الديني. فهم يسمحون لأنفسهم بالتفوه على هذا النحو، بسبب، ضمن أمور أخرى، غياب رد كاف.

لا ينبغي القبول بذلك، يجب أن نستكر، وأن نهاجم كل تقوه من النوع الذي تفوه به "يشاي" حتى نوضح، أن سُمعة المثليين والسحاقيات ليست مستباحة. الكفاح القادم للأزواج من نفس النوع هو تمكينهم من الاشتغال بالفندقة. الأزواج المثليون هم المرشحون الطبيعيون للغاية للخدمات الفندقية. فليس ثمة منطق في أن يستطيع المثليون التبنى ولا يستطيعون الاشتغال بالفندقة. من اللائق أن يتدخل "مَزَوز" في هذا الموضوع أيضاً قبل الإجراءات القضائية المضنية.

لا يخلق قرار المستشار القضائي للحكومة، "ميني مَزَوز"، بتمكين الأزواج من المثليين والسحاقيات من تبني أطفال، وضعاً جديداً وإنما يرسخ وضعاً قائماً. ففي أعقاب قرار المحكمة العليا في ٢٠٠٥ في قضية "ياروس حكاك" تبني عشرات من الأزواج المثليين أطفال أزواجهم. حسناً فعل المستشار مَزَوز أنه لم يدحرج هذه المرة أيضاً الكرة الملتهبة إلى باب محكمة العدل العليا. فلو كان قد اتبع هذه الطريقة المعروفة والمضمونة، لوfer على نفسه نقداً كثيراً من جانب دوائر دينية، ولكن في هذه الحالة كان الموضوع سيتعطل مزيداً من السنين على حساب الأزواج المثليين والسحاقيات وعلى حساب الأطفال المرشحين للتبني.

ولكننا نقول إن الانفراجة في كفاح الأزواج من ذات النوع تحققت في موضوع هامشي للغاية..!! في عام ١٩٩٤ أصدرت محكمة العدل العليا أمراً لشركة "العال" بمنح المضيف الجوى "يوناتان دانيليفتش" تذاكر طيران لصالح زوجته. وبهذا الحكم اعترفت المحكمة العليا للمرة الأولى بأن الأزواج من نفس النوع يمكن اعتبارهم أزواجاً معلومين لدى الناس. منذ ذلك الوقت وحتى ٢٠٠٤ تحققت معظم الانتصارات القضائية للمثليين والسحاقيات عبر درجات منخفضة من التقاضي، ولذا كانت هشة للغاية. أما معظم الإنجازات القضائية المهمة فقد حققوها خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد أمرت محكمة العدل العليا بتسجيل زوجين من نفس النوع تزوجا في الخارج واعترفت أيضاً بحقهما في التبني. وأصدر "مَزَوز" تعليمات إلى الوزارات الحكومية بإتباع المساواة حيال الأزواج من نفس النوع في الأمور الاقتصادية مثل الميراث والضريبة.

استقرار في خطر

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٨/٢/١٢

يواصل الدولار رحلته جنوباً، فبالأمس أيضاً ضعف أمام الشيكل، وأصبح وضع المصدرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خطيراً. اليوم ستجرب لجنة المالية بالكنيست نقاشاً خاصاً حول الوضع، دُعي إليه صناعيون عديدون ليبسطوا حججهم.

يحاول "شرجا بروش"، رئيس اتحاد الصناعات، فرض خفض الفائدة بنصف في المائة على محافظ بنك إسرائيل، "ستانلي فيشر"، حيث يؤمن "بروش" بأنه في اللحظة التي ستخفض فيها الفائدة، سيحدث انخفاض (في قيمة العملة)، وسيتحسن وضع المصدرين. لكن ليس من الواضح على الإطلاق أن هذا سيحدث بالفعل. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، كان سعر الفائدة لدينا أقل من نظيره الأمريكي، لكن الدولار واصل الانخفاض، لأن هناك قوى دولية وتحركات لرؤوس الأموال تؤثر أكثر من تغيير سعر الفائدة. على سبيل المثال، هناك تدفق من الدولارات إلى إسرائيل بسبب استثمارات أجنبية مستمرة في التدفق، وبيع شركات "هاى تك" إلى شركات في الخارج، وجذب استثمارات الإسرائيليين في الخارج عقب عدم الاستقرار في الولايات المتحدة وأوروبا.

يقترح اتحاد الصناعات، بدعم من "عوفر عيني" رئيس الهستدروت، تغيير قانون بنك إسرائيل، من أجل إرغام المحافظ على خفض الفائدة بالرغم من كل ذلك، بحيث يكون للبنك ثلاثة أهداف متساوية في الوزن: استقرار الأسعار، تشجيع الاستثمار (ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل) والوصول إلى تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي. هم يؤمنون بأنه في اللحظة التي سيحدث فيها هذا، سيضطر المحافظ إلى تخفيض الفائدة من أجل الهدفين الآخرين. المشكلة هي أن بنك إسرائيل لا يملك أدوات ولا يملك تفويضاً للعناية بالهدفين الآخرين، حيث يملك البنك فعلياً أداة واحدة فقط: سياسة نقدية، معناها تحديد الفائدة على المدى القصير. وبهذه الأداة يستطيع حل مشكلة واحدة فقط

هي مشكلة التضخم. أما المسئول عن الهدفين الآخرين فهي الحكومة، ومن داخلها وزير المالية، فالحكومة هي التي تحدد المتغيرات الأساسية للاقتصاد: الميزانية، والضرائب، والإصلاح والأجور.. المحافظ يساعد فقط هذه الأهداف عن طريق تحقيق استقرار في الأسعار.

لقد استوعبت جميع الدول الغربية منذ وقت بعيد أن سعر الصرف يتحدد في السوق الحرة، بينما لدينا فقط يريد اتحاد الصناعات أن يرتب بنك إسرائيل من أجلهم سعر صرف خاص - وهذا أمر مستحيل.

لا ينبغي لنا أن نلعب بالنار، فأمر شيء نحتاجه الآن هو عدم الاستقرار الاقتصادي. نحن نتحدث عن فترة عصبية في الاقتصاد العالمي. فثمة تخوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن تأثيرات على العالم وعليها. والمستثمرون الدوليون حساسون للغاية الآن، ومن ثم، من خلال هذه الاقتراحات، يمكن أن يشتبهوا في أن وضع محافظ بنك إسرائيل في خطر، وبأنه من شأنه أن يجبر على سياسة لا يؤمن بها.

ينبغي الحفاظ بقوة على استقلال بنك إسرائيل والمحافظ الذي يعد وضعه في العالم ثروة للاقتصاد الإسرائيلي، لأنه إذا كان من الصعب جداً تحقيق استقرار في الأسعار، ومن الصعب جداً الحصول على الثقة، إلا أنه من السهل جداً نسف كل شيء والعودة إلى سنوات التضخم العالي - وعندئذ ستتضرر الاستثمارات ومن ثم فرص العمل بشدة.

إن المصدرين، وجهودهم من أجل البقاء، جديرون بالتقدير. لكن الاقتصاد العالمي هو الذي سيحدد سعر صرف الدولار. سيستمر بنك إسرائيل في العناية باستقرار الأسعار، وستوقف وزارة المالية محاولات انتهاك الميزانية وستهتم بتنفيذ إصلاحات، وسيقوم المصدرون بترشيد نشاطهم، وسيوقعون أسواق التصدير، وسيديرون بشكل أكثر سلامة مخاطر التغير النقدي - وبذا فقط سيتجاوزون الفترة الصعبة.

لنعترف بكوسوفو

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٨/٢/١٨

إن التجربة البلقانية تعلمنا بطريقة وحشية، كم هو من الصعب رأب الصدوع القومية، العرقية والدينية. فسيادة مشتركة ليس لها أساس في الواقع الاجتماعي والسياسي لا تبدد توترات تاريخية وفروقات ثقافية. نحو ١٢ ألف ألباني و٣ آلاف صربي، يسكنون في جيرة على مدى سنوات عديدة، قتلوا في الصدامات الدموية التي بلغت ذروتها عام ١٩٩٨. عشرات الآلاف من المسلمين فروا أو طردوا من منازلهم فيما وصف بالتطهير العرقي. وفقط تدخل نشط من الأسرة الدولية وضع حدا للمواجهة العنيفة التي هزت مركز أوروبا، وكوسوفو تحولت إلى منطقة انتداب للأمم المتحدة تحت سيطرة عسكرية من الناتو.

العلاقات الخاصة لإسرائيل مع الولايات المتحدة، الحليفة الكبرى، كانت دوما عاملا مركزيا في الدبلوماسية الإسرائيلية. قرار واشنطن الاعتراف بكوسوفو يسهل على إسرائيل عمل ذلك.. ولكن الأهم من ذلك أن صراع الشعب الكوسوفي، الذي يتطلع إلى الاستقلال، يُذكر العالم بصراعات شعوب أخرى من أجل حقها في تقرير المصير. ودولة إسرائيل، التي قامت في أعقاب صراع الشعب اليهودي في سبيل إقامة وطن قومي، يجب أن تمد يدها إلى شعوب أخرى تسعى إلى استقلالها وتقرير مصيرها.

إن إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول عربية وإسلامية في الشرق الأوسط وكذا خارج المنطقة. وقد وقعت للحكومة فرصة فريدة من نوعها في أن تمد يدا للدولة الجديدة الناشئة (يقصد كوسوفو)، ولتثبت أن الدولة اليهودية ليست عدواً للمسلمين.

في ختام نصف قرن عاشتها تحت السيادة الصربية وتسع سنوات من الحكم الذاتي برعاية الأمم المتحدة، قررت أمس كوسوفو "فك ارتباط أحادي الجانب عن الصرب"، وبذلك ستكون الخلية السابعة من خلايا يوغسلافيا السابقة.. حكومة بلجراد أوضحت أن من ناحيتها الاعتراف بكوسوفو المستقلة هو مس بسيادة صربيا. ورغم أن الصرب هم نحو ٥٪ من مليوني سكان كوسوفو، فقد أعلنت القيادة الصربية أن كوسوفو "ستبقى إلى الأبد جزءاً لا يتجزأ من صربيا". في الناتو أعلنت حالة تأهب خشية أن يتحول التوتر السياسي إلى مواجهات عنيفة.

إعلان الاستقلال من البرلمان الكوسوفي، مثل معظم الأحداث السياسية والأمنية في البلقان في السنوات الأخيرة، يقسم الأسرة الدولية: روسيا طلبت بحثا عاجلا في مجلس الأمن لإحباط الخطوة؛ دول مثل أسبانيا، اليونان وقبرص - التي تقاتل ضد ميول انعزالية لديها - تعارض إعلان الاستقلال بدعوى أن الخطوة تتعارض مع القانون الدولي وتشكل سابقة من شأنها أن تهدد الأمن الأوروبي. وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة والدول المركزية في الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وإيطاليا، توشك على الاعتراف منذ اليوم بالدولة الجديدة.

في كوسوفو ينتظرون أن تعترف عشرات الدول باستقلالها.. إننا، من جانبنا، نتمسك بالأمل في أن القيادة السياسية في القدس قد فكرت كما ينبغي في المبررات التي تصب في صالح الاستجابة لدعوة الدولة الأوروبية الوليدة (كوسوفو) في مواجهة الضغوط الصربية للامتناع عن الاعتراف باستقلالها.

تجارب بمسئولية كاملة

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٨/٢/٢٠

رد الدولة لمحكمة العدل العليا في التماس الجنود التي نفذت على أجسادهم تجربة طبية ضد مرض الانتراكس هو خطوة صغيرة، ولكن هامة، في الطريق إلى ترتيب أحد البنود المنافية لحقوق الإنسان في إسرائيل. فمع أن الدولة تدعي بأنه خلافا لمزاعم الجنود التجريبية نفذت وفقا للقواعد الطبية والأخلاقية المتعارف عليها ولم يقع فيها أي خلل، إلا أنها أيضاً أعلنت بأن «جهاز الأمن يتحمل المسؤولية الكاملة عن معالجة الجنود المتضررين».

البيان يتضمن نقطتين هامتين: اعتراف بالعلاقة بين الضرر الصحي الذي أصاب الجنود وبين التجربة التي أجريت على أجسادهم، وتحمل المسؤولية الكاملة عن معالجة أولئك الجنود.

وهكذا تكون الدولة اتخذت نهجا مغايرا عن ذلك التي ميز وزارة الدفاع، رئيس الأركان، ضابط الصحة ووزير الصحة حتى الآن. جميعهم حاولوا التنكر للصلة بين التجربة وبين نتائجها، والتنكر أيضاً للمسئولية عن الجنود الذين يعانون منها حتى الآن.

في إطار التجربة التي كانت تسمى "عومر ٢" حققت أجساد نحو ٨٠٠ جندي في الخدمة الدائمة بتطعيمات ضد مرض الانتراكس الذي وصف كأحد المخاطر الجسيمة التي تحدق بمواطني الدولة. الجنود الذين اختيروا، كلهم من وحدات مختارة، تلقوا وعودا من الجهاز بالألا يصابوا بأعراض جانبية وأن المادة التي حقنوا بها فحصت بنجاح في الولايات المتحدة. وبناء على طلب من مجريي التجربة، حافظوا على السرية التامة ولم يتحدثوا عنها حتى عنها لقادتهم.

وأبقى السر أيضاً لسنوات تالية، إلى أن ظهر لدى بعضهم ظواهر خطيرة: التهاب رئوي، مصاعب في

التنفس، التهابات في الجهاز الهضمي، سعال حاد، صداع شديد، جروح متكررة ومشاكل أخرى. ورغم الوعود من جانب محافظ الجيش بمتابعة طبية ملاصقة وثابتة لهم، اضطر كل واحد منهم أن يتصدى لمصيره وحده.

فقط في عام ٢٠٠٧، عندما اكتشف بعض الجنود المصابين بأنهم ليسوا وحيدين في المعركة، وقارنوا مشاكلهم الطبية، انكشفت أخيراً قصة التجربة السرية في الصحف، وتبلورت مجموعة توجهت - هذه المرة بشكل منظم - إلى الجهات المسؤولة، بطلب بسيط ومعقول: أن يعترف الجهاز بهم كفئة سكانية محددة وأن تتحمل المسؤولية عن الضرر الذي لحق بهم وأن يتسلموا ملفاتهم الطبية كي يتمكنوا من تلقي العلاج المناسب.

وبعد أن لاقت كل طلباتهم التملص المتكرر، قررت المجموعة، التي تضم ٢٤ جندياً، رفع التماس إلى محكمة العدل العليا. رد الدولة عليه مبشر بالخير كما أسلفنا. ولا يقل عنه أهمية رد الدولة أيضاً على التماس آخر لجمعية أطباء لحقوق الإنسان. فقد دعت الجمعية المحكمة إلى حظر التجارب على الإنسان في الجيش الإسرائيلي دون ترتيب ذلك في تشريع أولي، فردت الدولة بالتعهد بترتيب انتقالي حتى ترتيب الأمر في التشريع.

هذا الرد المبدئي، الذي لم يعد يتملص من البحث المبدئي في مسألة التجارب على الإنسان بشكل عام، وعلى جنود الجيش الإسرائيلي كجمهور «أسير» على نحو خاص، يبعث الأمل في أن تفهم المؤسسة الأمنية أهمية حقوق الإنسان، وتعي أن المعاناة التي لحقت بالملتزمين ستشكل إشارة تحذير للجهات المسؤولة في الدولة عن الأمن والصحة في المستقبل.

ترجمات عبرية

١

تقرير فينوجراد النهائي

تقرير يفتقر إلى المسؤولية

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٢/١

الماضي انحرف الرجل عن هذا الخط، فقد قررت اللجنة عدم تقديم توصيات ونتائج شخصية "بسبب أهداف مختلفة وضعتها اللجنة نصب عينها".

♦ كانت هناك إخفاقات ولكن من المخفق؟

في الأشهر التسعة الأخيرة قدمت النيابة العسكرية وآخرون التماسات لمحكمة العدل العليا، طالبوا فيها بالسماح لهم بإجراء جلسة استماع إذا قررت لجنة فينوجراد تقديم توصيات شخصية. وجدير بالذكر أن إجراءات عقد جلسة استماع كان من شأنها جعل التقرير غير ذي صلة، لاسيما بسبب الوقت الطويل الذي تتطلبه تلك الإجراءات. ورداً على ذلك، وعدت اللجنة بعدم إصدار نتائج شخصية، من أجل رفع تقريرها في موعد معقول. ووصفت محكمة العدل العليا قرار التنازل المسبق عن تقديم توصيات شخصية بأنه "غريب".

إن التقرير النهائي لا يخفف فقط من الاتهامات الشخصية التي أعلن عنها بالفعل بالتقرير المرحلي، وإنما يخلق فرصة أيضاً لوضع مزيد من القيود. يقول فينوجراد: "يجب التأكيد على أننا عندما ألقينا المسؤولية على جهاز معين، أو على هذه الوحدة أو تلك، أو على هذا المستوى القيادي أو ذاك، لم نكن نعتزم بذلك الإشارة إلى المسؤولين الذين كانوا يتولون قيادته أثناء الحرب. ففي كثير من الحالات، كانت هذه المسؤولية ترجع إلى عناصر مختلفة لم يكن للقيادات سلطان عليها".

كانت اللجنة قد قررت في التقرير المرحلي أن رئيس الوزراء قام ببلورة موقفه أثناء الحرب دون التشاور مع خبراء أمنيين، ودون دراسة شكوك المتخصصين والساسة. كما أن أولمرت بدا كمسئول عن عدم تحديد

في أبريل ٢٠٠٧ نُشر التقرير المرحلي للجنة فينوجراد، ويوم الأربعاء من الأسبوع الجاري نُشر التقرير النهائي للجنة ذاتها. تسعة أشهر كانت مؤثرة، ليس فقط على الساحة العامة والسياسية في إسرائيل، وإنما أيضاً على مضامين التحكيم في نتائج لجنة فينوجراد وكذلك على طرق عرضها في الصيغة النهائية.

في التقرير المرحلي قال أعضاء اللجنة: "إننا نحمل كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان السابق المسؤولية الأساسية عن الإخفاقات. لقد كان للثلاثة دور حاسم بصفة شخصية في بلورة القرارات وطريقة اتخاذها". إلا أن هذه الصياغات الشخصية والقاطعة لم يعد لها وجود في التقرير النهائي. وحتى لو كان بها إشارة إلى أوجه قصور خطيرة لتلك المستويات أو غيرها، وإلى أجهزة معروف هوية من يرأسها، إلا أنه من الممكن الافتراض بأن فروق الصياغة ستمكن رئيس الوزراء من البقاء في منصبه، وكذلك ستمكن وزير الدفاع من التخلي نهائياً عن وعوده بالانسحاب من الحكومة.

لقد أكد التقرير المرحلي وشدد على مسؤولية المسؤولين الكبار الثلاثة عما حدث إبان الحرب. وأضافت اللجنة أن "المسؤولية الأساسية عن تلك الإخفاقات الخطيرة تقع على عاتق رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان السابق... ولقد جمعنا بين الثلاثة، نظراً لأنه من المنطقي الافتراض بأنه لو عمل كل واحد منهم بصورة أفضل، لكانت القرارات وطريقة اتخاذها خلال الفترة المذكورة، وكذلك النتائج، أفضل بكثير". وفي الخطاب الذي ألقاه فينوجراد يوم الأربعاء

أهداف المعركة بوضوح، وأنه لم يدرس بشكل منظم العلاقة بين أهداف الحرب ووسائل تحقيقها.

كما جاء أن أولمرت لم يدخل تعديلات على خطته بعدما اتضح أن تعليماته غير عملية وغير قابلة للتنفيذ. "يضاف إلى كل هذا إخفاق خطير يتعلق بإعمال العقل والتروى والتحلى بالمسئولية والحدز". منذ تسعة أشهر عدت اللجنة أيضاً بمسئولية القيادات الأخرى بشكل منفصل. أما الآن، فقد أصبحت إخفاقات الأداء والقيادة أكثر عمومية، وفي كثير من الحالات كانت مجهولة المعالم والأسماء.

◆ حسناً.. هل كانت هناك إنجازات أم لا؟

بيرتس وأولمرت. بعدما جاءت محاكمة المستوى السياسي مشددة في التقرير المرحلي، بذلت نفس اللجنة قصارى جهدها لتبرئة ساحته في التقرير النهائي. كما يتضمن التقرير الذي رفع على رئيس الوزراء أمس الأول نقداً شديداً وتأكيد على إخفاقات

القيادة السياسية، ولكن في كل مرة ترد فيها مسئولية المستوى السياسي كان هناك ربط فوري لذلك بأداء المستوى العسكري. وقد جاءت الصياغات على غرار "لقد وجدنا إخفاقات وأوجه قصور خطيرة، سواء على المستوى السياسي أو العسكري تتمثل في غياب التفكير السليم والتخطيط الاستراتيجي".

إلى جانب "الإخفاقات"، يتحدث التقرير النهائي أيضاً عن "إعمال العقل والمنطق" من جانب القيادة. فقد جاء في التقرير: "من الأهمية بمكان التأكيد على أن الحرب كان لها أيضاً إنجازات سياسية حقيقية"، رغم أنه جاء في بعض البنود السابقة أنه "ختاماً، لم تحقق إسرائيل إنجازاً سياسياً استناداً إلى إنجاز عسكري، وإنما ارتكزت على إنجاز سياسي تضمن نقاطاً إيجابية لإسرائيل". وهكذا، بعدما كانت محاكمة المستوى السياسي مشددة في التقرير المرحلي للجنة فينوجراد، بذلت نفس اللجنة تحديداً كل ما بوسعها لتبرئة ساحته في التقرير النهائي.

ثلاث الجمهور يطالبون ببقاء أولمرت وباراك في مناصبيهما

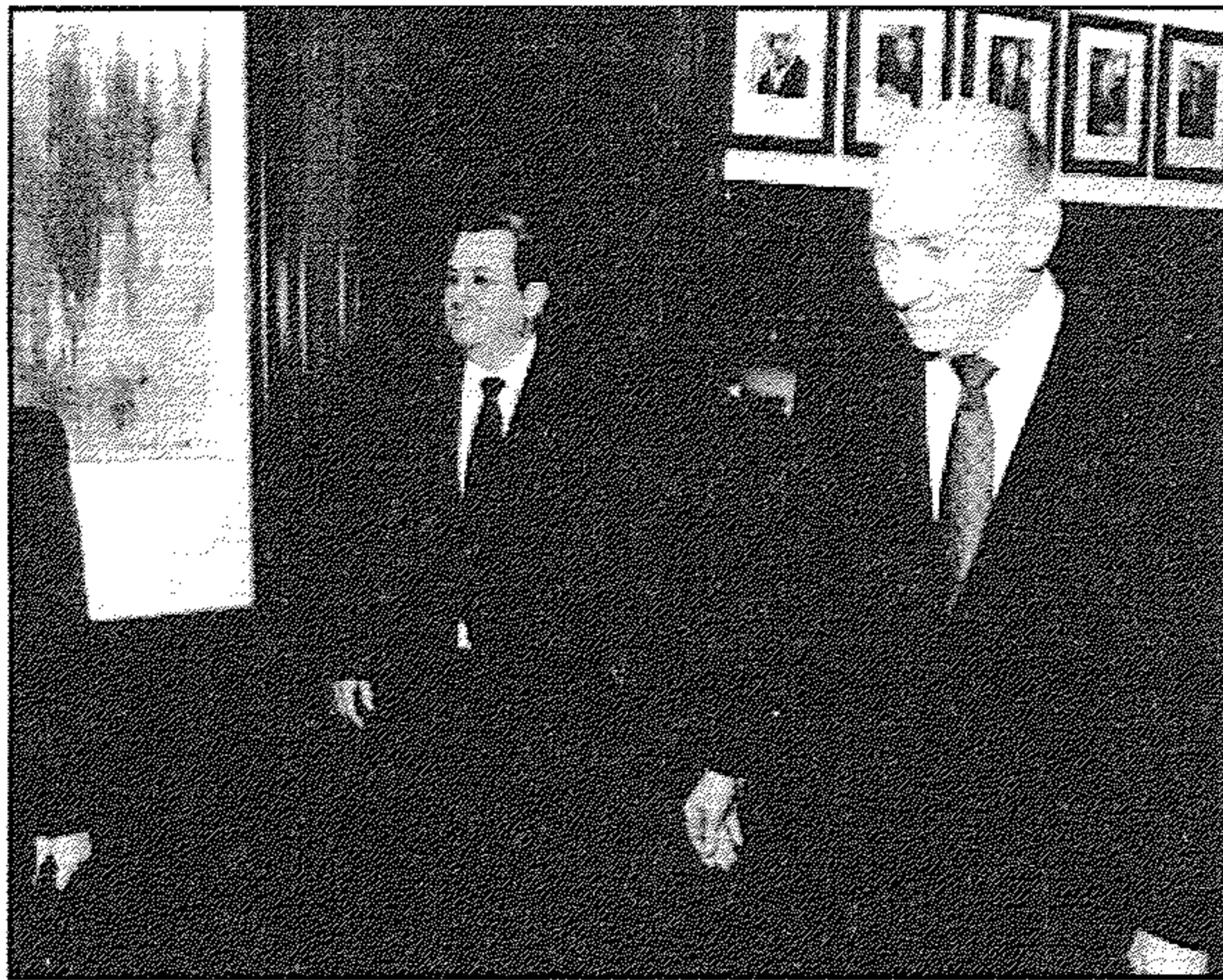
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١
بقلم: يوسى فيرتر

صدر قبل تسعة أشهر بالضبط، فقد طرأ ارتفاع ملموس في نسب التأييد لأولمرت. ويُحتمل أن يكون الجمهور قد اعتاد عليه من منطلق "لن ننتخبه ثانية، ولكن لا ضرورة لإجراء انتخابات الآن".

◆ "توأم ملتصق":

إيهود باراك، الذي سيقدر قريباً كيف سيتصرف في أعقاب التقرير، قد يجد في نتائج هذا الاستطلاع تعزيزاً

للرأي بأنه يتعين عليه وعلى حزبه، العمل، أن يبقيا في الحكومة: هناك تعادل - ٣٦٪ - بين من يعتقدون بأن عليه الاستقالة فوراً وأولئك الذين يريدون بقاءه في الحكومة. ومن المثير أن نعرف أن الثلث الذي يؤيد بقاء باراك، يعتقد أيضاً أنه يتعين على أولمرت البقاء في منصبه. أي أن باراك وأولمرت أصبحا "توأم ملتصقاً": سواء من ناحية التقدير بأنهما مناسبان لرئاسة الوزراء أو من ناحية الهوية الجماعية لناخبي الحزبين، كاديما والعمل.



أظهر استطلاع للرأي أجرى أمس (الخميس ١٢/٢) أن التقرير النهائي للجنة فينوجراد الذي صدر أمس الأول (الأربعاء) لم يتسبب في تغيير مواقف الجمهور بشكل حاد تجاه رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك. كما تبين من الاستطلاع أن حالة اللامبالاة التامة تجاه التقرير لم تقتصر على المنظومة السياسية فقط، بل شملت أيضاً الجمهور الذي

يبدو أنه ألقى بحرب لبنان الثانية وراء ظهره. وهكذا، فإن التقرير الذي أحدث ضجة إعلامية كبيرة يوم الأربعاء، لا يُنظر إليه كحدث سيؤدي إلى تغييرات سياسية.

ورغم أن نتائج الاستطلاع، الذي أجراه "هاآرتس - ديالوج" بإشراف البروفيسور كاميل فوكس الأستاذ بقسم الإحصاء في جامعة تل أبيب، تشير إلى أن معظم الجمهور يعتقدون أنه يتعين على أولمرت الاستقالة في أعقاب التقرير، إلا أنه مقارنة بالتقرير المبدئي الذي

وبالمناسبة، ففي استطلاع أُجرى قبل نحو شهرين، كانت نسبة التأييد لبقاء باراك في الحكومة حتى بعد صدور التقرير أقل بكثير من نسبتها اليوم - ٢٤٪ مقابل ٢٦٪. أى أن الاستنتاجات القاسية في التقرير بشأن أداء رئيس الوزراء والمستوى السياسى أثناء الحرب لم تغير رأى الجمهور بالنسبة لخطوات باراك، بل عززت الرغبة فى بقاءه فى الحكومة من أجل المساهمة فى تصحيح العيوب والإخفاقات فى الجيش.

الرجل الأكثر إثارة للاهتمام فى الحلبة السياسية حالياً هو باراك، فهو فى مأزق لا يُحسد عليه: التراجع عن وعده الانتخابى وتلقى الانتقادات عن ذلك، أو المبادرة بإجراء سياسى قد يؤدى إلى تقديم موعد الانتخابات.

يتضح من البيانات الحالية أن اللجوء للانتخابات بعد انتحاراً سياسياً بالنسبة لباراك وحزب العمل، حيث تظهر كل استطلاعات الرأى وجود أغلبية واضحة وثابتة لمعسكر اليمين، وهو ما يضمن وجود كنيست يميني. وعلاوة على ذلك، فإن باراك يحظى بنسب كارثية كمرشح لرئاسة الوزراء - بالضبط مثل "توأمة الملتصق" أولمرت.

من ناحية أخرى، يُحتمل أن يكون اللجوء لخطوة زعامية جريئة - كالانسحاب على خلفية الإخفاقات التى تجلت فى التقرير - قادراً على تغيير وضع باراك. المراهنة كبيرة والقرار فى أيدي وزير الدفاع باراك.

♦ رسمى ومتوازن:

تحرى الاستطلاع المنشور هنا مدى ملائمة كل من

أولمرت، وباراك، ووزير الخارجية تسيبى ليفنى وزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو لرئاسة الوزراء. ويواصل نتنياهو الصدارة باعتباره المرشح الوحيد ذا الصلة فى اليمين. وقد سجلت ليفنى ارتفاعاً جيداً: حيث يبدو أن تعاملها الرسمى والمتوازن إزاء الأسر الثكلى وجنود الاحتياط قد عاد بالنفع عليها.

ولكن كما سبق الإشارة، يحصل باراك وأولمرت على تقديرات متدنية جداً: حيث يعتقد أقل من ٣٠٪ من الجمهور أنهما ملائمان لرئاسة الوزراء، مقابل نحو الثلثين يعتقدون العكس. صحيح أن أولمرت وباراك سجلا المزيد من النقاط مقارنة بالاستطلاع السابق، ولكنهما مازالا فى ظل هذه البيانات فى وضع متدن.

كما حاول الاستطلاع معرفة أى من "الشخصيات الأمنية" الثلاث المتصدرين حالياً، يصلح لمنصب وزير الدفاع. وقد تصدر باراك بفارق كبير (٢٤٪)، ثم جاء بعده وزير المواصلات شأؤول موفاز (٢٤٪)، ثم أخيراً رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون (١٩٪).

ويعلم نتنياهو أن هذه النتيجة سيئة بالنسبة ليعلون، حيث كان من المفترض أن يصبح يعلون "الوعد الأكبر" لليكود فى الانتخابات، على الأقل حسبما كان يرغب رئيس الحزب.

وفى ظل نتيجة بائسة كهذه، ربما يجدر بباراك البحث عن مرشح آخر لمنصب وزير الدفاع لينافس به اثنين من الساسة مستهلكين ولا يحظىان بالشعبية كشأؤول موفاز وموشيه يعلون.

فينوجراد والعرب

بقلم: يونى بن مناحم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٢/٢

يسود العالم العربى إحساساً بالرضا من تلقى الجيش الإسرائيلى الذى يعد الجيش الأقوى فى الشرق الأوسط هزيمة أمام منظمة صغيرة مثل حزب الله، وعدم نجاحه فى منع سقوط مئات الصواريخ على إسرائيل حتى اليوم الأخير من الحرب. وبذلك يكون تقرير القاضى فينوجراد قد نجح فى سحق قوة الردع الإسرائيلية فى نظر العالم العربى عن طريق توجيه الانتقادات لأعلى مستويات اتخاذ القرار فى إسرائيل.

إلى جانب تلك السعادة المفردة فى العالم العربى، لم يستطع العرب بشكل عام، والفلسطينيون بشكل خاص من إخفاء احترامهم للمسيرة الديموقراطية فى إسرائيل. وفى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية،

استقبل العالم العربى التقرير النهائى للجنة فينوجراد بأحاسيس متداخلة. فحزب الله انتفض تملؤه نشوة الفرح والسعادة من التقرير الذى أثبت أن إسرائيل هُزمت فى الحرب، بينما استغل رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة هذه الفرصة لإرسال تحذير للعالم بأن التقرير يأتى على سبيل تمهيد الأرض لمواجهة مستقبلية بين إسرائيل ولبنان. أما غالبية وسائل الإعلام العربية فقد أكدت فى تقاريرها على اعتراف التقرير بالفشل الإسرائيلى فى حرب لبنان الثانية مع امتداحهم لحزب الله. أما حركة حماس حليف حزب الله فقد أعلنت عن تصميمها مواصلة الكفاح المسلح ضد ما تبقى من التيارات السياسية والعسكرية فى إسرائيل.

على سبيل المثال، من المعروف أن أفضل طريقة للتخلص من أى موضوع مهم لا يرغبون فى الاهتمام به لحساسيته المفرطة هى تشكيل لجنة تحقيق فى الأمر. ولجنة التحقيق التى سيتم تشكيلها ستهتم بتنفيذ مهمتها وتقوم بالتخلص من الموضوع بمرور الوقت. كانت هذه الطريقة من اختراع ياسر عرفات، وقد نجحت هذه الطريقة جداً فى عهده. لذلك فإننى على ثقة من أن الفلسطينيين وسكان عرب فى بعض الدول العربية المجاورة لنا يتمنون أن يكون بينهم "فينوجراد عربى" يهتم بمحاسبة الذات ويشير إلى أخطاء القيادات فى العالم العربى.

إلى جانب تبجيل وتقديس الديموقراطية الإسرائيلية، يوجد لدى الفلسطينيين مخاوف من أن تعرقل نتائج التقرير التقدم الذى حظيت به مسيرة السلام مع إسرائيل. فالفلسطينيون يخشون من احتمال انسحاب وزير الدفاع إيهود باراك من الحكومة، الأمر الذى يؤدى إلى إجراء انتخابات مبكرة تعرقل إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين حول التسوية الدائمة فى غضون عام مثلما أراد الرئيس بوش. إن الضعف الذى ينال من مكانة رئيس الوزراء أولمرت، أو تقديم موعد إجراء الانتخابات هو بالنسبة للفلسطينيين نذير شؤم على المفاوضات السياسية التى بدأت بين الجانبين.

ثمة مخاوف أخرى قائمة لدى الفلسطينيين تتمثل فى أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت قد يبادر بشن عملية عسكرية واسعة فى قطاع غزة حتى يثبت أنه استوعب ما جاء من توصيات تقرير فينوجراد، وأيضاً من أجل تقوية وضعه السياسى والجماهيرى قبل انتخابات وشيكة فى إسرائيل.

من غير الممكن اتهام لجنة فينوجراد بسبب نتائجها فهى ليست مسئولة عن أوجه الفشل الخطيرة التى ظهرت من جانب المؤسسات السياسية والعسكرية، وبناء على ذلك فإنها ليست مسئولة أيضاً عن الصورة التى ظهرت بها إسرائيل فى العالم العربى بسبب النتائج النهائية التى أعلنتها. وفى نهاية الأمر، العرب يقدرّون جداً استقامة ونزاهة أعضاء اللجنة وشجاعتهم فى توجيه انتقادات خطيرة بدون محسوبية فى مواجهة أولئك الذين قاموا بتعيينهم فى منصبهم، لأنهم يعلمون أنه لو حدث شيء كهذا فى دولة عربية لوجد أعضاء اللجنة أنفسهم فى السجن أو فى طريقهم إلى الهاوية، أما فى إسرائيل فإنهم ينالون المدح والإطراء واحترام الجمهور.

إن تهاوى قوة الردع الإسرائيلية فى نظر العالم العربى أخذ فى التزايد، حتى إن ما نشر حسب مصادر أجنبية من قيام إسرائيل بالهجوم فى سبتمبر ٢٠٠٧ على منشأة نووية أقامتها كوريا الشمالية فى سوريا، لم يحسن من صورة إسرائيل.

إن صورة "نسيج العنكبوت" حسب تعبير الشيخ حسن نصر الله هى الصورة السائدة فى أدمغة جيراننا العرب، فهكذا هم يرون إسرائيل، وهم على ثقة من أنها دولة قوية تعيش مرحلة من الضعف والتدهور، وإذا ما واصلوا التمسك بالمواجهة معها فإنها ستختفى من على الخريطة فى غضون عدة سنوات.

من المفيد للغاية أن تعرف القيادة السياسية هذه الحقائق التى لها تأثير على المفاوضات السياسية على المسار الفلسطينى، وعلى المسار السورى المحتمل فى المستقبل. كما يجب أيضاً أن تتوقف السياسة الإسرائيلية الضعيفة المستمرة إذا كانت إسرائيل ترغب فى الحفاظ على وضعها فى الشرق الأوسط. إن الحكومة الحالية تواجه تحديات أمنية كثيرة، والخطوة الأولى التى يجب عليها اتخاذها هو استعادة كفاءة الردع الإسرائيلى التى فقدتها، وإذا حدث ذلك فإنه سيسهم فى تقوية إنجازات الحكومة على المستوى السياسى. حتى العرب يعرفون جيداً حقيقة أن القوة العسكرية هى أيضاً قوة سياسية فى أية مفاوضات.

إن صور التقصير الأمنى المستمر فى سديروت، وفى مستعمرات حاضن غزة يجب أن تتوقف، وهذا هو الاختبار الفورى الذى تواجهه الحكومة إذا كانت ترغب بالفعل فى أن تبرهن للجمهور أنها استفادت جيداً من الدروس التى خلصت إليها لجنة فينوجراد. إن إنجاز هذه المهمة سيؤكد للفلسطينيين على وجه الخصوص وللعرب على وجه العموم أنه يوجد فى إسرائيل من يحافظ على مواطنى دولته، ومن ليس على استعداد للمساس بأمنهم وكرامتهم.

لذلك، يجب على الحكومة أن تتعقل وتفكر فى الخروج إلى عملية عسكرية واسعة فى قطاع غزة، انطلاقاً من اتخاذ قرار منظم ومدروس مثلما أوصت لجنة فينوجراد. يجب أن نحدد جيداً الأهداف الواقعية التى من الممكن تحقيقها فى عملية كهذه: أهداف عسكرية وسياسية وليست أهدافاً خيالية. يجب على الحكومة أن تتوقف عن التردد وتتخذ خطوات كلها تصميم. هذا هو المحك الحقيقى لتنفيذ فورى لتوصيات التقرير النهائى للجنة فينوجراد، والآن يجب الخروج إلى الطريق.

عيب أخلاقي

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٣

بقلم: عوزى بنزيمان

الصعداء، هذا ما ذكره أنصاره، بعدما سقطت عنه وصمة العار الأخلاقية التي ألصقها به بعض خصومه. إن أداءه منذ صدور التقرير وجهوده لعرض نفسه كمن تجاوز بنجاح محك اللجنة - هو عيب أخلاقي خطير في حد ذاته. فمن يتباهى بأنه كفء ليوصل تحديد مصير الدولة، بعد صدور مثل هذا التقرير، هو إنسان بلا حياء. ومن يعتمد على امتناع اللجنة عن صياغة توصيات شخصية صريحة بهدف التهرب من العقوبة العامة التي تستوجبها نتائج التقرير، فهو إنسان ساخر. ومن يحول الأسود إلى أبيض والمرفوض إلى مناسب، صحيح أنه يثبت أنه إنسان متسرع، إلا أنه يزيد الشبهات بأنه مخادع. أضف إلى ذلك أن تصريحات أولمرت في الماضي تركت انطباعاً بأنها جوفاء. فخلال حرب لبنان الثانية ذكر أولمرت "أننا انتصرنا"، وعندما اتضحت صورة المعركة البائسة زعم أن "جنودنا انتصروا على حزب الله في كل المعارك". وبينما امتدح قوة صمود سكان شمال إسرائيل، نزع نصفهم عن ديارهم والنصف الثاني، الضعيف، اختبأ في الملاجئ عاجزين. لقد اتضح من خلال عمل لجنة فينوجراد أن هناك كلاماً "ينبغي قوله". وبعد صدور تقرير فينوجراد النهائي حرص أنصار أولمرت على صرف اهتمام الجمهور إلى إخفاقات الجيش الإسرائيلي، بينما يدلي أولمرت بتصريحات حميمية بشأن الجيش. فالمرونة الخطابية هي مصدر رزق السياسة.. ولكنها تصبح مرفوضة عندما تحوى متناقضات لاذعة ووقحة.

تجدر الإشارة إلى أن أولمرت يزج بنفسه داخل هذه المشكلة: فكيف يمكن الآن فهم خطابات السلام الرائعة التي يدلي بها؟.. هل يقصد ما يقوله أم أنها "كلام مفروض عليه"؟.. لقد تحرت لجنة فينوجراد أداء أولمرت، والنتيجة كانت سلبية. وعندما ننظر إلى أداء رئيس الحكومة في ساحات أخرى، على خلاف تصريحاته الرنانة، نجد أن الصورة مشابهة: لم يحدث تغير في العلاقات مع الفلسطينيين، لم تتم إزالة أي بؤرة استيطانية، كما تم رفض تلميحات السلام السورية.

بعد صدور تقرير فينوجراد النهائي، يبدو أولمرت وكأنه طبيب جراح، اكتشفت لجنة تابعة لوزارة الصحة أنه فاشل، لكنها برأته من التهمة التي تقيد بأن قراراته المهنية المتدنية ترجع لاعتبارات أجنبية. رغم ذلك، يتصرف أولمرت وأعضاء مكتبه مثل مكتب علاقات عامة استأجره الطبيب المهمل حتى لا يفقد مصدر دخله تماماً: فهم يعرضون نتائج لجنة تقصى الحقائق التابعة لوزارة الصحة كما لو أن زملاء مهنته، المنافسون له، تجنوا عليه رغم أنه كفء بالتأكيد لمواصلة إجراء عمليات جراحية للمرضى.

والطبيب الذي تكتشف لجنة تقصى حقائق خارجية، لا غبار على نزاهة أعضائها، أنه طبيب فاشل، يتعين عليه البحث عن مصدر رزق آخر أو التقاعد. فلن يوافق أي مريض على ترك مصيره في يده، بينما يؤمن أولمرت أنه يحق له مواصلة تحديد مصير الدولة، وكما يبدو الآن فإن الجمهور على استعداد للسماح له بذلك.

إن التقرير النهائي للجنة فينوجراد خطير، إن لم يكن خطير جداً، فيما يتعلق بالحكم على أداء رئيس الحكومة، بصورة لا تقل عن التقرير الأول. ولا يقتصر الأمر على أن أعضاء اللجنة أكدوا بشكل قاطع أن التقريرين لا يتجزآن، وإنما تعد النتائج الواردة في التقرير النهائي مفزعة، وتعرض أولمرت على أنه تنقصه القدرات على إدارة شئون الدولة في الأزمات.

أي إنسان متعقل سيصل إلى هذا الاستنتاج، بعد الاستماع لكلام القاضي فينوجراد أو مطالعة التقرير. إلا أن الحملة الإعلامية الساخرة، التي ينظمها ديوان رئيس الحكومة في الآونة الأخيرة، تعيق قدرة الجمهور على الحكم الصادق على ما توصلت إليه اللجنة. وقد تمسك مسئولو العلاقات العامة في ديوان أولمرت برد الاعتبار من جانب اللجنة، بشأن المزاعم التي قالتها بأن قراره لشن عملية برية يعزو لاعتبارات مرفوضة خاصة بصورة إسرائيل، وصرفوا انتباه الجمهور إليها. وبهذه الصورة قللوا، وشوهوا وأخفوا حجم القرارات الخطيرة المتعلقة بمجمل أدائه في الحرب.. وطبعاً أولمرت تنفس

تركوا السائق

بقلم: شلومو ويشينسكى (♦)
معاريف ٢٠٠٨/٢/٣

اكتشف فيه السائق، فى منتصف الطريق، أن محرك السيارة به عطب. ربما سيكون قد تعرض للضغط، وارتكب بعض الأخطاء بصفته سائقاً، لكنه فى نهاية المطاف وصل إلى نهاية السباق.

♦ يجب إصلاح المحرك:

والآن أحضروا فنى المحركات رقم واحد فى إسرائيل، وهو وزير الدفاع إيهود باراك، وقد تعهد بإصلاح المحرك وكل الأعطاب. أعتقد أنه يجب أولاً إصلاح المحرك، وليس قطع رأس السائق.. فإذا أحضروا سائقاً جديداً للسيارة المعطوبة، فسوف يفشل أيضاً.

لقد تعهد فنى إصلاح المحركات والأعطاب قبل عدة أشهر أمام بعض العملاء، ومن بينهم عضو الكنيست عن حزب العمل أوفير بينيس، وكذلك للعائلات الثكلى، بأنه إذا اتضح أن السائق ليس على ما يرام فسوف يستقيل ولن يصلح المحركات. ماذا، هل يعاقبونا؟ يبدو أن السائق (أولرت) وفنى إصلاح المحركات رقم واحد فى إسرائيل (باراك) يعملان بفاعلية وتعاون تام الآن.

إذن، سادتى، اسمحوا لهما بمواصلة عملهما المهم وإصلاح المحرك. فى حالة الطوارئ هذه، فإن مصلحة الدولة تفوق كل شيء.. إننى أطالب باراك بعدم الاستقالة وإصلاح كل ما يحتاج للإصلاح فى الجيش الإسرائيلى.. وليواصل العمل بهمة من أجل تحسين مستوى الجيش، لصالحنا ولصالح الدولة بأكملها.

(♦) كاتب المقال والد رقيب أول ليئور ويشينسكى
الراحل الذى لقي مصرعه فى ٢ مايو ٢٠٠٤ على محور فيلاديلفى.

لا تمارسوا السحر بحثاً عن كبش فداء.. ولا تقطعوا الرؤوس.. فليس لدينا رصيد كاف من الناس الطيبين. من السهل للغاية الإطاحة بأشخاص، ولكن هذا أيضاً لن يسفر عن شيء جيد.. أنا أيضاً أب فقد ولده. لكننى أتحدث إليكم ليس بصفتى أب، ولكن بصفتى مواطناً يخشى على مصير الدولة، ومصير الجيش الإسرائيلى بالطبع. أنا أيضاً حدث لى أسوأ شيء، ونعلم أن ذلك قد يحدث لنا فى كل لحظة، لأن ابنى الجندى كان يقول دائماً: "لا يمكن حماية محور فيلاديلفى (ممر صلاح الدين)، لكننى بصفتى جندى سأكون آخر من يغادر هذا المحور".

لقد قال إنه لا يمكن حماية هذا المحور ليس له ولأفراد أسرته فقط، وإنما أيضاً لقادته، وعندما سألته عن "سبب وجوده هناك"، أجاب قائلاً: "حتى لا تنفجر الحافلات فى تل أبيب". وبصفته جندى فقد فصل بين واجبه، وآراءه السياسية. كان محباً للإنسانية وديموقراطياً ومحباً للسلام. وقد قال: "اعملوا أيها المواطنون حتى نخرج من هنا (من محور فيلاديلفى). لا يجب تدخل الجيش الإسرائيلى".

لم أطلب بقطع رؤوس القادة: قائد اللواء، وضابط الهندسة فى قيادة المنطقة الجنوبية، وهم أفضل أصدقائى حتى وقتنا هذا. إننى أعلم أنهم حاولوا بذل قصارى جهدهم.. لكننى طلبت الإصلاح وعدم قطع الرؤوس. وقد نجحت فى إصلاح بعض الأمور بمساعدة الجيش بالطبع، وأصلحوا الكثير حقاً.. ولكن للأسف الشديد حتى يحدث هذا، فإن الناس يسقطون فى الحرب.

تخيلوا ماذا سيحدث لنا الآن فى سباق سيارات،

كلمة واحدة كانت تكفى: "هزمنّا"

بقلم: موشيه آرنس
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٤

وندرسها ونشرحها، ولكن مما لا شك فيه أن السنوات المقبلة ستشهد الكثير والكثير من الجدل والنقاش حول هذا التقرير. وعلى الرغم من ذلك كله، فقد كانت كلمة واحدة تكفى: "هزمنّا". هذه هى القصة برمتها. وأية كلمة أخرى غير كلمة الهزيمة لا طائل منها.

ظهر التقرير النهائى للجنة فينوجراد بعد عام ونصف من الجهود التى بذلها خمسة من الشخصيات المهذبة ذات التأثير والنفوذ فى الوقت الذى كان فيه الجمهور الإسرائيلى يحبس أنفاسه فى انتظار ما سيسفر عنه هذا التقرير. من الممكن أن نقرأ مئات الصفحات من هذا التقرير

لقد هُزمت إسرائيل، التي تملك أقوى جيش في الشرق الأوسط، برغم أوجه القصور التي ظهرت خلال الحرب على يد آلاف من مقاتلي حزب الله في الحرب التي استمرت لمدة ٢٤ يوماً.

كان غالبية الجمهور الإسرائيلي يعرف هذه الحقيقة حتى قبل عام ونصف، أي قبل أن تبدأ لجنة فينوجراد عملها، وتأكدت هذه الحقيقة على يد اللجنة مع نشر تقريرها المرحلي. وفي الحقيقة لم يكن الأمر في حاجة إلى المزيد، على الرغم من استمرار موظفي العلاقات العامة التابعين لمكتب رئيس الوزراء في الحديث عن الإنجاز الاستراتيجي الكبير الذي تحقق في هذه الحرب. فمنذ نشر التقرير المرحلي، الذي أثار العديد والعديد من التكهنات والتوقعات قبيل صدور التقرير النهائي، مرّ عام واحد نجح فقط في توضيح الحقيقة المحزنة بعض الشيء التي مفادها أن قادة إسرائيل وللمرة الأولى في تاريخها قادونا نحو هزيمة عسكرية في الحرب.

هل كنا في حاجة ملحة لوجود لجنة فينوجراد حتى نحدد من هو المسؤول عن هذا العار والخزي؟ وهل حقاً نحتاج إلى تفسيرات وتوضيحات أعضاء اللجنة فيما يتعلق بمسألة تحديد مسؤولية القيادتين السياسية والعسكرية والتداخل بينهما؟ أليس من الواضح أنه في أي نظام ديمقراطي يكون الرئيس المنتخب هو المسؤول الأول عن الفشل؟ هكذا اعتاد الرئيس الأمريكي هاري ترومان القول أن المسؤولية تتوقف هنا، وهو يشير إلى مكتبه في الغرفة البيضاء. فالمسؤولية ليست شأن الجنرالات والموظفين والمستشارين، وكذلك الأمر في إسرائيل، فالمسؤولية يتحملها رئيس الوزراء. ربما يتحمل الآخرون جزءاً من المسؤولية، ولكنه يتحمل المسؤولية في المقام الأول.

لقد عرف إيهود أولمرت منذ اللحظة التي وصل فيها إلى منصب رئيس الوزراء أنه يتحمل مسؤولية مصير دولة إسرائيل. فرئاسة الوزراء أكبر بكثير من مجرد

كونها مكاناً للعمل فحسب. لقد كان في حاجة إلى وزراء جيديين ومستشارين نابغين وكان يجب عليه أن ينصت باهتمام إلى آراء ضباط الجيش، وبعد ذلك يتوجه بالسؤال لأصحاب الخبرة والتجربة ذات الصلة بالأمر. وبعد كل هذا، فإن القرار قراره والمسؤولية مسئوليته هو وحده. هذا ما يعنيه كون المرء رئيساً للوزراء. فهو وحده من يتحمل المسؤولية كاملة.

والسؤال: هل أولمرت الذي خاض سنوات كثيرة في الحقل السياسي بما في ذلك عمله في مناصب وزارية لم يكن يعرف ذلك؟ بالطبع كان يعرف ذلك جيداً. ففي العشرين من يوليو عام ٢٠٠٦، في اليوم التاسع للحرب التي بدأها، قال أولمرت لرئيس الأركان دان حالوتس، حسب ما جاء في الصفحة رقم ٩٠ من تقرير فينوجراد: "أتحدث إليك بصفتي الموجه الرئيسي، وإنني لن أوافق على أية عمليات برية موسعة" وهذا ما حدد مصير هذه الحرب البائسة.

كيف حدث أن سيطرت هذه الطريقة من التفكير، التي اتضح إلى حد كبير أنها خطأ من الأساس، على الإستراتيجية الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية؟ هل السبب في ذلك هو تصميم أولمرت على عدم السقوط مرة أخرى في المستنقع اللبناني؟ أم ربما اعتقاده الافتراضي بقدرة سلاح الطيران على حسم المعركة؟ فعلى حد قوله، لم يكن هناك ما يدعو إلى خوض العمليات البرية.

يستطيع أنصار أولمرت مواصلة الاحتفالات والشراب والتفوه بالكلام التافه فيما يتعلق بتصميمهم على دراسة وفحص التقرير وإصلاح كل الأخطاء، والقول إنهم جميعاً يجب أن يعتذروا لأولمرت بعد أن برأت لجنة فينوجراد ساحته. ولكن ليعلم الجميع أنه لا يوجد ما يمكنه أن يزيل من على كاهله عبء المسؤولية عن هذا الخزي والعار الذي ظهر خلال حرب لبنان الثانية، فالتاريخ سيعتبره مسئولاً عما حدث.

ليفني: "تقرير فينوجراد خطير"

بقلم: سفي كروفسكي
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٢/٥

أعقبت نشر تقرير فينوجراد رأيت أنه من الصواب أن أقول لكم بعض الكلمات. يضع التقرير أمام القيادة الإسرائيلية مرآة تعكس صورة صعبة، إلى جانب أنها تسمح بقراءة اتجاهات واضحة فيما يتعلق بالأهداف وآليات العمل التي يجب تطبيقها في المستقبل. وعلى الجانب السياسي، أشارت ليفني قائلة: "ليس

بعد مرور نحو أسبوع على نشر توصيات تقرير فينوجراد النهائي، تبين اليوم الثلاثاء (٢٠٠٨/٢/٥) أن وزيرة الخارجية تسبي ليفني قد بعثت خطاباً لمفوضيات إسرائيل في الخارج بهدف تسليط الضوء على توصيات التقرير. وقد جاء في خطاب ليفني: "في تلك الأيام التي

في نهاية الخطاب، قدمت ليفني الشكر لأعضاء السلك الدبلوماسي الذين ساهموا كلٌّ في مجاله في ترجمة الفكرة السياسية إلى الواقع، وقالت: "إلى جانب الشعور السيئ الذي خلفته الحرب فينا جميعاً، أمل أن يشعر كل واحد منكم بأنه شريك في العمل".



في تصوير قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١ في التقرير، على أنه إنجاز، ما يقلل من خطورته. ورغم ذلك، رأيت أنه من الصواب توجيه الشكر لموظفي الوزارة على العمل الجاد الذي قاموا به خلال الحرب، وأسفر في النهاية عن صدور قرار الأمم المتحدة من خلال عمل جماعي أشيد به في التقرير".

كجزء من عملية استخلاص الدروس في أعقاب التقرير أضافت الوزيرة قائلة: "نعتزم تشكيل طواقم خاصة تعمل من أجل إعداد وزارة الخارجية لحالات الطوارئ المستقبلية بشكل عام وعلى كافة الجوانب ومنها الجانب الإعلامي. وسيصدر مدير عام الوزارة خطابات التعيين خلال الأيام المقبلة".

كما قالت الوزيرة: "ليس لدى أدنى شك في أن هذا العمل الجاد ساهم في إحداث تغيير واضح أثناء اتخاذ القرارات الحاسمة في إسرائيل، وخلق نوعاً من التفاهم، لأن سبل دولة إسرائيل الدفاعية لا تقتصر فقط على المعدات العسكرية بل أيضاً على سبل سياسية يؤتمن عليها جميع العاملين في وزارة الخارجية".

معاريف ٢٠٠٨/٢/٥
بقلم: شالوم يروشليمي

لا زال الجمهور خارج الصورة

أصعب بكثير على أولمرت. ولم يكن لديه القدرة والشجاعة المناسبين والتاريخ الشخصي القومي الذي يمكنه من الصمود حيال هذا الموقف الصعب.

◆ الساسة ظلوا وحدهم:

تم إخراج الآباء الثكلي من قاعة الكنيست، بناء على تعليمات رئيسة الكنيست داليا إيتيسيك. كان هذا قراراً حتمياً وجريئاً، حتى لو بدا لي أنها كانت قليلة الصبر تجاههم. خرج الآباء الثكلي إلى البرد الأورشليمي القارس في ساحة المراسم الرسمية بالكنيست ولم يبق في قاعة الكنيست إلا واحدة منهم فقط هي آريئلا جولدمان التي فقدت ابنها نوعم. "في تلك الليلة عرفت أنني أريد الحقيقة مباشرة دون لف ودوران" كتبت جولدمان عن اليوم الذي تلقت فيه الخبر المشؤم (المقصود مقتل ابنها خلال حرب لبنان الثانية). "سألت كيف قتل. أردت معايشة الجرح الذي سيبذل للأبد ولن يندمل".

في النهاية ظلت في القاعة والحزن يعتصرها، وكان وجودها رمزياً. ولكن جلسة الكنيست أصبحت مشحونة قبيل التصويت على بيان رئيس الوزراء. فيما أصبح مدرج المدعويين خالياً تماماً كأنهم فصلوا الجمهور عن ساسته، ليظل الجمهور خارج الصورة يتجادل مع نفسه، بعيداً عن الأشخاص الذين بفضل أبنائهم يعيشون ويتأخرون.

ولأن ٥٩ عضو كنيست فقط صوّتوا لصالح أولمرت، بات من المؤكد أن الشعور السائد هو أن رئيس الوزراء يفقد الأغلبية، ولن تتجح هذه الحملة أو تلك في تغيير مصيره السياسي وإرجاء نهايته التي باتت وشيكة.

ستظل هذه المسرحية تطارد أولمرت طيلة حياته. رئيس الوزراء يعتلي منبر الخطباء بالكنيست، ويجرك جسده للخلف والأمام بحركات لولبية، ويلقى خطاباً أعد جيداً، ولكنه بعيد تماماً عن الواقع الذي كشف عنه تقرير فينوجراد النهائي، وكأنه يتحدث عن أماكن أخرى.

على أية حال، في مدرج المدعويين، برز إفس بالولا، الذي كان يرتدي سروالاً جينز وصندلاً - مخالفاً تماماً للباس الرسمي بالكنيست - وهو أحد الآباء الثكلي الذي فقد ابنه نداف خلال الحرب الأخيرة في لبنان. اتهم بالولا رئيس الوزراء باتهامات خطيرة، مُحملاً إياه مسؤولية مقتل ابنه، بل إنه ألقى أيضاً في وجهه بطاقة الهوية.

"لقد أرسلت اثنين من أبنائي للحرب.. أحدهما عاد والثاني مقبور تحت التراب. أين أبنائك؟"، قالت لأولمرت نيريتا شينبروم، التي ثكلت ابنها يانيف خلال الحرب. خيم الصمت على قاعة الكنيست. لم نشهد هنا قط مسرحية فجأة إلى هذه الدرجة، ومع ذلك، كانت المسرحية مؤثرة ومؤلمة لدرجة الدموع. يبدو لي أن رئيس الوزراء أيضاً لم يستطع الصمود أمام ذلك، فلم ينظر إلى الآباء الثكلي، ولكنه نظر تحديداً إلى رئيسة الكنيست داليا إيتيسيك، كأنه كان يبحث لديها عن الحماية والمساندة.

كانت للآباء الثكلي مساحة مفتوحة للحديث، فثمة أحد لا يستطيع مناقشتهم لأن أحداً لا يشعر بألمهم. ثمة أحد لا يستطيع الرد عليهم، لأنه لا يوجد ما يمكن قوله لمن دُمّرت حياته وحياته أسرته. وفي المقابل، كان الوضع

تقرير فينوجراد وإيران: العنصر المفقود

من مدينة قم المقدسة للشيعة، ومنهم آية الله محمد تقى بهجت فومني.

ومن هذا المنطلق يعد حزب الله صنيعاً إيرانية وامتداداً للثورة الإسلامية. في حين يعلم كلاهما أن فشل الطرف الأول يعني نهاية الطرف الثاني. ولهذا، فإن انتصار حزب الله ونجاحه في الصمود أمام إسرائيل في "حرب الـ ٢٢ يوماً"، والدعم الدولي والعربي منقطع النظير الذي حظى به، كل ذلك يزيد من شعور الإيرانيين بالانتصار، وهو ما تجسد في تشديد مواقفهم في الأزمة النووية حيال الغرب - بعد حرب لبنان الثانية - وفي استخفافهم بقرارات مجلس الأمن الدولي.

يعتقد قادة إيران أن "الإسلام السياسي والثوري"، الذي يعد حزب الله اللبناني نموذجاً له، يحقق في السنوات الأخيرة نجاحات كثيرة على جبهات المواجهة الرئيسية مع الغرب وإسرائيل.

إن تحقق بعض نبوءات صانع الثورة الإسلامية، الخميني، بشأن عدد من القضايا الاستراتيجية التي ترتبط مباشرة بالأمن القومي لإيران ("الاتحاد السوفييتي نهايته التفكك"، و"صدام سيطاح به في النهاية"، و"إسرائيل نهايتها الزوال") خلال فترة زمنية قصيرة من الناحية التاريخية، إضافة إلى عدد من التطورات الإقليمية والدولية مثل نتائج حرب لبنان الثانية وضعف الولايات المتحدة وتورطها في العراق وتقدم إيران في برنامجها النووي رغم الضغوط الغربية - كل ذلك يبعث في نفوس النظام الإيراني الثقة في عدالة طريقهم (كما أن تقرير الاستخبارات الأمريكية الذي أكد أن إيران أوقفت برنامجها النووي العسكري ساهم أيضاً في تعظيم شعور الثقة لدى قادة إيران).

◆ إيران- العنصر المفقود في تقرير فينوجراد:

ووفقاً لما تقدم، فإن اللافت في تقرير فينوجراد هو عدم وجود تحليل معمق لمنظومة العلاقات الخاصة التي نشأت بين إيران وحزب الله على مر السنين، وكون المنظمة في الواقع ممثلة للمصالح القومية والدينية لإيران في لبنان.

إن اختطاف إيداد ريجف وإيهود جولدفاسر على أيدي حزب الله - وهي العملية التي أعقبتها حرب لبنان الثانية في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٦ - جاء في أوج الاتصالات المكثفة بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتبني قرار ضد إيران. والقرار رقم ١٦٩٦، الذي دعا إيران إلى وقف تخصيص اليورانيوم، وهدد بفرض

نتائج "حرب الـ ٢٢ يوماً"، كما يسميها الإيرانيون، تناسبت مع الأهداف التي رسمتها طهران لحزب الله، وكانت بالنسبة لها دليلاً دامغاً "من السماء"، حسب وصفها، بأن استثماراتها الطائلة في خط المواجهة الأول مع إسرائيل والغرب - "الجمهورية الإسلامية الثانية" في لبنان - كانت في محلها (التمويل، التدريب في إيران ولبنان، إمدادات الصواريخ والقذائف وتجهيز البنية المدنية).

بالنسبة لإيران، كان حزب الله وقادته - التابعين لها نظرياً وعملياً - على قدر التوقعات المرجوة منهم بل وفاقوها، حيث نجح حزب الله في "الجمع" بين البعد العقائدي الديني الشيعي من ناحية، وبين البعد الواقعي العملي من ناحية أخرى، وذلك من خلال صموده الثابت أثناء حرب لبنان الثانية، التي زرعت الشك والإحباط في نفوس المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته السياسية والعسكرية، وحطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، والتي برهنت للدول الإسلامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص - التي فشلت المرة تلو الأخرى في مواجهة إسرائيل عسكرياً والتي بدأت قادتها في التسليم بوجود إسرائيل - بأنه يمكن مواجهتها بقوة الإيمان والإسلام الثوري والتسبب في إضعافها وعزلتها وتسريع مسيرة إبادة.

بالنسبة لإيران، لا يعد حزب الله مجرد نموذج حي وناجح لمبدأ "انتصار الدم على السيف" - الذي يصمد أمام اختبارات الزمان والمكان بالنسبة للفلسطينيين والشعوب العربية والإسلامية في كل ما يتعلق بإيمانهم وقدرتهم على محاربة إسرائيل بدأب وثبات - وإنما هو في الأساس نموذج على عدالة طريقها وعلى نجاحات الثورة الإسلامية الإيرانية رغم التحديات الكبرى والتهديدات الداخلية والخارجية التي تتربص بها.

لقد أقامت إيران حزب الله ونمته كمنظمة تعمل داخل الأراضي اللبنانية، إلا أن هويته وولاءه الرئيسي هو لإيران ولتصدير الأفكار الثورية الخاصة بمدرسة الخميني. ونصر الله هو في الواقع الوكيل القانوني في لبنان للزعيم الإيراني على خامنئي، أكثر من كونه أميناً عاماً لحزب الله. فهو مهتم بدفع الأجندة الإيرانية الشيعية ودفع المصالح الإيرانية أكثر من اهتمامه بدفع الأجندة اللبنانية الداخلية. كما أن المرجعية الرئيسية للشيعة في لبنان - الذين لا يمثلون الأغلبية في الدولة - هو على خامنئي وعدد من كبار رجالات الدين الإيرانيين

عقوبات في حالة عدم استجابتها - صدر في الحادي والثلاثين من شهر يوليو، وسبقه تقرير خطير جدا لوكالة الطاقة الذرية، في يونيو ٢٠٠٦، يفيد بأن إيران تواصل تجاهل مطالب المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي.

أي أن الهدف من عملية الاختطاف كان خلق ستار من الدخان في هذا الوقت الإشكالي جدا بالنسبة لإيران، وصرف أنظار العالم بعيدا عما يحدث في مفاعل ناتانز، حيث يتم تخصيب اليورانيوم. كما كانت هذه العملية بمثابة تلميح بأن فرض عقوبات على إيران أو مهاجمتها لن يكون عملا صائبا إزاء قدرة إيران الكبيرة في التأثير على سير الأحداث وعلى الاستقرار في المنطقة، وتزامن هذه الأحداث والعلاقة المحتملة بينها لم يحظ بأي ذكر في تقرير فينوجراد.

كما أن البعد الديني الشيعي - الذي كان له دور رئيسي في تأسيس قوة حزب الله والروح القتالية التي أبداه في الحرب والمستمدة من تراث الحسين في معركة كربلاء، وهو البعد الذي نمته إيران على مر السنين - لم يحظ أيضاً بأي إشارة في التقرير. ويمكن القول إن المواجهة بين إيران (حزب الله) وإسرائيل كانت مواجهة دينية وليست مجرد مواجهة سياسية عسكرية كما وصفها تقرير فينوجراد.

وبالنسبة لحماس، فرغم نجاحها في الحفاظ على قدر كبير من الاستقلالية في قرارها حيال إيران، إلا أنها تعد هي الأخرى قطعة على رقعة الشطرنج الإيرانية. ولازالت القيادة الإسرائيلية ووسائل الإعلام تواصل تجاهلها للخطوات الاستراتيجية لإيران ودورها الحاسم في تصعيد التوتر في المنطقة، مفضلة التركيز - تكتيكا - على هجمات القسام واختزال حرب لبنان الثانية في أنها مجرد معركة بين إسرائيل وحزب الله.

لقد تجاهل تقرير فينوجراد النهائي الدور الحاسم لإيران في جعل حزب الله تنظيمًا يخضع لإمرة طهران بشكل مطلق في القضايا الاستراتيجية المرتبطة بأمنها القومي، وذلك رغم حرية العمل التكتيكية التي منحها إيران لنصر الله في إدارة الحرب والشؤون الداخلية في لبنان. وحتى بعد الحرب وصدور القرار رقم ١٧٠١، واصلت إيران ترميم القدرات العسكرية والبنية اللوجستية والمدنية في جنوب لبنان على مسمع ومرأى من المجتمع الدولي.

بالنسبة لإيران، فإن عدم الإشارة إليها في تقرير فينوجراد باعتبارها الجهة المسؤولة عن حرب لبنان

الثانية وبأنها تعد للجولة القادمة في التوقيت والمكان المريحين لها والذين يحققان مصالحها، يعد إخفاقاً، وخسارة إعلامية كبيرة لإسرائيل.

لقد سلطت كثير من وسائل الإعلام في إسرائيل والعالم الضوء على تقرير فينوجراد النهائي، ولو أننا أحسنّا استغلال هذا التقرير لكان من الممكن أن نعيد التهديد الإيراني إلى جدول الأعمال الداخلي في إسرائيل بل وإلى جدول الأعمال الدولي، بعد انزوائه في أعقاب تقرير الاستخبارات الأمريكية.

وعلى الساحة اللبنانية، فقد شعرت القوى المعارضة لتدخل سوريا وإيران في الشؤون الداخلية لبلادهم بخيبة أمل عميقة من تقرير فينوجراد. ووراء ردود الفعل الرسمية "المصطنعة" التي وصفت التقرير بأنه "دليل آخر على انتصارنا"، تختبئ خيبة أمل عميقة من عدم إشارة التقرير إلى إيران وسوريا باعتبارهما المسؤولين الحقيقيين عن الحرب ونتائجها. لقد كانت التيارات المعارضة لسوريا وإيران، ومنها تيارات شيعية لبنانية، تأمل أن يسهم تقرير فينوجراد في نضالهم، وذلك بكشف النقاب عن التدخل السوري والإيراني المتواصل، ولكن هذا لم يحدث.

الإشارة إلى إيران وسوريا في التقرير كانت ستسهم كثيرا في المساعي الدبلوماسية، التي تقودها الولايات المتحدة وفرنسا، لدفع الديمقراطية في لبنان، وإبعادها عن الحوض السوري - الإيراني الضار.

لقد نجحت إيران في صرف أنظار الرأي العام في إسرائيل والعالم إلى القضايا التي لا تمت بصلة لبرامجها النووية ولنفيها لأحداث النازي ولتصريحات قادتها بإبادة إسرائيل. العاصفة الكبيرة القادمة من الشرق تواصل استجماع القوى، ومن شأنها في المستقبل أن تغير وجه الشرق الأوسط - إذا لم يتم التصدي لها في الوقت المناسب، وإذا نجحت إيران في حيازة سلاح نووي. لقد أخفق تقرير فينوجراد في تفسير الواقع الإسرائيلي الذي يفضل الاهتمام بالتهديدات الثانوية (حزب الله والفلسطينيون) التي تغذيها إيران. لقد أخفق تقرير فينوجراد في تغيير الواقع الإسرائيلي الذي يفضل إطفاء الحرائق المحلية بدلا من إخماد النار التي تغذي هذه الحرائق. إخماد الحرائق الكبيرة أولا سيسهم بشكل جوهري في إخماد الحرائق الصغيرة. ومن هذه الناحية، فقد أخفق تقرير فينوجراد، الذي أتيحت له الفرصة والوقت اللازمين لرؤية الصورة الكبيرة والمركبة، ولكنه للأسف ركز على جزء ضيق وصغير.

المصدر: www.bet.iba.org.il
 (موقع الشبكة الثانية) ٢٠٠٨/٢/٧
 بقلم: هيئة تحرير الموقع

استطلاع رأي الشبكة الثانية في هيئة الإذاعة الإسرائيلية بعد صدور تقرير فينوجراد

أ. تمهيد:

أجرينا بناءً على طلبكم استطلاع رأي بين الجمهور العريض، بهدف تبين مواقفه بشأن الأحداث الجارية. أجرى الاستطلاع هاتفياً بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ في ساعات متفرقة من اليوم على عينة شارك فيها ٥٠٦ أشخاص يمثلون فئة الراشدين في إسرائيل (ممن تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً فأكثر). بلغت أقصى نسبة خطأ في العينة ٤,٥٪.

ب. النتائج:

١- هل تعتقد أن وزير الدفاع إيهود باراك ربح أم خسر من الناحية السياسية عندما قرر البقاء في الحكومة، بعد صدور تقرير فينوجراد؟..

الإجابات	إجمالي العينة	ناخبو كلايما *	ناخبو العمل *	ناخبو الليكود *
١- خسر	%٥٧	%٣٩	%٦١	%٧٤
٢- ربح	%١٨	%٤٢	%٢٦	%١٦
٣- لا أعرف	%٢٥	%١٩	%١٣	%١٠
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٢- هل تعتقد أن بنيامين نتياهو أضعاف فرصة الدعوة لإجراء انتخابات جديدة أم لا، بعد صدور تقرير فينوجراد؟..

الإجابات	إجمالي العينة	ناخبو كلايما *	ناخبو العمل *	ناخبو الليكود *
١- أضعاف الفرصة	%٣٩	%٥٨	%٤١	%٣٩
٢- لم يضع الفرصة	%٣٧	%٢٣	%٤١	%٥٥
٣- لا أعرف	%٢٤	%١٩	%١٨	%٦
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٣- في ظل نشر تصريحات (❖❖) البروفيسور يحزقيئيل درور عضو لجنة فينوجراد صباح اليوم، هل تثق أم لا في تقرير لجنة فينوجراد؟..

الإجابات	إجمالي العينة	أصحاب الرأي	ناخبو كلايما *	ناخبو العمل *	ناخبو الليكود *
١- لا أثق	%٢٤	%٤٦	%١٠	%٢٨	%٢٧
٢- أثق	%٢٨	%٥٤	%٣٩	%٣٣	%٢٧
٣- لا أعرف	%٣٨	-	%٣٢	%٣٣	%٣٧
تصريحات البروفيسور درور					
٤- إجابات أخرى	%١٠		%١٩	%٦	%٩
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٤ - لو أجريت اليوم انتخابات جديدة، لأي حزب ستصوت؟..

الإجابات	إجمالي العينة	أصحاب الرأي	المقاعد
١- كلايما برئاسة إيهود أولمرت	٦%	٩%	١١
٢- العمل برئاسة إيهود باراك	١٠%	١٦%	١٩
٣ - الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو	١٨%	٢٨%	٣٤
٤- شاس	٦%	٩%	١١
٥- يسرائيل بيتينو	٥%	٨%	١٠
٦- الاتحاد القومي - المفدال	٣%	٥%	٦
٧ - ميريتس	٤%	٦%	٧
٨ - يهودوت هاتوراه	٣%	٥%	٦
٩ - الأحزاب العربية	٣%	٥%	٦
١٠- العدالة الاجتماعية برئاسة أركادي جليداماك	٢%	٣%	٣
١١- المتقاعدون	٢%	٣%	٣
١٢- تفنيت برئاسة عوزي ديلان	٠%	٠%	٠
١٣ - الخضر	٢%	٣%	٤
١٤- لا أعتمد التصويت نهائيا	١٣%	-	-
١٥ - لا أعرف وإجابات أخرى	٢٣%	-	-
الإجمالي	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

(❖) سيصوتون للحزب إذا أجريت الانتخابات الآن.
(❖❖) أدلى البروفيسور يحزقيئيل درور بتصريحات يُستشف منها أن عمل اللجنة تدخلت فيه اعتبارات سياسية.

انتهى التحقيق

افتتاحية هأرتس
٢٠٠٨/٢/٧

ذى أهمية قومية أن يناؤا بأنفسهم عن الخوض فيه، وأن يلتزموا بضبط النفس وكأنهم قضاة، وأن يناؤا عن كل نقاش سياسى لفترة ما بعد الانتهاء من عملهم. ومع ذلك، فإن ردود الفعل حول كلام "درور" ليست أقل إشكالية، فقد دعا بعض الساسة إلى إلقاء تقرير "فينوجراد" في "مزيلة التاريخ"، ووصف عضو الكنيست "جلعاد أردين" (الليكود) اللجنة حتى بأنها "فاسدة". ينبغي أن يكون هناك حد أيضاً لمجون ردود الفعل التي يسارع بعض الساسة بإرسالها إلى الصحفيين. إن تطبيق استنتاجات لجنة "فينوجراد" هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً. الاستعداد لإلقاء التقرير، واستنتاجاته، وتوصياته والعمل الشاق الذي بذل فيه والزمع بأن التقرير لا يساوى قشرة بصلة - كلها أمور جديرة بالاستكثار.

كان من اللائق، أن يحافظ، عضو لجنة "فينوجراد"، البروفيسور "يحزقيئيل درور" على ضبط مماثل للنفس لذلك الذي أبداه رفاقه وألا يجرى مقابلات صحفية فى أى موضوع سياسى فى الأيام التى تلت تقديم تقرير اللجنة. النقاش حول مسألة ما الذى قصده حقاً "درور" فى المقابلة التى أجرتها معه "معاريف" هو نقاش شبه ثانوي، لأن حقيقة أن عضو لجنة "فينوجراد" قد وافق على الخوض فى موضوعات من قبيل أنه ينبغي الأخذ فى الاعتبار بأن رئيس الحكومة يدفع عملية سياسية ومسألة من سيخلف "إيهود أولمرت"، لهى فى حد ذاتها مؤسفة، ومن شأنها أن تلحق ضرراً بالغاً بشرعية اللجنة. ينبغي على أعضاء لجنة تحقيق يتعاملون مع موضوع

تثبت ردود الفعل مجدداً أن لجنة "فينوجراد" لم تكن في نظر العديد من النقاد لجنة تحقيق على الإطلاق، وإنما نوع من الجلاد المرتزق. فليس ثمة أهمية على الإطلاق للعمل الكبير والواسع الذي قامت به.

إن كلام عضو الكنيست "أردين" هو صخب حقير ويستحق عقاباً من جانب لجنة الأخلاق بالكنيست.. وثمة موضوع أكثر إزعاجاً ألا وهو محاولة رئيس لجنة الرقابة على الدولة، عضو الكنيست "زفولون أورليف"، إقامة لجنة تحقيق رسمية على أمل أن توفر الضحية التي رفضت لجنة "فينوجراد" توفيرها.

لقد عاش المجتمع الإسرائيلي عاماً ونصف العام في ظل لجنة تحقيق، وكانت النتيجة هيئة سياسية عرجاء، لم تكن قادرة على تخطيط شيء على المدى البعيد، وكل شيء فيها دُرس من زاوية ما إذا كان سيسهم في إسقاط الحكومة أم لا. ربما يكون الجيش قد استخلص دروساً، وأجرى تدريبات ورَّم وحدات، لكن الجرح الاجتماعي لم يلتئم بعد.

نهاية الخداع

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٧

بقلم: آري شايبيط

بين تعامل اللجنة مع إيهود أولمرت في التقرير المرحلي وبين تعاملها معه في التقرير النهائي.. وبأن اللجنة التي عيَّنها أولمرت تضامنت معه سياسياً ولذلك فقد دافعت عنه.. وبأن اللجنة خانت الأمانة عن عمد ومن منطلق اعتبارات أجنبية.

لقد انفطرت قلوبنا.. لا شك أن أعضاء لجنة فينوجراد نزهاء ومخلصين، وقد قاموا بعملهم من منطلق نوايا طاهرة وأصيلة. لكن عندما يضيفون الإخفاقات الخطيرة التي ميَّزت عملهم إلى التصريحات البشعة التي أدلى بها البروفيسور درور، فلا يمكن تجاهل هذه الشبهات. لقد باتت لجنة فينوجراد موصومة بالعار.. لجنة لم تغلق ملف حرب لبنان، وإنما فتحت. لجنة لم ترض الجمهور، وإنما تركته مصدوماً وبلا ثقة.

كانت المسئولية التي تحملها أعضاء لجنة فينوجراد في سبتمبر ٢٠٠٦ كبيرة للغاية. فقد قطعوا شوطاً كبيراً من النقاش العام والثاقب، ولكنهم للأسف عرقلوا عملية ديموقراطية لمجتمع حر، وحافظوا على حكم حكومة فاشلة على مدى ١٧ شهراً مصيرية.. وبعد ذلك، وفي نهاية هذه العملية كان من الواجب على الأعضاء المحترمين أن يمنحوا إسرائيل ما تحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى: نقطة أرشميدس.. نقطة نقية ومستقرة يمكن من خلالها بدء إعادة بناء أجهزة الدولة.

في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦ قررت حكومة إسرائيل تعيين لجنة تحقيق حكومية، لتقصي الحقائق حول جاهزية وأداء القيادة السياسية وأجهزة الأمن خلال حرب لبنان الثانية.. ولكن عندما نشرت اللجنة تقريرها النهائي يوم الأربعاء الماضي اتضح أنها قامت بنصف عملها. فبينما قام أعضاء لجنة فينوجراد بعملهم على أكمل وجه فيما يتعلق بالجيش الإسرائيلي، نجد أنهم لم يقوموا بشيء فيما يتعلق بالقيادة السياسية.

في الجزء الثاني، التحليلي، للتقرير خصص البروفيسور درور ورفاقه حوالي ٢٠٠ صفحة للجيش الإسرائيلي.. ومع ذلك، لم يتم تخصيص ولو صفحة واحدة لجاهزية وأداء ديوان رئيس الوزراء، كما لم يتطرق التقرير لوصف جاهزية وأداء وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والحكومة برمتها. ولذلك، فلا مفر من القول بأن لجنة فينوجراد خانت الأمانة.. لقد فشلت اللجنة في تقصي الحقائق الخاصة بمجريات حرب لبنان فشلاً كبيراً، يزعزع مصداقيتها وينزع الشرعية الأدبية عن قراراتها.

وتزيد التصريحات التي أدلى بها البروفيسور درور لصحيفة "معاريف" هذا الأسبوع الشبهات إلى جانب الفشل.. وتفيد الشبهات بأن لجنة فينوجراد كانت لجنة وهمية، وبأن مؤتمر أنابوليس يفسر الفجوة غير المعقولة

بعد أسبوع من صدور التقرير، من الواضح تماماً أن إيهو فينوجراد، روت جبيزون، يحزقنيل درور، مناحم عينان، وحاييم نادل، لم يقوموا بدورهم. وقد أهدروا وقتاً غالياً، وتسببوا في ضرر غير قابل للإصلاح وأصدروا وثيقة محتواها رائع، لكن نواقصها غير محتملة.

وهكذا، فلا مفر الآن من إجراء انتخابات.. مهما كان الأمر، يجب إجراء انتخابات.. انتخابات لأن الكيل قد طُفح، ولأن الجهود لإقامة حكومة فاشلة وغير مسئولة ضد رغبة الجمهور هي جهود فاسدة.

هذه الجهود الزائفة أفسدت بعض وسائل الإعلام وتسريت للجنة فينوجراد. وقد شكلت أعراض هذه الجهود خطراً حقيقياً على الديمقراطية الإسرائيلية. وقد أدركت ذلك زهافا جلثون، شيلي يحيموفيتش ويوسى بيلين. فقد أنقذت أقوالهم في الفترة الأخيرة نزاهة معسكر السلام وقيمه، لكن أقوالهم هذه غير

كافية. والآن يجب السماح للجمهور بأن يقول كلمته.. فالجمهور هو نقطة أرشميدس الوحيدة.

لقد صدق البروفيسور درور: فمن المقرر أن ينجح بنيامين نتياهو لو أجريت انتخابات مبكرة، لكن نجاحه ليس قدراً حتمياً. ففضيحة فينوجراد تمكن إيهود باراك من إعادة التفكير، وإصلاح خطأه وأن يكون الزعيم الأخلاقي لدولة إسرائيل. كما أن الترشيح المشترك لباراك وليفني سيكون أمامه فرصة حقيقية في مواجهة اليمين، وسوف يمهد الطريق أمام معظم الجمهور الإسرائيلي لتقسيم أرض إسرائيل دون إفسادها.. ولكن إذا انتصر نتياهو، فينبغي احترام ذلك. فالديمقراطيون غير قادرين على سلب الجمهور حق الاختيار بأساليب مخادعة.

الخلاصة أنه بعد ١٨ شهراً من التخبیط في ظل قيادة أولمرت وفينوجراد، نجد أن إسرائيل في حاجة لزعامة مناسبة تفوز بثقة الجمهور: زعامة جديدة، زعامة مشروعة، زعامة غير زائفة.

نتياهو وتقرير فينوجراد

معاريف ٢٠٠٨/٢/٧

بقلم: آيال جيفن

بشن العملية البرية، وأخبرت رئيس الوزراء بتأييدك لها من كل قلبك، أنت يا من كنت شريكاً عند حديثك في موضوعات أخرى مصيرية اهتمت بها هذه الحكومة - تقف الآن فوق منصة المتحدثين وتغير مبادئك وقيمك حتى تظهر بصورة البطل القومي.

لقد أعربت عن ثقتك الكاملة برئيس الوزراء في الثاني عشر من يوليو عندما خرجنا إلى هذه الحرب، وكنت تؤيده طوال الوقت وشجعته على مواصلة التقدم والاستمرار في توجيه الضربات القاضية.. لقد كنت متورطاً فيما حدث.

إن هذا أمراً لا يصيب بالدهشة وليس بالجديد عند الحديث عنك، فأنت دائماً هكذا، وهكذا أدت شؤونك وشؤون الدولة عندما كنت رئيساً للوزراء، فلم تفكر في كل ما له صلة بالتفكير المتروى المسئول أو ما له صلة بالنزاهة.

من حَقك يا سيد نتياهو أنت وأصدقائك المخلصون الذين يتسمون بالنزاهة أن تساوركم الرغبة في تغيير السلطة القائمة، ومن حَقكم أن تفعلوا كل شيء من أجل حدوث ذلك. ولكن الأمر الأخطر من كل شيء يتمثل فيما تقومون به من تشويه للواقع بهذه الصورة المكشوفة، ومن



لقد شنوا حرباً شرسة ضد رئيس الوزراء إيهود أولمرت، منهم من اتخذ طريقة التحذير والوعيد، ومنهم من تحدث بلغة التشاؤم، وعلى رأس هؤلاء جميعاً وقف رئيس المعارضة بنيامين نتياهو يلقي بكلمات التوبيخ والتعنيف. وفي حالة من النفاق المزمّن إذا به يقف فوق منصة المتحدثين في الكنيسة يبصق ويدعو رئيس الوزراء للاستقالة بأسلوب فاشي.

إن بنيامين نتياهو رئيس المعارضة الذي يحاول أن يرسى النزاهة والاستقامة المهنية والرسمية هو نفسه من كان يساند بشكل كامل ويشجع ويشدّد الهمم للقيام بكل الإجراءات وقت الحرب، والآن تغيرت لغة خطابه إلى تلك اللغة السوداوية، وراح يوجه ضرباته من فوق منصة المتحدثين لكل شيء.

◆ إنه يستخف بنا:

سيد نتياهو، يا من كنت على إطلاع مستمر في كل يوم بجميع الإجراءات الرئيسية وأيدتها في حينها، ويا من حصلت على معلومات في غاية الحساسية والخطورة، ويا من أعلنت وأيدت قرار رئيس الوزراء

الخطورة على وجه الخصوص أن تستخف بذكاء الجمهور إلى هذه الدرجة.

◆ تلاعب:

ماذا تظن يا سيد نتتياهو؟ هل تظن أننا هنا لا نفهم شيئاً إلى هذه الدرجة؟ هل تظن أنك تملك تلك العصا السحرية التي تضرب بها من تشاء وبعد لحظة سيختفى كل شيء ويتغير؟.

إن ثقافة السلطة التي تحاول ترسيخها هي ثقافة مرفوضة ومخيفة، وتنتمي للعالم الثالث وما دونه. إن حملة التخويف المريعة التي تقودها ستتحوّل مع مرور الوقت إلى نكتة، لاسيما أنك قد أعلنت أن حزب الليكود سيركز على الأمور التي تحسن من جودة الحياة على الكرة الأرضية، ولكنك بالسلوك الذي تتهجه تعطى نموذجاً لكيفية التلاعب بالعقول بهذه الطريقة الوضيعة والحقيرة. في كل مرة يخطر ببالى احتمال أنك قد تأتى في يوم من الأيام إلى رأس السلطة، أشعر بحالة من عدم الاتزان.

◆ انهضوا وأفيقوا:

لقد شكلت يا سيد نتتياهو هذه الحملة الوضيعة ضد إيهود أولمرت حسب معاييرك بواسطة مجموعة ممن توجههم وتقودهم. وكم من المخزى أنك أبداً لم تعترف بوجود إله ولو مرة واحدة. ليس لديك إله سيدى رئيس المعارضة، وليس لديك شيء حقيقى تؤمن به، لديك فقط أمر واحد تؤمن به، وكم هو خطير بشكل مفرغ، إنه إيمانك بنفسك وبالرغبات التي تعتبر أقوى منك بكثير. وكم يعد ذلك أمراً خطيراً للغاية لأن الأنا التي تسكن داخلك هي فقط ما يحركك.

كم من المحزن أن نعرف أنه في كل مرة ننظر أو نستمع إلى هذا الرجل قد يحدث شيء ما غير جيد، وكم من المخيف أن يجلس شخص مثله على رأس السلطة ويدير الأمور بشكل انفعالى دون أى تحكم.

انهضوا وأفيقوا يا كل من تشجعونه وتؤيدونه، فثمة أمر ليس بالهين يمكنه أن يؤدى بنا إلى أماكن لا سبيل للعودة منها.

الجمهور يحكم ويقرر

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٨
بقلم: يحزقيئيل درور (❖)

إننى أولى اهتمام بالغ للعمل على بلورة استراتيجيات فعالة وإدخال تعديلات راديكالية على إجراءات صناعة القرار. ولكن يتعين علينا قول الحقيقة: خلافاً لآراء توليستوى الذى نفى أهمية الزعماء، من الواضح أن عدداً صغيراً يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ شخص، يحددون بنسبة ٦٠٪ مستقبل الدولة، من بينهم أقل من ٣٠ رجل سياسة، على رأسهم رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والمالية. يتخذون فعلياً أهم القرارات، على مسئوليتهم ووفقاً لرأيهم الخاص بعد (أو بدون) التشاور المناسب مع نظرائهم ومستشاريهم والعناصر القيادية.

من هنا، فإن أهمية الكبيرة لقرار الجمهور بشأن اختيار الزعماء، تلقى على عاتق الجمهور واجب تحديد مواقفه السياسية، انطلاقاً من اعتبارات المسئولية والنظرة العميقة.

هنا، يدخل إلى الصورة مجال اختصاصى العلمى والمهنى والتطبيقي، ألا وهو "تتمية مهارات التفكير"، مع التأكيد على المعايير المطلوبة من أجل رسم مستقبل زاهر. من جانبى، الأمر لا يتعلق بمصدر رزق ومكانة، وإنما بالشعور بواجبى فى أن أساهم فى المجتمع عن طريق تحدى الفشل وتتمية مهارات القادة والجمهور على حد سواء فيما يتعلق باتخاذ القرارات. إننى أريد أن أؤدى هذه المهمة بقدر استطاعتي عن طريق المساهمة

يتضمن الجزء الثانى من التقرير النهائى للجنة فينوجراد، فقرتان فى غاية الأهمية بالنسبة لموقفى العام بعد نشر التقرير. الفقرة الأولى هي: "هدف التقرير هو إيجاد قاعدة جيدة لحوار عام واع وعميق حول تصرفات الحكومة، وكذلك فيما يتعلق بكفاءة نواب الشعب". وجاء فى الفقرة رقم ٤٠: "إن المسئولية عن القرارات والأعمال الصادرة عن المستوى السياسى تتحدد بواسطة المنظومة السياسية والجمهور".

ومن المؤسف أنه لم يكن هناك حوار عام حول هاتين الفقرتين اللتين تخول الجمهور صلاحية ومسئولية محاكمة نوابه، وهو أمر بديهي وفقاً للقواعد الديموقراطية، وتحديدان أيضاً أن أحد الأهداف الرئيسية للتقرير هي أن يشكل قاعدة لحوار عام واع.

وبما أن المسئولية والصلاحية العليا لضمان مستقبل الدولة ملقاة على عاتق المستوى السياسى، فإن ضمان نوعية المستوى السياسى هي المهمة الرئيسية للجمهور والمنظومة السياسية. ولكن من الناحية الأخرى، هناك حقيقتان متضاربتان مع الواقع: فبدلاً من الاعتماد على إجراءات ديموقراطية، ألقت قطاعات عريضة من الجمهور مهمة تقييم قيادات وزعماء الدولة بعد حرب لبنان الثانية على لجنة فينوجراد، فى حين أن هذا الجمهور يشعر بخيبة أمل لأن اللجنة لم تقدم توصيات شخصية بشأن كبار الساسة.

المهنية في تحسين عملية الاختيار في المسائل المصيرية، بما فيها المواقف التي يتخذها الجمهور.

هذه المهمة تتماشى وأحد الأهداف الرئيسية للجنة فينوجراد، ألا وهي خلق حوار عام واع. وخلافاً لموقف أعضاء اللجنة وآخرين، ومع كل الاحترام والتقدير لمواقفهم، قررت السعي للعمل من أجل تنفيذ توصيات اللجنة، بما فيها ما يتعلق بالحوار العام، وأن أطرق على الحديد بينما لازال ساخناً، حيث أنه بعد شهر أو شهرين، أي بعد مرور فترة نقاهة مناسبة، أشك في أن الجمهور أو المنظومة السياسية أو رئيس الوزراء سيكون لديهم استعداد للتعلم في بحث نتائج اللجنة وتوصياتها. وبناء عليه، قررت المشاركة في نقاشات عامة، وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام لتحليل الموقف، وعقد لقاءات شخصية مع عدد محدود من قادة الدولة المكلفين باستخلاص الدروس العملية.

إحدى المقابلات التي وافقت عليها، بناء على طلبهم، كانت مع صحيفة "معاريف". وقد جاء أحد المحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها المقابلة بمثابة إرشاد للجمهور وتوعية له بأنه يجب عليه التفكير عند اختيار مواقفه السياسية على النحو التالي: ما القيمة التي يجب إعطائها لقيم المسؤولية الشخصية عن أعمال الماضي في مقابل نتائج أي قرار وتأثيره على المستقبل؟.. على سبيل المثال، ما أثر تغيير رئيس الوزراء على عملية السلام؟.. وهل إخفاق الماضي سيكفل تحسين المستقبل للأفضل؟.. أم أن العكس صحيح؟.. هل سيعوق ذلك دون التعلم الحقيقي انطلاقاً من أسباب نفسية؟.. وهل يجدر بنا تقييم السلام من منطلق وجود فرصة حقيقية أم أن هذه مجرد زوبعة في فتجان؟.. إلخ. كل هذه الاعتبارات تترجم إلى قرار شخصي وقيمي وذاتي، ولكنه يجب أن يركز على اعتبارات موضوعية لاختيار تشكيل الحكومة.

كل هذا يتم بناء على أسلوب حُرّفي، على غرار النصائح التي لطالما أسديتها لرؤساء الوزراء من مختلف الأحزاب. إنني لا أوصي الجمهور بما يختارون من المواقف، ولكنني أحاول مساعدته على تحسين طريقة اختياره في اتخاذ المواقف.

ولكن اتضح لي، وأصابني الإحباط من ذلك، أنه رغم أنني كرست حياتي من أجل فهم طرائق اتخاذ القرار والسياسة والمجتمع، إلا أنني لا أعرف وسائل الإعلام بالقدر الكافي، حيث قامت الصحيفة التي أجريت معها الحوار بنشر مانشيتات مضللة جاءت كالبرق في يوم ساطع، رغم أننا اتفقنا على ألا يكون هناك نشر آخر سوى المقابلة الكاملة.

إنني لا أريد أن أصف إلى أي مدى وقع هذا الخطأ بسذاجة أو انطلاقاً من اعتبارات تسويقية تفوق حقوق العنصر الذي أجريت معه المقابلة ومصلحة الجمهور. ولكن النتيجة كانت واضحة: انقضت الساسة على الهدف، وسارع كثيرون منهم - وإن كانت هناك استثناءات تستحق التقدير - بإصدار أحكام دون أن يكلفوا أنفسهم عناء النظر فيما قلته. كما أعطى الكثير من المعلقين أحكام خاطئة على دون أقل مراعاة لقواعد العدالة الطبيعية.

لو أنني تأذيت على الصبيد الشخصي، فلا يهم.. ولكن ما يؤسفني فعلاً هو إلقاء التهم علي لجنة فينوجراد جزافاً دون وجود أدلة. ويؤسفني أيضاً وجود جهات إعلامية وسياسية ومعلقين يعانون من أمراض مزمنة، تجلت في تعليقاتهم على مانشيتات مضللة، وهذا في النهاية ليس مؤشراً جيداً للمستقبل.

♦ كاتب المقال هو رئيس معهد السياسة والتخطيط للشعب اليهودي، الحائز على جائزة إسرائيل في العلوم الإدارية، وكان عضواً في لجنة فينوجراد.

بقلم: أمنون أشد
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/٢/١٠

فشل نظرية الأمن بناء على مضمون تقرير فينوجراد

يمكن التعرف على نظرية الأمن الإسرائيلية من خلال النظرة المتعمقة للتقرير النهائي للجنة فينوجراد لتقصي الحقائق في مجريات حرب لبنان الثانية والفترة التي سبقتها.

♦ خلفية استراتيجية دفاعية:

تعتبر نظرية الأمن التاريخية لدولة إسرائيل التي سيتم عرضها هنا تركيبة تقوم على أفكار أهم الساسة والباحثين في تاريخ الدولة الذين تناولوا هذه المسألة. وقد

تطورت وتبلورت هذه النظرية كرد فعل على التحديات المستقبلية المتراكمة، التي واجهت إسرائيل منذ إقامتها. ونحن نتحدث عن دافيد بن جوريون، يغال ألون، موشيه ديان، يتسحاق رابين، شمعون بيريس، أريئيل شارون. بالتوازي مع ذلك، صاغ هذه النظرية أيضاً باحثون مثل هوروفيتش وبهوشفاط هركافي وبحزقييل درور. فيما يلي الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية:

١- الصراع مع الدول العربية محتمل. في معظم الأوقات كان هذا الصراع بمثابة "حرب خاملة" تكتسى بثوب الحرب الحقيقية من حين لآخر.

٢- حدود الأمن الإسرائيلية ضيقة، أي أنها تفتقد العمق الاستراتيجي الفعلي. فالعمق الاستراتيجي لإسرائيل يوجد خارج حدودها. أي أنه هناك في مكان ما، في صحراء سيناء، فيما وراء الأردن، في هضبة الجولان وجنوب لبنان.

فعلياً، فقد ظلت حدود الأمن ضيقة نسبياً بعد حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) واتفاقية السلام مع مصر والأردن. وظلت إسرائيل "دولة ضيقة وظهرها للبحر" على حد قول يغال آلون في كتابه "شاشة الرمال". ولا يضمن أحد ألا يحكم مصر خلال الجيل القادم الإخوان المسلمون الذين سيطلقون على اتفاقية السلام مسمى "هدنة" - مصطلح مستمد من التاريخ الإسلامي معناه وقف إطلاق النار بهدف إعادة التنظيم. كما أن العراق المحتل والممزق قد يتحول مستقبلاً إلى دولة عظمى إقليمية معادية.

حتى عام ١٩٦٧ اتفق صانعي القرار على عدم المخاطرة، لأنهم أدركوا أن نتائج الهزيمة في أرض المعركة، تعنى الهلاك. وقد كانت الاستراتيجية، وظلت، دفاعية، ثم تفرعت منها نظريات مختلفة تضم أسس دفاعية وهجومية.

بعد حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) توقف الإجماع العريض داخل المؤسسة الأمنية بشأن النظريات الأمنية. واعتقد البعض أن إسرائيل قادرة على إتباع نظرية سياسة الاحتواء، أي: تلقي هجوم مباغت، كبجه، ثم الانتقال للهجوم المضاد وحسم المعركة.

◆ النظريات الأمنية:

١- نظرية الردع:

تعتبر نظرية الردع نظرية دفاعية في الأساس، وتقوم على عدم استعمال القوة، وتستند إلى بناء ميزان قوة عسكري مفضل عن طريق بناء قوة مفضلة، مما يجعل بدء الحرب على يد العدو غير مجدي. على أي حال، استعمال القوة والتهديد باستعمالها ينطويان على طابع هجومي وضروري من أجل إصلاح نظرية الردع وصورها.

٢- نظرية الإجبار:

نظرية الإجبار ذات طابع هجومي، لكنها لا تستوجب دخول المعركة. فهي تقوم على اتخاذ خطوة عسكرية تجبر العدو على القيام بعمل لم يكن سيقوم به لو كان لديه البديل. والمثال على ذلك، طرد قيادات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان لتونس في حرب لبنان الأولى. صحيح أن ذلك حدث خلال الحرب، إلا أنه لو كان مقر القيادات في جنوب لبنان، لربما كان فرض الحصار كافياً.

٢- نظرية الإحباط:

تعتبر نظرية الإحباط خطوة هجومية لا تستوجب دخول المعركة. وتقوم في الأساس على اتخاذ خطوات عسكرية تهدف لسلب العدو الخيار الحربي. والمثال على ذلك، نشر لواء شيفع في جلبوع خلال أحداث سبتمبر ١٩٧٠، بهدف إحباط نية السوريين احتلال شمال الأردن، إذا كانوا يعتزمون ذلك حقاً.

٤- نظرية الوقاية:

تعنى نظرية الوقاية بمفهومها الواسع شن حرب وقائية لعدم تغير ميزان القوى في غير صالح إسرائيل. والمثال على ذلك، حرب سيناء ١٩٥٦، التي تم خلالها تدمير مئات الدبابات المصرية التي أرسلتها التشيك بإيعاز من السوفييت وكانت دبابات الخط الأول في المعركة. كما يمكن اعتبار الضربة المسبقة، مثل تلك التي كانت تهدف لإزالة الحصار المصري في حرب الأيام الستة (حرب ٦٧)، صيغة للحرب الوقائية.

٥- نظرية الاحتواء:

تقوم في الأساس على المخاطرة المحسوبة المتمثلة في تلقي هجوم مباغت، وكبجه، ثم الانتقال للهجوم المضاد. المثال على ذلك، حرب يوم الغفران (حرب ٧٣).

٦- نظرية الحسم:

تهدف لإخراج جيش العدو من الخدمة، سواء عن طريق تدميره أو هزيمته. وبالنسبة لإسرائيل، يجب أن تنتهي الحرب بالحسم في كل الظروف.. والحسم يتحقق عن طريق التفوق الجوي ونقل الحرب البرية إلى أرض العدو خلال ٢٤ ساعة. ويجب أن يكون الحسم خلال فترة زمنية قصيرة لسببين: إسرائيل ليست دولة عظمى، ووقتها مرهون بالمجتمع الدولي (مجلس الأمن الدولي)، كما أن مواردها الاقتصادية والاجتماعية محدودة.

وغياب نظرية الحسم تتسبب في إضعاف نظرية الردع، التي تعتبر النظرية الرئيسية لتحقيق الاستقرار. وهكذا تتزايد الفرصة لاندلاع حرب أخرى على المدى القصير. لقد انتهت حرب لبنان الثانية "بالتعادل" ولكن زادت فرص اندلاع حرب ثالثة على المدى القصير. وفيما يتعلق بنظرية الأمن الإسرائيلية، من المهم أن ندرك مكنم الفشل الذي منع الحسم في الحرب وإصلاح العيوب.

◆ العقيدة:

من خلال مطالعة مصادر إعلامية مختلفة تتضح عدة حقائق أساسية وكافية لتبني القارئ للخلفية التي أدت لغياب نظرية الحسم خلال حرب لبنان الثانية:

١- ميزانية الدفاع الشاملة.. بعد حرب العراق في عام ٢٠٠٣، حدث تراجع كبير في ميزانية الدفاع، حتى أن ميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٦ أقل من ميزانية عام ٢٠٠٢ بمبلغ ٥ مليار شيكل.

٢- تدريبات القوات البرية.. في إطار الميزانية

المقلصة، كانت الميزانية المرصودة لتدريبات القوات البرية ضئيلة، وقد أوضح تقرير فينوجراد أن القيادة العسكرية لم توضح ذلك للقيادة السياسية.

٣- صمود ميزانية سلاح الجو.. لقد كان رئيس الأركان، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وقائد سلاح الجو، من خريجي سلاح الجو، ولذا ظلت ميزانية السلاح صامدة في إطار ميزانية الدفاع المقلصة.

في ضوء ذلك، يتضح تفاهم واحد رئيسي يتكون من عدة أسس متصلة، والباقي استنتاجات منبثقة عنه:

١- افترض الجيش الإسرائيلي أن "الاحتمال ضئيل لاندلاع حرب" في المستقبل. وكان القصد حرب تقليدية شاملة أو محدودة. ويبدو أن هذا الاستنتاج تولد من دمج الظروف التي كانت سائدة خلال اتفاقيتي السلام، والعراق الممزق، وسوريا المعزولة والسعودية البعيدة.. وبناءً على ذلك، فقد كان الاعتقاد السائد أنه يمكن تقليل ميزانية الدفاع وأن التدريبات البرية غير ضرورية في الوقت الحالي.

٢ - فرضية "اندلاع حرب ضدنا" من جانب إيران البعيدة وقبل النووية.. سيتم حسم هذه الحرب عن طريق الجو بإتباع نظرية "السيطرة الجوية". وبناءً على ذلك، كانت الحاجة تقتضي أن تظل ميزانية سلاح الجو كبيرة وصامدة على الدوام على حساب الباقي. بعبارة أخرى، فإن الجيش لم يستعد للحرب بمفهومها الواسع. ولم تدرك حكومة أولمرت ذلك قبل شن الحرب. وبناءً على ذلك، فإن الجيش، وليس الحكومة، هو الذي حدد السياسة الأمنية الشاملة، على الأقل خلال عهد أولمرت.

وهذه عقيدة قوية بالطبع.. ولكن القوة ليست مطلوبة دائماً، ونحن في حاجة إلى نظرية "الرد المرن" - مصطلح مستمد من مصطلحات استعمال القوة في العصر النووي. هذه الفكرة تنص على الرد التدريجي على الانتهاك التدريجي، وأنه "لا يجب قتل ذبابة بمدفع". في حالة إسرائيل، لم يكن بالإمكان دحر التنظيمات التخريبية عن طريق الطائرات.

ويوضح ران بن بورات، رئيس تحرير موقع أوميديا، أن النظرية العسكرية الخاطئة تتبثق أيضاً من حماسة المرحلة الجوية الأولى في حرب العراق ٢٠٠٣، حيث لم يتم الأخذ في الحسبان الجزء الثاني من الحرب الذي يتطلب الحسم البري، كجزء ضروري لاستكمال النصر.

◆ تحليل الفشل:

على الساحة اللبنانية طرأ تغير حاد في ميزان القوات المدفعية، حيث تسلح حزب الله بآلاف من صواريخ الكاتيوشا واستخدمها بصورة محدودة. كما انتهك حزب الله بشكل متقطع الحدود الدولية.

على سبيل المثال، يصعب القول بأن نظرية الردع لم تعمل، لأنه من الصعب التعرف على الاعتبارات التي دفعت حزب الله لعدم إطلاق المزيد من الصواريخ. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن الهجوم المكثف ربما كان بالتسسيق مع إيران وسوريا وحماس، ولكن هذا التسيق لم يتم.

لنفترض أن نظرية الردع عملت.. وهكذا، طبق الجيش الإسرائيلي نظرية الاحتواء عن طريق التعرض لاستفزاز والرد بأسلوب مناسب، عن طريق الجو. فهذه الردود لم تجبر حزب الله على الانسحاب، ووقف إطلاق النار أو التوقف عن الأعمال الاستفزازية الخطيرة مثل خطف جنود.

في نهاية الأمر، تقرر دحر حزب الله، ولكن لأن الجيش فكر بمفاهيم "السيطرة الجوية"، فقد حاول إحباط إطلاق الصواريخ عن طريق الجو.. ولكن فعلياً، لم يتم إحباط ودحر حزب الله واستمر إطلاق الصواريخ. وحينها ظهرت الحاجة للتوصل للحسم عن طريق شن حرب وقائية.. وقد شن الجيش الإسرائيلي ما يشبه الحرب الوقائية، لكنه لم يتمكن من الحسم أيضاً.

وربما رغم كل هذا كان بإمكان الجيش الإسرائيلي الفوز في الحرب، إذا توافرت شروط أخرى تتعلق بالقيادة السياسية.

وفيد تقرير فينوجراد أن القيادة السياسية تتحمل المسؤولية أيضاً. ومن خلال مطالعة عدد صفحات التقرير البالغة ٦٢٩ صفحة، نعتقد أنه كان بالإمكان التوصل للمبررات الدقيقة لذلك. لكن هناك مقولة واحدة تفوق كل شيء.. حسبما ورد في التقرير، لم يحدد رئيس الحكومة للجيش أهداف الحرب.. نعتقد أنه لو كان قد فعل ذلك، كما تنص المسؤولية العليا والعامّة بصفته رئيس حكومة، لحدث أمرين: كان الجيش الإسرائيلي سيفوز في الحرب رغم كل شيء، وكان سيتم الحفاظ على عنصر الردع، أو كانت مكانته الحقيقية ستظهر في الوقت المناسب دون انهيار نظرية الردع.

ما الذى غفله الخبراء...؟

بقلم: شلومو أفنيري
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٢

الخاطفين، وتلقينهم درسا، لإعادة الأبناء، وبشكل سريع. وحتى لو كانت تتوافر للحكومة أفضل الأدوات على الصعيد المهنى والعسكري، وإذا كان الجيش على أتم استعداد - لا يزال السؤال الحاسم هو: ماذا كان سيحدث لو قال رئيس الوزراء: سنفعل ما فى وسعنا لإعادة الأبناء، ولكننا لن ننساق وراء أفعال متسارعة، وسنعمل وفقا لجدول زمنى ووفقا للاعتبارات المناسبة لنا...٩.

لو كان رئيس الوزراء فعل ذلك، لاتهمه الرأى العام - والمعارضة بالطبع - بالانهزامية، والتخاذل، والفشل، وسيطالب باستبداله، وكانت أصوات الغوغاء ستتصير. لم يواجه أى من خبراء التنظيم والإدارة هذه المشكلة، المتمثلة فى واقع سياسى ديموقراطى لا يختلف مسلكه عما نراه فى أى ندوة أكاديمية بحتة. معظمهم يتجاهلون تماما السياق السياسى الذى تصدر عنه القرارات. ويتضح فى هذه الأيام بالفعل أنه إذا تقرر شن عملية عسكرية واسعة النطاق على غزة، لن يحدث ذلك لاعتبارات استراتيجية فقط.. فمثل هذا القرار لن يكون بمنأى عن المظاهرات والضغط الجماهيرى الممارسين يوميا ضد الحكومة.

لقد تطرقت لجنة فينوجراد، بالتلميح فقط، لهذه القضية. فمن المحذور أن يتركز النقاش على مشاكل التنظيم والإدارة، حيث ينبغى أن توضع فى الحسبان الضغوط السياسية الصعبة التى تمارسها المنظومة الديموقراطية على القيادة السياسية، وكذلك من الواجب ألا يحاسب الجمهور القيادة السياسية فقط، وإنما يحاسب نفسه أيضا.

خدمة جليلة أسداها نظيرى البروفيسور يحزقيئيل درور فى مقاله بعنوان "الجمهور يحكم ويقرر" (هاآرتس ٢/٨)، عندما أعرب عن اعتقاده بأنه ليست هناك حاجة للجان تحقيق بل ينبغى على الجمهور أن يقرر ما إذا كان ينبغى استبدال رئيس الوزراء أم لا، وإذا كان فليكن عن طريق مسيرة سياسية ديموقراطية. وذلك اعتقاد مهم ينطوى على درجة كبيرة من التهذيب من جانب عضو فى لجنة فينوجراد.

ومن المثير للانتباه فى المقال اعترافه بأن الرد الجماهيرى على عناوين الحديث الذى أدلى به لصحيفة معاريف "نزل عليه كالصاعقة". وعلى المستوى الشخصى يمكن الوقوع فى حيرة، فكيف لا يدرك باحث وخبير فى مركزه بالديناميكية الإعلامية، التى تعد الآن أحد المركبات الأساسية للسياسة الديموقراطية، إلا أن ما قد يشفع له أن المشكلة أكثر عمقا.

كثيرا ما تردد فى النقاش حول حرب لبنان الثانية، أن كل ما تحتاجه إسرائيل هو تحسين منظومة اتخاذ القرارات. هذه المنظومة، كما تردد، لابد أن تكون أكثر عقلانية، وتعتمد على عمل إدارى أكثر تنظيما. هذا صحيح بالطبع، ولكن الأسلوب البيروقراطى والروتينى المتزمتم يتجاهل السياق السياسى الذى تصدر من خلاله القرارات، وهو السياق السياسى والإعلامى.

دعونا نسترجع الظروف الذى أحاطت بالحكومة فى الثانى عشر من يوليو بعد اختطاف اثنين من جنودها، وبعد وقت قصير من اختطاف الجندى جلعاد شاليط على الحدود مع غزة. لقد تطلبت الظروف الجماهيرية والإعلامية حينها القيام بشيء ما فوري، ودرامى، لمعاقبة

ترجمات عبرية

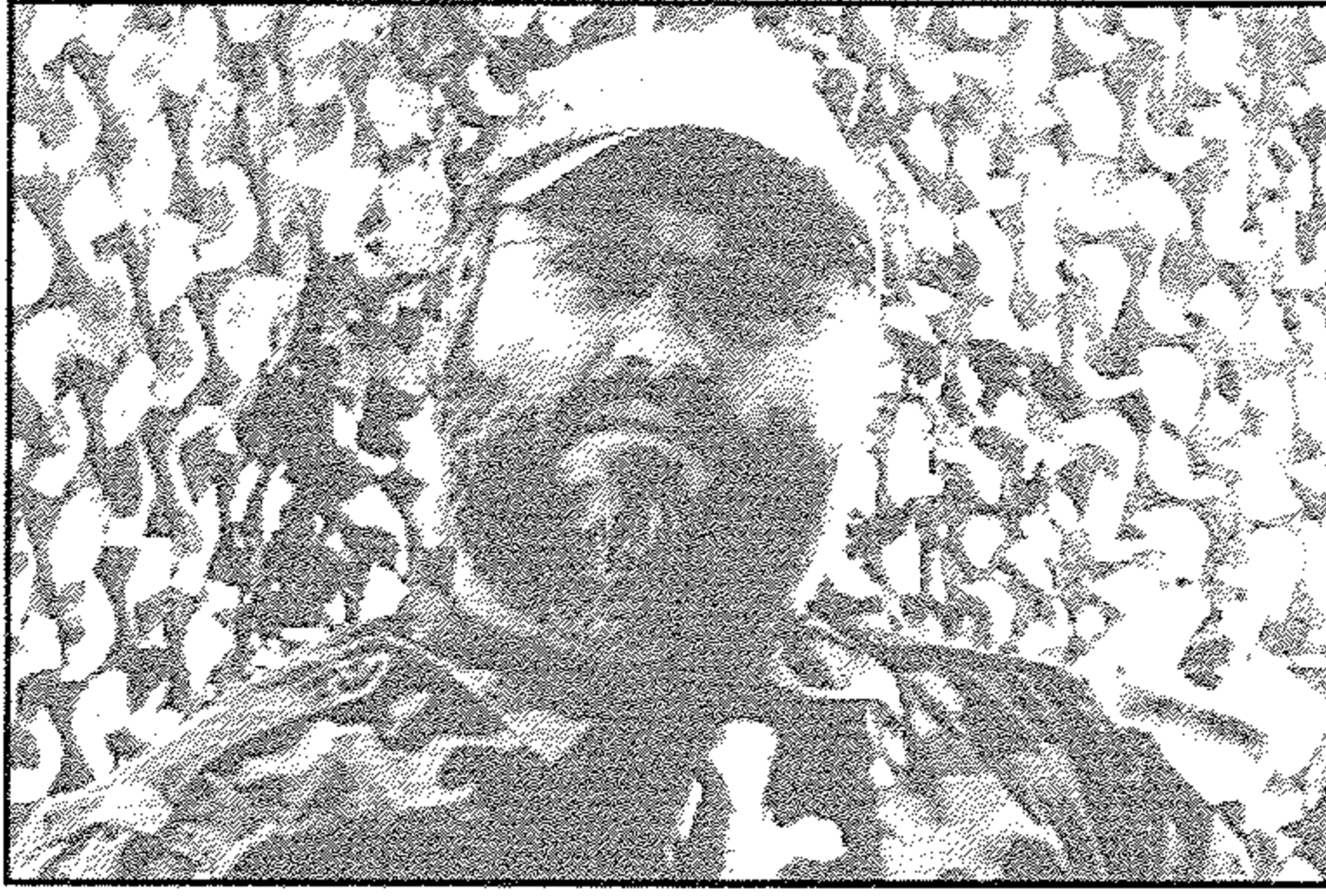
٢

اغتيال عماد مغنية

بقلم: روني جال
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٢/١٤

اغتيال مغنية في قلب دمشق رسالة واضحة للسوريين

ليست على استعداد للاعتراف بوجود إسرائيل من الأساس". ومن ناحية أخرى، قال البروفيسور آيال زيسر، رئيس مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة تل أبيب، إنه يعتقد أن السوريين سيواصلون الحفاظ على وتيرة منخفضة من التصعيد نظراً لأنهم مغنيون بتجنب المواجهة، وفي الوقت نفسه سيواصلون تقديم المساعدة للمنظمات الإرهابية، طالما لم تتحقق رغباتهم.



"التوقيت والمكان والطريقة التي نفذت بها عملية اغتيال عماد مغنية تحمل رسالة واضحة إلى سوريا، بوصفها دولة تقف وراء عمليات إرهابية كثيرة ومساندة للإرهاب، رغم كونها تتصل من ذلك" - هكذا قال صباح اليوم (الخميس ٢/١٤) المقدم احتياط، موشيه مرزوك، الباحث في مركز هرتسليا متعدد المجالات.

وأضاف مرزوك قائلاً: "إنني أرفع القبة لمن يقف وراء التخطيط لاغتيال مغنية. ليست مصادفة أن تم اختيار سوريا كمكان لتنفيذ العملية. حقيقة تنفيذ عملية الاغتيال هناك يربط سوريا بعماد مغنية. فالطريقة التي اغتيل بها مغنية هي الطريقة التي تلجأ إليها سوريا ومغنية. وبهذه الطريقة، تكون الحربة قد ارتدت إلى نحر صاحبها - في قلب دمشق".

وبحسبه، فإن سوريا تحاول أن تسوق نفسها في العالم كدولة تسعى للسلام والاستقرار، ولكنها في الواقع تعمل بعكس ذلك. وقال: "إن سوريا جزء من محور الشر. إنها لا تشكل مأوى للمنظمات الإرهابية فحسب، وإنما أيضاً تقدم لهم الحماية وتساعد في إرسال الخلايا التخريبية إلى لبنان، وإسرائيل، والأردن والعراق أيضاً.. عندما ترتبط دولة مثل سوريا بـ"متطرفي المتطرفين"، فإن ذلك يثبت أنها لا تسعى إلى السلام والتعايش. الهدف المشترك لجميع المنظمات الإرهابية هو القضاء على إسرائيل، فهي منظمات

وبحسبه، فإن دمشق تسعى منذ نحو أربعين عاماً إلى دفع مصالحها السياسية من خلال دعم منظمات الإرهاب والاستعانة بخدماتها، وأضاف قائلاً: "سوريا تتوخى الحذر وتدرس خطواتها وتتجنب مواجهة مباشرة، ولذا فإنها تتعامل مع أعدائها بطريقة غير مباشرة، من خلال توفير المأوى للمنظمات الإرهابية واستضافتها".

◆ لا يوجد بديل بنفس مستوى مغنية :

وحول تبعات عملية الاغتيال هذه، قال رئيس مجلس الأمن القومي، داني روتشيلد، في حديث لموقع (ynet) الإلكتروني: "من الممكن أن يكون اغتيال مغنية قد حال دون وقوع عمليات إرهابية كثيرة في المستقبل، لأن مغنية لم ينشغل بزرع عبوات ناسفة هنا وهناك، وإنما بالتخطيط لعمليات نوعية، وربما قد تكون مستقبلية".

وأضاف روتشيلد بأنه على قناعة بأن عملية الاغتيال ستؤدي إلى رد فعل على مستويين: الأول فوري ويتمثل في محاولة تنفيذ عمليات إرهابية بسرعة، والثاني هو التخطيط لعمليات نوعية، إلا أن ذلك سيستغرق وقتاً،

وسيححدث في الغالب خارج إسرائيل، ولكن يُحتمل أن يحدث في الداخل أيضا.

"لا شك أنه سيكون هناك بديل لمغنية، وبالفعل فهناك بدلاء له، ولكنهم جميعا ليسوا في مستواه. الأمر سيستغرق وقتا طويلا لحين يتم تنصيب آخر مكانه، بحيث يستطيع تنفيذ عمليات نوعية مثلما فعل مغنية..."

"وبما أنهم في حزب الله يزعمون أننا المسئولون عن عملية الاغتيال، فإن ذلك سيزيد من قوتنا الردعية وسيجعل كل قادة حزب الله يعيشون في رعب على الدوام. ولهذه العملية تبعات على حماس أيضا، حيث أصبح قادتها يدركون أن من استطاع الوصول إلى سوريا، يستطيع الوصول إليهم كذلك".

"حراس سوريا" يبعثون بكتاب لموقع أوميديا

بقلم: ران بورات
المصدر: www.omeia.co.il
٢٠٠٨/٢/١٤

وأجرى حديثاً مع متصفح الموقع حول مجموعة من الموضوعات. ويطلب البيان الذي أصدره "حراس سوريا"، معلنين فيه مسئوليتهم عن الاغتيال، بإطلاق سراح أعضاء كتلة إعلان دمشق - معارضو النظام الذين تم اعتقالهم مؤخراً في سوريا، والذين لديهم علاقات مباشرة مع الغادري.

وهذه الاتصالات بين هيئة تحرير أوميديا والمعارضة السورية معروفة جيداً في سوريا، سواء بالنسبة للنظام أو لمعارضيه، وبسببها تم إغلاق موقع أوميديا في سوريا. وقد نشر بعض رجال المعارضة السوريين مقالات ضد نظام بشار في باب "سوريا الحرة" على موقع أوميديا.

وما زالت إسرائيل تتكرر رسمياً أي علاقة لها باغتيال مغنية، رغم أن عناصر رسمية في إسرائيل (وفي الكثير من الدول الأخرى) أعربت عن رضاها عن الاغتيال. ويذكر أن هناك العديد من الأمثلة على استخدام دول لمنظمات معارضة لتقوم بعمليات لصالحها في دول العدو.

◆ منظمة "حراس سوريا" تعلن مسئوليتها عن عملية الاغتيال:

وفي البيان الذي نشرته المنظمة أمس بعد اغتيال مغنية حذرت قيادة "حراس سوريا" من أنها ستقضى على رؤساء الفساد الذين يقمعون الشعب السوري منذ فترة. فقد جعلوا الدولة تتورط في صراع مع الأمة العربية، صراع لم يخرج منه أحد دون أن يتضرر. كانت خطوتنا الأولى ضد حاشية آصف شوكت (♦) الذي نجا هذه المرة، لكنه لن ينجو في المرة القادمة.

"وضعنا أهداف في سوريا ولبنان، ولن نتوقف حتى يعترف النظام بحق الشعب في المشاركة في الحكم والعودة إلى المجتمع المدني. نحن نطالب بإطلاق سراح المعتقلين من أجل حرية التعبير وأعضاء كتلة إعلان دمشق، كما نطالب بإجراء انتخابات حرة تحت رقابة دولية".

أثار رد مفاجئ باللغة العربية على نبأ اغتيال رئيس المخابرات عماد مغنية اهتمام هيئة تحرير موقع أوميديا الإلكتروني. فقد جاء في الرد (رقم ٢) الذي يحمل اسم جهة عرفت نفسها باسم "حراس سوريا"، اتضح بعد قراءة الرد أنها المنظمة المسئولة عن اغتيال مغنية:

"اغتيال الإرهابي عماد مغنية يُعد بمثابة الخطوة الأولى في طريق القضاء على الإرهاب الذي يؤيده الخائن بشار الأسد (الرئيس السوري - الموقع) وأحمدي نجاد (الرئيس الإيراني- الموقع). الشعب السوري الذي يطمح إلى السلام رحب بعملية الاغتيال، ويأمل في التخلص من الديكتاتور (بشار- الموقع) حتى يسود السلام المنطقة برمتها".

وقد قامت هيئة التحرير بالاستفسار من شركة HTA عن عنوان الإنترنت الخاص بجهاز الحاسب الآلي الذي بعث الرسالة، واتضح أن مصدره فرنسا، وهو يوجد في النطاق التابع لشركة توصيل الإنترنت عبر الأقمار الصناعية (على غرار شركة هوت الإسرائيلية)، ومن المحتمل أنه يستخدم (VPS وهو خادم إنترنت افتراضي بعيد المدى) من أجل تصفح الإنترنت.. لذلك، بدا أن كاتب الرسالة يقيم في فرنسا، أو على الأقل يستخدم شبكة من الخارج ليقوم بإرسال رسائله. ومثل هذا الاستخدام لشبكة من الخارج يهدف إلى إخفاء مصدر الرسالة، وإن كان مصدرها معروف جيداً بالنسبة للمعارضة في العالم العربي وإيران.

تربط بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان علاقات طيبة، وتدخلها في شئون هذه الدول كبيراً، حتى إن الكثير من ممثلي المعارضة السورية، من بينهم نائب الرئيس المخلوع "عبد الحليم خدام"، يقيمون هناك.

تجرى هيئة تحرير الموقع منذ بضعة أشهر اتصالات مع عناصر معارضة سورية و(إيرانية) في سوريا ولبنان وأوروبا والولايات المتحدة، على غرار رئيس "حزب الإصلاح السوري" فريد الغادري الذي زار إسرائيل

"نحن نحذر كل من يؤيد بشار الأسد من أنه سيدفع الثمن، سواء كان الدولة أو جماعات أو أفراد. سيحصل شعبنا السوري على حريته أياً كان الثمن. فقد أزيل حاجز الخوف، وينبغي وضع حد لهذا القمع، وسرعان ما سيأتي هذا اليوم لإنشاء الله".

(♦) اللواء آصف شوكت يقال عنه أنه الرجل القوي

خلف الستار في سوريا.. في عهد الأسد الأب، عُين نائباً لرئيس الاستخبارات العسكرية، فيما كان هو صانع القرار الحقيقي في جهاز الاستخبارات العسكرية. وفي ١٠/٦/٢٠٠٠ حينما توفي حافظ الأسد، كان آصف شوكت أحد الأشخاص الرئيسيين الذين تقبلوا العزاء باسم العائلة، ومنذ ذلك الوقت اعتمد بشار الأسد عليه لتقوية أركان النظام السوري.

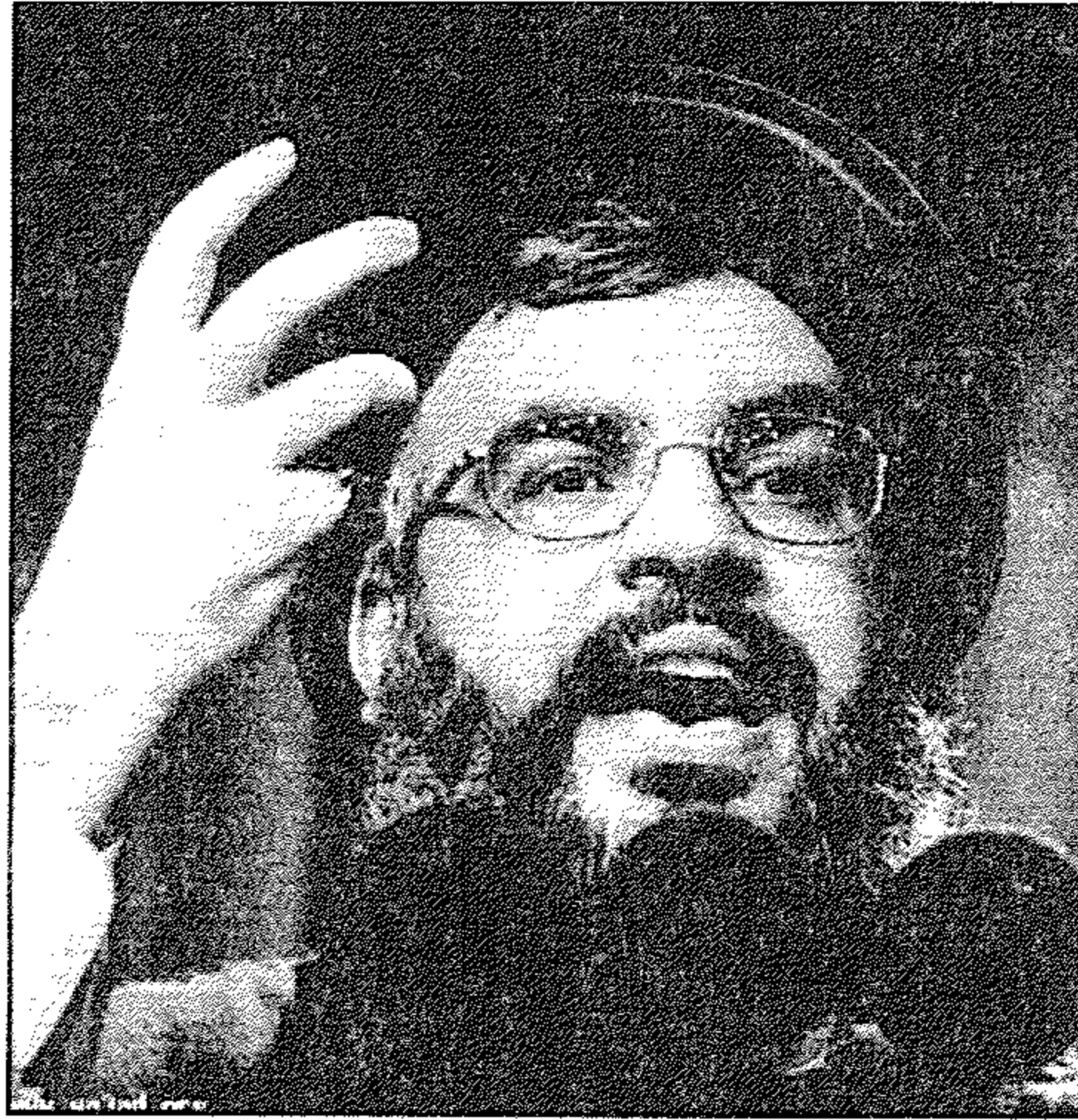
بقلم: تسفى برثيل
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٥

نصر الله فتح حسابا

لبنان، ضد وجود إسرائيل. وبهذه المعادلة الجديدة التي أعاد فيها نصر الله فتح "حساب شخصي" له ولتنظيمه حيال إسرائيل، يكمن التجديد في خطابه.

وقد روى أمس في خطابه أن مقاتليه مستعدون للحرب القادمة. فقد تزودوا بالسلاح، وهم جميعاً مجندون، بحيث أنه في الحرب القادمة ستقف إسرائيل أمام عشرات آلاف المقاتلين من مقاتلي المنظمة.

كما لاحظنا عدم ورود أي كلمة عن جيش لبنان، فما بالك عن



حكومة لبنان التي لا يعدها كهيئة شرعية. لقد كان هذا خطاباً موجهاً بالتهديد على حكومة لبنان ومؤيديها بين الجمهور اللبناني بقدر لا يقل عما كان يستهدف أذان الإسرائيليين. ولم يكف نصر الله عن سخريته الحادة تجاه خصومه، لاسيما تجاه الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، الذي طالبه هذا الأسبوع "بالكف عن حرب مفتوحة مع إسرائيل بشعارات مزيفة كي يخدم تطلعات النظام السوري والإمبراطورية الإيرانية". ودعا نصر الله زعماء الأغلبية بـ"الأقزام" الذين يدعون دولا أخرى مثل إسرائيل والولايات المتحدة لتحارب حروبهم لأنهم لا يمكنهم أن يحاربوا بأنفسهم.

وإذا كان محللون لبنانيون توقعوا أول أمس بأن اغتيال مغنية بالذات سيبعث على نبرات جديدة من المصالحة السياسية لاسيما على خلفية دعوة سعد الحريري إلى "وحدة الشعب"، يخيل لي أن المهرجانيين أمس والخطابات التي ألقى فيها قربت لبنان خطوة أخرى نحو الصدام العنيف.

عندما اضطر أمين عام حزب الله - حسن نصر الله - لكلام بن جوريون كي يوضح لإسرائيل بأنها "إذا خسرت حرباً واحدة فستتهار" على حد تعبيره، أو يستخدم تقرير فينوجراد كي يثير الانطباع لدى جمهوره بأن الجيش الإسرائيلي خسر أمام بضعة آلاف من مقاتلي حزب الله - فإنه أراد هذه المرة أيضاً تسريب الانطباع بأنه هو ومستشاروه يتابعون ما يجري في المجتمع الإسرائيلي بشكل أفضل بكثير من المتابعة الإسرائيلية لما

يجري في لبنان. ولأن نصر الله هو الآخر يعرف بأن البلاغة الفائقة والاستخدام السائب لمخزون الكلمات ليسا بديلاً عن خطة عمل، فإن الخطة ظهرت في خطابه أمس، عندما قرر قواعد الحرب ضد إسرائيل: "إذا كنتم تريدون حرباً مفتوحة - فستكون هذه حرباً مفتوحة"، كما أنه شرح معناها: إذا كانت إسرائيل على حد زعمه قد اغتالت عماد مغنية "خارج الأرض الطبيعية للحرب"، أي في سوريا وليس في لبنان، فإن حزب الله يسمح لنفسه بأن يستخدم ذات الطريقة، وأن يعمل ضد إسرائيليين أيضاً من خارج "الأرض الطبيعية". ليس فقط هجوم ضد إسرائيل في أراضيها، بل أيضاً ضد أهداف إسرائيلية في خارج البلاد.

وهكذا يكون نصر الله قد أعفى نفسه من القواعد التي تبناها على مدى السنين، وبموجبها كان يدير حرب تحرير لبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي. فمن الآن فصاعداً بات يتبنى مفهوم حرب حزب الله، وليس حرب

رد على صحفى سوري

بقلم: سميدار بييري
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٢/١٧

بدا غير قليل بالإخفاق الأمنى الذى حدث عبر هذه العملية.. وقد برز فى إطار ذلك بصورة خاصة افتتاحية "عبد الرحمن راشد"، الصحفى السعودى الأكثر تأثيراً فى العالم العربى، الذى حذر الأسد من أن مَن يذهب للنوم مع "الصيغة الشيعية لبن لادن" سيقفز من نفس السرير مع انفجار فى سيارة مفخخة.

الشعيبى جاء إلى بالادعاءات بعد أن أظهرته كمن أرسل لكسر سحابة الإرباك التى خيمت على حاشية بشار. صحيح أنه يؤكد فى مقاله الطويل الذى نشره بالأمس فى "الحياة" أن سوريا قد حكمت على نفسها بالصمت "حتى تدرس تفاصيل الحادث"، إلا أنه فى نفس الميزان يثور ضد مدعى إنتى أقدم خدماتى لآلة الدعاية الإسرائيلية. فكل الصحف الإسرائيلية وفقاً للشعيبى تعمل تبعاً لأوامر تأتيها من الشابيك العالية.

من جهة، وكما أسلفنا، تسنت لى لحظة من الهدوء والسكينة عندما اكتشفت أن شخصية رسمية بارزة إلى هذا الحد فى سوريا قد شرعت فى حوار معى بعد سنوات طويلة من قرار أصحاب المناصب عندهم بمقاطعة الإسرائيليين ومغادرة غرف المباحثات فى المؤتمرات الدولية المشتركة إذا كان موجوداً بها إسرائيليين.

إنتى أقول لك: لسنا نحن الذين نخدم المؤسسة.. عندنا لا يلقون بالمعارضين فى غياهب السجن.. نحن نعرف إن ما يقلق قصر الرئاسة فى دمشق الآن ليس عملية التصفية فقط. فى آخر الشهر القادم يفترض أن تتعقد فى سوريا القمة العربية، والتصفية جاءت فى ذروة الجدل العربى حول المشاركة فى القمة أم مقاطعتها بسبب القسوة التى تتصرفون بها فى لبنان من أجل منع تعيين رئيس للجمهورية. مبارك والمملك عبد الله السعودى وغيرهما من الحكام من التيار المعتدل يزعمون تخيب أملككم.. لذا أنتم قلقون..!!

فى ملابسات وظروف أخرى كنت لأرحب بالحوار العلنى الذى أثير هذا الأسبوع بمبادرة د. فوزى الشعيبى، ضابط الإعلام الأعلى فى دمشق والمقرب من بشار الأسد، وبينى.

الشعيبى، رئيس مركز الأبحاث والمعلومات والمحرر الرئيسى سابقاً لإحدى صحف الحكومة السورية، جاءنى بادعاءات حول مقال نشرته فى "يديعوت أحرونوت" فور تصفية عماد مغنية، ادعيت فيه أن سوريا قد حكمت على نفسها بالصمت المطبق جداً بصدد هوية الشخص الذى تم اغتياله، وأن التصفية قد باغتت قادة الأجهزة الأمنية فى دمشق وأربكتهم، وأن العملية انطوت على رسالة واضحة وقاطعة.. من وصلوا إلى عماد مغنية رغم الحراسة الموضوعة حوله كان بإمكانهم أن يصلوا إلى أهداف أخرى فى سوريا.

الشعيبى قرأ المقالة واغتاض.. ورغم أن القيادة السورية اعتادت على تجاهل المقالات التى تنشر عندنا، إلا أن ظروف وملابسات تصفية عماد مغنية أخرجت القيادة فى دمشق عن أطوارها وهول الشعيبى لتأدية مهمة الإعلامى الوطنى.

أولاً، هو حاول إبعاد سوريا عن المسألة وأصر على أنها تصفية حسابات ضارية بين إسرائيل وحزب الله. بعد ذلك وصف إسرائيل بالدولة التى تتصرف كعصابة قتلة منذ عهد "الهاجانه". وأخيراً اشتكى من أن إسرائيل تحاول فرض عملية سلام من موقف ضعف على سوريا بينما يصمت العالم العربى.

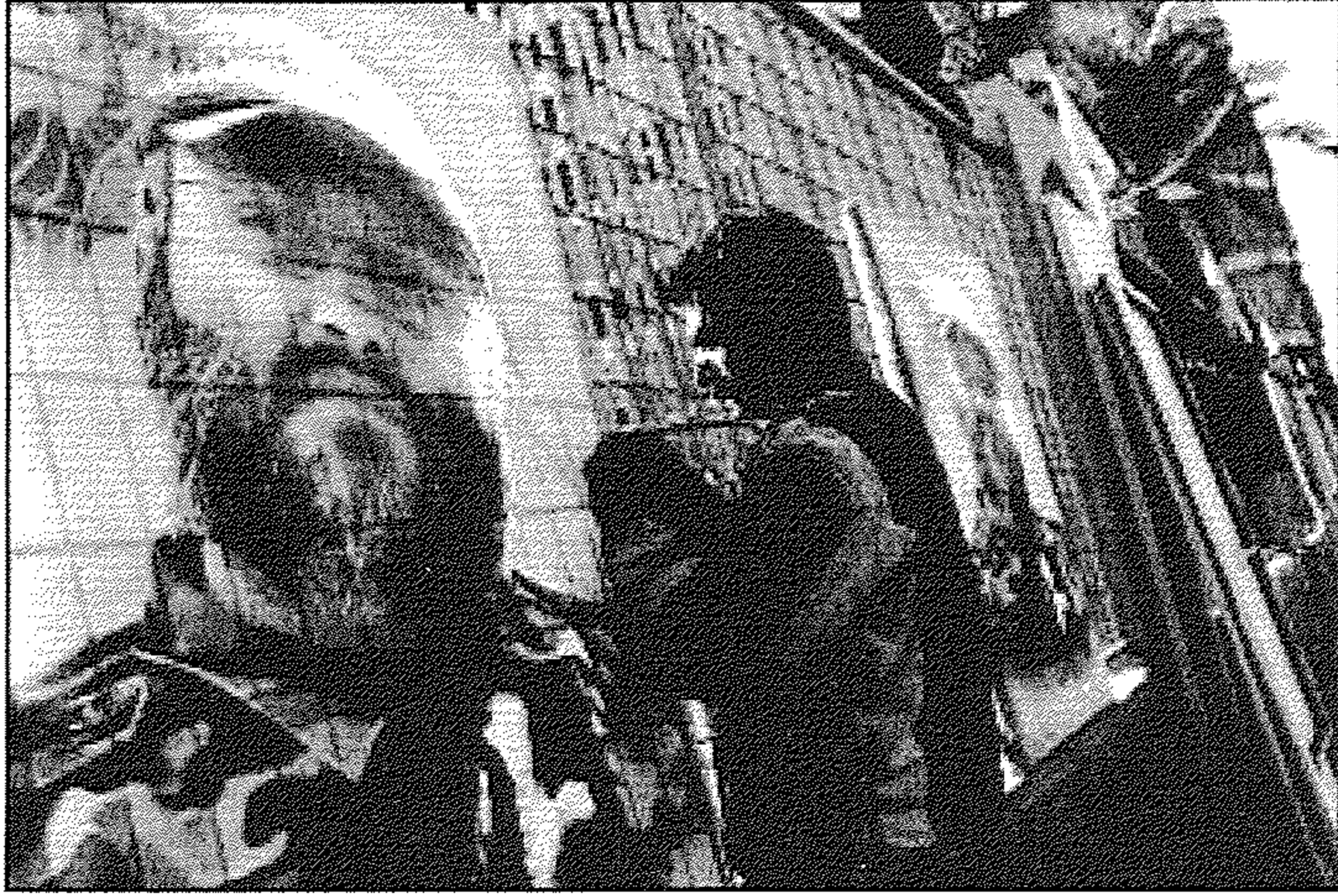
فعلاً العالم العربى لم يذرف دمعة على عماد مغنية. لم يشارك أحد منهم فى جنازة ولم يرسل برقية تعزية. بل والأكثر من ذلك أن الأمر لم يقف عند حد عدم شجب العملية، بل وصل إلى حد أن مجموعة من الصحفيين فى الصحف الريدادية العربية اعتبروا أن "عماد مغنية" لقى المصير الذى يستحقه وعبروا عن فرح

أمن إسرائيل أولاً

بقلم: أنشيل بابر
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٨

يقطنون في دول
سيادية وتحت مظلة
حكومات ملزمة
بالدفاع عنهم.

نحن إذا أمام
معضلة صعبة جداً،
فإسرائيل أقيمت قبل
كل شيء حتى تكون
مكاناً آمناً وملجأ لكل
يهودي كائناً من كان.
ضمن هذا المفهوم
يفترض أن تخدم
العمليات التي ترمى
إلى تحسين أمن



هيا بنا نطلق من
نقطة افتراضية
تماماً بأن إسرائيل
هي التي كانت وراء
قتل ضابط العمليات
في حزب الله عماد
مغنية، رغم نفيها
لذلك. في مثل هذه
الحالة يجب
الافتراض بأن جلسة
قد عقدت وربما
سلسلة من الجلسات
على أعلى المستويات،
وتم خلالها البحث

إسرائيل أمن اليهود الموجودين خارجها كذلك. إلا أن
أولئك اليهود معرضون في الوقت نفسه إلى خطر محقق
جسيم جداً: ففي العملية الانتقامية التي تأتي رداً على
تلك العمليات في انفجار مقر الجالية اليهودية في
بيونس آيرس قتل عدد من اليهود يفوق عدد من قتلوا
خلال الحوادث العنصرية ضد اليهود التي جرت منذئذ
في أرجاء العالم...!!

أفلا تلزم مثل هذه الحقائق رئيس الوزراء بأن يفكر
قبل أن يعطى أوامره بتنفيذ عملية الاغتيال القادمة؟
أوليس واجبنا الأخلاقي تجاه إخواننا في الشتات الذين
ساعدونا بأموالهم ومساعدتهم في بناء قوتنا العسكرية أن
نأخذ هذه المسألة ضمن اعتباراتنا أم أننا نعتقد أننا قد
قمنا "بسداد" هذا الدين بمجرد إقامتنا لشاطئ الأمان
لكل يهودي كائناً من كان (يقصد إسرائيل)؟..

يهود العالم لسوء حظهم هم جزء من الحرب الطويلة بين
إسرائيل وحزب الله وباقي التنظيمات الأخرى، وهم يعرفون
ذلك، ولكن من الصعب التيقن مما إذا كانت مخاوفهم قد
أخذت في الحسبان مع تنفيذ كل عملية هامة أم لا.
هذه الاعتبارات التي تبدو حتى هذه النقطة مجردة
بدرجة معينة يمكن أن تطرح بصورة ملموسة، وفي حالة
مصرية واحدة قد يكون لها تأثير مباشر على يهود
الشتات: فمثلاً الـ ٢٥ ألف يهودي القاطنين في إيران هم
رهائن مباشرون لكل قرار تتخذه إسرائيل والولايات
المتحدة بصدد قضية البرنامج النووي الإيراني. من
الممكن الافتراض أيضاً أنه في حالة الهجوم العسكري

في الأمور المترتبة على تصفيته مع طرح الافتراض شبه
المؤكد بأن حزب الله سينتقم، ليس بالضرورة من خلال
الهجمات على الأراضي الإسرائيلية، إنما من خلال
ضرب هدف إسرائيلي في العالم... فهل تردد أحد ما
قبل أن يتخذ قرار التصفية؟ وهل كانت إمكانية شن
هجمة دموية على يهود الشتات ضمن الاعتبارات التي
وقفت وراء قرار القيادة الإسرائيلية التي قررت تصفية
مغنية؟ وهل كان من الواجب أن يكون هذا الاعتبار
قائماً؟..

سواء رغبوا أم لم يرغبوا، فإن يهود العالم محسوبين
تلقائياً على إسرائيل. الهجمة على مبنى الجالية
اليهودية في بيونس آيرس عام ١٩٩٤ والانفجارات في
كنس اسطنبول في السنوات الأخيرة برهنت على أن
الشتات هو النقطة الأضعف لدولة إسرائيل.

إن مستوى الحراسة والحماية القائمة للجاليات
والمنشآت اليهودية المختلفة ليس متماثلاً: ففي دولة مثل
تركيا، التي شهدت هجمات إرهابية في الآونة الأخيرة،
وألمانيا، مع صدمتها التاريخية الفريدة، يشبه الدخول
إلى كنس يهودي الولوج إلى غواصة حربية، فمباني
الجالية اليهودية موجودة في أماكن حصينة ومحروسة
من قبل كتائب من عناصر الشرطة. أما في دول أخرى
مثل الولايات المتحدة فالحراسة تتراوح بين البسيطة إلى
المفقودة تماماً.. ولكن في كل الأحوال ليس هناك نقص
في الأهداف، كما أن من الناحية الأمنية هناك حدود
لقدرية إسرائيل على توفير الحماية ليهود العالم الذين

على إيران سيختار النظام الإيراني شن هجوم انتقامي على أهداف يهودية في أرجاء العالم. ما هو وزن يهود طهران وأصفهان وشيراز في منظومة الاعتبارات التي تؤخذ بالحسبان عند اتخاذ قرار بشن هجوم محتمل؟.. يهود إيران اليوم ليسوا سجناء ولديهم طرق ووسائل للهجرة. العقبة الأساسية اقتصادية، وهي إلزامهم بإبقاء أغلبية أموالهم ورائهم. مئات قلائل فقط نجوا بالصدفة

وغادروا إيران في عام ٢٠٠٧ هم يدركون الخطورة التي ينطوي عليها استمرار وجود الجالية القديمة ولكنهم يختارون البقاء. يبدو أن من الممكن الادعاء بأن إسرائيل مسئولة عن مصير باقي اليهود في الشتات. أمنهم يجب أن يكون ضمن اعتبارات الخطورة المحدقة، ولكن لا يمكنه أن يكون الاعتبار الأعلى عندما تكون هناك مصلحة أمنية قاطعة بالنسبة لإسرائيل.

الردع هام ولكن له ثمن

بقلم: شلومو جازيت (❖)
معاريف ٢٠٠٨/٢/١٩

لي ثلاث ملاحظات أخرى في هذا الشأن:

أولاً، سواء كانت هذه عملية للموساد أم لا، فإن تصفية مغنية تساهم بلا ريب في ترميم مكانة واعتبار الموساد الإسرائيلي في الرأي العام في إسرائيل وفي العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه العملية تساهم في رفع وزن الردع الإسرائيلي بشكل عام، سواء تجاه حزب الله أو في ساحات أخرى.

ثانياً، هذا الردع الإسرائيلي للأسف لن يمنع تخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية ضدنا، وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لحماس، للجهاد الإسلامي وكل باقى محافل الإرهاب العاملة ضدنا. ولكن العملية الناجحة ستستدعي أيضاً الجانب الآخر، وهو اتخاذ مزيد من الحذر، واتخاذ خطوات للدفاع عن النفس والاختباء. درسهم واضح: لم يعد هناك إرهاب «فاخر»، يعلن الحرب على إسرائيل، دون أن يخاطر برد فعل.

ثالثاً وأخيراً، في البعد الاستراتيجي أيضاً، فإن عزى العملية لإسرائيل يساهم ويعزز من بناء صورة إسرائيل كدولة مبادرة، تخطط ولديها كامل القدرة على التنفيذ في منظومة علاقاتها مع العالم المحيط، سواء كانت هذه الصورة صحيحة ومبررة أو لم يكن هذا صحيحاً ومبرراً.. فحسناً أن يتعاطوا معنا كأمر لا ينبغي الاقترب منه أو التحرش به.

(❖) كاتب المقال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) سابقاً.

لا ريب عندي في أن خليفة عماد مغنية الذي يقف اليوم على رأس دائرة العمليات في حزب الله، تلقى منذ الآن توجيهات لا لبس فيها بالتخطيط والتنفيذ لعمليات تآر استعراضية ضد إسرائيل، ضد إسرائيليين وضد يهود في العالم.

لست أدري إذا كان الموساد الإسرائيلي هو المسئول عن عملية التصفية أم لا، ولكننا جميعاً نسمع ونقرأ عن تصريحات من السياسيين، والمحليين ورجال الإعلام (الذين لا يعرف أى منهم حقاً مَن نفذ العملية)، الذين يتباهون، باسم إسرائيل، بالعملية الناجحة. وحتى لو لم تكن هناك يد إسرائيلية ضالعة، فإن إصبع الاتهام الدولي موجه نحونا، فإسرائيل هي من أهم من له حساب طويل مع عماد مغنية. ولكن سيكون من المؤسف أن نكون ضحية رد فعل من حزب الله دون ذنب اقترفناه. رئيس الأركان وجه الجيش الإسرائيلي للاستعداد لهجوم محتمل في شمالي الدولة، فيما أن قيادة مكافحة الإرهاب نشرت دعوة لكل الإسرائيليين لاتخاذ جانب الحذر في البلاد، لاسيما أثناء وجودهم خارج البلاد. وبالفعل، أصبحنا نتوقع في الفترة القادمة أن تفتش عمليات الرد من حزب الله عن أهداف إسرائيلية أو يهودية. ولا ينبغي أن نتعجب إذا لم تكن ردود الفعل هذه في الأيام القريبة القادمة. فمن جهة، ليس لدى حزب الله الأدوات لتنفيذ رد من هذا القبيل بعد يوم واحد، ومن جهة أخرى، لا يوجد شيء ملح بالنسبة لهم، فيمكنهم أن ينتظروا بصبر نزول حالة التأهب في إسرائيل والعثور على هدف غير محصن تماماً.

الشأن الفلسطيني

بقلم: شولاميت أفيتسور
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٢/٢

نشاط يسار: "لن ننصاع إلى قوانين عنصرية"

للفلسطينيين في كل أنحاء المنطقة (C) رغم أنها أراضى مملوكة لهم، "وقد أدى هذا الوضع إلى أنه لم يعد أمامهم خيار آخر سوى البناء بشكل غير قانوني". كما أشار إلى أن هذا النشاط رمزي، وأن "هناك مغزى كبير لأن يرى الفلسطينيون أن هناك مدنيين إسرائيليين يرغبون في بناء مستقبل مشترك".

وقالت رفكا سوم، وهي إحدى المشاركات في أعمال البناء: "لقد جاء هذا العمل احتجاجاً على منع سكان مدنيين من العيش في المكان. وإنني أشعر بالخجل لوجود قوانين في إسرائيل تمنع الفلسطينيين من البناء، بينما يبدو أن هذا انطلاقاً من دوافع سياسية وعنصرية، لأنهم أيضاً لا يمنعون المستعمرين من البناء في نفس المناطق التي يحظر على الفلسطينيين البناء فيها".

منزل أسرة العزيز هو أحد المنازل الذي أعيد بناؤه اليوم، وهي أسرة مكونة من تسعة أفراد اضطروا إلى الإقامة لدى أقاربهم، ويعتزم أفراد الأسرة الآن الانتقال إلى منزلهم بعد ترميمه. أما المنزل الثاني فهو ملك لأسرة مصطفى قداح أحد سكان القرية (٢٠ عاماً). وقال مصطفى لموقع "walla" الإخباري إنه كان على وشك الزواج، وأنه أنفق جميع مدخراته لبناء منزله هو وزوجة المستقبل. ويقول: "ما أن انتهيت من بناء المنزل، حتى جاءوا وهدموا كل شيء. اضطرت إلى تأجيل الزواج، وأصبحت حالتي النفسية سيئة. والآن عاد لي الأمل، واعتزم الزواج فور الانتهاء من بناء المنزل".

منذ ساعات الصباح الباكر يوم السبت (٢٠٠٨/٢/٢) يعمل العشرات من نشاط اليسار وسكان قرية شقبا الواقعة وسط الضفة الغربية على إعادة بناء المنزل الفلسطيني الذين قامت الإدارة المدنية بهدمهما. وقد علق النشاط على أحد المنازل بعد أن تم الانتهاء من بنائه لافتة كتب عليها: "بنى هذا المنزل كتعبير عن رفض الانصياع إلى قوانين عنصرية".

هذا وتوضح اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل وحركة "بروفيل حداث"، القائمتين على تنظيم هذا النشاط، أن بناء المنزلين هو نشاط رمزي يهدف إلى الإعلان عن: "رفضنا الانصياع لقوانين عنصرية، والمساس بأبرياء وتدمير الحياة المشتركة مع جيراننا الفلسطينيين، ورفضنا للتطهير العرقي وسلب أراضي الفلسطينيين".

ويقول المسؤولون في اللجنة إنه خلال الأربعين عاماً الماضية، منذ احتلال الضفة الغربية، تم هدم ١٨ ألف منزل فلسطيني. وأضافوا: "في الوقت الذي يتم فيه بناء المستعمرات الإسرائيلية بمعدل سريع، يتم سلب الفلسطينيين حقهم في الحصول على مأوى لأسرهم بما يتعارض مع القانون الدولي".

♦ دوافع سياسية وعنصرية:

في حديث لموقع "walla" الإخباري، قال آيال نيف، عضو اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل إنه "لم يكن هناك خيار آخر سوى القيام بهذا النشاط. وأضاف أنه خلال السنوات العشر الأخيرة لم تصدر تراخيص بناء

إسقاط أسوار رفح فشل حركة حماس

غزة. ولن ترفض إسرائيل من جانبها المساعدة في هذه الحرب، لكنها لن تكون مرة أخرى الوحيدة التي تتحمل هذا العبء. وفي ضوء الظروف الجديدة من المتوقع تعاون حقيقي وكبير بين البلدين (مصر - إسرائيل)، رغم التوتر الحالي. ومثل هذا التعاون ضروري، خاصة أن نتائجه لن تكون إنجازاً لحركة حماس، التي لم تحسب خطواتها حتى النهاية. وعلى هذا الصعيد، يجب على إسرائيل حساب خطواتها بحذر، بهدف الحفاظ على نسيج العلاقات الهش مع الحكومة المصرية.

مع ذلك، لا يمكن تجاهل التداعيات الخطيرة، الناجمة عن سقوط السور، أي هروب جماهير من المطلوبين، الذين شاهدوا أنفسهم وهم يتطايرون في الهواء بسبب عمليات التصفية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، وعندما فتحت أمامهم النافذة لم يضيعوا فرصة النجاة بأنفسهم.. وإذا كانت هذه الفرصة حقيقية، فمن الواضح تماماً أننا لن نواجه مشكلة في قطاع غزة فقط، ولكن الخطر سيكون أيضاً في محاولات الوصول لحدود إسرائيل من اتجاهات أخرى، فقد يظهروا في إيلات كما سيحاولون التسلل للضفة الغربية. هذه نتيجة غير مرغوبة، على أقل تقدير، ولكن إحقاقاً للحق، فقد كانت الأنفاق قبل انهيار السور أداة طيعة في أيديهم لمغادرة القطاع. ولذا، من الصعب معرفة حجم التسهيلات التي حصلوا عليها جراء انهيار السور.

هناك تساؤل آخر مثير للشعيرة عن مدى تأثير هذا الحادث على فرص جلعاد شاليط: هل سيحاولون تهريبه..؟ ربما يساعد تدخل مصر المتزايد في التوصل لتسوية.. كما يجب التساؤل: ألم تكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على علم مسبق باستعدادات حركة حماس لإسقاط السور..؟ وهل تمت دراسة التداعيات على المدى القصير والبعيد..؟

خلاصة القول: ما يبدو للوهلة الأولى أنه مثير للقلق والخوف، قد يثمر نتائج إيجابية، وهو أمر مرهون بمدى فهم الخطوات الخاصة بالعلاقات الحساسة بين كل الأطراف المشاركة فيه.

لا يشير العنوان إلى وجود احتمالية لأن يكون الموساد أو أي جهة إسرائيلية أخرى، هو الذي خطط لإسقاط السور في رفح، لأن ذلك سيحول حركة حماس، دون قصد، إلى الجناح التنفيذي.

إن هذه الثغرة، التي تعتبر حالياً نجاحاً ساحقاً لحركة حماس وللجان المقاومة الشعبية في غزة، ليست بالضرورة نتيجة سلبية، فقد تكون ذات مميزات من وجهة نظر إسرائيل، وقد يتضح مستقبلاً أنها فشل لحركة حماس على المدى البعيد.

ما معنى ذلك..؟ صحيح أن الحصار التام على قطاع غزة يُعرض إسرائيل للضغط الدولي، الذي لن تصمد أمامه، حيث يطالبها المجتمع الدولي بتحمل المسؤولية الكاملة عن سجن سكان غزة. وفي هذا الوضع من المتوقع أن تضطر إسرائيل للتراجع عن قرارها بغلق المعابر، وبالتالي تفقد سلاح وقف صواريخ القسام، تلك الحجة المبررة التي تقدمها إسرائيل للمجتمع الدولي من أجل حصار غزة.. ولكن انهيار السور يفتح ثغرة كبيرة لتقليل حدة ضائقة سكان غزة، من خلال نقل مركز الثقل من الحدود الإسرائيلية إلى مصر، التي تفضل حتى الآن غض الطرف أمام هذا الإصرار، باعتباره مشكلة إسرائيلية بحتة، وهي تكتفي بالتصريحات الجوفاء بدلاً من الأعمال. بعبارة أخرى، فقد لاحت الآن فقط فرصة حقيقية للانفصال الشامل، الذي تجسد في المرحلة الأولى في إخلاء مستعمرات جوش قطيف وإخراج وحدات الجيش الإسرائيلي منها، لكنه ترك المزيد من قنوات الصلة بإسرائيل. ما نريد أن نقوله أن انهيار السور هو انقلاب تاريخي، لأن من خلاله يمكن إعادة غزة بصورة أو بأخرى إلى أحضان مصر، التي كانت تسيطر عليها حتى حرب الأيام الستة (حرب ٦٧). ولا أعتقد أن الحكومة المصرية ستتجاهل ذلك، لأن كرة المسؤولية عن حل الأزمة تتدحرج نحوها بقوة.

من الواضح تماماً أن مصر ستجد نفسها حالياً في مواجهة مباشرة مع حماس، الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية وباقي العصابات المعروفة في قطاع

إضراب ديموقراطي

بقلم: عميرا هس
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٦

التي يتم الحصول عليها من الإدارة المدنية. كما تعتمزم الحكومة تخفيض الديون مباشرة من أجور موظفي القطاع العام (يقصد استقطاع الديون من الأجور). لم يشكل الأمر مفاجأة بالنسبة لممثلي النقابات المهنية، فقد تذكروا الطرق التي كان يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، والتي تربط بين تسديد مختلف الديون، ومنح تصاريح المرور والبناء أو إصلاح الخطوط الهاتفية. وتقول النقابات المهنية أن هذا الربط غير قانوني لأن المواطنين جميعاً تحولوا بسببها إلى متهمين يتعين عليهم إثبات براءتهم. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أنه منذ عام ٢٠٠٢ بدأت ديون بعض السكان والمجالس المحلية تتراكم بسبب عدم تسديدهم فواتير المياه والكهرباء، حتى بلغ حجم الديون في عام ٢٠٠٧ - على حد تقدير البنك الدولي - إلى ٥١٢ مليون دولار. وقد قامت إسرائيل (المصدر الوحيد الذي يمددهم بالكهرباء والمياه) باستقطاع هذه الديون من الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تجنيها، ثم تقوم بتسليمها لوزارة المالية في السلطة الفلسطينية. وهذه الحقيقة كافية من وجهة نظر فياض لأن تتدخل الحكومة فيما يتعلق بديون السلطة. وكثيراً ما عارض المتحدثون باسم الحكومة وعلى رأسهم فياض "ثقافة عدم تسديد الديون"، وبذلك أظهروا الجمهور الفلسطيني بشكل عام على أنه خارج على القانون لعدم تسديده الديون في الموعد المحدد. ولم يجنوا من ذلك شيئاً إلا إثارة غضب الجمهور أكثر فأكثر، فالسلطة الفلسطينية نفسها لم تسدد بعد جميع ديونها لموظفيها، ولمختلف المؤسسات والشركات الخاصة، ثم تطالبهم بعد ذلك بالوضع في الاعتبار "الوضع الاقتصادي". وقد أعريت معظم القوى السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها حركة فتح عن تأييدها لمطالب الموظفين ومعارضتها لـ "التصديق على تسديد الديون". وقد بدا خلال اليومين الماضيين أن الحشد الجماعي ضد الحكومة بدأ يجني ثماره، فبدلاً من الإدلاء بالتصريحات الرسمية الجوفاء، ستحدث بعض التغييرات. وبعد الإضراب وجميع المناقشات العلنية والداخلية التي ترافقه بمثابة درس شيق حول الطريقة التي ينجح من خلالها الفلسطينيون في الحفاظ على الاعتراف بقوتهم الجماعية في معارضة السياسة الاقتصادية الليبرالية في ظل ظروف الاحتلال، وإظهار نوع من التظاهر الديموقراطي إزاء دوافع النخبة الحاكمة.

يعد الإضراب في القطاع العام الفلسطيني - على غرار الإضراب الذي بدأ أمس (٢٠٠٨/٢/٥) ومن المتوقع أن يستمر اليوم أيضاً - من نوعية الأخبار التي تعتبر بالنسبة لنا "شأن فلسطيني داخلي" ليس له أهمية إعلامية. وخلافاً للحقيقة الأساسية التي تتمثل في أن جميع المطالب المتواضعة بزيادة الأجور هي نتيجة مباشرة لسياسة الإغلاق والاستنزاف الاقتصادي التي يفرضها المسيطر الحقيقي (إسرائيل)، يخلق الإضراب تحدياً حقيقياً أمام قوة واستقرار حكومة سلام فياض، ويشير إلى تراجع مصداقيتها في نظر الجمهور الفلسطيني. وبعد القطاع العام بمثابة العمود الفقري للسلطة الفلسطينية، حيث يؤيد معظم موظفيه في الضفة الغربية حركة فتح شأنهم شأن ممثليهم في النقابات المهنية. ولكن في الوقت الذي يثبت فيه الصدع بين حكومة رام الله وحكومة غزة مدى قوة السلطة الفلسطينية في نظر الدول العربية، تقلل الفجوة بين القطاع العام وحكومة رام الله من قدرة الأخيرة على الوفاء بتعهداتها تجاه الدول المانحة والبنك الدولي بالتحديد. وتتمثل هذه التعهدات في تقليل عنصر الأجر في ميزانيتها (عن طريق الإقالة أو تخفيض الأجور)، وإلزام السكان بتسديد ديونهم للبلديات مقابل إمدادهم بالكهرباء والمياه. أي أن التحدي الذي يضعه نضال العمال - حيث إن حكومة سلام فياض تعتمد عليهم لضمان المحافظة على شرعيتها - من شأنه أن يقلل من أوسمة التقدير التي تحصل عليها حكومة فياض من ممثلي الاقتصاد العالمي.

ولدى العمال ثلاثة مطالب رئيسية: ملائمة الأجور لغلاء المعيشة، زيادة فعلية لعنصر "المواصلات" في الأجور (بدل مواصلات) - الذي لم يزد منذ عام ١٩٩٩ رغم زيادة أسعار وسائل المواصلات بنسبة الضعف أو ثلاثة أضعاف بسبب الحواجز وارتفاع أسعار الوقود - وإلغاء اللائحة الجديدة التي تطالب كل مواطن بالحصول على شهادة حسن سير وسلوك فيما يتعلق بـ "التصديق على تسديد الديون".

وقد قررت الحكومة ابتداء من شهر فبراير ربط تقديم الخدمات المدنية بتقديم شهادة حسن سير وسلوك من البلديات أو من شركات الكهرباء والمياه. والحديث يجري عن جميع الخدمات الأساسية مثل استخراج بطاقات الهوية وجوازات السفر ورخص القيادة وتصاريح البيع والشراء، باستثناء تصاريح المرور وحرية الحركة

حماس تحاول تثبيت ميزان ردع جديد

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١١
بقلم: عاموس هرتيل وآفي يسخروف

إسرائيل جراء حرب لبنان الثانية، وعلى المخاوف الإسرائيلية من وقوع خسائر فادحة بين صفوف قواتها. لذا، يعتقد كبار قادة حماس أن أولمرت يخشى أكثر على مستقبله السياسي من المجازفة بالمبادرة بشن هجوم واسع للجيش الإسرائيلي في القطاع.

صحيح أن التصريحات النارية من جانب وزراء إسرائيليين خلال اجتماع الحكومة أمس فهمتها حماس في غزة على أنها تهديدات واضحة لها، إلا أن المخاوف الأساسية لدى حماس حتى هذه اللحظة بعيداً عن العملية البرية التي تدرس إسرائيل القيام بها تتمثل في قيام إسرائيل باغتيالات انتقائية لشخصيات كبيرة في الجناح العسكري وربما أيضاً في الجناح السياسي للحركة. ومن هنا ربما جاءت التهديدات الأخيرة من جانب حماس بشن عمليات لا نظير لها في حال استهداف إسرائيل لقادتها.

في مقابل السلاح الرئيسي لدى حماس المتمثل في صواريخ القسام، يبرز الفشل النسبي للجيش الإسرائيلي في إصابة المجموعات المسلحة التي تطلق هذه الصواريخ. فمذ فك الارتباط تم إنفاق أموال كثيرة، وبذل جهود كبيرة من أجل تطوير رؤية ووسائل تسمح بسرعة تحديد مناطق إطلاق الصواريخ، والقضاء على المجموعات المسلحة جواً وبراً، وكانت النتائج حتى الآن مخيبة حتى في أحسن أحوالها.

ولكن عندما تواجه حماس نفسها بنفسها فإنها تعرف أن ما أنجزته يعتبر محدوداً. صحيح أنها نجحت في فرض الإرهاب على مدينة بأكملها، ولكنها لم تكبد إسرائيل نفس الخسائر البشرية التي تكبدتها الأخيرة في موجة العمليات الانتحارية التي شهدتها خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الحالية (انتفاضة الأقصى). وفيما عدا هذه السنوات الثلاث لم تكن حماس مثار خوف في وسط إسرائيل، كما لم يتضرر الاقتصاد الإسرائيلي تقريباً.

وفي هذه المرحلة، وبينما الجيش الإسرائيلي يكمل استعداداته لشن عملية كبرى في القطاع يبدو أن إسرائيل لن تحيد بشكل كبير عن الخط الذي تتتهجه الآن في عملياتها، والذي يتمثل في القيام بعمليات برية في الشريط القريب من الجدار وشن هجمات جوية وعمليات تصفية (التي من المتوقع ارتفاع عددها). وينضم رئيس الأركان جابي أشكنازي، الذي يجتمع اليوم بكبار قيادات الجيش لمناقشة وبحث التقرير النهائي لفينوچراد، إلى موقف وزير الدفاع بأنه لا تزال هناك بعض القطع ناقصة في اللعبة بدونها يتمكن من التوصية بشكل كامل بشن عملية عسكرية واسعة في القطاع.

إن إصابة أخوين من عائلة طويتو فجر السبت لا يزال أمراً غير كاف للقيام بإرسال قوات الجيش الإسرائيلي لشن عملية برية كبيرة في قطاع غزة. فالقيادة السياسية في إسرائيل لم تقتنع بعد بأن الخطة العسكرية يمكن أن تؤدي بالضرورة إلى تغير إيجابي في الوضع عند الحدود مع القطاع.

وعلى الرغم من الضغوط السياسية للقيام بهذه العملية البرية إلا أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك يرغبان في الاستفادة من هامش المناورة المتاح لهما بالكامل قبل أن يصدرا تعليماتهما باتخاذ إجراء عسكري واسع في القطاع. ولكن تطورات الأوضاع تسير خلال الأسابيع الماضية نحو اتجاه واضح تماماً. فالأمر يتجه إلى حد كبير في طريق الصدام والمواجهة بين الجيش الإسرائيلي وحماس نحو المستقبل القريب. والتصعيد ينبع بقدر لا بأس به من محاولة حماس تثبيت ميزان ردع جديد في مواجهة إسرائيل.

فمنذ منتصف يناير الماضي وحتى الآن وحماس تعمل بطريقة أخرى في القطاع، فلم يعد الأمر قاصراً على رد فعل عشوائي إزاء الهجمات البرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي أو إزاء هجمات سلاح الطيران، إنما في مقابل أي إجراء إسرائيلي من هذا النوع، خاصة إذا ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا من أبناء حماس، يأتي الرد من جانب حماس في صورة قصف متواصل لا يتوقف على مدى ثلاثة أو أربعة أيام. وفي نهاية هذا القصف تهدأ الأجواء حتى إشعار آخر. والمثال على ذلك ظهر الأسبوع الماضي، ففي يوم الثلاثاء قتل تسعة نشطاء من حماس في عملية للجيش الإسرائيلي، وبعد ذلك بيومين قتل سبعة فلسطينيين آخرين، ستة مسلحين ومدني. وحسب البيان الذي أدلت به حماس لوسائل الإعلام فقد أطلقت ما لا يقل عن ١٢٥ صاروخ قسام وقذيفة هاون من يوم الثلاثاء وحتى فجر السبت، وذلك فضلاً عما أطلقتها فصائل فلسطينية أخرى. وقد توقفت حماس منذ أمس عن إطلاق النار.

الرسالة إذا التي تبعثها حماس تتمثل في أن أية عملية إسرائيلية ستقابل من الآن فصاعداً برد مماثل. ويتمنون في حماس أن يؤدي استنزاف إسرائيل عن طريق قصف متكرر لسديروت في النهاية إلى اتفاق "للتهدئة" في المناطق (الفلسطينية)، كما يراهنون على أن يشمل هذا الاتفاق مسألة وقف الاعتقالات التي تفدها قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وينبع قرار حماس بانتهاج هذا النوع من الاستراتيجية من افتراضهم بأن القيادة الإسرائيلية تخشى شن عملية برية كبيرة، معتمدين في ذلك على الصدمة التي تلقتها

ليفني ستطالب الفلسطينيين بترميم قبر يوسف (١)

مكتب التنسيق والارتباط في نابلس، في مواجهة الأشخاص ذوي الصلة في الجانب الفلسطيني، بهدف إعادة وضع القبر إلى سابق عهده.

كما ورد في الخطاب الذي أرسلت نسخة منه إلى رئيس الوزراء: "إنني أعتزم أن أطرح خلال محادثاتي مع كبار المسؤولين الفلسطينيين موضوع الاهتمام بالأماكن المقدسة للشعب اليهودي، الموجودة في مناطق يهودا والسامرة، مع التركيز على قبر يوسف".

◆ الفلسطينيون تعهدوا باحترام قدسية المكان:

أثناء المعارك الدامية التي اندلعت خلال اضطرابات نفق الحائط الغربي، عشية عيد المظال عام ١٩٩٦، تعرض قبر يوسف للهجوم. وقد دخلت التعزيزات التي أرسلها الجيش الإسرائيلي إلى منطقة المعارك دون استعداد مناسب، مما أدى إلى مقتل ستة جنود. ومنذ هذا الحدث، تعالت الأصوات مطالبة بإخلاء جنود الجيش الإسرائيلي من ساحة القبر.

وبعد مرور أربع سنوات، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، قام الفلسطينيون بهجوم على المكان. وخلال الهجوم، في اليوم الثاني من عيد رأس السنة أصيب شرطى من قوة حرس الحدود وهو مدحت يوسف، وقد نزع حتى كاد يموت خلال محاولات التنسيق مع الشرطة الفلسطينية من أجل إنقاذه.

وأخيراً، يوم السبت الذي تلى وفاة الجندي مدحت يوسف، رحل الجيش عن المنطقة، بعد أن تعهد الفلسطينيون باحترام قداسة المكان وعدم تخريبه، ولكن هذا كما يبدو لم يحدث.

١- قبر يوسف: هو قبر موجود قرب مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة. ثمة آراء متباينة حول كون هذا القبر قبراً ليوسف بن يعقوب، غير أن القبر يعتبر مقام مقدس لدى اليهود منذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وإن كان لا يعتبر مقدساً جداً. ورغم أن المعتقدات اليهودية تقول إن يوسف قد دفن في مدينة شكيم، وهي نابلس حالياً، يعتقد بعض علماء الآثار أن عمر القبر لا يتجاوز بضعة قرون، وأنه مقام لشيخ مسلم اسمه يوسف الدويكات.

٢- النائبة روحاما أفراهام تم ضمها إلى مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٧ وتعيينها في منصب الوزير المسئول عن الاتصال بين الحكومة والكنيسة خلفاً للوزير يعقوف إدري.

بسبب الإهمال الشديد الذي تم الكشف عنه في ساحة قبر يوسف، من المتوقع أن تطلب إسرائيل من السلطة الفلسطينية الاهتمام بالأماكن اليهودية المقدسة التي تعرضت للإهمال الشديد منذ أن تم نقلها إلى السلطة الفلسطينية في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية).. هذا ما أعلنته القائمة بأعمال رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، في خطاب رسمي أرسل أمس (الخميس ٢٠٠٨/٢/١٤) إلى الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت.

كان رئيس الوزراء إيهود أولمرت قد طلب من وزير الدفاع، إيهود باراك، أن يخاطب رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، بخصوص هذه المسألة الحساسة.. ويأتى اهتمام أولمرت وليفني وباراك بهذه القضية في أعقاب الشكاوى التي تقدم بها بعض المستعمرين بسبب الإهمال والتخريب الذي تشهده ساحة قبر يوسف. وعليه، فقد عرضت الوزيرة روحاما أفراهام (٢) الموضوع على أولمرت وليفني وباراك.

كما جاء في خطاب روحاما: "إن سكان شمال السامرة (شمال الضفة) يشكون من الإهمال والتخريب الشديدين للذين أصابا ساحة قبر النبي يوسف. كانت السلطة الفلسطينية قد تعهدت فور انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من ساحة القبر، واندلاع اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٠ بالحفاظ التام على هذا المكان المقدس. غير أنه، منذ تنفيذ عملية السور الواقى في مارس ٢٠٠٢، تركت ساحة القبر مشاعاً، وتم تدنيسها مرات كثيرة دون أن يكون هناك رادع".

أضافت الوزيرة روحاما أفراهام أنه باستثناء عملية نظافة واحدة لم تستغرق إلا ساعات قليلة، بعد أن تحمل رجال الشرطة الفلسطينيين المسؤولية عن المنطقة منذ بضعة أشهر، لم يتم أى شيء في المكان.

تم إرسال نسخة من خطاب الوزيرة إلى رئيس الوزراء أيضاً، الذي رد بأنه أصدر تعليمات لوزير الدفاع بالاهتمام بهذا الموضوع بالتعاون مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض. ورداً على خطاب الوزيرة أفراهام، كتبت الوزيرة ليفني، التي تشغل أيضاً منصب رئيس طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين: "لقد أصدرت تعليمات إلى ممثلى الوزارة بدراسة الموضوع مع المدير المدني في منطقة نابلس. وفي أعقاب الدراسة أصدرت تعليمات إلى مكاتبى من أجل العمل مع منسق العمليات في المناطق (الفلسطينية)، ورئيس الإدارة المدنية، ورئيس

خطر ديموجرافي

بقلم: ميرون بنفستي
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٩

لذلك، كان من المهم جداً فك الارتباط عن غزة وربطها بمصر.. وكل ذلك من أجل تعزيز الوهم بأن لا تنتمي للمعادلة اليهودية الفلسطينية.

أوساط اليمين الإسرائيلية المعنية بإزالة المبرر الديموجرافي لإخلاء أراض فلسطينية تبذل جهوداً كبيرة لزعزعة مصداقية المعطيات الفلسطينية.. والفلسطينيون من جانبهم يساعدونهم في ذلك من خلال تصريحاتهم بأن مجرد إجراء الإحصاء هو «تجسيد للسيادة الفلسطينية».

والآن عندما أخذ «الخطر» يتحقق أو أنه يوشك أن يتحقق قريباً، أصبح الرد فقط الذي يمكن رده هو المجادلة حول مصداقية المعطيات أو الكف كلياً عن التطرق إليها. ناهيك عما تفتقت أذهانهم إليه كطريقه ناجعة للانتصار على هذا الخطر الديموجرافي من خلال تفكيك الفلسطينيين إلى مجموعات مشرذمة يسهل على اليهود المسيطرين أن يواجهوها.. والحقيقة هي أن الإحصائيين والجغرافيين وحدهم هم الذين سيواصلون التعامل مع الفلسطينيين كوحدة واحدة، أما الباقون - السياسيون من يسار ويمين - فيسلون أنفسهم بوجود مجموعات فلسطينية مفرقة - مليون ونصف المليون في غزة، ٢.٢ في الضفة و١.٢ مليون في إسرائيل - يتعاملون معهم وكأنهم شعوب مختلفة وليست جزءاً من الكتلة الإنسانية الواحدة المهددة والمخيفة. لشدة الغرابة أيضاً أن الفلسطينيين أنفسهم يقبلون بهذا التحطيم الديموجرافي، ويسهمون بذلك في الوهم بأن الخطر الديموجرافي قد زال.

نشر معطيات الإحصاء الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني التي تفيد بأن عدد سكان المناطق (الفلسطينية) قد وصل إلى ٣,٨ مليون نسمة لم يحظ بصدى واسع في الإعلام الإسرائيلي. كل هذا رغم حقيقة أن المعطيات (مع المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي في بداية السنة) تشير إلى أن عدد اليهود والعرب بين النهر والبحر يقترب من التعادل. وإذا خصمنا ٢٠٠ ألف فلسطيني في شرق القدس، والذين تم إحصاؤهم مرتين، يصل عدد اليهود إلى ٥,٤ مليون نسمة، وعدد العرب إلى ٥,٢ مليون نسمة (عرب إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة).

وفقاً لهذه المعطيات التي تجسد «الانقلاب الديموجرافي» سيحقق العرب الأغلبية غربي نهر الأردن بعد عام أو اثنين. كان من المفترض أن يؤدي هذا الحدث التاريخي إلى تعليق من السياسيين والمحللين الذين يقومون بتضخيم «الخطر الديموجرافي» دائماً والذي يهدد وجود الدولة اليهودية الصهيونية وفقاً لوجهة نظرهم، ولكن هذا لم يحدث.

وفقاً لهذه المعطيات والنظرة المترتبة سيتحول اليهود إلى أقلية في وطنهم. لذلك، يعتبر الإحصاء دلالة مركزية في كل خطة سياسية تهدف إلى «إزالة» العرب من المعادلة الديموجرافية، من «فك الارتباط» حتى «الانطواء» ومن «سلخ» تجمعات عربية في المثلث حتى «بتر» أحياء نائية في شرق القدس.. وعلى هذا النحو، يكون الانسحاب من غزة قد حسّن التوازن الديموجرافي، إذ طرح منها ١,٥ مليون فلسطيني.

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

المصدر: موقع ديبكا
٢٠٠٨/١/٢٧
بقلم: هيئة تحرير الموقع

حزب العمال الكردستاني يوجه تحذيراً لإسرائيل

تضمن قواتاً جوية ومدرعة ووحدات تركية خاصة تعمل في شمال العراق وكردستان. وبعد مرور وقت قصير على التحذير الذي وجهه حزب العمال الكردستاني لإسرائيل، عاودت المقاتلات التركية قصف أهداف المتمردين الأكراد.

وتقول مصادرنا العسكرية إن مدينة باتمان، وفقاً لمزاعم الأكراد، التي توجه إليها الوفد العسكري الإسرائيلي، لا تقع في مواجهة كردستان العراقية فحسب، وإنما أمام تجمعات الأكراد في سوريا، وتحديداً أمام مدينة الكميشلي (Al Qamishli) تلك المدينة السورية - الكردية الكبيرة الواقعة شمال سوريا.

وقد أعلنت مصادرنا لمكافحة الإرهاب أن أنقرة صرفت انتباه دمشق مؤخراً عن أن مقاتلي حزب العمال الكردستاني يجتازون الحدود العراقية - السورية، بمساعدة أكراد سوريين، لاستخدام المجال الإقليمي السوري من أجل التسلل إلى جنوب تركيا، وتحديداً إلى مدينة ديار بكر وشن عمليات تخريبية. كما أن مدينة باتمان لا تبعد عن إقليم سيرنيك (Simiak) التركي الذي حلقت في مجاله الجوي - وفقاً لما أعلنته عناصر تركية - طائرات سلاح الجو الإسرائيلي خلال هجومها على المنشآت النووية السورية في السادس من سبتمبر الماضي.

كما أعلنت مصادرنا أن التحذير الذي وجهه حزب العمال الكردستاني لإسرائيل، بعدم مساعدة الأتراك في حملتهم الإعلامية، تتعلق بالأنباء التي تواترت مؤخراً

وجهت القيادة العسكرية لحزب العمال الكردستاني (PKK) اليوم الأحد الموافق (٢٠٠٨/١/٢٧) تحذيراً لإسرائيل بالتوقف عن التدخل في الحرب بينها وبين الجيش التركي جنوب تركيا وشمال العراق. وأشار حزب العمال الكردستاني إلى أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً - يساعد الجيش التركي في أنشطته ضد القوات الكردية العاملة في شمال العراق - توجه مؤخراً إلى مدينة باتمان الواقعة جنوب تركيا. وقد وجه الأكراد تحذيراً مباشراً إلى الحكومة الإسرائيلية بعدم وضع عراقيل لا طائل منها إزاء نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم العادلة.

وقد أشارت مصادرنا إلى أن نبأ كهذا يعد مساساً صارخاً بأسرار خاصة تتعلق بالوفد. ولم يتحدث حزب العمال الكردستاني بالتفصيل عن تشكيل هذا الوفد العسكري، ولكن نشر هذا الخبر في حد ذاته والموجه للحكومة الإسرائيلية يدل على أن حزب العمال الكردستاني يرغب في التلميح إلى اختراق أجهزة الأمن المحيطة بهذا الوفد.

كما يؤكد هذا النبأ أن قوات حزب العمال الكردستاني لن تنهار مثلما تحاول الدعاية التركية الترويج لذلك في وسائل الإعلام العالمية بمساعدة إسرائيل وسوريا وإيران.

وتشير مصادرنا العسكرية إلى أن مدينة باتمان هي عاصمة إقليم باتمان الذي يعتبر جزءاً من كردستان التركية، وتقع باتمان بين قاعدتين عسكريتين كبيرتين هما ديار بكر وسيرت، وهما قاعدتان عسكريتان

حول بدء المتمردين الأكراد في نقل قواتهم من شمال العراق إلى إقليم ناجورنو كاراباخ الواقع بين أذربيجان وأرمينيا، بهدف إبعادها عن أي هجوم أو قصف تركي، وعن عناصر المخابرات الأمريكية والإسرائيلية التي تساعد الأتراك.

ما مدى صحة هذه المعلومات؟ وهل مقاتلي حزب العمال الكردستاني قد وصلوا حقاً إلى إقليم ناجورنو كاراباخ؟ لا يمكن معرفة ذلك في هذه المرحلة.

والتقدير الاستخباراتي لأجهزة المخابرات الأمريكية والشرق أوسطية العاملة ميدانياً، هو أن بعضاً من قادة حزب العمال الكردستاني قد أجروا بعض زيارات ميدانية بشكل سري، لدراسة إمكانية نقل القوات من العراق إلى هناك، وظروف عملهم المحتملة في المنطقة. وكانت إحدى المسائل التي درسوها تلك الفرصة المتاحة لقواتهم من أجل التوجه إلى هناك والعمل عن طريق أذربيجان ضد أهداف تقع في شمال تركيا.

المصدر: www.nfc.co.il

٢٠٠٨/١/٢٨

بقلم: هيئة تحرير الموقع

إسرائيل وفرنسا تتعاونان في سوق صك العملة الدولي

تستطيع تسجيل أوراقها المالية للتداول في البورصة الأخرى - وكذلك إصدار أوراقها المالية في الدولة الأخرى.

تعد هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي وقعت عليها هيئة الأوراق المالية في إسرائيل. وتعد خطوة غير مسبقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث يتم لأول مرة تجربة نظام جديد كان حكراً على هيئات الأوراق المالية في أوروبا، لم يكن يُطبق في دولة خارج الاتحاد نهائياً. وقد اعترفت الهيئة في إسرائيل بشكل أحادي بالأنظمة الرقابية للولايات المتحدة وبريطانيا من أجل تنظيم التسجيل المزدوج، وهي تعتمد على الأنظمة الرقابية في هذه الدول من أجل تنظيم التسجيل المزدوج لشركات إسرائيلية في البورصة في تل أبيب، ولكن هذا الاعتراف غير متبادل وإنما أحادي الجانب.

♦ طريق لأسواق مالية أخرى:

وقد أفادت الهيئة أنها تعتبر التوقيع على الاتفاقية هدفاً استراتيجياً: فهو يسمح للشركات الإسرائيلية بالتسجيل للتداول في فرنسا، التي ستتحول إلى منفذ للسوق الأوروبي بالنسبة لها. وسيسمح الأمر بالدخول لأسواق مالية أخرى، وانتشار دولي وتوسيع قاعدة المستثمرين، من خلال حاجتهم للتعامل رقيب واحد - وهو هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية. وفي المقابل سيسمح للشركات من خارج إسرائيل بالتسجيل في التداول في إسرائيل، نظراً لأن هذه الشركات تخضع لإشراف النظام الرقابي في الدولة المضيفة.

وهناك ميزة أخرى لهذه الاتفاقية، حيث تشير الاتفاقية لأول مرة بشكل واضح وعلمي إلى أن النظام الرقابي الأجنبي فحص نظام الرقابة في إسرائيل ووجده يتوافق مع أرقى المعايير السائدة في العالم. وقد تواصلت الاتصالات قبيل توقيع الاتفاقية طوال عام

وقعت هيئتا الأوراق المالية في إسرائيل وفرنسا اليوم الموافق (الاثنين ٢٨/١/٢٠٠٨) مذكرة تفاهات تسمح لأول مرة بفتح الأسواق المالية في إسرائيل وفرنسا أمام حركة التداول للشركات الفرنسية والإسرائيلية، من خلال اعتماد متبادل لهذه الهيئات على المنظومة الرقابية في الدولة الأخرى. وقع على مذكرة التفاهات رئيس الهيئة الإسرائيلية موشيه طري، ورئيس هيئة الأوراق المالية الفرنسية ميشيل برادا.

وقد بدأت الهيئة العمل على إدخال تشريع تعديلي بشكل يسمح بخروج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ. وتستند الاتفاقية على فكرة الرقابة والتنظيم السائد في دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتنظيم عمل الأسواق المالية. هذه الخطوة تسمح للدول بالاعتراف بالنظام السائد في كل منها، وعدم المغالاة في الرقابة البيروقراطية باستثناء تلك المطبقة في الدولة المضيفة. هذا النظام مُتبع في كل ما يتعلق بالتسجيل لتداول الأوراق المالية: فالشركة التي تحصل على تصريح بنشر كشف حساب وتسجيل للتداول في الدولة التي ستستضيفها، يمكن أن تقدم التصريح للدولة المضيفة، وأن تسجل أوراقها المالية للتداول في بورصة الدولة المضيفة دون الحاجة إلى تصريح آخر.

♦ تسجيل شركات فرنسية في إسرائيل:

تحدد الاتفاقية الموقعة بين فرنسا وإسرائيل الشروط التي تنظم تسجيل الأوراق المالية المعدة للتداول، وتحدد مبادئ وآليات التعاون بين الهيئات. وبناءً على استيفاء هذه الشروط، تستطيع الشركات المسجلة في السوق المنظمة في فرنسا (يورو - نيكست فرنسا) أو في بورصة الأوراق المالية في تل أبيب، تسجيل الأوراق المالية التابعة لها في البورصتين معاً. كذلك فإن الشركة المسجلة الآن في إحدى هاتين البورصتين

٢٠٠٧، وفي نهاية الأمر أعلنت فرنسا وبلجيكا اعترافهما بالإشراف في إسرائيل. ويقول رئيس الهيئة موشيه طري: "إنه يوم تاريخي، فقد أعلنت أوروبا اعترافها بنظام الرقابة لدينا وبدقة التقارير التي نعلنها وأنها تشبه تماماً الوضع لديها. كما أن السوق العالمي يعتبر إسرائيل مجتمعاً متساوياً في الحقوق .. ولا حصر للفوائد التي ستجلبها الاتفاقية وما سيتبعها من اتفاقيات للمستثمر الإسرائيلي ولشركات التداول هنا".

وأضاف وزير المالية روني بار - أون أنه "من المحتمل أن تعمل الاتفاقية على تمهيد الطريق في علاقتنا مع أوروبا بأكملها في هذا المجال. إنها خطوة أخرى لتجسيد حلم تحويل إسرائيل إلى مركز مالي، يشع بضوئه على المنطقة بأسرها. إنها خطوة ستسمح للشركات الإسرائيلية بالاندماج في سوق المال العالمي وجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في إسرائيل بسهولة وبالحد الأدنى من البيروقراطية".

بقلم: روني سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٢/١

باراك يلتقي الرئيس الباكستاني سراً في باريس

النوى الباكستاني في أيدي منظمات إرهابية متطرفة تعمل في الدولة وفي المنطقة.

وقد أوضح باراك لمشرف أن التهديد النووي الإيراني يشكل خطراً إقليمياً وعالمياً على حد سواء، غير أن مشرف طمأن وزير الدفاع الإسرائيلي زاعماً أن السلاح النووي في بلاده مؤمن جيداً، وأنه لا خوف من وقوعه في أيدي متطرفة. كما أكد المسئولون



اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الأسبوع الماضي سراً مع الرئيس الباكستاني برفيز مشرف. هذا ما ذكرته مساء اليوم (الأحد ٢٠٠٨/٢/١) القناة الثانية الإخبارية بالتلفزيون الإسرائيلي. هذا وقد التقى الاثنان في باريس وبحثاً معاً الخطر النووي الإيراني والوضع في المنطقة.

كان الاثنان قد التقيا بالمصادفة

يوم الثلاثاء الماضي في الفندق الذي كان يقيم فيه باراك خلال زيارته لباريس ودارت بينهما محادثات لفترة قصيرة. كما تبين أن الرئيس برفيز مشرف قد دعا باراك في اليوم التالي مباشرة للقاء رسمي تصدره البرنامج النووي الإيراني والمخاوف من أن تتسرب الخبرات النووية الباكستانية إلى أيدي منظمات إسلامية متطرفة عن طريق الخطأ.

ووفقاً لما ورد من الأنباء، فقد استغرق اللقاء بين الاثنين نحو ساعة. وخلال اللقاء أعرب وزير الدفاع إيهود باراك للرئيس الباكستاني عن قلقه من تعاظم قوة الإسلام المتطرف في بلاده، والمخاوف من وقوع السلاح

بوزارة الدفاع الإسرائيلية أن الاثنين قد بحثا الملف النووي الإيراني الذي يثير قلقاً شديداً في إسرائيل.

جدير بالذكر أن مسألة تأمين المنشآت النووية الباكستانية قد أثارت قلقاً شديداً بين أوساط المجتمع الدولي برمته وذلك بسبب حالة الطوارئ التي أعلنتها باكستان منذ نحو شهرين، وفي ضوء تعاظم نشاط بعض المنظمات الإسلامية المؤيدة لحركة طالبان في باكستان. فيما نفى المسئولون الباكستانيون هذه المزاعم تماماً، لاسيما في ضوء الاقتراح المطروح بشأن قدوم قوات أمريكية للدولة من أجل تأمين المنشآت النووية في البلاد.

هل يصفح فريق البيتلز...؟

بقلم: سيمون سفانجين
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٠

حتى بعد حرب لبنان الثانية - الحرب التي لا يستطيع أى شخص عاقل، إن توافرت لديه كل المعلومات، اتهام إسرائيل بأنها هي التي بدأت فى شنها - لم تهتم وزارة الخارجية بالتعامل جدياً مع القضايا التي روجتها إسرائيل فى العالم. وقد وبّخت لجنة مراقبة الدولة (لجنة تابعة للكنيست) هذا الأسبوع الحكومة التي فشلت فى



إليكم ملخص الحكاية: قدم السفير الإسرائيلي الجديد لدى بريطانيا اعتذاراً لفريق البيتلز على قرار الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٦٥ - هذا العام الذى أصدر فيه الفريق ألبوم "Help" وحقق نجاحاً كبيراً فى كل العالم - بمنع النجوم الأربعة من تقديم عروض فى الأرض المقدسة. وقد التقى فى ليفربول مع الأخت غير الشقيقة لـ "جون لينون" حتى يسلمها يداً بيد هذا الاعتذار.

كان رون بروسر، السفير الإسرائيلى لدى بريطانيا، قد وجه دعوة إلى عضوى الفرقة، اللذين مازالا على قيد الحياة، للمشاركة فى الإحتفال بمرور ٦٠ عاماً على استقلال إسرائيل.. وقد اختتمت الرسالة بما يلي: "فى العام الستين لاستقلالنا، نود أن نعرض عليكم مرة أخرى الظهور فى إسرائيل".

يمكن افتراض أن اعتذار السفير هو جزء من محاولة بائسة "لامتلاك القلوب"، لأن وزارة الخارجية أخطأت حينما اعتقدت أنها بذلك ستكون قادرة على القيام بإجراء علاقات عامة ودعائية.

والتفتيش فى الأرشيفات للاعتذار عن هذا القرار، الشاذ عن مألوف تصرفات الحكومة الإسرائيلية على مختلف الأجيال، لن يساعد بأى شكل من الأشكال فى توضيح مواقفنا، التي تعتبر مبررة فى بعض الأحيان، ولكنها تثير خلافات، وبالطبع لا نستطيع التصدى للدعاية التي يشنها أعداء إسرائيل.

تنفيذ التزامها بإقامة إدارة إعلام قومية فى مكتب رئيس الوزراء. وعندما قال سكرتير الحكومة عوفيد يحزقئيل إن الحكومة رصدت أربعة ملايين شيكل لإقامة هذه الإدارة، وجهت اللجنة نقداً مبرراً بسبب عدم إقامة الحكومة تلك الإدارة حتى الآن.

إن بروسر يتصرفه هذا (هو طبعاً موجه من وزارته)، الذى حاول من خلاله محو الصورة السلبية عن إسرائيل عام ١٩٦٥، إلا أنه فى حقيقة الأمر زاد الطين بلة، لأنه حوّل إسرائيل من مصدر للسخرية عام ١٩٦٥ (على اعتبار أنه لا يوجد شخص عاقل يحظر ظهور فريق البيتلز وهو فى قمة مجده..٩٠) إلى إسرائيل أخرى ٢٠٠٨، فبدت منكسرة وتبعث على الشفقة.

إن أكبر خطأ ارتكبه بروسر كان عدم توجيهه الاعتذار إلى الشخص الصحيح، حيث إن فريق البيتلز لم يتضرر من عدم الظهور فى إسرائيل. وبدلاً من ذلك، كان يتعين عليه تقديم اعتذار للجمهور الإسرائيلى، الضحية الحقيقية لعدم الرؤية الثاقبة المحافظة لمتطرفى حكومته.

تعالوا نتحدث ولكن في موضوع آخر

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١١
بقلم: يوآف شتيرن

في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قرر الاثنان أن يفعلوا شيئاً باستخدام المكان الذي يعيشان فيه من أجل المنطقة التي جاءا منها. أما باقى أعضاء فريق العمل بالمشروع (حوالى ٢٥ عضو هيئة تدريس بالجامعة)، يقومون بإلقاء المحاضرات على المجموعات المختلفة وتوجيههم بشكل تطوعي.

♦ بين غزة وتل أبيب:

من المقرر أن يصدر الكتاب الدراسى الذى عكف المدرسون على إعداده بثلاث لغات: العبرية، الإنجليزية والعربية. ومن المقرر أن يتم تدريسه فى المدارس التى ستضم إلى المشروع فى المنطقة. وفى مسودة الكتاب ترد نماذج من المجتمعين اليهودى والعربى، ولكنها لا تأتى بوجه عام فى سياق الصراع.

أحد النماذج، على سبيل المثال، تتناول أزمة أسرة رشاد وعزيرة، وهما توأم من حى شوعفات بالقدس. الوالدان سعيدان لأن رشاد سيسافر لدراسة الهندسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهما يعارضان سفر عزيرة للأردن لدراسة الطب، ويفضلان أن تتزوج من أحد معارف الأسرة. الاختلاف فى معاملة الأب للابن والابنة قد يثير غضب التلاميذ الذين ليس لديهم استعداد لقبول عدم المساواة بين البنين والبنات.

مثال آخر يذكر قصة آدم ورويطل، وهما محاضران فى جامعة تل أبيب. الاثنان يدرسان نفس الموضوع ولهما نفس الأقدمية فى العمل وعلى نفس الدرجة الوظيفية، ولكن رويطل تكتشف أن آدم يتلقى راتباً أكبر بكثير من راتبها، من هنا تحتدم الأزمة: كيف تعمل من أجل المساواة دون الإضرار بالصدقة التى تربطها مع آدم.

ومن المقرر أن يتم تمرير البرنامج فى وقت واحد على مدارس ثانوية بالضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والأردن، وسوف تعرض المشكلات فى الكتاب بنفس الأسلوب على كافة التلاميذ. تلميذ غزة ونظيره التل أبيب سيقرآن فى الكتاب عن آدم ورويطل أبناء تل أبيب ورشاد وعزيرة أبناء غزة.

وقد أوضح الدكتور زمورا أن هدف هذا النشاط هو خلق حوار حول المجتمع الذى يعيش فيه التلاميذ والمدرسين على حد سواء. وأضاف: "هدفنا هو إثارة التفكير النقدي. هذه خطوة مهمة جداً فى العمل التربوى الذى يؤدى إلى فهم الآخر وإضفاء شرعية على وجهات النظر المختلفة. عندما نفهم الآخر، يمكننا إحراز تقدم فى حل المشكلات. ونتمنى أن يصبح من الممكن فى نهاية

توصل أعضاء جامعة هاملاين (Hamline) فى ولاية منيسوتا الأمريكية إلى فكرة مبتكرة: مدرسون من إسرائيل والمناطق (الفلسطينية) والأردن ودول أخرى، يجلسون معاً ويتحدثون بأسلوب متحضر وبناء حول نصوص تمثل مسودة لكتاب دراسى سيتم تدريسه فى بعض المدارس بمنطقة الشرق الأوسط.

خلافًا للقاءات مماثلة تتأجج فيها الأجواء، يوجد هنا تعاون مبهر.. والوصفة سهلة: بدلاً من التحدث عن الصراع الإسرائيلى- العربى يتحدثون عن التمييز ضد الأقليات فى منيسوتا أو عن المعاملة التى تلقاها المرأة فى الهند. يبدو أنه من السهل أن تكون ناقداً وقاضياً تجاه الآخر، الأجنبى والبعيد، أكثر من أن تفعل ذلك تجاه مجتمعك.

حضر الندوة التى عقدت الشهر الماضى، على مدار عدة أيام، عشرات من المدرسين انقسموا إلى مجموعات. وقد ناقشت إحدى المجموعات المعاملة التى تلقاها الفتيات والنساء فى الهند. قرأ المشاركون مقالاً نشر فى صحيفة "هيرالد تريبيون"، جاء فيه أنه فى منطقة "ماتشربوا" فى هذه الدولة العملاقة (الهند)، يتم الاحتفال بمولد الابن الذكر بتوزيع حلويات ومخبوزات، بينما لا يحتفل بمولد الابنة الأنثى إطلاقاً. وأحياناً ما يكون رد الفعل أسوأ بكثير، حيث شمل المقال لقاء مع امرأة أنجبت ابنتها الثالثة، وبمجرد أن أنجبت طردت من منزلها هى وبناتها.

أثار الموضوع نقاشاً ساخناً، وكما توقع منظمو الندوة، عبر المدرسون المشاركون فى الحديث عن الواقع فى الشرق الأوسط ووضع المرأة. وقال المدرسون العرب: إن لقب المرأة فى اللغة العربية يلحق باسم ابنها الأكبر أو أبيها، على سبيل المثال "أم على". وتعقيباً على ذلك، قال مدرس فلسطينى إنه سعيد لأنه رزق بابن ذكر يحمل اسمه. فيما أوضح مدرس إسرائيلى أنه الابن الوحيد لأبيه وأن لديه بنتين. وأضاف المدرس الإسرائيلى: "أبى حزين لأن اسم الأسرة لن يستمر. الاسم مهم من أجل الحفاظ على تاريخنا وهويتنا. أعتقد أن هذا الموضوع مهم جداً". وقد قوبل كلامه بإيماءات موافقة من كل الحاضرين تقريباً.

يعمل مشروع التعليم المدنى (Civic Education Project) فى جامعة هاملاين منذ عدة سنوات. والمحرك والروح التى تنبض فى البرنامج هما الاثنان القائمان عليه - الدكتور آريه زمورا (وهو إسرائيلى سابقاً) ولو كنوتى (وهو فلسطينى سابقاً) - ويعيش الاثنان حالياً

الأمر استخدام هذه الوسيلة أيضاً في الحديث عن الصراعات، مع مراعاة احترام موقف الآخر".

◆ البعد يساعد:

جرى اللقاء الحالي للمشاركين في المشروع في مدينة إربد شمالي الأردن، بمبادرة من جامعة هاملين، وبمساعدة وتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية. أحد أهداف الاجتماعات هنا هو خلق مجال تعاون آخر في المستقبل (في موضوع البيئة) بين المدارس من على جانبي الحدود - مدينة إربد في الأردن وعميق بيت شان في إسرائيل.

ويحكي المشاركون أن البعد عن إسرائيل هو ميزة أخرى، تتيح لهم مساحة أكبر من الحرية في النقاش. وتؤكد منى العراقي، مدرسة من مواليد القدس الشرقية تعمل في إحدى المدارس هناك، أنه من الأسهل بكثير الالتقاء في مكان خارج إسرائيل. وأضافت منى: "عندما التقينا في القدس الشرقية كان الأمر صعباً بالنسبة لي. فالجلوس في غرفة والتحدث مع إسرائيليين، ثم الخروج إلى الواقع الصعب في الخارج.. هذا أمر إشكالي جداً".

ويتفق الجميع هنا على أن المدرسين يستطيعون أن يكونوا أداة ممتازة لتغيير المجتمع. وتقول منى العراقي، التي أقامت حوالي ٤ سنوات في الولايات المتحدة، إنها قامت بتمرير المادة الدراسية المذكورة على مدرسة حكومية بالقدس الشرقية، والآن تمررها على مدرسة خاصة، مؤكدة أنه لا توجد أي معارضة لتدريس تلك المواد الدراسية في المدرسة التي تعمل بها. وتقول بتفاؤل: "هذا ممكن جداً".

وتوضح العراقي إنها تفضل عدم التحدث عن الصراع للحيلولة دون انفجار الأوضاع. وتوضح صديقتها زيفيا ماثور، من القرية التعليمية "درور" في منطقة هشارون، أن اللقاء مع الفلسطينيين مهم في حد ذاته بالنسبة لها، وأنه رغم كل شيء، الصراع مازال موجوداً على خلفية الأحداث. وتقول: "الفلسطينيون هم جوهر الموضوع. إنني أشعر أنه يجب على منحهم الشعور بأنني سأظل في بيتي للأبد، ولكنني في الوقت نفسه اعترف بمعاناتهم وأريد أن نستمر معاً من أجل مكان أفضل".

يختبئون وراء العلاقات العسكرية

بقلم: داني شالوم
ماقور ريشون ٢٠٠٨/٢/١٣

◆ علاقات تقوم على المصالح:

ربما تشبه العلاقات الخاصة بين إسرائيل وتركيا العلاقات الإسرائيلية - الهندية إلى حد كبير: ليست علاقات ودية، وإنما علاقات تعتمد على المصالح الأمنية، وعلى مطالب متبادلة يمكن أن يقدمها الجانبان إلى بعضهما، وبصفة عامة تظهر قدرة إسرائيل على التأثير في تلك العلاقات بشكل واضح.

بدأت تلك العلاقات (الإسرائيلية التركية) في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، عندما امتنعت دول كثيرة منها الولايات المتحدة، عن تقديم مساعدات عسكرية لتركيا، وامتنع الاتحاد الأوروبي عن الموافقة على انضمام هذه الدولة إلى الاتحاد الأوروبي لأسباب إنسانية واجتماعية وأسباب أخرى.

وكان الجيش التركي في حاجة لتحسين قدرته الجوية والبرية. وقد توجه سرا إلى إسرائيل، التي استجابت إلى المطلب بحماس شديد وبشكل معلن. طبعاً لم يكن في الاستطاعة الإعلان عن هذه العلاقات حتى طرأت تغييرات سياسية في تركيا، عندما صعدت أحزاب أكثر ليبرالية عن نظيرتها الإسلامية (والتي عادت في تلك الأيام إلى الحكم ويمثلها الرئيس عبد الله جول -

هذه التجربة لن ينساها فيما يبدو كل من كان شاهداً عليها: وزير الدفاع الإسرائيلي يتوجه سرا إلى المعبد اليهودي الواقع في وسط أنقرة تحت حراسة مشددة، وتم إغلاق جميع مخارج ومداخل هذا الشارع. وهناك، التقى الوزير يتسحاق مورديخاي مع رؤساء الجالية اليهودية، واستمع منهم إلى المشاكل التي تواجههم وأنشطتهم خلال الفترة القادمة.

كان ذلك منذ أكثر من ستة أعوام، عندما التقى الوزير الإسرائيلي سرا مع رؤساء الجالية، الذين يديرون حياة الجالية بشكل شبه سري، حتى لا يثيروا ملاحظة أي شخص. ولكن لا يمكن إخفاء طائرات إسرائيلية تحلق في السماء التركية لأغراض تدريبية، ولا العلاقات الأمنية والسياسية بين إسرائيل وتركيا، التي لا يمكن إخفاؤها وراء تلك اللقاءات السرية.

توجه وزير الدفاع إيهود باراك أمس إلى تركيا، كضيف على نظيره التركي وجدي جونول، ومن المقرر أن يلتقى أيضاً مع رئيس الأركان التركي. ولتشجيع العلاقات العسكرية، انضم إلى الوفد الإسرائيلي بنحاس بوخريس، مدير عام وزارة الدفاع، والذي يمثل الصناعات العسكرية في تلك اللقاءات، وكذلك عاموس جلعاد المستشار السياسي لوزير الدفاع.

كاتب المقال). ولكن في كل الأحوال كان للقادة العسكريين، وليس الساسة، الفضل في تنمية هذه العلاقات، حيث إن الجنرالات الأتراك، صناع القرارات السياسية في تلك الدولة الكبيرة، هم الذين يأخذون بزمام الأمور في إدارة العلاقات الخارجية التركية.

وخلال الأعوام الماضية، منذ أن انكسر الجمود بين كلتا الدولتين، تشعبت العلاقات وتوطدت، وبدأت إسرائيل في تصدير عتاد عسكري إلى تركيا بمئات الملايين من الدولارات سنوياً، كما تدير مشاريع كثيرة لتحسين وتطوير الأنظمة القتالية التركية. وقد تشعبت العلاقات العسكرية إلى مجالات كثيرة، حيث تقدم إسرائيل: منظومات متطورة لمئات الدبابات، معلومات استخباراتية، تطوير ٥٦ طائرة فانتوم تابعة لسلاح الجو التركي، بيع طائرات بدون طيار، مد الأتراك بأنظمة إلكترونية وأنظمة مضادة لصواريخ أرض-جو طويلة المدى.

وفي المقابل، يسمح الأتراك لإسرائيل بالتدريب المنفرد في مساحات شاسعة من الدولة. وقد أرسل سلاح الجو الإسرائيلي إلى تركيا عدد من أسرابه القتالية للتدريب في مناطق تقع شمال غرب البلاد. كما توجهت المروحيات لإجراء تدريبات استغرقت عدة أيام هناك، وكانت تجرى التدريبات مع قوات الجيش التركي في بعض الأحيان.

كما أجريت مناورات بحرية - مرة أو مرتين - اشتركت فيها سفن وطائرات تركية وإسرائيلية، وكذلك قوات من الأسطول السادس الأمريكي. وقد أجريت تلك التدريبات أمام السواحل الإسرائيلية وكذلك أمام السواحل التركية. ورغم تسميتها "تدريبات إنقاذ"، إلا أنها طوّرت التنسيق وقدرة الاتصال، في حالة ضرورة القيام بعمليات مشتركة من هذا النوع.

♦ تأثير الاعتبارات السياسية:

لا يكشف النقاب عن كل شيء في العلاقات العسكرية بين الدولتين. وقد أظهرت الأنباء التي تردت خلال عمليات سلاح الجو التركي ضد التجمعات الكردية في شمال العراق، أن طائرات بدون طيار من طراز "هيرون"، من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية، ساعدت في تحديد أهداف ونقل صور في الوقت المناسب للمدافع التركية، ومساعدتها في تحديد قصف الأهداف.

لم تشعر إسرائيل بالسعادة إزاء نشر تلك الأنباء، ولم يؤكدوا المسؤولين الإسرائيليون على أية حال، ولكن هذا لا ينفي وجود تنسيق ومساعدة عسكرية بين الجيشين. وقد نشرت وسائل الإعلام أنباء عن السماح لطائرات الاستطلاع الإسرائيلية بالتحليق في السماء التركية وتصوير أهداف في الأراضي السورية. وبالطبع لم يتم

تأكيد تلك الأنباء، كما التزمت أيضاً إسرائيل الصمت الشديد في هذا الأمر.

وفي العملية التي شنّها سلاح الجو الإسرائيلي ضد منشأة تقع شمال سوريا في نوفمبر ٢٠٠٧، كان الأتراك ضالعين في ذلك، رغمًا عنهم: فحاويات الوقود الاحتياطية التي ألقتها الطائرات الإسرائيلية سقطت على الأراضي التركية.. وقد أثار هذا الأمر ضجة صحفية صغيرة في إسرائيل.. وعموماً، لم تخرج كل المشاريع التي تم الاتفاق عليها والتنسيق لها إلى حيز التنفيذ بعد.

من ناحية أخرى، هناك اعتبارات سياسية، تؤثر على السياسة التركية المتبعة في أي موضوع، لا تقل عن الاعتبارات الميدانية. فمثلاً سبق أن طلبت إسرائيل المشاركة في مناقصة لتوفير طائرات حربية للجيش التركي وأنفقت كثيراً من الملايين على تطوير الطائرات المقاتلة، ولكنها لم تحصل على تلك المناقصة. كما اقترحت إسرائيل على الأتراك التعاون في مجال الفضاء، وبعد فترة طويلة من المفاوضات، فضل الأتراك اقتراح الفرنسيين، لتشجيعهم على تأييد ترشيح انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وقد فشل هذا المشروع كما هو معروف، ولكن التعاون الميداني استمر. ووفقاً للأنباء التي تناقلتها الصحف المتخصصة، فإن إسرائيل زوّدت الجيش التركي بصور من أقمار التجسس "أوفق" و"أبروس" لاستخدامها في العمليات ضد معقل الأكراد في شمال العراق.

وفي المقابل، توجد علاقات تركية خاصة مع الدول العربية. فقد أعلنت تركيا أكثر من مرة أنها تتبع سياسة تحكمها مصالحها القومية فقط.. فقد زوّد الأتراك مثلاً سلاح الجو المصري بعدد من الطائرات الحربية، وكذلك قطع غيار لهذه الطائرات. كما أن تركيا تجرى علاقات ودية مع إيران، رغم أنها تقع في مرمى الصواريخ الإيرانية من طراز "شهاب ٣" أو صواريخ أخرى.

وقد حاولت إسرائيل بيع صواريخ "حيثس ٢" إلى تركيا، ولكن الأمريكيين استخدموا حق الفيتو ضد هذا الاقتراح. كما اقترحت إسرائيل تزويد الأتراك بأنظمة رادار تحذيرية من الصواريخ الإيرانية، ولكن كما هو معروف لم يتخذ قراراً نهائياً في هذا الشأن.

وهناك اقتراح آخر طرحه مسئولون أتراك، بالمساعدة في التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق بين دمشق والقدس. ومن المقرر أن يلتقي الوزير باراك خلال زيارته مع الرئيس عبد الله جول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية على باباجان، وقد نما إلى علم الإعلام التركي أن آخر اثنين سينقلان رسالة من الرئيس السوري إلى الوزير الإسرائيلي. يذكر أن باراك يولي أهمية للتوصل إلى اتفاق مع

سوريا، يشمل التنازل عن هضبة الجولان، وغير مستبعد أنه سيبحث هذا الأمر خلال زيارته لأنقرة.

وقد أعلنت وكالة أنباء "رويترز" أمس أن "باراك يعتبر المسار السوري طريقاً آمناً أكثر من المسار الفلسطيني. وفي هذا الشأن، فإنه ورئيس الوزراء أولمرت لديهما أفكار مختلفة". ويبدو أن الأتراك غير متحمسين لهذا الأمر، لأنهم لا يريدون أن يصبحوا "عنصرًا وسيطاً"، وإنما "طرف مساعد"، على حد قول دبلوماسي تركي بالأمس.

وتمتلك تركيا شبكة علاقات خاصة مع السوريين تتطرق من موقف قوة واضح. فقبل بضع سنوات، نشب

ليس في ألمانيا

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٧

بقلم: شلومو أفنيري (❖)

واضحة، فتحت ألمانيا بواباتها بسخاء ليهود من الاتحاد السوفيتي. ومثل إسرائيليين كثيرين، كنت أنا أيضاً أفضل أن أرى هؤلاء اليهود في إسرائيل.. ولكن لهذا الغرض توجد الوكالة وغيرها من المؤسسات التي تعمل بشكل علني (يقصد أنه لا حاجة لتنظيف في ألمانيا).

منذ البداية لم يكن هناك سبب لتوسيع نشاط "تنظيف" بإضافة فرع لها ألمانيا باستثناء رغبة أفيجدور ليبرمان، عندما عين وزيراً، لكي يكسب لنفسه أرضاً إقليمية أخرى. هذا الميل من المؤسسات التي تعمل بشكل علني، بسط ستاراً من السرية على نشاط مكانه في ضوء النهار، وبالطبع لم يلق الرضا في ألمانيا.

الحكومة الألمانية، الصديقة الأفضل لإسرائيل في أوروبا، اتخذت جانب الحذر - لأسباب مفهومة - في عدم الإعراب عن معارضة علنية. ولكن كل من تحدث مع رجال الحكم أو مع ألمان عاديين، شعر برد الفعل الحرج الذي أثاره القرار حتى في أوساط الأصدقاء.

والآن لم يعد ليبرمان وزيراً في الحكومة، في منصب بحد ذاته كان ذا وصف غريب للغاية (يقصد وزير ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية). أما اليوم فلا يوجد حتى سبب ائتلافي لتحقيق قرار ما كان له منذ البداية أن يتخذ. يوجد بالتأكيد مجال لتشجيع هجرة اليهود من ألمانيا، ولكن مثلما في كل دولة ديمقراطية أخرى، فإن هذا الجهد يجب أن يتم في وضوح النهار وليس في إطار يُذكر الأصدقاء الألمان بوضعية من عهد الحرب الباردة.

(❖) كاتب المقال مدير عام وزارة الخارجية سابقاً.

في الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى ألمانيا طلب منه رؤساء الطائفة اليهودية إلغاء قرار فتح فرع هناك لمكتب الاتصالات "نتيف". هذا الفرع الذي من المفترض به أن يعالج تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل، ممن هاجروا من الاتحاد السوفيتي إلى ألمانيا. مندوبو يهود ألمانيا محقون، وجدير بالحكومة أن تلغى قرارها، وأن تمنع فتح الفرع في ألمانيا.

كل فكرة فتح فرع لتنظيف في ألمانيا - وهو الجهاز الذي تشكل في الخمسينيات، وعمل بشكل سري في أوساط يهود الاتحاد السوفيتي - هي فكرة هاذية ومشوهة تماماً، وتتجاهل الطرق التي ينبغي لدولة كإسرائيل أن تعمل بها في العالم الديموقراطي والمفتوح. وفي سجل "نتيف" فصول فاخرة من تشجيع الهجرة من الاتحاد السوفيتي، فنشاطه السري في ظروف القمع التي تعرض لها اليهود من النظام السوفيتي، والبنى التحتية التنظيمية والأيدولوجية التي أقامها، ساهمت في الحجم الكبير والدراماتيكي للهجرة عندما فتحت بوابات الاتحاد السوفيتي. لا جدال في هذا.

بعد انحلال الاتحاد السوفيتي كان من المعقول ظاهراً إغلاق "نتيف". ولكن بسبب القصور الذاتي البيروقراطي، بالأساس بقي نشاطه على حاله، بل واتسع إلى أطر تعليمية تتنافس بقدر غير قليل مع نشاط الوكالة اليهودية. ومع ذلك، يحتمل أنه بسبب الظروف الخاصة السائدة في روسيا، البعيدة عن أن تكون اليوم مجتمعاً ديمقراطياً ومفتوحاً، يوجد مجال لمواصلة نشاط "نتيف" هناك.

إلا أن ألمانيا هي قصة أخرى. لأسباب تاريخية

المجتمع الإسرائيلي

يجب التعامل مع الشواذ جنسياً مثل أنفلونزا الطيور

معاريف ٢٩/١/٢٠٠٨
بقلم: شاني مزراحي

مناحم بن ساسون (كاديما) لمطالبتهم بالحفاظ على النظام.

♦ يمكن أيضاً قتلهم:

كما لم يصمت أعضاء الكنيست إزاء تلك التصريحات.. فقد علقت عضو الكنيست زهافا جلثون على كلام زئيف بسخرية قائلة إنه "بدلاً من علاج الشواذ جنسياً، يمكن قتلهم..!!". وأضافت عضو الكنيست جلثون أنهم "سيحظرون غداً على النساء عاريات الرأس التجول في القدس. لماذا نعتبر مشاعر الجمهور الحريدي، الإسلامي والمسيحي، أهم من مشاعر جمهور الشواذ..!!".

وقال عضو الكنيست دوف حنين "حداش" (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) إن "الديموقراطية تقاس بناءً على مدى حمايتها للأقليات". وعلى حد قوله، فإن تقييد المهرجانات له تداعيات بعيدة المدى، لاسيما في العاصمة.

كما قال البروفيسور موردخاي كرمينيتسر، أحد المشاركين في الجلسة، إن هذا تشريع ضار: "استغلال حالة خاصة مثل مهرجان الشواذ وسن قانون هو أمر سيئ". كما شبه كرمينيتسر مشروع القانون بالوضع السائد في الدول غير الديموقراطية. وقال: "إذا أعلننا أن القدس تشبه طهران، فإن هذا القانون يكون سليماً، وإن لم نعلن ذلك، فهذا يعد تقييداً للديموقراطية".

♦ "عاصمة الشعب اليهودي تتحول لعاصمة الظلام العالي":

وصل مهرجان الشواذ جنسياً إلى الكنيست وأثار عاصفة، حيث ناقشت صباح اليوم اللجنة الدستورية مشروع قانون لتعديل قانون القدس ينص على وقف تنظيم مهرجان الشذوذ الجنسي في العاصمة. وخلال النقاش توترت الأجواء بسبب التصريحات اللاذعة من جانب بعض أعضاء الكنيست المتدينين. واقترح عضو الكنيست نسيم زئيف (شاس) التعامل مع الشواذ جنسياً "كما تعاملت اللجنة الدستورية مع مرضى أنفلونزا الطيور"، بينما خاطب عضو الكنيست إيلياهو جباي (الاتحاد القومي - المفدال) الشواذ جنسياً قائلاً: "غادروا القدس، نظموا مهرجانكم في سدوم". وتعليقاً على ذلك، قال رئيس جمعية الشواذ من الرجال والنساء في إسرائيل، مايك هامل: "إن تصريحات أعضاء الكنيست محرجة ومخيفة".

وقد ذكر زئيف أمام اللجنة أنه على استعداد لإرسال الشواذ جنسياً إلى طبيب معالج، وأضاف أن مضاجعة الرجل تشبهها التوراة بمضاجعة البهيمة. وكما هو متوقع، فقد أثارت تصريحاته عاصفة بين الحضور، لكن زئيف استطرد قائلاً إنه يعرف أشخاصاً تماثلوا للشفاء من المرض، وكونوا أسراً سوية في إسرائيل.

وقد تطرق جباي إلى الطابع الديني "الشائك" للقدس، وزعم أن تعديل القانون يهدف لدعم الديموقراطية.

ولم يلتزم الضيوف الصمت، وبدأوا في إبداء ملاحظاتهم، وهو ما دفع رئيس اللجنة، عضو الكنيست

اتبع عضو الكنيست يتسحاق ليفي (الاتحاد القومي - المجدال) منهجاً أكثر تسامحاً مقارنة بباقي أعضاء الكنيست المشاركين في الجلسة، ودعا الطرفين للحوار بشأن هذا التشريع. وقال ليفي: "أعتقد أنه ينبغي الحوار والتوصل لحل يقبله الجميع بلا عنف". وفي ختام الجلسة ذكر بن ساسون أن الحوار هو الحل الأمثل، وأن مشروع القانون شائك من حيث الجوهر والمضمون. وقد أعرب هامل عن غضبه إزاء تصريحات زئيف،

وقال: "تصريحات عضو الكنيست زئيف بأن الشواذ في حاجة لعلاج تثبت إلى أي مدى تحول الكنيست - فخر الديموقراطية الإسرائيلية - إلى مكان محزن.. وفي ورقة تسجيل موقف قدمتها جمعية الشواذ جنسيا لأعضاء الكنيست في محاولة لمنع تمرير هذا القانون، جاء أن "عاصمة الشعب اليهودي تتحول لعاصمة الظلام العالمي.. رمز سيادة إسرائيل، مقر مؤسسات الحكم والقضاء، تتحول لمدينة محزنة.. إنها لا يمكن أن تكون عاصمة كل مواطني إسرائيل".

يموتون من البرد

بقلم: ألكسندر (سندي) كادار (❖)
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٥

بسبب سوء الأحوال الجوية من جانب مجتمعنا بنوع من اللا مبالاة إلى أن سياسة عدم الحيلة الجديدة أصبحت سائدة في مجتمعنا، وأن الوضع بات طبيعياً. يعكس هؤلاء الأموات بعداً عنيفاً في السياسة الجديدة المتعلقة بالإسكان، ولكنهم فقط حالة متطرفة تظهر فجأة وتكشف عن ظاهرة أكبر، تحولت إلى شيء معتاد.

يعاني مئات الآلاف من الإسرائيليين من أزمة إسكان بشكل أو بآخر. صحيح أن معاناتهم اليومية لا تصل إلى حد الموت من شدة البرد، ولذلك لا تتناولها الصحف ووسائل الإعلام بشكل بارز، ولكن الكثيرين منهم يعتمدون على مساهمات المحسنين ويراهنون على ظروف الأحوال الجوية.

صحيح أن هؤلاء الأشخاص لا يدخلون ضمن التصنيف النمطي لسكانى الشوارع، ولكنهما لا يجدون مسكناً لائقاً: فهناك منهم من ليس لديهم القدرة على دفع الإيجار، ويحصلون على مساعدة متواضعة من أجل تأجير شقة، وهناك من ليس لديهم أموال لإشغال مدفئة من أي نوع في الشتاء. وهناك من يتكدسون وكأنهم عدة أسر في شقة صغيرة، في ظروف صعبة. بعضهم من أهالي القرى غير المعترف بها، الذي لا يحظون بالبنية التحتية من الكهرباء، والصرف الصحي والمياه، وهناك أيضاً من اضطروا إلى الاكتفاء بحلول سكنية عشوائية مثل المخازن والملاجئ.

معظمهم ينتمون إلى فئات فقيرة: مسنون، مهاجرون، فقراء، بدو، لاجئون، أطفال. كما تتنوع الأسباب التي دفعتهم لهذا الوضع. وينتمى بعضهم إلى المجموعة المتزايدة من ضحايا سياسة القروض العقارية، وبعضهم ينتمون لأسر فقيرة ليس لها حق في الإسكان الشعبي، أو كهؤلاء الذين ينتظرون في الطابور الطويل (نحو ٥٠ ألف

منذ نحو عشرين عاماً، وعندما كنت أقيم في الولايات المتحدة الأمريكية لفتت انتباهي لأول مرة ظاهرة اجتماعية تعرف بمن لا مأوى لهم. وإلى جانب توجيه النقد الحاد للدولة والمجتمع اللذين يسمحان بوجود هذه الظاهرة ساورني أيضاً الإحساس بالفخر بأن مثل هذه الظاهرة المزعجة لا يمكن أن تحدث في إسرائيل، وقد اكتشفت أنني كنت ساذجاً.

فقد كشفت موجة البرد الأخيرة بصورة مأساوية العلاقة الخفية بين الأشخاص الذين انطفت شمعته حياتهم نتيجة لها وهم: المهاجرون الجدد والمسنون والأطفال والبدو ومن لا يعيشون في مساكن مناسبة. كلهم دفعوا من حياتهم ثمناً لانحدار سياسة الإسكان في إسرائيل إلى أعماق جديدة، وهى السياسة التى تتصل من المسؤولية الاجتماعية ولا تعترف بالإسكان كحق من الحقوق الأساسية.

منذ منتصف التسعينيات لم يتم بناء إسكان شعبي. حتى في الولايات المتحدة الرأسمالية يدركون أنهم مضطرون لتوفير إسكان شعبي لفئات معينة، وأن سوق الإسكان لا يلبي احتياجات الجميع. ولكن الوضع لدينا وصل إلى أدنى مستوياته. فكما أوضح وزير البناء والإسكان السابق ميئير شطريت منذ عام ونصف العام قائلًا: "كنت أعرف من أكثر من منظور ما هى وزارة الإسكان، ولكن عندما دخلت الوزارة اكتشفت ما أثار ذهولى، وهو أنها انهارت تماماً مقارنة بوضعها ومكانتها في السنوات السابقة. أنا أعرف الوزارة التى كانت بمثابة إمبراطورية، قامت بتشيد آلاف الشقق سنوياً من خلال الاعتماد على ميزانية متواضعة، أوت بداخلها أسر لا مأوى لها مقابل أجر زهيد".

ويشير استقبال حقيقة وفاة أكثر من عشرة أشخاص

أسرة) من أجل شقة في الإسكان الشعبي الذي يتناقص. وفيما يتعلق بسياسة الإسكان فإن هناك الكثير الذي يمكن لإسرائيل أن تتعلمه من الدول الأوروبية وغيرها، التي تجرؤ بل وتتجح في الاستثمار في الحق الأساسي في الإسكان الشعبي من أجل حماية حقوق الإنسان

وآدمية الطبقات الضعيفة، وإعطاء الفرصة لتحسين الظروف الاجتماعية لمن لا يستطيعون.

(♦) كاتب المقال أستاذ جامعي في كلية الحقوق بجامعة حيفا، وناشط في جمعية عدالة التوزيع.

هل تشجع سنة الشيميطاه (*) عمليات التهريب...؟

هاتسوفيه ٢٠٠٨/٢/١٠
بقلم: نيتسان كيدار

فيما قال مثير مزراحي، مدير هيئة مراقبة الحظر على النباتات المستوردة التابعة لأجهزة حماية الزراعة والرقابة بوزارة الزراعة: "إن استيراد فاكهة وخضروات بهذه الطريقة قد يتسبب في تسلي آفات إلى إسرائيل في غاية الخطورة على النباتات، مثل الحشرات الضارة غير الموجودة في إسرائيل، من بينها ذبابة الفاكهة وأنواع من الفراشات الخطيرة جداً. تلك الآفات قد تلحق ضرراً بالمحاصيل الزراعية والنباتات البرية، وبالتالي ستتسبب في خسائر مالية فادحة. علاوة على ذلك، تتسبب الكثير من الآفات أيضاً في ضرر بيئي مما يؤثر على نوعية الحياة".

جدير بالذكر أن كل الفاكهة المستوردة بشكل غير قانوني، والتي ضُبِّطت بواسطة رجال وزارة الزراعة في مطار بن جوريون، قد صودرت وأُعدمت.

(♦) سنة الشيميطاه أو سنة التبوير: هي سنة تأتي كل سبعة أعوام حسب التقويم العبري. يجب خلال هذه السنة حسب الشريعة اليهودية عدم زراعة أي أرض يمتلكها يهودي داخل أرض إسرائيل. لذا يقوم البعض بتأجير أرضهم لغير اليهود ليعتوا بها لمدة عام حتى تنتهي سنة الشيميطاه.

يشهد مؤخراً مراقبو الحظر على النباتات المستوردة، التابعين لهيئات حماية الزراعة والرقابة بوزارة الزراعة، ارتفاعاً مقلقاً في محاولات تهريب الفاكهة والخضروات إلى إسرائيل من الخارج عن طريق المسافرين عبر مطار بن جوريون.. ففي الأسبوع الماضي تم ضبط نحو ١٥٠ كجم فاكهة وخضروات من مختلف الأنواع والمصادر خلال يومين فقط، كانوا بحوزة عدد من الركاب العائدين من الخارج، حيث ضُبِّطت كميات من البطيخ والشمام والبرتقال والأناس والتفاح والكمثرى والتوت وفواكه صحرواية، وعدة أنواع أخرى من الفاكهة والخضروات، وكلها متوافرة بشكل دائم في إسرائيل. بعض الفاكهة المضبوطة مزروعة في مناطق استوائية، والبعض الآخر في مناطق باردة.

وقد رجح مصدر مسئول بوزارة الزراعة هذا الأسبوع أن المشاكل التي سببتها سنة التبوير، تدفع البعض إلى محاولة تنفيذ القانون بأنفسهم (المقصود تنفيذ أحكام الشريعة اليهودية الخاصة بسنة التبوير)، وإحضار فاكهة وخضروات من الخارج. ومن هذا المنطلق، ترددت أنباء بأن كثيراً من معتمري الكيباه (الطائفيات الدينية) قد خضعوا مؤخراً لتفتيش مشدد في المطار، ويبدو أن السبب في ذلك هو المخاوف من أن تؤدي سنة التبوير إلى زيادة الاستيراد غير القانوني من الخارج.

أسرى فى بيوتهم

بقلم: يوفال ألباشان
معاريف ٢٠٠٨/٢/١٧

كان هناك من اقترح شراء الشقة قبل نحو شهرين كما تروى، بأقل من خمس الثمن الذى دفعته فيها.. "قولى شكراً" قال لها بغرور المشتري حين رفضت، "إذ إنه حتى هذا الثمن لن تحصل عليه". وهى لا تدري إذا كان محققاً، ولكن هذا ما كان ليسدد الدين المتبقى عليها فى قرض الإسكان، ولكن ماذا عن كل السنوات التى دفعت فيها للقرض؟..

"ل" لا تطلب الكثير. تريد أن تكون مثل بعض من سكان سديروت الأكثر ثراءً: إن تغلق البيت أو تنتقل للسكن المأجور فى مكان عادي، ولكن فى النهاية لا يمكنها أن تدفع الإيجار هناك، وأن تدفع القرض هنا.. وهكذا أصبحت أسيرة فى بيتها.

وزارة الإسكان، المالكة لذلك القرض، من جانبها، لا ترغب فى مساعدة "ل" وجيرانها بأن تجمد القرض مثلاً، وذلك لهدف أسمى من وجهة نظرها ألا وهو عدم إخلاء المدينة، لأنه أمر مناهض للصهيونية.. ورغم كل شروحات "ل" ورفاقها، ممن فروا حين استطاعوا، وفقط من ليس لديه خيار وبقي، لم تجد فى النهاية.

لو أنهم فقط كانوا يحصنون المدينة كما ينبغي، أو يخففون من فقر الذين يعيشون فيها، لقلنا سلاحاً. ولكن عندما لا يكون هناك تحصين، لا عمل ولا أمل فى التغيير، فهذا ببساطة استغلال لضعف أولئك الأشخاص الذين اختيروا ليكونوا زينة كاذبة لحياة صعبة فى المدينة. كما أن هذا استخدام ساخر للصهيونية التى لم يسبق لها أن ضحت بالناس عديمى الحيلة فى صالح عروض عابثة كهذه، ودوماً أخلتهم.

ولكن "ل" لا تفكر فى كل هذا.. إنها تفكر فقط فى ابتسامة ابنتها.. تلك الابتسامة التى تتوق لأن تراها بشدة.

أكثر من أى شيء آخر تتوق "ل" إلى ابتسامة ابنتها ابنة الثامنة. عندما تروى عن الابتسام الذى ميّز الطفلة فى الماضى، فإنها هى نفسها تبتسم. وبعد ذلك يبدو أنها تتذكر أن الطفلة لم تعد تبتسم منذ زمن بعيد، وإذا بها بابتسامتها نفسها تختفي، فتشرع "ل" فى البكاء.

لقد وصلت إلى سديروت طواعية، هكذا تروى. المكان أعجبها. ولكنها الآن مستعدة أن تتخلى عن كل شيء كى تغادر. ابنتها تتعلم فى الصف مع أوشر تويتو، الذى قطعت ساقه بعد أن أصيب قبل أسبوع بصاروخ قسام.

ابنها البكر غادر إلى عسقلان، وليس مستعداً لأن يأتى حتى إلى وجبات عشاء فى البيت. زوجها يعمل فى حولون، وهى تتوق لأن تنضم إلى أحدهما. فى واقع الأمر تتوق إلى أى مكان لا يعيش الناس فيه بين سقوط لصاروخ وسقوط لآخر. إلى أى مكان لا تضطر فيه لأن ترى المرة تلو الأخرى "لونا أحمر". وهذا لا يعنى أنها لا تحب بيتها، بالعكس فقد رتبته على نحو جميل، واعتنت بالحديقة جداً، ولكن ماذا يساوى كل هذا عندما يكون مغلفاً بخوف لا قدرة للسيطرة عليه؟.. ماذا يساوى كل هذا عندما تقف أمام ابنتها الصغيرة لتراها تبكى طوال الوقت؟..

"ل" هى واحدة من مئات العائلات، التى حسب التقدير، تسعى إلى مغادرة سديروت ولكنها لا تستطيع عمل ذلك، بسبب أزمته الاقتصادية.. فهى تدفع قرض إسكان بمبلغ ٢٥٠٠ شيكل كل شهر، وحتى هذا بصعوبة تنجح فى الإيفاء به بعد أن أغلقت الشركة التى كانت تعمل فيها، بعد بضعة أسابيع من وصول صواريخ القسام إلى مكاتبها.

وهكذا بقيت مع شقة جميلة، قرض إسكان لا يتوقف، دون عمل، ودون فرصة حتى لبيع الشقة أو تأجيرها.

سياسة هجرة سائبة

افتتاحية هآرتس

٢٠٠٨/٢/١٩

بالذات، وأن تقلص عدد العاملين الفلسطينيين إلى خمس عددهم اليوم. هذه هي اللحظة التي ينبغي لحزب المتقاعدين أن يثبت فيها أنه يوجد معنى لوجوده.

إن مهاجري العمل واللاجئين الذين يصلون بالآلاف من إفريقيا سيُستوعبون على ما يبدو في الزراعة، في البناء وفي الخدمات، في ظروف بائسة، لأنهم سيضطرون للعمل بأجر نزيه وسيسكنون في ظروف غير إنسانية، ولن يشتكوا خوفاً من طردهم. ومن المحتمل أن تكون هناك تجارة في العمالة الرخيصة في الحدود المفتوحة على مصراعيها مع مصر، بعيداً عن سلطات التخطيط وفرض القانون.. يجب على الحكومة أن تتشدد في الدخول، وأن تسهل عملية استيعاب من تقرر إدخاله لأنه لاجئ.

ليس واضحاً لماذا يقيمون سلطة هجرة عندما تكون السياسة العامة للدولة عديمة المنطق ومنقطعة عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي. فكل طلب لاستيراد عمال أجانب سيستوجب من الآن فصاعداً المرور بإجراءات بيروقراطية كثيرة، منها، الحصول على فتوى اقتصادية من وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل وإذن من المحفل: المحفل المشترك للمالية، لديوان رئيس الوزراء، وبنك إسرائيل، ووزارة الرفاه ومؤسسة التأمين الوطني. وإلى أن تنتقل الاستبيانات من طاولة إلى طاولة سيعانى العجائز من تقليص وحشى في عدد العمال الفلسطينيين الذين لا بديل لهم، فيما سيتدفق عبر الحدود الجنوبية آلاف الأفارقة.

بينما تبلور وزارة المالية خطة تقلص عدد العمال الأجانب في إسرائيل، يتدفق إلى البلاد آلاف مهاجري العمل من إفريقيا عبر الحدود المصرية المفتوحة على مصراعيها.

عدم المنطق هنا يخلق إحساساً بعدم وجود حكومة تخطط، تفكر، تدير وتفرض. هذا صحيح في مجالات عديدة، كالسيطرة التي لا تخضع للمراقبة من جانب أفراد وأصحاب سوابق، على أراضي الدولة، وتبرز الآن بكامل خطورتها مع تدفق آلاف العمال الأجانب، وكذلك اللاجئين على الحدائق العامة والملاجئ في تل أبيب.

والحقيقة أنه من غير الإنساني مثلاً ذلك القرار المتبلور في بنك إسرائيل ووزارة المالية بالتقليص الحاد لعدد أذن العمل التي تمنح لعمالى المساعدات للعجائز، لأن التفكير بأن إسرائيليين سيقومون بعمل عمال فلسطينيين هو تفكير عابث، والنتيجة أن كثيراً من العجائز، الذين يتمتعون برعاية دائمة، سيصبحون مهجورين ومتروكين ومتعلقين برحمة عائلاتهم، التي لا يمكنها أن توفر لهم رعاية دائمة.

٥٠ ألف من الفلسطينيين الذين يعملون في ذلك لا يسلبون عملاً من إسرائيليين، إذ إن الإسرائيليين ليسوا مستعدين من الأساس لأن يقوموا بمثل هذا العمل. وبدلاً من تحديد نمط يقضى بأن يحظى كل عجوز، ابن ٨٠ فما فوق، بالمساعدة الاجتماعية الدائمة إذا رغب في ذلك، دون اختبارات مهينة، تقرر الحكومة أن تتشدد

ترجمات عبرية

٦

حوارات

أجرى الحوار: جيدي فايتس
ودرور مشعاني
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٥

حوار مع الكاتب الإسرائيلي "أ.ب. يهوشع" (*)

ناشدنا بأن نكرس الحوار للأدب، ولكن بعد ٢٠ دقيقة من بدء الحوار تأهب فجأة وقال من تلقاء نفسه إن "الأمر الأكثر إثارة للقلق الآن هو أن العرب لا يريدون دولتين في الواقع".

♦ من أين أتيت بهذا الاستنتاج؟

- هناك عدة مؤشرات لذلك: أولاً أنه كان على حماس وبعد أن قطعنا ارتباطنا بغزة أن تقول هانحن نبني غزة التي كانت خلال أربعة عقود من الاحتلال مهملّة، إلا أنها تقوم بالتباهي بأننا قد انسحبنا من هناك فارين بدون اتفاق، وتبني وكرا للمارقين، وتطلق النار علينا من هناك.

إنهم في الواقع يقولون: لماذا غادرتم؟ لا تتركونا.. أى أنهم يريدوننا أن نبقي. أنا اسمع هذه المضامين. هم يقولون: سنحصل على دولة صغيرة في هذه الأثناء ولكن لدينا صبراً ووقتاً وقدرة هائلة على التحمل. هذه هي القضية. الناس لا يدركون أن ما تمخضت عنه الحرب ضد حزب الله وفي غزة (الآن) هو قدرتهم على التحمل الذي يفوق قدرتنا بكثير. هم أكثر اتصالاً بالوطن منا. إذن سيبقون هنا ورويداً رويداً سيتقدمون خطوة خطوة، وفي آخر المطاف ستكون هذه دولة ثنائية القومية.

♦ إذن؟

- هذه مسألة يجب منعها. جاء اليهود إلى هنا من اليمن وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.. جمعنا ما

"الحساسية الشديدة التي نبديها إزاء الجندي المخطوف أكبر بكثير، بل ولموسة أكثر من شفراتهم السلوكية" يصف الكاتب أ.ب. يهوشع الفرق الواضح الذي يلاحظه بين اليهود والعرب.

♦ هم يخطفون حتى يعيدوا معتقليهم عندنا؟

- لا. اسمح لي هم لا يخطفون من أجل ذلك.

♦ إذن أنت تقول إننا أكثر حساسية إزاء حياة

الإنسان؟

- لدينا شفراتنا الأخلاقية خيراً أو شراً، ولديهم شفراتهم الأخلاقية خيراً أو شراً أيضاً. أنا الآن لن أقحم نفسي في شفراتهم فبإمكانهم أن يرسلوا الناس لتفجير أنفسهم.

♦ ونحن لا.

- لا. أنا لا اعتقد أن أحداً كان يقول لأبنائه مثل هذه الأمور خلال الكارثة النازية. وأنا لا أتحدث هنا عن الذهاب لقتل الأطفال الألمان، ولا حتى التوجه لتفجير الجيش الألماني الذي أراد أن يبيدنا. نحن لا نريد إبادتهم بينما يقومون هم بتوزيع الحلوى في غزة. هم يفعلون ذلك بعد تفجيرهم للأطفال والعجائز. وانتحارهم ليس نابعاً من هنا فقط، فهو ظاهر في العراق، وفي أماكن عدة أخرى.. إنهم يقتلون إخوانهم وأبناء شعبهم.

يهوشع لم يرغب في التحدث عن السياسة، وقد

تبقى من شتاتنا بعد الكارثة النازية. جئنا إلى هنا لنعيش مع أنفسنا حتى نرى أن كنا قادرين على العيش مع أنفسنا أم لا. نحن لسنا بحاجة للدخول مع العرب في حالة تداخل عضوي، مثلما لا يتوجب علينا أن نتلاحم مع الأمريكيين عضوياً.

♦ ولكن لماذا تعتبر الدولة ثنائية القومية أمراً سيئاً في الواقع؟

- لأننا أمام شعبين مختلفين تماماً في الدين والثقافة واللغة. لدينا كيانات تفصل بينهما فجوة اقتصادية هائلة. كلاهما مرتبطان بالخارج: الفلسطينيون مرتبطون بالعالم العربي ونحن بالعالم اليهودي.. والدولة الثنائية هي صيغة للقضاء على الدولة الإسرائيلية.

♦ ولكنك علماني؟

- لا. ولكن ما أهمية ذلك، فيوم الغفران مهم بالنسبة لي، ولدى أمور كثيرة مشتركة هنا مع المتدينين.

♦ أكثر مما يوجد لك مع الفلسطينيين.

- بالتأكيد.

♦ هل توجد لديك أمور مشتركة مع أجودات

إسرائيل أكثر مما يوجد مع محمود درويش؟

- بالتأكيد. ما الذي تقولينه؟ محمود درويش يعيش وفقاً لشفرات إسلامية أخرى. أنا لست ضدهم وأنا أحترمهم.

♦ أنتما مفكران علمانيان حسب اعتقادنا؟

- ولكن هناك مثقفين علمانيين في اليونان والصين أيضاً. ليست هذه هي المشكلة. المشكلة تكمن في نسيج الحياة وأسس الهوية.

♦ النشيد الوطني أيضاً مثير لقلقك؟

- بالتأكيد.

♦ لم تفقد الأمل بعد:

يهوشع كاتب غزير العطاء في المجال الأدبي. بين المؤلفات التي أعطيت لنا ظهرت كلمات محذوفة تشير بشيء ما للشخص الذي دعى في عام ١٩٧٦ للتفاوض مع (م.ت.ف). وفي إحدى الفقرات المحذوفة قرر يهوشع إزالة كلمة "وحشي" التي أطلقها على الاحتلال.

يهوشع يفسر هذا الحذف على النحو التالي: "هناك حسب رأي نسبة وتناسب للاحتلال. فلا يصح أن أشرع في تحويل الاحتلال إلى نازية. انظروا هناك مقياس واحد في كل الأحوال خلال أربع سنوات من الانتفاضة الثانية، فقد وقف جيش من أكثر الجيوش مهارة في العالم في مواجهة أكثر الميليشيات وقتل ٤٠٠٠ فلسطيني وألف إسرائيلي، فهل يمكنك أن تقول أن هذه نازية؟

النازيون كانوا ليقتلوا ٤٠٠٠ شخص خلال ساعة واحدة. يجب وضع الأمور في نصابها التاريخي ووصفنا بالنازيين هو وصف ملوث ومقيت لا مثيل له".

♦ وماذا بالنسبة للذنب الذي نتحملة؟

- قبل مدة خلال زيارة بوش للبلاد كتبت مقال في صحيفة "لاستامبا" الإيطالية عرضت خلاله على الرئيس الأمريكي أن يستدعى السفير الأمريكي في إسرائيل "للتشاور" حتى يضغط على حكومة أولمرت لتقوم بإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، خاصة أنهم يعدون بذلك منذ ثلاث سنوات. أريك شارون نفسه قال ذلك.. ولكن أولمرت يقول إن هذا أمر مخجل لنا. هذه البؤر غير قانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي وليس وفقاً للأمريكي.. "أنا إذاً أقول: إن كنت صديقاً لنا فعليك أن تضغط ضغطة بسيطة، وهذا هو الحد الأدنى المطلوب: إعادة السفير للتشاور، هذا هو كل شيء. أولمرت لا يفعل ذلك. والحكومة لا تقدم عليه بسبب الخوف".

♦ خوف من ماذا؟

- من المستعمرين. نحن ندخل لوضع يمارس فيه اليمين تهديداته بعد فك الارتباط عن غزة، وهو يستطيع أن يقول وفقاً لمنطقه: أقدمتم على فك الارتباط وأزلتم مستعمرات ونحن فقدنا جزءاً في آخر المطاف ولكن هل تعتقدون أن بإمكانكم أن تواصلوا هذا النهج؟ انظروا ماذا حدث، ها هم يواصلون إطلاق صواريخ القسام، وما الذي حدث خلال سنوات الانتفاضة الأربعة في غزة: ٤٠ شخصاً كانوا يموتون في السنة. عائلات وجنود كانوا يقتلون هناك خلال وجود المستعمرات والجيش. هل تذكر الجنود الذين اضطروا للبحث عن أشلاء رفاقهم الذين قتلوا في الدبابات؟

"إذن يتوجب معالجة قضية الصواريخ بصورة راديكالية وأنا أؤيد تخفيض كمية الكهرياء والوقود، ولكن في المقابل أؤيد التوصل مع الغزائين إلى وقف متبادل لإطلاق النار. عما قريب سنصدر أنا وبعض الكتاب نداء يدعو للحفاظ على وقف إطلاق النار قبل شن عملية كبرى وإراقة الدماء بين الجانبين مرة أخرى. ولكن لا يمكن القول إن وضعنا لم يعد يطاق، وأنه كان على ما يرام عندما كنا هناك. ولكنهم يقولون (يقصد المستعمرين) الآن تريدون إزالة المستعمرات في يهودا والسامرة في المكان الأكثر أهمية من الناحية الأيديولوجية؟ نحن لن نسمح لكم بذلك، ولذلك تخاف الحكومة وتخشى".

يهوشع على قناعة بأن ترحيل المستعمرين من المناطق (الفلسطينية) غير ممكن ولا حتى خلال التسوية الدائمة.

"يجب العمل على أن تكون هناك أقلية يهودية داخل الدولة الفلسطينية لأننا لن نبدأ الآن في اقتلاع مستعمرة عوفر وبيت إيل. سنقترح عليهم وعلى الفلسطينيين: أنتم تريدون دولة... سنعطىكم القدر الأقصى من الأرض شريطة أن تقبلوا بوجود أقلية يهودية داخلكم، ومثلما توجد لدينا أقلية بنسبة ٢٠٪ ستكون لديكم أقلية من ٢٪ وربما أقل من ذلك. أنا أعتقد أن هذا بسيط، ولكن الحقيقة أن فك الارتباط الآن أمر إشكالي جداً. أنتم شاهدتم ماذا يعنى إخراج ٨٠٠٠ شخص من غزة، وما هى الجهود التى تطلبها، وهذا كان تحت ظل شارون وصلاحياته: فماذا سيحدث عند إخلاء ٢٠٠ ألف يهودى من يهودا والسامرة... يجب طرح شتى الصفقات الأخرى. والتوصل إلى صيغة يبقى فيها يهود داخل الدولة الفلسطينية سيحل فوراً كل معضلة الترحيل التى يمكنها أن تتحول إلى جهنم الحمراء".

◆ وهل أولمرت مستعد لذلك وقادر عليه...؟

- أجل حسب ما أعتقد.

يهوشع اتصل بصديقه القريب دافيد جروسمان بعد أن نعت أولمرت بـ "القيادة الخاوية" فى خطابه فى ذكرى مقتل رابين، وعبر له عن تدمره وذكره بأن جولدا وديان وشارون لم يكونوا قيادة خاوية، ومع ذلك ألحقوا بدولة إسرائيل أفدح الأضرار بدرجة تفوق أولمرت. يهوشع شعر بالارتياح عندما قرر باراك عدم الخروج من الحكومة مذكراً أن عمير بيرتس كان وزير الدفاع فى الحكومة نفسها عندما ارتكبت الأخطاء.

◆ أنت كنت قد أيدت بيرتس قبل الانتخابات...؟

- هذه كانت خيبة أمل فظيعة ليس لأنه كان وزيراً للدفاع وإنما لأنه تخلى عن القضية الاجتماعية.

◆ عندما تدعو أنت وجروسمان وعوز للتوصل لوقف إطلاق النار كما فعلتم عشية انتهاء حرب لبنان، فهل تعتقد أن ذلك يؤثر بشيء ما فعلاً...؟

- أنا لست متأكداً من ذلك.

فى بداية الحرب كان يهوشع قد انغرس عميقاً داخل الإجماع الوطنى، وأيد الهجوم على لبنان: "لقد أيدت الهجوم بالتأكيد. فما الذى يتوجب على فعله إزاء تنظيم يسيطر على دولة، ويكرس ترسانة صاروخية يمطر بها إسرائيل، ويخطف جنودها ويقتلهم.

◆ التحمل... ربما يكون جزءاً من الثمن الذى يجب دفعه فى هذه المنطقة...؟

- لا. لا. لا يتوجب التحمل بأي شكل.

◆ ولكن ما الذى خرجنا به من هذه الحرب فى نهاية المطاف...؟

- أمورا جيدة فى آخر الأمر أهمها قوة دولية على الحدود. أما نقاط الضعف التى تكشفنا فهذا من حسن حظنا، ولكن الرد بحد ذاته كان رسالة جيدة وواضحة وحاسمة.

(◆) أفراهام بولى يهوشع: أديب وكاتب إسرائيلي مشهور ولد فى القدس سنة ١٩٣٦، يُعرف اختصاراً باسم آ. ب. يهوشع، درس الأدب والفلسفة فى الجامعة العبرية بالقدس، وهو الآن أحد كبار أساتذة الأدب فى جامعة حيفا... من أهم أعماله: موت العجوز سنة ١٩٥٧، ثلاثة أيام وطفل سنة ١٩٦٥.

ترجمات عبرية

٧

استطلاعات

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٢
أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٨ (*)

مبكرة. وهناك أقلية ضئيلة تؤيد الرأي القائل بأنه يجب على الحكومة الحالية مواصلة فترة ولايتها ولكن بقيادة زعيم آخر. ولكن رغم المعارضة السائدة لاستمرار ولاية الحكومة بقيادة أولمرت، هناك انقسام بين الجمهور الآن بشأن ما إذا كان هناك زعماء بين القادة السياسيين أكثر كفاءة لتولي منصب رئيس الحكومة، كما يجد الجمهور صعوبة في التصويت لمرشحين محتملين، وهو ما يدل على أن إسرائيل تواجه أزمة زعامة على الصعيد السياسي على الأقل.

تجدر الإشارة إلى أنه في كل ما يتعلق بهذه القضايا، لم تظهر اختلافات كبيرة بين اللقاءات التي أجريت قبل وبعد صدور تصريحات البروفيسور يحزقئيل درور (أحد أعضاء لجنة فينوجراد) بشأن الاعتبارات التي وجهت لجنة فينوجراد أثناء عملها.

فيما يلي أهم نتائج مقياس السلام الذي أجرى في الفترة من ٤ و٦ فبراير ٢٠٠٨:

حتى بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوجراد، فإن نحو ثلثي الجمهور اليهودي (٦٣٪) يعتقدون أن قرار شن حرب لبنان الثانية كان عادلاً، بينما يعتقد (٢٥٪) أنه كان قراراً خاطئاً. وفي الحقيقة فإن نسبة من يبررون هذا القرار الآن، بعد صدور التقرير النهائي، تفوق نسبة من أيّدوه فور صدور التقرير المرحلي (٥٨٪ في أبريل ٢٠٠٧).

ومن خلال تقسيم الإجابات وفقاً للتصويت في انتخابات الكنيست الأخيرة، يتضح أن أكبر نسبة تأييد للحرب تظهر بين ناخبي حزب المفدال - الاتحاد القومي (٨٨٪)، وأقل نسبة تأييد تظهر بين ناخبي حزبي ميريتس والليكود (٤٨٪). تجدر الإشارة إلى أنه رغم أن أقل نسبة تأييد لقرار شن الحرب كانت بين

لم يؤد صدور تقرير فينوجراد النهائي إلى تراجع تأييد غالبية الجمهور الإسرائيلي اليهودي للرأي القائل بأن حرب لبنان الثانية كانت عادلة. وفي الحقيقة، فإن هذه الأغلبية زادت مقارنة بالأغلبية التي بررت الحرب بعد صدور التقرير المرحلي.

في المقابل، فقد طرأ تغير كبير على تقدير مدى تشدد تعامل اللجنة مع القيادة العسكرية والسياسية: ففي حين كان الرأي السائد بعد صدور التقرير المرحلي أن اللجنة كانت متشددة مع القيادتين على حد سواء، مع الميل للتشدد أكثر مع القيادة السياسية، نجد أن الموقف اختلف وبات الرأي السائد أن القيادة العسكرية تعرضت لموقف أكثر تشدداً من القيادة السياسية.

كما يتضح من نتائج الاستطلاع أن نسبة من يختلفون حول إلقاء المسؤولية على الجيش تفوق نسبة من يؤيدون ذلك. ولوحظ انخفاض كبير في ثقة الجمهور بأن التقرير يكشف عن كل الحقائق المهمة بشأن الحرب وبأنه سيؤدي لتغيرات جوهرية في عملية اتخاذ القرارات في إسرائيل. وهكذا، فإنه على النقيض من نتائج الاستطلاع الذي أجرى بعد صدور التقرير المرحلي، تعتقد أقلية الآن فقط أنه تم الكشف عن كل الحقائق المهمة، وأنه سيتم إصلاح العيوب. ومع ذلك، تعتقد أغلبية واضحة أن قرار تشكيل لجنة فينوجراد هو قرار صائب.

وفيما يتعلق بتوصيات التقرير وتداعياته على مكانة رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، توضح نتائج الاستطلاع أن هناك أغلبية ضئيلة تعتقد أن أولمرت غير قادر على مواصلة أداء مهام منصبه. بالتوازي مع ذلك، تعتقد أغلبية أن الحكومة الحالية لا ينبغي أن تواصل فترة ولايتها، والرأي السائد هو ضرورة إجراء انتخابات

ناخبى هذين الحزبين، إلا أن نسبة مؤيدى القرار تفوق نسبة معارضيه (٤٢٪ بين ناخبى ميريتس، و٣٨٪ بين ناخبى الليكود، والباقي لا يعرفون). وهناك أغلبية ما بين ٦٠٪ - ٦٨٪ بين ناخبى باقى الأحزاب يبررون قرار شن الحرب.

وفيما يتعلق بنتائج التقرير، يعتقد ما يزيد على الثلث (٣٦٪) أن تقرير فينوجراد النهائى يكشف عن كل الحقائق المهمة المتعلقة بالحرب، بينما كان ذلك هو الاعتقاد لدى ٤٦٪ عند صدور التقرير المرحلي. وعلى السؤال عما إذا كان التقرير النهائى قد تعامل بنفس الأسلوب المتشدد مع القيادة السياسية والقيادة العسكرية، يعتقد ٤٥,٥٪ أنه كان أكثر تشدداً مع القيادة العسكرية (بينما يعتقد ٢٠٪ أنه كان متشدداً مع القيادتين بنفس القدر، فى حين يرى ٧٪ أنه كان أكثر تشدداً مع القيادة السياسية).

فى المقابل، فإن ٣٥٪ يوافقون على أسلوب توزيع اللجنة للمسئوليات، فى حين يرفضه ٤٦٪. تجدر الإشارة إلى أن التقديرات كانت مختلفة تماماً بعد صدور التقرير المرحلي، حينها كان ٤٨٪ يعتقدون أن المسئولية كانت موزعة بالتساوى على القيادتين، بينما ذكر ١٥٪ أنها كانت أكثر تشدداً مع القيادة السياسية، و١٩٪ فقط أنها كانت أكثر تشدداً مع القيادة العسكرية. وفيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عمل اللجنة، فإذا كانت الأغلبية - ٥٢,٥٪ - بعد صدور التقرير المرحلي يعتقدون أن اللجنة كشفت عن كل الحقائق المهمة الخاصة بالحرب وستؤدى إلى إصلاح العيوب فى منظومة صنع القرارات بإسرائيل، نجد الآن بعد صدور التقرير النهائى أن نسبة من يؤيدون ذلك تراجعت إلى ٤٣,٥٪، بينما رأى السائد - ٤٨٪ - هو أن عمل اللجنة لم يكشف كل شيء ولن يؤدى لإصلاح العيوب. وذلك على ما يبدو نتيجة التحليلات التى تفيد بأن القيادة السياسية خرجت من هذه الأزمة "بسهولة نسبياً" - سواء بسبب قرار محكمة العدل العليا بشأن الاستنتاجات الشخصية، أو بسبب الاعتقاد بأنه طالما أن رئيس الحكومة هو الذى عين اللجنة، فإنها لن تتشدد بالقدر المناسب فى التعامل معه.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الإحصائى للمشاركين فى الاستطلاع بعد نشر تصريحات البروفيسور يحزقئيل درور، التى جاء فيها أن اللجنة عملت من منطلق سياسى، لم يغير موقف المشاركين مقارنة بموقف من تم استطلاع رأيهم قبل نشر هذه التصريحات.

رغم هذه التحفظات، فإن ٦٢٪ يعتقدون أنه كان من الصواب تشكيل هذه اللجنة، مقابل ٢٨,٥٪ يرون عكس ذلك، والباقيون لا يعرفون. وقد ذكر ثلثا الجمهور تقريباً أنهم يهتمون أو يهتمون بشدة بنتائج التقرير النهائى.

♦ ٥٢٪ يعتقدون أن أولمرت غير قادر على مواصلة مهام منصبه:

وفيما يتعلق بالتداعيات السياسية للتقرير، هناك أغلبية - ٥٣٪ - تعتقد أو تثق أنه فى أعقاب ما كشفت عنه اللجنة لا يستطيع رئيس الحكومة إيهود أولمرت مواصلة أداء مهام منصبه، بينما يعتقد أو يثق ٣٨٪ أنه قادر، والباقيون ليس لديهم رأى واضح فى هذا الشأن. وبالسؤال عما يجب فعله فى هذا الصدد، فإن الآراء منقسمة، حيث يعتقد ٤٠٪ أنه يجب إجراء انتخابات مبكرة، ويعتقد ٣١٪ أن الحكومة قادرة على مواصلة فترة ولايتها فى صورتها الحالية، بينما يعتقد ٢٢٪ أنه يجب على الحكومة مواصلة عملها ولكن تحت قيادة رئيس حكومة آخر.

ومن خلال تقسيم الإجابات وفقاً للتصويت فى انتخابات الكنيست الأخيرة، يتضح وجود أغلبية (٦٢٪ و ٥٤,٥٪ بالترتيب) بين ناخبى حزبي كاديما والعمل فقط يعتقدون أن أولمرت قادر على البقاء فى منصبه بعد صدور التقرير النهائى. وهناك انقسام بالتساوى تقريباً بين ناخبى حزب ميريتس مع تفوق طفيف للآراء الإيجابية، حيث يعتقد ٤٨٪ أنه قادر على مواصلة عمله، مقابل ٤٣٪ يرون عكس ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن أقل نسبة تعتقد أن أولمرت قادر على مواصلة العمل تظهر بين ناخبى حزب إسرائيل بيتنا (٩٪) وبين ناخبى حزب الليكود (١٦٪). وليس من قبيل المفاجأة، أن تكون أقل نسبة تأييد لإجراء انتخابات مبكرة بين ناخبى حزب العمل (٢٠٪)، وميريتس (٢٣٪)، وكاديما (٢٦٪)، وذلك على ما يبدو لأن الأحزاب الثلاثة يخشون من الفشل فى الانتخابات القادمة، إذا أجريت فى القريب.

وفيما يتعلق ببقاء حزب العمل فى الحكومة، يوضح الاستطلاع الذى أجرى بعد إعلان إيهود باراك نيته البقاء فى الحكومة، أن هناك انقساماً فى الآراء بين الجمهور عما إذا كان ينبغى بقاء حزب العمل أم انسحابه من الحكومة: ٤٥٪ لكل موقف، أما الباقيون فلا يعرفون.. وكما هو متوقع، يتضح أن أكبر تأييد لانسحاب حزب العمل من الحكومة، يظهر بين ناخبى أحزاب الليكود، المفدال - الاتحاد القومي، إسرائيل بيتنا ويهدوت هاتورا، فى حين أن أكبر تأييد لبقائه فى الحكومة يظهر بين ناخبى أحزاب العمل، كاديما، ميريتس، والمتقاعدون.

♦ أزمة زعامة ومؤسسات:

وقد طرحنا السؤال التالى: "هل تعتقد أنه يوجد الآن على الساحة السياسية زعيم أو زعماء قادرون على شغل منصب رئيس الحكومة بصورة أفضل من إيهود أولمرت؟". وعلى هذا السؤال أيضاً نجد أن هناك انقسام بين الجمهور، حيث إن ٤٨٪ يعتقدون أن هناك

زعيماً بديلاً مناسباً لهذا المنصب، بينما يعتقد ٤٣٪ أنه لا يوجد خليفة مناسب ليحل محل أولمرت.. أى أنه رغم المعارضة السائدة لاستمرار فترة ولاية الحكومة بقيادة أولمرت، إلا أن الجمهور يجد صعوبة في اختيار مرشح بديل، وهو ما يوضح أن إسرائيل تواجه أزمة زعامة على الصعيد السياسي على الأقل.

فضلاً عن ذلك، يبدو أنها ليست أزمة زعامة فقط، وإنما أزمة مؤسسات، وهو ما يتضح من نسب الثقة المنخفضة للغاية التي يمنحها الجمهور للحكومة (١٢٪) والكنيست (١٥٪).

تجدر الإشارة إلى أن الإجابات على هذا السؤال بشأن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ووزير الدفاع إيهود باراك كانت مختلفة، ففي الحالتين كانت نسبة من يعتقدون أنه لا يوجد زعيم أفضل لهذا المنصب ممن يشغلونه حالياً تفوق بشدة نسبة من يعتقدون أن هناك بديلاً مناسباً، (وفيما يتعلق بوزيرة الخارجية ليفني يعتقد ٤٨٪ أنه لا يوجد بديل مناسب، مقابل ٢٨٪ يعتقدون عكس ذلك، وفي حالة باراك كانت النسبة ٤٧٪ مقابل ٤١٪ بالترتيب).

♦ مؤشرات السلام لشهر يناير ٢٠٠٨:
بلغ مؤشر أوسلو في إجمالي العينة: ٣٢,٨، وبلغ في العينة اليهودية: ٢٩,٣ .

بلغ مؤشر المفاوضات في إجمالي العينة: ٤٢,٩، وبلغ في العينة اليهودية: ٢٩,٣ .

يجري مشروع مقياس السلام في مركز تامي شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens في جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرام ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد بي. كوهين في جامعة تل أبيب في الفترة من ٤ إلى ٦ فبراير ٢٠٠٨، وتضمنت ٥٩٥ مشاركاً يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب في إسرائيل (بما في ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ في العينة نحو ٤,٥٪.

بقلم: د. جاي بيخور
المصدر: www.gplanet.co.il
٢٠٠٨/٢/١٤

مقياس التهديدات الأمنية على إسرائيل لشهر فبراير ٢٠٠٨ (*)

خطيرة مثلما حدث في الأرجنتين، وأصبحت الشرعية الدولية أقل تسامحاً إزاءها. ويجب على الدول الغربية أن توضح الآن لإيران والدول التابعة لها أنها لن تتحمل أى اعتداء لفظي على إسرائيل، بالضبط مثلما فعل أمس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، عندما أعلن أنه لن يلتقى ولن يصافح أى شخص يعارض إسرائيل.

كيف يمكن لتلك العناصر التعبير عن غضبها إزاء إسرائيل..؟ عن طريق عمليات تمويهية، ولكن مثلما أشرت أن الشكوك ستلاحقهم دائماً بشكل تلقائي. والمشكلة من وجهة نظرهم، تعتبر مكسباً لإسرائيل، ورغم ذلك يجب أن نتوخى الحذر.

♦ الخطر الفلسطيني، والإرهاب التقليدي، والانتفاضة (٧,٧ مثل الشهر الماضي):

لم يعد الخطر في قطاع غزة قائماً من وجهة النظر الإسرائيلية، لذا فإن مستوى الخطورة، وبحسبة رياضية لهذا المقياس، يصل إلى أدنى درجة. صحيح أن جرح المستعمرات في قطاع غزة مازال ينزف، لكن إطلاق النار على إسرائيل يعزل حماس ويجعل غزة محاصرة داخل زجاجة ويعزلها بشكل تام.

من المتوقع أن يزيد اغتيال قائد الجناح العسكري لحزب الله "عماد مغنية"، من حدة التوتر بين إيران وسوريا وحزب الله من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. فقد حملوا إسرائيل مسئولية اغتياله. ولكن كما يبدو، فإن أطراف محور الشر تواجههم معضلة كبيرة، تكبح جماح غريزة الانتقام لديهم.

فخ إيران وسوريا وحزب الله: كثير من الصرخات والتصريحات النازية غير المألوفة على الإطلاق بين دول العالم رددتها كل من إيران وحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله بعد اغتيال عماد مغنية المفاجئ. لكنهم يواجهون مشكلة في تنفيذ التهديدات الصادرة عنهم، لأن من الآن فصاعداً، أى نشاط أو عملية تخريبية أو تصفية أو عمل ضد سفارات إسرائيلية أو ضد إسرائيليين، سيتحملون مسئوليتها بشكل تلقائي، ويتم تجريمهم على الفور. وهذا هو آخر شيء تريد أن تواجهه إيران التي تعاني من مخاطر فرض عقوبات، وسوريا المهددة بعدم الشرعية، وحزب الله الذي يهتم بالدخول في معركة جديدة مع إسرائيل.

تغير العالم: لم يعد هناك قبول لعمليات تخريبية

يجب التفريق بين أمرين: على المستوى التكتيكي نعاني بشدة، ولكن على المستوى الاستراتيجي يوجد تفاهم دولي بأن قطاع غزة تابع لمصر والعالم العربي. وبناء على ذلك، لا يجب الاحتفاظ سوى بالانتصار الاستراتيجي.

هل يمكن لإيران استخدام حماس من غزة بهدف الرد على اغتيال عماد مغنية؟ يمكن القيام بذلك، ولكن هناك شك فيما إذا كانت حماس ستوافق على هذا المطلب. لماذا؟ لأن حماس أصبحت تتوخى الحذر الآن إزاء استخدام كل قواتها، حتى لا تقضى عليها إسرائيل نهائياً، خاصة أنها تمتلك كافة الوسائل التي تمكنها من ذلك دون الدخول برياً إلى غزة.

وفي الحقيقة، فإن حماس أظهرت هذا الشهر مرتين أنها تستطيع إطلاق صواريخ من طراز جراد على شمال مدينة عسقلان، لكنها لا ترغب في استخدام هذه الوسيلة كثيراً. ولهذا السبب، فإنني لا أجد ما يدعو إلى زيادة أو خفض خطر الإرهاب الفلسطيني خلال هذا الشهر.

وبعد التحذيرات المتكررة خلال الأشهر الأخيرة من عدم اكتمال الجدار الأمني في الضفة الغربية، استطاع الإرهاب الفتحاوي/الحمساوي هذا الشهر تنفيذ عملية انتحارية في مدينة ديمونة. ويجب إنهاء بناء الجدار في أجزائه الجنوبية، وإقامة جدار آخر "عند حدود السلام" مع مصر. فما زالت مشكلة الباحثين عن عمل مستمرة، ومعظم المتسللين يفدون الآن من إريتريا.

وقد أوضح موقعنا منذ البداية أن سيناء لن تصبح مجالا حرا للخلايا الإرهابية، حيث إن مصر لن تسمح بأن يحدث أمر كهذا. وقد تأكدوا بالطبع من كل صيحات الانكسار، بعد اقتحام الحدود، التي كان يظهرها سكان غزة تجاه مصر. وقلت إن كل هذه الاعتقادات ترجع إلى عدم فهم الواقع، مع حالة الخوف وسط سكاننا.

يطبق اليوم الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن في غزة ما يطلق عليه "الأسلوب الكمي" المتبع في الضفة الغربية على النحو التالي:

جدار + حواجز + أنظمة هجومية، دون أي إنذار أو توقف. هذا هو الإجراء الذي يحتجز فيه العدو داخل نطاق سيطرة محكم (لذا فإن الحواجز في الضفة الغربية هامة للغاية، رداً على الجهات التي تعتقد أنها - أو جزء منها - لا لزوم لها)، عندما يبادر الجيش الإسرائيلي بالهجوم دائماً. وهكذا يدافع الطرف الثاني ولا يبادر بالهجوم. وقد أحرز الأسلوب الكمي نتائج ممتازة.

♦ حزب الله، ذروة الإرهاب، والقاعدة (٦، ٦ مقابل ٦، ٤ الشهر الماضي):

لا يجب تجاهل الضرر الشديد، والمعنوي، والفكري والتنظيمي الذي لحق بحزب الله بعد اغتيال عماد

مغنية. فقد أضر هذا الأمر بثقة الحزب في نفسه، لأن هذا الشخص كان يمتلك علاقات خفية، ذهبت أدراج الرياح.. وسيستغرق أعواماً لإعادة بناء هيكله. وهذا ما يجعل حسن نصر الله غاضباً لأنه يدرك معنى ذلك جيداً.

إضافة إلى ذلك، إذا كان العنصر الذي اغتال مغنية فعل ذلك بنجاح باهر في سوريا المحصنة، فإن حياة أي من عناصر حزب الله أصبحت غير آمنة. وهذا الأمر سيجعل حياتهم جحيماً، مما سيدفعهم للاختباء تحت الأرض ويحدون من نشاطاتهم. كل ذلك بعد "النصر الإلهي" للحزب. وهذا الاغتيال يعيد حزب الله إلى العمل السري المهدد دائماً، وليس كحزب يتمتع بشرعية.

ما هو الهدف من التهديدات والسباب الشديد التي وجهها حزب الله؟ محاولة خلق توازن ردع خشية وقوع عمليات اغتيال أخرى، والاستعداد لشن أعمال انتقامية ضد أهداف إسرائيلية في سائر أنحاء العالم. فهل سيُصعد حزب الله الوضع مرة أخرى على الحدود جنوبى لبنان؟ يصعب توقع ذلك، لأن هناك قوات دولية ولبنانية لا يروق لها ذلك على الإطلاق.

إن حزب الله لم ينشئ قواعد لشن عمليات تخريبية في سائر أنحاء العالم، وإقامة ذلك في الوقت الحالي لن يكون سهلاً، في ضوء ازدياد الوعي الدولي بالإرهاب، وعلى أية حال، فإن ذلك الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً، وإن كان هناك قواعد موجودة، فإنها تخضع لإيران، والقرار الآن أصبح في أيدي إيرانية.

♦ سوريا وإيران (٦ مقابل ٨، ٥ الشهر الماضي):

عاد التوتر مرة أخرى بين سوريا وإسرائيل في الظهور، ذلك التوتر الموجود بين كلتا الدولتين منذ الحرب الأخيرة، وتحديدًا منذ الصيف. وقد وضعت قواعد ردع جديدة بين كلتا الدولتين، حيث اعتقدت سوريا أنها أهيئت، بعدما ثبت مجدداً وجود عناصر استخباراتية تعمل ميدانياً دون أي إعاقة رغم أن لديها جهاز مخابرات ممتاز. وخلال الحرب، كانت هذه العناصر تستطيع العمل من الأراضي السورية، وهذا ما يفهمه حالياً نظام الحكم، ولا يجعله يشعر بالراحة.

لقد أدركت سوريا أنها غير محصنة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا النظام يشعر بالخوف على وجوده، مما يجعله يتوخى الحذر. وقد أصبحت سوريا في مصيدة كما ذكرنا آنفاً، ويثبت ذلك الأمر اغتيال رفيق الحريري قبل ثلاث سنوات، والذي لم تستطع التخلص منه.

من المقرر أن تخوض إيران انتخابات برلمانية في مارس المقبل، مع زيادة حدة التوتر. وكان من المنتظر أن يفقد المتطرفون المؤيدون لأحمدى نجاد أساس تأييدهم الشعبي، لكن على خامنئي تطوع لمساعدة أحمدى نجاد

ورفض ترشيح آلاف المرشحين الإصلاحيين للانضمام إلى البرلمان. ويسعى أحمدى نجاد إلى جعل قضية مغنية جبهة قومية جديدة، قبيل الانتخابات، بعدما أصبح الشأن النووي أقل جدوى من وجهة نظره، لأن إيران تخصب اليورانيوم بالفعل ولا يعوقها أى شيء.

كما تخشى إيران من موجة عقوبات ثالثة يفرضها مجلس الأمن، والآن تنتظر جميعاً تقرير محمد البرادعى الجديد، الذى سينهى مهام منصبه قريباً. وإذا كان تقرير شديد اللهجة إزاء إيران، فإنه سيفرض عليها مزيداً من العقوبات.

وبالنسبة لاغتيال مغنية، فإن أحمدى نجاد غاضب بشدة، لكن هذا الموضوع لا يحظى بأهمية من جانب المواطنين الإيرانيين الغاضبين من التورط الإيراني فى مسألة الانتقام لاغتيال مغنية على اعتبار أنه شأن

خارجي، أضف إلى ذلك أنهم غاضبون من الحكومة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، من الوقود والغاز وما إلى غير ذلك. ولكن على أية حال، لا يجب إخفاء أن درجة التهديد على إسرائيل من جانب إيران وسوريا ارتفعت قليلاً فى ضوء عملية الاغتيال، التى لم تعلن إسرائيل مسئولية تنفيذها.

وفى النهاية، فإن مقياس التهديدات على دولة إسرائيل لشهر فبراير ٢٠٠٨ قد ارتفع، ووصل إلى ٦,٤٨ (مقابل ٦,٣١ خلال الشهر الماضى).

♦ مفتاح المقياس من ١ وحتى ١٠ درجات بحيث يكون أدنى حد للتهديد (١)، وأعلى حد (١٠)، وفقاً للتدرج العام التالى: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

بقلم: ران فرحي
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/٢/١٤

رئيس الوزراء غير مفروض للتوصل إلى اتفاق مع أبو مازن

عسكرية برية فى غزة، أجاب ٥٧,٢٪ من المشاركين فى الاستطلاع بنعم فى مقابل ٣٠,٧٪ عارضوا ذلك. ورغم ذلك، من المهم التأكيد على أنه عندما سُئل المشاركون فى الاستطلاع عما إذا كانت مثل هذه العملية ستكلف الجيش الإسرائيلى ثمناً غالياً، أجاب ٧٦,٣٪ أنها بالفعل ستحصد ثمناً غالياً، فى مقابل ١٥,٧٪ أجابوا بالنفى على هذا السؤال.

♦ غالبية الجمهور: "ينبغي على شاس الانسحاب" وناخبو شاس: "لن ننسحب أبداً"

وفيما يتعلق بالسؤال: هل ينبغي على حزب شاس الانسحاب من الائتلاف الحكومى؟ أجاب ٤٨,٦٪ بنعم، بينما أجاب ٣٥,٢٪ بلا. تجدر الإشارة إلى أنه بين أوساط ناخبى حزب شاس كانت الإجابات قاطعة، حيث أجاب ٧٥,٨٪ بأنه ينبغي ألا ينسحب حزب شاس من الائتلاف فى مقابل ٢٤,٢٪ يؤيدون الانسحاب.

أظهر استطلاع الرأى الذى أجراه معهد "مأجر موحوت" لحساب برنامج "هكول ديبوريم" بالشبكة الثانية فى هيئة الإذاعة الإسرائيلية، أن غالبية الجمهور الإسرائيلى تعتقد أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت لا يمتلك الصلاحية للتوصل لاتفاق مبادئ مع أبو مازن.

وبينما يعتقد ٤٤,٥٪ من ناخبى حزب العمل أن أولمرت يمتلك الصلاحية لذلك، فإن ٣٨,٥٪ يعتقدون أنه لا يمتلك الصلاحية لذلك. فيما تباينت المواقف بين ناخبى حزب كاديما والليكود، حيث يعتقد ٨٤٪ من ناخبى حزب الليكود أن رئيس الوزراء لا يمتلك الصلاحية لذلك، فى مقابل ١٦٪ يعتقدون أنه يمتلك الصلاحية. فى الوقت الذى يعتقد ٢٣٪ من ناخبى كاديما أن أولمرت لا يمتلك الصلاحية، فى مقابل ٧٠٪ أفادوا بأنه يمتلك الصلاحية لذلك.

♦ يؤيدون عملية برية ويدركون الثمن:

وفيما يتعلق بالسؤال: هل يجب القيام بعملية

٤٩٪ يعتقدون أن الشركات والاقتصاد سيتكبدان خسائر فادحة

آراؤهم يعتقد ٢٦٪ منهم أن الأضرار ستكون متوسطة، بينما أفاد ٣٣٪ بأنها ستكون منخفضة. ثمة عمليات قام بها ٦٤٪ من المشاركين في الاستطلاع من أجل حماية سعر العملية المحلية في الصفقات التجارية. وحسبما ذكروا، فإن هذه العمليات ذات جدوى، ولكن على المدى القصير والمتوسط فقط. فيما ذكر ٢٧٪ من المشاركين في الاستطلاع أنهم ليس لديهم القدرة على مواجهة هذه الأزمة، في حين قال ٩٪ إن شركاتهم تدرس التحول إلى اعتماد الشيك في جميع تعاملاتها التجارية أو البعض منها. يعتقد غالبية المشاركين في الاستطلاع (٥٨٪) أن محافظ بنك إسرائيل يتعاطى مع هذه الأزمة بشكل صحيح بتركيزه على الحيلولة دون حدوث تضخم كبير، وأنه يتدخل بشكل معتدل وينتظر التغيرات العالمية الدورية في هذا الشأن. غير أن نسبة التأييد الممنوحة لمحافظ بنك إسرائيل آخذة في التراجع بسبب استمرار انخفاض سعر الدولار.

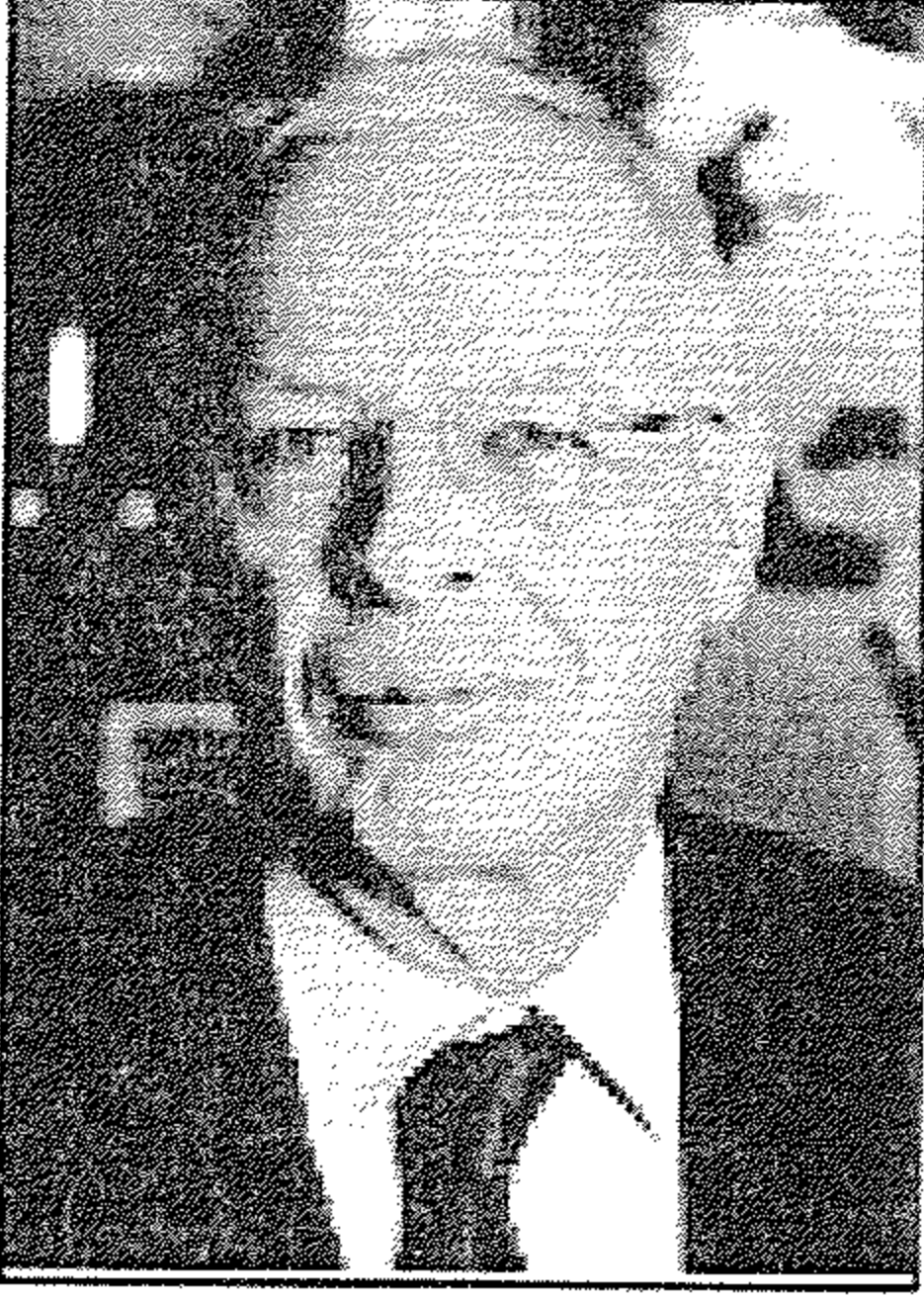
أظهر استطلاع للرأي أجراه منتدى CFO (Chief Financial Officers-) منتدى المديرين الماليين على عينة شملت ١٠٧ من نواب مدراء العموم الماليين في شركات رائدة في مجال الاقتصاد، أن ٤٩٪ من المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أن أزمة انخفاض سعر الدولار من شأنها أن تتسبب في أضرار بالغة للشركات والاقتصاد، وأن ٤١٪ يعتقدون أن الشركة التي يعملون فيها قد تتكبد خسائر فادحة. أجرى الاستطلاع بين ٤١ شركة من شركات التصدير، تعد هي الأكثر تضرراً من انخفاض سعر الدولار، و١٠ شركات استيراد تعد هي المستفيدة الرئيسية من حالة سعر الصرف، و٤٣ شركة مختلطة. في الوقت الذي يعتقد فيه ٣٩٪ من المشاركين في الاستطلاع أنه من المتوقع أن تلحق أضرار متوسطة بالشركات والاقتصاد، يعتقد ١٢٪ أن الأضرار ستكون قليلة. وفيما يتعلق بالشركات التي يعمل فيها المستطلعة

٨١٪ من الإسرائيليين: "عوائد التنمية الاقتصادية لا توزع بشكل عادل"

عوائد التنمية الاقتصادية بشكل غير عادل على الإطلاق، بينما قال ٢٨٪ إن التطورات الاقتصادية أدت إلى توزيع غير عادل جداً. وذكر ١٢٪ فقط من المستطلعة آراؤهم أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها السنوات الأخيرة قد أدت إلى توزيع عوائد التنمية الاقتصادية بشكل عادل للغاية. إلا أن أحداً من المشاركين في الاستطلاع لم يذكر أن التطورات الاقتصادية أدت إلى توزيع عوائد التنمية بشكل أكثر عدالة. أجرى الاستطلاع في شهر ديسمبر على عينة شملت ٥١١ شخصاً ممن تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة.

كشف استطلاع رأى عالمي أجرته شبكة (بي بي سي) الإخبارية أن ما يقرب من ثلثي المواطنين الإسرائيليين يعتقدون أن التغيرات الاقتصادية التي أحدثتها العولة خلال السنوات الأخيرة جعلت وضع الاقتصاد الإسرائيلي أكثر سوءاً، في حين أفادت نسبة ٨١٪ بأن عوائد التنمية الاقتصادية لا يتم توزيعها بشكل عادل. وفي الإجابة على سؤال: هل التطورات الاقتصادية التي شهدتها السنوات الأخيرة أدت إلى توزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية بين مواطني إسرائيل بشكل يتسم بالعدالة؟ أجاب ٤٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن التطورات الاقتصادية أدت إلى توزيع

ترجمات عبرية



٨ شخصية العدد

الإعلامي الشهير "يهود يعري"

إعداد وترجمة: أسامة أبو رفاعي

والرئيس حسنى مبارك، والملك الحسن، والعاقل الأردنى الملك عبد الله، والرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات.

انتقل يعرى إلى القناة الثانية الإسرائيلية سنة ٢٠٠٠، وأصبح يعمل فيها كمُحلل للشئون العربية واستمر فى هذا المنصب حتى الآن، وقدم عدة برامج ومسلسلات وثائقية للتلفزيون الإسرائيلى، وكان برنامج "موكيد" من أهم البرامج التى قدمها، كما نشر العديد من المقالات فى عدة صحف عالمية مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست.

حصل يعرى على العديد من الجوائز عن إسهاماته الكبيرة فى المجال الإعلامى والجهود التى بذلها لتغطية ونقل المعلومات الصحيحة فى الوقت المناسب. فقد حاز على لقب "صحفى العام" سنة ١٩٧٨، عن تغطيته لمحادثات السلام بين إسرائيل ومصر، كما حصل على جائزة "سوكولوف" عن تغطيته لحرب لبنان سنة ١٩٨٢، وجائزة هيئة الإذاعة عن تغطيته لحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١.

كان يعرى متزوجاً من امرأة تدعى "حوا"، وقد قام بتطليقها بعدما تورطت مع أبيها جرانونت فى اغتيال سائحة تدعى "ميلا ملفسكي" وحكم عليها بالسجن مدى الحياة.

فى الآونة الأخيرة، ترددت أنباء عن اعتزام وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى ترشيح الإعلامى الشهير "يهود يعري" كى يصبح سفيراً لإسرائيل لدى مصر. وقد جعلت خبرة يعرى الجيدة فى شئون الشرق الأوسط، ومتابعته عن قرب لكل ما يحدث على الساحة العربية - جعلت الخارجية الإسرائيلية تضعه تحت المنظار لشغل إحدى المناصب الدبلوماسية الهامة.

وُلد يعرى فى إسرائيل سنة ١٩٤٥، وحصل على الماجستير فى دراسات الشرق الأوسط من الجامعة العبرية بالقدس، وحصل على الدكتوراه فى نفس التخصص من جامعة تل أبيب. كان مساعد منسق الأعمال فى المناطق (الفلسطينية) سنة ١٩٦٨، وأصبح مراسل الشئون العربية لصحيفة "دافار" ما بين عامى ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥. ومنذ عام ١٩٧٥، أصبح محلل شئون الشرق الأوسط فى التلفزيون الإسرائيلى. وأصبح عضواً فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨٧، وأصبح له عمود خاص فى صحيفة "جيروزاليم بوست" منذ عام ١٩٩٠.

قام يعرى بزيارة مصر ولبنان كثيراً، وكان مراسلاً للقناة الأولى الإسرائيلية فى واشنطن على مدى عام كامل، وأجرى العديد من الحوارات الخاصة مع زعماء العالم العربى مثل الرئيس الراحل أنور السادات،

قراءة في تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية عن النشاط النووي الإسرائيلي

لواء أ.ح متقاعد / حسام سويلم

◆ مقدمة:

أصدرت الهيئة العربية للطاقة النووية في ديسمبر الماضي تقريراً حول "النشاط النووي الإسرائيلي ومخاطره الإشعاعية على دول الجوار والأراضي العربية المحتلة". وقد تناول التقرير موجزاً عن تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي، والمنشآت التي تكون العناصر الرئيسية لهذا البرنامج، ومخاطر النفايات النووية الإسرائيلية على دول الجوار، خصوصاً على مصر والأردن المجاورتين لصحراء النقب، إلى جانب واقع الرصد الإشعاعي البيئي في الدول العربية المجاورة، فضلاً عن تجاهل إسرائيل للقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأنشطة النووية. ورغم أن التقرير لم يتطرق إلى حجم النشاط النووي العسكري لإسرائيل، إلا أنه أشار إلى أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية منع الانتشار النووي، كما لم توقع على البروتوكولات المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

وقد كشف التقرير عن أن إسرائيل تخطط لتجديد مفاعلاتها النووية القديمة في ديمونة بعيداً عن الرقابة الدولية والاستنفار الإقليمي في ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني وتداعياتها، والجهود التي تبذل لإجبار إسرائيل على التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووي.

◆ تاريخ النشاط النووي الإسرائيلي:

بدأت إسرائيل التخطيط للحصول على التكنولوجيا النووية وتدريب خبراء متخصصين في هذا المجال فور إنشائها مباشرة في مايو ١٩٤٨، وبعد ثلاثة سنوات من إلقاء أول قنبلة نووية في التاريخ بواسطة الولايات

المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية والتي حسمت الحرب العالمية الثانية وأنهتها لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وقد شجع أول رئيس لها وهو عالم الكيمياء حاييم وايزمان - علماء الذرة الصهاينة، واستحدث لهم دائرة لأبحاث النظائر في معهد وايزمان، والذي يعتبر أحد المؤسسات العلمية الرئيسية في مستعمرة راحوت بإسرائيل.

أصدر أول رئيس وزراء لإسرائيل - دافيد بن جوريون - قراراً بتشكيل مجلس أعلى للطاقة النووية، ما لبث أن أصبح هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية وتتبعه مباشرة وتحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع، وتشكلت من ١٧ عضواً برئاسة أرنست بيرجمان، وكان من بين أعضائها "إسرائيل دستروفيسكي" الذي ابتكر عملية استخدام الماء الثقيل في تهديّة التفاعلات النووية. كما أمر بن جوريون في نفس العام ١٩٤٨، بتجنيد الخبراء الجيولوجيين للبحث عن اليورانيوم في صحراء النقب، خصوصاً في جنوبى سيدون وبئر سبع.

وقد تم اكتشاف ترسيبات غير كبيرة لليورانيوم في هذه المناطق. ولكنها تغلبت على هذه المشكلة في بداية برنامجها النووي باستيراد ١٠ طن من جنوب أفريقيا، و ١٠ طن من فرنسا، كما عملت على استخراج اليورانيوم من الفوسفات المنتشر في صحراء النقب وحوض البحر الميت والمتواجد بكميات ضخمة قدرت بـ ٢٢٠ مليون طن، وذلك على أساس أن نسبة اليورانيوم في الفوسفات تبلغ ٠,٠١ - ٠,٠٢٪ وبذلك استطاعت توفير ٢٤ طن يورانيوم في ذلك الحين، أما حجم اليورانيوم الممكن استخراج منه من كل احتياطي الفوسفات المقدّر لـ ٢٢٠

مليون طن فيبلغ ٢٥٠ ألف طن، ولكن ليس جميعها صالحة للاستخدام، ولذلك تستخلص إسرائيل سنويا حوالي ١٥ طن يورانيوم من الفوسفات. ومنذ ذلك الحين أقامت إسرائيل ثلاث مصانع لإنتاج حامض الفوسفوريك اللازم لاستخراج اليورانيوم.

وقد شهدت سنوات ما بعد ١٩٤٨ حركة الهجرة الجماعية لليهود إلى إسرائيل، والتي ضمت نسبة كبيرة من العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين في مجال التكنولوجيا النووية بتخصصاتها المختلفة. كما شهد عام ١٩٤٩ إرسال عدد كبير من المبعوثين لدراسة العلوم النووية في عدة بلدان من العالم أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وفي نفس العام سمحت فرنسا لبعض العلماء الإسرائيليين بدخول مركز ساكلاي Saclay للأبحاث النووية، والمشاركة في إنشاء مفاعل صغير للتجارب خاص بالمركز، وكان بن جوريون قد فاتح حكومة فرنسا في موضوع التعاون مع إسرائيل في المجال النووي وهو ما رحبت به فرنسا.

وبحلول عام ١٩٥٠ أنشأت وزارة الدفاع قسما للبحوث النووية وتطويرها في معهد وايزمان تابعا لها، وتفرغ للعمل فيه مجموعة من علماء الفيزياء والكيمياء والمهندسين وأصبح هذا المركز التقني مهد العلوم النووية في إسرائيل.

وفي عام ١٩٥٢ وضعت هيئة الطاقة النووية في تبعية وزارة الدفاع، وبدأ التعاون النووي مع فرنسا والذي توج في عام ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقية للتعاون النووي للبلدين تحت إشراف شمعون بيريس الذي يعتبر (عرّاب) التعاون النووي والصاروخي بين إسرائيل وفرنسا. وبموجبه سمحت فرنسا للعلماء الإسرائيليين بالمشاركة في اختبارات النووية. وقد واكب ذلك إطلاق الولايات المتحدة برنامج الرئيس ايزنهاور "الذرة من أجل السلام" وبموجبه ساعدت إسرائيل في بناء مفاعل ناحال سوريك، والحصول على مكتبة ضخمة في العلوم النووية، وتدريب ٥٦ عالم وخبير نووي إسرائيلي في المنشآت النووية الأمريكية (لوس ألاموس) تحت إشراف د. أوبنهايمر أبو القنبلة النووية. وبموجب هذا البرنامج الأمريكي حصلت إسرائيل على ٥٠ كجم يورانيوم مخصص بنسبة ٩٠٪ لتشغيل مفاعل ناحال سوريك وذلك في الفترة ما بين ١٩٦٠، ١٩٦٦. وفي عام ١٩٥٤ تم إنشاء أول مصنع لإنتاج الماء الثقيل في راحبوت، وبدأ العمل فيه في نفس العام وأعلن عن ذلك وزير خارجية إسرائيل (ابا إيبان) أمام لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ١٩٥٤. واكب ذلك ومنذ عام ١٩٥٣ عودة المبعوثين الإسرائيليين من الخارج واستقطاب أعداد ضخمة من العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين اليهود العاملين في المجالات النووية

من مختلف بلدان العالم للالتحاق بالبرنامج النووي الإسرائيلي، وغيرهم من غير اليهود ليحاضروا في الجامعات والمعاهد العلمية ذات العلاقة بهذا البرنامج وبحلول عام ١٩٥٦ كان يوجد بإسرائيل أكثر من ١٥٠ عالم نووي على مستوى عال في جميع التخصصات النووية، كما قدمت أمريكا في هذا العام مساعدات نووية إضافية لإسرائيل لإغرائها على الانسحاب من سيناء عقب العدوان الثلاثي مع فرنسا وبريطانيا على مصر في أكتوبر ١٩٥٦.

وفي أوائل عام ١٩٥٧ وقعت إسرائيل اتفاق مع فرنسا لبناء مفاعل ديمونة مع الحفاظ على سرية الاتفاق، كما أنشأت إسرائيل في نفس العام شركة أمريكية تابعة لها في مدينة أبولو بولاية بنسلفانيا باسم numec باعتبارها متخصصة في تصنيع المعدات والمواد النووية، تبين بعد ذلك عام ١٩٦٤ قيام هذه الشركة بتهريب ٢٠٠ رطل يورانيوم مخصص إلى إسرائيل. وفي نفس عام ١٩٥٧ استقال معظم أعضاء هيئة الطاقة النووية في إسرائيل باستثناء رئيسها أرنت بيرجمان بسبب معارضتهم الاستخدام العسكري النووي في إسرائيل. وفي خلال عامي ١٩٥٨، ١٩٥٩ حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية على مساعدات تقنية تمثلت في معدات ومواد نووية.

وفي عام ١٩٦٠ بدأ مفاعل ناحال سوريك عمله كما شارك علماء إسرائيليون نظرائهم الفرنسيين في التجارب النووية التي أجريت في الصحراء الجزائرية، وفي نفس العام بدأت تساور المخابرات الأمريكية شكوك حول طبيعة المنشأة التي تقيمها إسرائيل في ديمونة والتي ادعت إسرائيل أنها مصنع نسيج، ولكن تأكد للإدارة الأمريكية في منتصف عام ١٩٦٠ أنها مفاعل نووي ينتج مواد انشطارية قادر على تصنيع ١,٢ قنبلة نووية سنويا، وفي ديسمبر ١٩٦٠ اعترف بن جوريون بذلك، وبنهاية ١٩٦١ تم اكتمال إقامة مفاعل ديمونة والذي بدأ تشغيله فعلا في عام ١٩٦٣ بطاقة ٢٦ ميجاوات وفي عام ١٩٦٤ كشف عالم الطبيعة النووي الإسرائيلي (دي شاليت) أن إسرائيل لديها الخبرات اللازمة لإنتاج سلاح نووي.

وفي عام ١٩٦٦ منعت الرقابة الإسرائيلية نشر كتاب لمؤلفيه (عامي دور أوف، ووايلي تايمز) جاء فيه أن إسرائيل أتمت إنتاج أول قنبلة نووية في عام ١٩٦٦، وأن جنوب أفريقيا عرضت تنفيذ التجربة على أراضيها إلا أن إسرائيل رفضت ذلك. وفي عام ١٩٦٧ رصد مفاعل فصل للبلوتونيوم تحت الإنشاء في ديمونة. وبدأ في هذا العام تتويج التعاون النووي بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بمساعدة الأخيرة على إنشاء مفاعل نووي. وفي عام ١٩٦٨ قام عملاء إسرائيل بشن هجمات

أوزيراك النووي العراقي وتدميره في عام ١٩٨١، إلا أن معظم قادة إسرائيل وآخرهم إيهود اولمرت اعترفوا بصور مختلفة أن إسرائيل دولة نووية ولديها سلاح نووي.

◆ المفاعلات والمنشآت النووية التكميلية:

تملك إسرائيل تجهيزات نووية مهمة ربما تفتقر لها عدة دول أوروبية، وتحتوي هذه التجهيزات على ٤ مفاعل نووي Atomic reactors، ٤ مسرعات نووية Nu-clear accelerators، وعدد من أجهزة فصل النظائر Isotope separators، والتحليل والتكسير النظائري كالمطاييف الكتلية الكبيرة Mass - spectrometers، والميكروسكوبات الالكترونية، وأجهزة رصد وقياس وكشف الإشعاعات، ومولدات النيوترونات Neutron - generators، وغيرها وتملك مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية المفاعلات النووية في حين تتوزع باقي الأجهزة وكذلك ملكيتها على الجامعات والمعاهد التقنية، ولكن تعمل تحت إشراف المؤسسة النووية.

أولاً: المفاعلات النووية

١- مفاعل ريشون ليتسيون: يعتبر أول مفاعل نووي يقام في إسرائيل بدأ العمل في إنشائه في ١٩٥٤/١١/٢٠ وبدأ تشغيله في ١٩٥٧/٢/١٢ بالتعاون مع شركة AMF - Atomics، الأمريكية، وهو من النوع الحراري غير المتجانس Thermal Heterogeneous بطاقة ٨ ميجاوات حراري لأغراض البحث العلمي وإنتاج النظائر المشعة، والاستفادة بتطبيقاتها في ميادين الطب والزراعة والصناعة وأبحاث المياه والجيولوجيا، كما يقوم بتنفيذ برامج خاصة مع المؤسسات العلمية والكليات والمعاهد التكنولوجية والصناعية لتخريج طلاب ماجستير ودكتوراه في مختلف أفرع العلوم والهندسة النووية، والوقود المستخدم في تشغيله فهو اليورانيوم الطبيعي بنسبة ٨٠٪ ويورانيوم ٢٣٥ بنسبة ٢٠٪ بكمية ١٢,٥ طن سنوياً، ويستخدم الماء الثقيل كمعدل ومهدئ Moderator والغازات للتبريد وبلغت تكاليفه حوالي ٤٢ مليون دولار. وأهم منتجاته من النظائر المشعة "الارجون، الانتيمون، الزرنيخ، البروم، الكلور، اليود، النيكل، الفوسفور، والصوديوم، ويقع على طريق ثانوي بين مستعمرة ناحال يهودا ومدينة ريشون لتسيون (أي شمال المدينة بحوالي ٨٠٠ متر).

٢- مفاعل ناحال سوريك: أقيم هذا المفاعل في منطقة ناحال سوريك على مسافة ٢٥ كم جنوب تل أبيب، وقامت بإنشائه شركة Atomics International الأمريكية طراز ١ - ERR مثل مفاعل ريشون لتسيون وبدأ العمل في إقامته في ١٩٥٧/١/١٧ وتم تشغيله في ١٩٥٩/١/١٨ بطاقة ٥ ميجاوات ارتفعت إلى ٨ ميجاوات وهو من النوع (البركي الصهريجي) الذي يستخدم الماء

بالغازات المسيلة للدموع على شاحنات كانت تنقل كمية من اليورانيوم في بريطانيا وفرنسا، وتم تهريبها إلى إسرائيل. وفي نفس العام اختفت سفينة تابعة لألمانيا الغربية (شيربورج) كانت تحمل ٢٠٠ طن من خام اليورانيوم في أعالي البحار، ثم ظهرت بعد عدة أسابيع وهي تحمل اسماً جديداً وعلماً جديداً وطاقماً جديداً في ميناء حيفا، وأعريت المخابرات الأمريكية أن المخابرات الإسرائيلية قامت بعملية قرصنة استولت بموجبها على السفينة وشحناتها النووية وفي ١٩٨٥/٧/١١ اكتشف مفتشو الوكالة الأوروبية للطاقة النووية مع نظرائهم في الوكالة الدولية للطاقة اختفاء ٤٠ طن يورانيوم كانت مبيعة إلى لوكسمبورج أعيد شحنها إلى إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٩ بدأ مفاعل فصل البلوتونيوم في العمل، وفي يوليو ١٩٧٠ ظهر مقالان في النيويورك تايمز يؤكدان نقلاً عن مصادر المخابرات الأمريكية بأن إسرائيل تمتلك فعلاً أسلحة نووية، وفي أكتوبر ١٩٧٣ أثناء الحرب قررت رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير نشر ١٣ سلاح نووي محملين على صواريخ (أريحا) للضغط على أمريكا للبدء في إنشاء جسر جوي لنقل مساعدات عسكرية عاجلة لإسرائيل لاستعواض خسائرها في الحرب. وفي عام ١٩٧٧ تمكن عالمان إسرائيليان من إحراز تقدم في عملية تخصيب اليورانيوم بالليزر.

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩ رصد قمر صناعي أمريكي (تيل) انفجاراً نووياً فوق المحيط (الهندي بالقرب من سواحل جنوب أفريقيا، ناتج عن تجربة نووية مشتركة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل بقوة ٢ - ٤ كيلو طن. وفي ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ سجل القمر الصناعي تجربة نووية أخرى في نفس المنطقة وبنفس القوة وأشارت مصادر المعلومات أنه تم بواسطة قذيفة من مدفع عيار ١٥٥ مم. وفي فبراير ١٩٨١ ذكرت نشرة التقرير الخارجي التابعة لصحفية الايكو نوميست أن إسرائيل تمتلك حوالي ٢٠٠ سلاح نووي وأنها تطور صواريخ كروز بالتعاون مع جنوب أفريقيا. وهو ما أكدته بعد ذلك تقرير لصحيفة صنداي تايمز في أكتوبر ١٩٨٦ نقلاً عن خبير نووي إسرائيلي هارب (موردخاي فانونو) عمل في مفاعل ديمونة لمدة عشر سنوات أوضح فيه أن إسرائيل تملك ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ سلاح نووي انشطاري واندماجي ونيوتروني وأنها رفعت قدرة مفاعل ديمونة إلى ١٥٠ ميجاوات.

تبنت إسرائيل منذ اكتشاف برنامجها النووي العسكري استراتيجية الردع بالشك، وأنها لن تكون الدولة الأولى في امتلاك سلاح نووي ولكنها لن تكون أيضاً الدولة الثانية، ولذلك قامت بقصف مفاعل

العادي للتبريد، ويستخدم المفاعل في تشغيله اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠٪، حيث أن كتلته الحرجة تساوي ١٦,٤ كجم من اليورانيوم ٢٣٥. وكانت الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بـ ٥٠ كجم من اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠٪ وذلك كوقود للمفاعل وقد تكلف إنشاء هذا المفاعل ٣٠ مليون دولار. ويستخدم هذا المفاعل بالإضافة لإنتاج النظائر المشعة في إجراء البحوث النووية، وساعد على كشف الكثير من الأسرار العلمية، ومكن العلماء والفنيين النوويين الإسرائيليين من الحصول على الخبرات اللازمة للتعامل بعد ذلك مع التجهيزات والمواد النووية، وأهلهم لخوض غمار مشاريع أكثر طموحا في ديمونة حيث حقق الخبرات العملية في مجال فصل البلوتونيوم ولكن لا يمكن أن يتم فصل البلوتونيوم ٢٣٩ في هذا المفاعل نظرا لقلّة النظير من اليورانيوم ٢٣٨ في الوقود النووي. إلا أن البيانات التي تنشر عن معدل إنتاج مختلف النظائر المشعة التي يتطلبها برنامج الطاقة النووية والمعاهد العلمية بإسرائيل وهو حوالي ٩ كوري في السنة، يجعلنا نتأكد أن هذا المفاعل وما زود به من إمكانيات وتجهيزات لا يمكن أن يكون قد أنشئ لغرض تطوير البحوث في مجال النظائر المشعة فقط، بل لإتمام عملية فصل البلوتونيوم الذي أنتجه مفاعل ديمونة بعد ذلك، وذلك في فترة ما قبل الانتهاء من بناء المختبرات الساخنة أو المعمل الكيماوي في مفاعل ديمونة، ويستخدم مفاعل ناحال سوريك في إنتاج النظائر وأهما: الفضة، الكالسيوم، الكروم، النحاس، الكبريت، والزنك، أما الخلايا الحارة في مفاعل ناحال سوريك فهي: خلية لاستقبال النواتج الأولى، خلية لغسيل وتعقيم العبوات، خلية لمعالجة النفايات، خلايا لتجهيز الناتج وتحضيره، خلية لتغليف الناتج النهائي، وتستهدف النظائر التي ينتجها المفاعل في مجالات الزراعة، والطب، والصناعة، والبحوث الجيولوجية، ويتواجد هذا المفاعل ضمن مركز للأبحاث النووية بمنطقة ناحال سوريك، وتتبع أهميته من كونه القناة الشرعية التي تحصل إسرائيل من خلالها على جميع أسرار التقنية النووية واحتياجاتها من الأجهزة والمعدات والمواد من الولايات المتحدة، كما تتم فيه عملية تخصيب اليورانيوم بالليزر، وقد خضع هذا المفاعل للتفتيش من قبل الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الأولى من إنشائه، تم تولت الوكالة الدولية للإشراف عليه بعد ذلك.

٣- مفاعل ديمونة: يعتبر المنشأة النووية الرئيسية في البرنامج النووي الإسرائيلي، وبواسطته أمكن لإسرائيل تصنيع ترسانتها النووية الضخمة، ويقع مبنى المفاعل شمال غرب مدينة ديمونة على طريق بئر سبع - ديمونة في أسفل جبل ديمونة، وتحيط بالمفاعل غابة من

الأشجار تم غرسها أطلق عليها "غابة بن جوريون" وتحتوي منشأة ديمونة على تسع منشآت متخصصة هي: جسم المفاعل النووي وهو عبارة عن بناية لها قبة يبلغ طولها حوالي ١٨ مترا، ومعمل إعادة التصنيع وفيه يتم فصل البلوتونيوم من وقود المفاعل المستهلك وهو ما يعرف بالمعمل الكيماوي، ومعمل إنتاج مادة الوقود النووي، ومعمل معالجة النفايات النووية السامة، ومعمل تصنيع الوقود النووي وتغليفه، ومنشأة تأمين الخدمات والطاقة والمواد اللازمة للمنشآت الأخرى، ومدرسة فنية ومكتبة وقاعة محاضرات وعرض ومعمل تخصيب اليورانيوم بعملية الطرد المركزي، ومعمل آخر لتخصيب اليورانيوم بالليزر، وقد تم بناء هذا المفاعل طبقا لتصميم المفاعل النووي الفرنسي (G-3) الذي بنى في ميركول بفرنسا (والحرف G هو اختصار لكلمة جرافيت Graphite التي تستعمل في المفاعل كمعدل وبه ١٤٩٠٢ قطعة جرافيت وزن ١٢٠٧ طن). ويستخدم مفاعل ديمونة الماء الثقيل (D 20) كمهدئ والغاز كمبرد، واليورانيوم الطبيعي كوقود والذي تصل نسبة تخصيبه إلى ١,٥ ٪ وقد احتاج في بداية تشغيله إلى ٢٠ - ٤٥ طن يورانيوم وهو يشبه المحطة النووية الفرنسية التي تم تشغيلها في عام ١٩٨٦ بقدرة ٧٠ ميجاوات وتعرف برمز (EL - 4) وقد بدأ تشغيل مفاعل ديمونة بطاقة ٢٦

ميجاوات، وتم رفعها في عام ١٩٨٢ إلى ٧٠ ميجاوات، ثم ارتفعت طاقتها مرة ثانية في عام ١٩٨٧ إلى ١٥٠ ميجاوات، ولا يزال يعمل بهذه الطاقة حتى اليوم وقد قدمت فرنسا هذا المفاعل إلى إسرائيل في مقابل حصولها على سر إنتاج الماء الثقيل الذي توصل إليه الإسرائيليون، وهي مادة باهظة التكاليف وليست سهلة الاستيراد، ولذلك ترتفع تكاليف هذا النوع من المفاعلات نتيجة ارتفاع ثمن الماء الثقيل، حيث تزيد التكاليف بحوالي ٥٠ ٪ عن تكاليف المفاعلات التي تستخدم الماء العادي كمهدئ وتبلغ تكلفة إنشاء مفاعل ديمونة حوالي ١٢٠ مليون دولار، ويعتبر مفاعل ديمونة مفاعل أبحاث إنتاجي، يعمل بنظرية فصل البلوتونيوم ٢٣٩، ويتميز باستهلاكه كمية أقل من الوقود الذي يستخدم في مفاعلات تخصيب اليورانيوم، إلا أن في هذه المفاعلات توجد خطورة من ارتفاع نسبة التريتيوم في مكان وجو المفاعل، وتكمن هذه الخطورة في أن هذا البخار قد يتسرب إلى أجسام العاملين عن طريق الجلد والتنفس، الأمر الذي يفرض ارتدائهم ملابس وأغطية رأس واقية من خطر تسرب التريتيوم، ولا يخضع مفاعل ديمونة لأي نوع من الرقابة سواء من جانب فرنسا التي أقامته، أو الولايات المتحدة، ولا حتى الوكالة الدولية للطاقة النووية.

٤ - مفاعل النبي روبين: قدم هذا المفاعل هدية

لإسرائيل من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في عام ١٩٦٥، بدأ العمل فيه أوائل عام ١٩٦٦ في منطقة النبي روبين الواقعة على نهر روبين (سوريك سابقاً) بطاقة قدرها ٢٥٠ كيلووات حراري، وبهدف ملء توليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر. ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود والجرافيت كمعدل وثاني أكسيد الكربون والهواء المضغوط كمبرد، ويستهلك من ٢٥ - ٣٠ طن يورانيوم سنوياً. وقد شارك في تصميمه شركة أتوميكس إنترناشيونال الأمريكية مع مجلس الأبحاث العلمية الإسرائيلية، وقدرت تكاليف إقامته بحوالي ٢٠٠ مليون دولار.

وهو قادر على إنتاج ٤١٧ مليون لتر مياه عذبة، ويمكن زيادتها إلى ٦٧٥ مليون لتر يومياً، كما ينتج العديد من النظائر المشعة لاستعمالات الطب والزراعة والصناعة كذلك بإمكانه إنتاج البلوتونيوم.

ثانياً: مراكز البحوث النووية

تتفرع إلى أربعة مؤسسات رئيسية:

١- مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية: صدر قرار بتأسيسها عام ١٩٥٢، وكانت تابعة لوزارة الدفاع، ثم ألحقت في عام ١٩٦٦ بمكتب رئيس الوزراء، وتعتبر مسئولة عن رسم وتوجيه سياسة الحكومة في كل ما يتعلق بالبرنامج النووي، سواء فيما يتعلق باستخداماته السلمية أو العسكرية، والتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بهذا البرنامج داخل وخارج إسرائيل، ولذلك يوجد لهذه المؤسسة أنشطة ملموسة في جميع الجامعات والمعاهد العليا والتكنولوجية الإسرائيلية، كما لها علاقات وطيدة مع المؤسسات النووية في كثير من دول العالم، ومن أهم أنشطتها وضع خطط الأبحاث النووية في المؤسسات العلمية والبحثية بإسرائيل والإشراف على إدارة جميع المنشآت النووية وتحديثها وأبرز وأهم لجانها لجنة الأبحاث النووية، ولجنة الطاقة للقوى الكهربائية والمياه، ولجنة تطبيقات النظائر المشعة، ولجنة الأمن لتقدير الأخطار النووية، ولجنة التشريعات النووية.

٢- معهد وايزمان للعلوم: يقع في مدينة راحبوت قرب الرملة تأسس في عام ١٩٣٤ (قبل قيام إسرائيل) وقد تولى الإشراف عليه د. حاييم وايزمان أول رئيس لإسرائيل لفترة طويلة، وتخصص في البداية في دراسة الكيمياء العضوية والأحياء الميكروبية، ويعتبر أهم وأكبر المعاهد والمراكز العلمية والتقنية في إسرائيل، إذ يحتوى على عدد كبير من الأقسام العلمية الهامة منها: قسم الأبحاث النووية والالكترونية والرياضيات التطبيقية، وقسم الأشعة تحت الحمراء والكيمياء التصويرية، وقسم أبحاث النظائر المشعة، وقسم الكيمياء العضوية وقسم التجارب البيولوجية، ولذلك فهو مجهز بأحدث الأجهزة

والمعدات العلمية والعقول الإلكترونية، كما أنه مسرع نووي وتنشر أبحاثه في أهم المجالات العلمية على مستوى العالم، ويمنح شهادات الماجستير والدكتوراه، ويحاضر فيه علماء من مختلف أنحاء العالم.

٣- معهد إسرائيل التقنى (التخنيون): يقع هذا المعهد في جبل الكرامل في حيفا وتم تأسيسه في عام ١٩٢٤، وتحول لاحقاً لجامعة وإن بقي معروفاً باسمه، ويعد من أكبر وأهم مؤسسات التدريس والأبحاث في العلوم التكنولوجية، وبه ما يزيد عن ٤٠٠٠ طالب وعدد مشاريع البحثية تصل إلى ١٢٠٠ مشروع، ويمنح درجات الماجستير والدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا ويعمل به مجموعة من كبار العلماء في شتى الفروع والتخصصات يبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ أستاذ ومحاضر يعملون كل الوقت. وأهم أقسامه: مؤسسة الأبحاث والتطوير، وقسم الهندسة النووية، ومعامل كيمائية وميكانيكية، وبه مدرسة فنية عالية لتدريب الفنيين والمتخصصين في الهندسة والبناء وصناعة الأجهزة والإلكترونيات والطيران ومركز جوليدج الإلكتروني، ومعمل لدراسة الميكروبيولوجى العامة والصناعة، ويخدم خريجو قسم الهندسة النووية في المنشآت النووية فور تخرجهم، وكان يتم تدريبهم فيها من قبل ذلك، وهو يماثل إلى حد كبير معهد ماساشوسيتس التكنولوجى في الولايات المتحدة. ومن أهم فروع التخنيون معهد اينشتاين لفيزياء، وهو خاص لأعداد علماء الطبيعة النووية وأجراء أبحاث في مواضيع الأشعة الكونية وفيزياء الحالة الصلبة وطبقات الجو العليا.

٤- جمعية الأشعة الإسرائيلية: يتركز نشاطها في ميدان السلامة النووية والحماية من الإشعاعات وتضم جميع العلماء والخبراء العاملين في مجال قياس الأشعة في المفاعلات والمعامل النووية ومناطق دفن النفايات النووية، وتقوم بقياسات دورية لنسبة الإشعاع في الجو وفي المياه، كما تشرف على سياسة الرصد الإشعاعى في إسرائيل والمناطق المحيطة للإنذار عنها. وتشارك هذه الجمعية في عدة منظمات دولية مهتمة بهذا المجال، وتشارك في مؤتمراتها وأبحاثها.

◆ النفايات النووية والإشعاعية

تعمل في هذه المجال عدة منشآت أبرزها الآتي:

١- معمل معالجة النفايات النووية والإشعاعية: أنشئ هذا المعمل في عام ١٩٧٥ بجوار مفاعل ديمونة لمعالجة النفايات المشعة التي ينتج عن جميع المنشآت النووية في إسرائيل، والتي يتم نقلها إلى هذا المعمل، حيث يتم تسخين النفايات في فرن خاص، وتخلط مع السكر بتركيز يبلغ كيلوجرام من السكر لكل ١٥٠ لتر من السائل، وهذه الطريقة تحلل الحامض وتزيد تركيز إشعاعية النفايات إلى ٢٠٠٠ (كوري) في اللتر الواحد.

ثم يعبأ السائل في خزان سعته ٦٥٠٠ لتر لمدة سنتين تقريبا، وتسمى هذه العملية بالتخزين المؤقت ولها عدة فوائد أهمها أنها تمنع تلوث أو تعرض الأفراد لهذه النفايات، كما تسمح بمعرفة خواص النفايات ودراسة تحويلها تمهيدا لتخزينها بصفة دائمة. ويمكن استخدام مخازن مؤقتة لتخزين الوقود النووي المستهلك قبل معالجته للحصول على مكوناته النووية، وهذه المخازن تتوافر فيها شروط وقائية عالية، مع استخدام دروع وقائية من الرصاص حول المخازن، وبعد سنتين تتم معالجة هذه المواد عن طريق الترسيب الكيميائي، ثم عن طريق الترشيح والامتصاص وتحويل إلى أجهزة التقطير لفصل مكوناتها، ثم بعد ذلك تحويل إلى أحواض التجفيف والكلسنة. وللتخلص نهائيا من هذه النفايات توضع في أوعية رابطة من الأسمنت سعة الواحدة ٢٠ لتر وتغلف بمادة البيتومين، ثم تغلف مرة ثانية بمادة بوليميرية، ثم تغلف مرة ثالثة بمواد زجاجية أو سيراميكية، ثم تدفن بعد ذلك في أعماق الأرض. وتراعى عدة شروط في أماكن تخزين النفايات أهمها ضرورة استقرار الطبقات الجيولوجية مع عدم احتمال حدوث هزات أرضية في أماكن دفنها، ومع وجود مصدر دائم لتبريد النفايات نظرا للحرارة العالية المنبعثة منها وأن يعمل الموقع الذي تدفن فيها كدرع حاجز لإشعاع الناتج عن النفايات "مثل مصائد الملح" وأن يكون مكان التخزين خاليا من الرطوبة وفي مأمن من الحرائق والأخطار وقريبا من المنشآت النووية وبعيدا عن مصادر المياه الجوفية، وجميع هذا الموصفات تجعل من نفس منطقة المفاعل على بعد كيلومتر منه هو المكان الملائم لدن النفايات. لذلك فإن منطقة ديمونة تقع فوق القرية الفلسطينية (كرنوب) وهي مبنية على صخور جييرية من العصر الطباشيري المتوسط وتوجد تحت هذه الصخور مباشرة صخور ما قبل الكامبري Precambrian وتحيط صخور مارلية Marl وهي صخور جييرية وطينية ٥٠٪ - ٥٠٪ من العصر الطباشيري المتأخر، واحتمال وجود مياه جوفية في هذه الصخور بأنواعها الثلاثة قليل نظرا لأن مساحاتها صغيرة، ونفاذيتها منخفضة ومعدل سريان المياه الجوفية فيها بطيء جدا، ولذلك فإن هذه الصخور غير صالحة طبيعيا لأن تكون خزانات مياه جوفية.

♦ المخاطر الإشعاعية على دول الجوار:

بدأ أول المفاعلات النووية العمل في إسرائيل عام ١٩٥٧ والثاني والثالث بعد سنتين وأخبرهم في سنة ١٩٦٦، علما بأنه لم يتم بناء معمل معالجة النفايات في ديمونة إلا سنة ١٩٧٥ مما يؤدي إلى استنتاج أن هناك إنتاج نفايات نووية مشعة ظلت غير معالجة لمدة خمسين سنة، والسؤال المطروح هو أين تم دفن هذه النفايات؟ وفي ظل أي شروط للأمان أثناء تجميعها ونقلها ودفنها

خاصة في ضوء التسريبات الإعلامية والنقاشات التي دارت داخل الكنيست حول أضرار هذه النفايات، وإصرار المسؤولين الإسرائيليين على التعتيم بحجة الحفاظ على الأمن القومي..١٩.

والخطر الواضح حاليا خاصة بعد إنشاء معمل معالجة النفايات - الصادر عن مفاعل ديمونة، هو ما يطلقه المعمل الكيماوى في الجو من غازات ملوثة ومشعة، حيث تحمل الرياح السائدة هذه الغازات عبر الحدود الأردنية التي على مسافة لا تزيد عن ٤٠ كم من ديمونة، كذلك الحدود المصرية التي تبعد ٧٠ كم، وتطلق هذه الغازات رغم علم مؤسسة الأرصاد الإسرائيلية جيدا أن اتجاه الرياح السائدة في هذه المنطقة شرقية - جنوبية غربية.

♦ الحوادث الإشعاعية:

من المعروف أن المفاعلات العاملة في إسرائيل تعتبر من الجيل القديم التي تم بناؤها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتعرضت لتعديلات عديدة لرفع قدراتها وقوتها، ومثل هذا التطوير والتحديث في هذه المفاعلات من المفروض ألا يتم إلا بتغيرها كاملة بداية من المبنى إلى الخزانات لذلك فإن تحديث المفاعلات الإسرائيلية دون أحداث هذا التغيير يتسبب في وقوع حوادث نووية مختلفة.

فقد تم رفع طاقة مفاعل ديمونة من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات دون تغير غرفة حرق اليورانيوم حيث زادت أعداد قضبان اليورانيوم وتم حشرها في المساحات الفراغية التي كانت موجودة بالغرفة عند بداية لتشغيل عام ١٩٦٣، الأمر الذي نتج عنه مشاكل في إدخال وإخراج الأنابيب التي تحوى هذه القضبان مما أدى إلى اعوجاجها، إلى جانب أن قبة المفاعل ومبنى التبريد لم يطرأ عليهما أى تغيير منذ بدأ تشغيل المفاعل، مما قد يترتب عليه تسرب للمياه الثقيلة المشعة نتيجة للشروخ التي تصيب أنابيب اليورانيوم، وبالتالي تلوث إشعاعى في المنطقة المحيطة بالمفاعل، وقد تأكدت هذه المعلومات من مصادر كثيرة وصور أقمار صناعية.

♦ الرصد الإشعاعى في الدول العربية:

في إطار مشروعها للرصد الإشعاعى البيئى في الدول العربية عقدت الهيئة العربية للطاقة النووية عددا من الاحتمالات التي ضمت خبراء الرصد الإشعاعى في الدول العربية لدراسة واقع وأفاق التعاون العربى في هذا المجال، وقد تم استعراض قدرات القياس الإشعاعى البيئى في الدول العربية المحيطة بإسرائيل، وجاءت على النحو التالي:

١- لبنان: يتكون مشروع الرصد الإشعاعى البيئى في لبنان من محطة واحدة عاملة بالتعاون مع هيئة الأرصاد الجوية.

- ٢- الأردن: تتكون شبكة الرصد الإشعاعي من ١٩ محطة عاملة لقياس المستوى الإشعاعي الحامي، ومحطة واحدة لقياس المستويات الإشعاعية في الهواء.
- ٣- مصر: تتكون الشبكة من ٨٤ محطة عاملة منها ١٥ رصد مائية و ١٥ لقياس الهواء.
- ٤- سوريا: تتكون الشبكة من ٩ محطات مراقبة ثابتة وجهازين لمسح الملوثات والعوائق الهوائية.
- ٥- السعودية: تتكون الشبكة من ١٥ محطة، ٥ منها للعوائق الهوائية.

وقد صدرت توصيات عن هذه الاجتماعات تشكل أساسا للتعاون بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل، وأبرز هذه التوصيات: التعاون والتكامل في تطوير البرمجيات والتجهيزات الالكترونية المتعلقة بالرصد الإشعاعي البيئي وذلك بهدف الوصول إلى بناء القدرة الذاتية لبناء وتشغيل شبكات الرصد الإشعاعي ودراسة تحديد أسلوب وكيفية إتاحة معلومات الرصد الإشعاعي البيئي للدول العربية فيما بينها، مع إصدار وثيقة تبنى أسلوب جمع العينات الغذائية والبيئية والعمليات الإجرائية وقياسها وتفسير النتائج، هذا بالإضافة لضرورة الاهتمام بخطة الطوارئ النووية على المستويين القطري والقومي التي أعدها الهيئة العربية للطاقة النووية، والاستفادة من خبرات الدول العربية في هذا المجال.

♦ إسرائيل والاتفاقيات الدولية:

دأبت إسرائيل على تحدى قرارات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم توقع بعد على اتفاقية حظر الانتشار النووي، وبالتالي لم تخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية، وهذا ما يجعل المنطقة غير آمنة ومهددة دائما بمخاطر الأسلحة النووية والحوادث الإشعاعية التي قد تتجم عن النشاط النووي وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولكن هذه الدولة القائمة على اغتصاب الحقوق ظلت تتحدى بصلف الإدارة الدولية ولقد طالبت وفود الدول العربية في المحافل الدولية دائما بضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي، ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية، والانصياع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، والذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الوكالة الدولية للطاقة النووية، كما تشدد الوفود العربية على ضرورة التزام دول الشرق الأوسط في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية عاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية،

وأن تعلن إسرائيل رسميا أنها ستمتتع عن إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية، أو الحصول عليها أو حيازتها على أي نحو. خاصة وأن إسرائيل عضو في الوكالة الدولية للطاقة النووية منذ عام ١٩٥٧ ولكنها غير منضمة لاتفاقية منع الانتشار النووي NPT، كما أنها غير موقعة على البروتوكولات الإضافية الخاصة بها وأيضا المتعلقة بحظر إنتاج وتصنيع وتطوير الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، وأيضا غير موقعة على القانون الدولي للتعاون ضد انتشار الأسلحة الباليستية لعام ٢٠٠٢، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل وقعت عام ٢٠٠٦ على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع أعمال لإرهاب النووي، وهي أيضا عضو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW ولكنها لم تصدق على الاتفاقية.

♦ رؤية تحليلية:

مما لا شك فيه أن تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية يلقي الضوء بتركيز على خطورة البرنامج النووي الإسرائيلي، سواء من حيث ما ينتجه من مواد انشطارية تستخدم في تصنيع الأسلحة النووية بأنواعها المختلفة، أو من حيث المخاطر البيئية الناتجة عن تشغيل المنشآت النووية التابعة لهذا البرنامج، وفي غيبة رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ولتوضيح النقطة الأولى الخاصة بالحجم الضخم من البلوتونيوم ٢٣٩ الذي ينتجه مفاعل ديمونة، فإنه يمكن معرفة هذا الحجم من المعادلة التي تقول بأن من كل طن متري من اليورانيوم الذي يتم حرقه في المفاعل يتم استخراج ١٠٠٠ جرام من البلوتونيوم في السنة طبقا لقدرة المفاعل بالميجاوات في عدد أيام تشغيل المفاعل في السنة (قوة المفاعل ٢٠٠٠ كيلو/يوم = عدد كيلوجرامات البلوتونيوم في السنة) وطبقا لهذه المعادلة فإن مفاعل ديمونة قد أنتج في فترة عمله بطاقة ٢٦ ميجاوات ١٤٨ كيلوجرام، وفي الفترة الثانية بطاقة ٧٠ ميجاوات ١٠٥ كيلوجرام، وفي الفترة الثالثة عندما عمل بطاقة ١٥٠ ميجاوات وحتى اليوم ٤٥ كجم بإجمالي ١١٥٢ كيلوجرام بلوتونيوم وذلك خلال ٤٤ سنة، فإذا علمنا أن قنبلة البلوتونيوم ٢٠ كيلو/طن (مثل قنبلة هيروشيما) تحتاج إلى ٦ - ٨ كجم بلوتونيوم، فإنه يكون بحيازة إسرائيل حاليا ١٦٤ قنبلة ٢٠ كيلو/طن ولكن الفنى النووي الإسرائيلي موردخاي فانونو اعترف بأن إسرائيل تملك أكثر من ٢٠٠ سلاح نووي، فإن ذلك يعنى أن ليس كل الأسلحة النووية الإسرائيلية (قنابل ورؤوس صواريخ ومقذوفات) استراتيجية قدرتها ٢٠ كيلو/طن بل يوجد أعداد منها تكتيكية ذات قدرات تتراوح ما بين ١ - ١٠ كيلو/طن. بحيث يمكن استخدامها في ميادين المعركة وضد أهداف عسكرية منتقاة، وقد أشار كتاب (خيار شمشون) إلى أن إسرائيل رصدت حوالي ٥٠٠

هدف استراتيجى مدنى وعسكرى على كل الساحة العربية لقصفها نوويا فى حالة نشوب حرب شاملة، شملت هذه الأهداف مدنا ومحطات وسدود ومياه وحقول نفط ومطارات وموانئ وأهداف بنية أساسية، إلى جانب فرق عسكرية ومقارنات دفاعية يتحتم ضربهم نوويا طبقا لسيناريو (الملاذ الأخير) الوارد فى هذا الكتاب. وهو ما يؤكد حجم المخاطر التى تشكلها الترسانة النووية الإسرائيلية على البلدان العربية حاليا ومستقبلا، خاصة فى ظل الخلل القائم فى الميزان الاستراتيجى لصالح إسرائيل بسبب احتكارها النووي، وتفوقها فى الأسلحة التقليدية والكيمياوية والبيولوجية على الجيوش العربية بسبب المساعدات العسكرية المادية والتقنية التى تؤمنها لها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالمخاطر البيئية التى تشكلها مفاعل ديمونة على المنطقة فلا بد أن ندرك أنه طبقا للمعدلات الزمنية لتشغيل المفاعلات النووية استنادا للمعايير الدولية، فإن العمر الافتراضى لأى مفاعل ينبغى ألا يتجاوز ٢٥ سنة، ثم يتوقف بعدها عن العمل، ومن ثم فإن مفاعل ديمونة طبقا لهذا المعيار يكون قد بلغ سن الشيخوخة وكان من المفترض أن يكون قد أحيل إلى التقاعد وأغلق منذ عام ١٩٨٥، وبالتالي فإن استمرار تشغيله حتى اليوم بعد أن تعدى العمر الافتراضى مرتين، يعتبر مخاطرة كبيرة، خاصة فى ظل رفع قدراته مرتين دون تحديثه، وبذلك يكون دخل مرحلة الخطر ويشكل قبلة موقوتة، وهو ما سبق أن حذرت منه الوكالة الدولية للطاقة النووية وهيئات دولية أخرى مسئولة عن البيئة، بل وأشارت إلى احتمال حدوث كارثة نووية قد تحصد أرواح الملايين من أبناء المنطقة، ذلك أن معدلات إنتاج البلوتونيوم العالمية تفوق قدرة المفاعل المصمم لها مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى المخاطر، وقد بدأت ملامح هذه المخاطر تظهر داخل إسرائيل فى منطقة ديمونة عندما أذاع التلفزيون الإسرائيلى أن عشرات العاملين فى المفاعل أصيبوا بأمراض سرطانية خطيرة رفعوا بسببها قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية مطالبين بتعويضات نتيجة ما تعرضوا له من تسربات إشعاعية، يقال أنها ناتجة عن حدوث شروخ فى جسم المفاعل. ومن دلائل هذه المخاطر قيام إسرائيل فى الآونة الأخيرة بتوزيع دواء (لوجول) المضاد للإشعاعات النووية على الإسرائيليين الذين يسكنون فى مناطق (ديمونة) و(يفنا ويروحا) وهى القرية من المفاعل فى اعتراف غير مباشر بخطورة الموقف.

أما عن دفن النفايات النووية فأنها لا تقل خطورة عن المخاطر الناتجة عن استمرار تشغيل مفاعل ديمونة، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى دفن حوالى ٥٠ ألف طن نفايات فى صحراء النقب، وربما الرقم الحقيقى يفوق هذا الرقم بكثير نظرا للكميات الضخمة التى يتم حرقها من اليورانيوم الطبيعى فى مفاعلات إسرائيل الأربعة، وليس ديمونة فقط، ومع مرور الزمن تتآكل الحاويات التى تضم هذه النفايات، وقد ظهرت تشققات فى حاويات مماثلة فى الولايات المتحدة بعد ٢٠ سنة من دفنها، ناهيك عن الزلازل والهزات الأرضية التى تتعرض لها هذه المنطقة من وقت لآخر نتيجة لوقوعها فوق فالق أرضى معروف شرق أفريقيا، كما تساعد التجارب النووية التى تجريها إسرائيل تحت الأرض (رصدت إحداها بواسطة سفن أبحاث ألمانية وأمريكية فى البحرين الأحمر والأوسط فى ١٩٩٦/١٠/٣) على تشقق هذه الحاويات، بالإضافة لأحداث تصدعات فى جسم المفاعل نفسه، كما قامت إسرائيل بدفن نفايات نووية فى مناطق أخرى من المناطق المحتلة شملت جبل الخليل وجبل الشيخ فى سوريا وفى البحر المتوسط، وقد رصد انتشار أمراض سرطانية فى هذه المناطق أدت إلى عقم الرجال والنساء وحوادث وفيات بين السكان.

وستزداد هذه المخاطر والتهديدات مع قرار إسرائيل الأخير ببناء مفاعل نووى جديد بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات، فقد أعلن وزير البنية التحتية فى ٢٧/١١/٢٠٠٢ - إيفى إيتام) عن صدور قرار ببناء مفاعل نووى جديد فى النقب لإغراض مدنية بحلول عام ٢٠٢٠ بتكلفة نصف مليار دولار) وسيكون فى شكل محطة طاقة نووية ضخمة، وهى تقنية تملكها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا فقط ويحظر بيعها، إلا أن إسرائيل تصر على الحصول على هذه المحطة رغم عدم توقيعها على اتفاقية الحد من الانتشار النووي، فإذا كان مفاعل ديمونة بطاقته الحالية ١٥٠ ميجاوات قد تمكن من إنتاج المواد الانشطارية التى نجحت إسرائيل فى تصنيع هذا الحجم الضخم من الأسلحة النووية، فيكف سيكون حجم الأسلحة النووية التى سينتجها مفاعل جديد بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات؟! وهو ما ينبغى أن تنبيه له الدول العربية ومخاطره على كياناتها وشعوبها وأجيالها القادمة من بعد، وتسعى إلى منعه بمختلف الوسائل ومهما تكلفنا من جهد وثمان.

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (٢-٣)

معتصم حمادة

رئيس تحرير مجلة "الحرية"

في إطار تبادل الأراضي، في ضم مدينة الخلصة (حلوتسة) في النقب، إلى القطاع وأن تكون مكاناً لنقل أعداد من اللاجئين إليها، وأن يربط بين المنطقتين ممر برى توضع له آليات الحركة في اتفاق منفصل. وبعد الوصول إلى الحل الدائم لقضية اللاجئين يعلن عن حل وكالة الغوث، ويحل محلها الصندوق الدولي، ويعلن الطرفان أنه ليست لهما مطالب إضافية في هذا الصدد، ويفلق هذا الملف لمرة واحدة وإلى الأبد. وقد أوضح الجانب الإسرائيلي أن ما أعاق الوصول إلى هذا الاتفاق هو طلب الجانب الفلسطيني أن يشمل جمع الشمل إلى إسرائيل مليون لاجئ بمعدل ١٠٠ ألف كل سنة وعلى مدى عشر سنوات. ورفض الجانب الإسرائيلي هذا الطلب بذريعة أنه يخالف مبدأ دولتين لشعبين، لأن استيعاب مليون فلسطيني سيخل بالتوازن الديمغرافي، وسيحول إسرائيل إلى دولة عربية، أو دولة ثنائية القومية مما يحرم اليهود من «حقهم» في دولة خلافاً لما نص عليه مبدأ «دولتين لشعبين» (٢).

وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، قدم الدكتور نبيل شعث، ممثلاً الجانب الفلسطيني المفاوض، إلى الإدارة الأمريكية في واشنطن ما اصطلح على تسميته بـ«وثيقة الرؤية الفلسطينية للتسوية النهائية»، ورد فيها نص عن قضية اللاجئين استند في حيثياته إلى «تفاهمات» كامب ديفيد، وإلى مبادرة بيروت العربية، وأخذ بالرؤية الأمريكية للحل كما وردت في أكثر من خطاب وتصريح لوزير الخارجية الأمريكي كولين باول ورئيسه جورج بوش. وقد تحدثت الرؤية «الفلسطينية» عن «الحل العادل والمتفق عليه لمشكلة اللاجئين يستند إلى القرار ١٩٤» وإن

«تفاهمات» كامب ديفيد استندت بشكل بارز إلى وثيقة «أبو مازن-بيلين» (١) التي طرحت «التأهيل والتعويض» حلاً لقضية اللاجئين بدعوى أنه «الحل العملي». وتتص الوثيقة على أن الجانب الفلسطيني حرص على مطالبه بحق العودة، لكنه اعترف في الوقت نفسه بأن تنفيذ هذا الحق بات أمراً «غير عملي».

وقد جاءت مفاوضات طابا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خارج سياق القرار ١٩٤. فقد توصل الطرفان إلى اتفاق قريب جداً من تفاهمات كامب ديفيد، نص على قيام دولتين لشعبين، دولة للفلسطينيين وأخرى لليهود، وعلى أن «العودة» تكون للدولة الفلسطينية، وأن تكون الأولوية للاجئين في لبنان وفي إطار خطة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات، تتوفر فيها المساعدات للدولة الفلسطينية لاستيعاب القادمين، بمعدل مائة ألف لاجئ سنوياً، ويقام لهذا الغرض صندوق دولي تساهم فيه إسرائيل من موقعها كعضو في المجتمع الدولي، دون أن يحملها ذلك أية مسؤوليات أخلاقية أو سياسية أو قانونية عما حلّ باللاجئين من مأس. كما يساهم الصندوق في توطين اللاجئين في أماكن إقامتهم أو في دولة ثالثة. بدورها تفتح إسرائيل باب جمع الشمل لأعداد من اللاجئين (اقتُرحت ألا يتجاوز خمسين ألفاً) ممن ولدوا في فلسطين قبل العام ١٩٤٨، على أن يدخلوها دون ذريتهم، وأن يكون لهم أقرباء في إسرائيل. ونظراً للكثافة السكانية في قطاع غزة وخوفاً من انعكاس الوضع الاجتماعي المتأزم على الوعي السياسي، وخوفاً من انتشار التطرف في صفوف اللاجئين، تداول الطرفان،

ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين يعتبر التطبيق العملي لقرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار ١٩٤ (٣).

موافقة الجانب الفلسطيني على «خارطة الطريق» باعتبارها الأساس للعملية التفاوضية مع إسرائيل. علماً أن هذه «الخطة» شكلت تراجعاً عن «تفاهمات» كامب ديفيد وعن إطار طابا، حين أشارت إلى قضية اللاجئين دون أي إطار تفاوضي، علماً أن «خارطة الطريق» نقلت مفاوضات الحل الدائم من (م.ت.ف). إلى الحكومة الفلسطينية، مما حول قضية اللاجئين إلى قضية إقليمية. فالسلطة الفلسطينية باتت معنية فقط باللاجئين المقيمين على أرضها، وكل دولة مضيفة هي المعنية باللاجئين على أرضها، مما جزأ التمثيل السياسي والقانوني للاجئين، وجزأ القضية وبالتالي جزأ الحل، مما يجعل من التوطين أو التهجير مقابل التعويض هو الحل الوحيد للاجئين الفلسطينيين (٤).

ومن التحركات الفلسطينية «غير الرسمية»، لكن المشمولة برعاية الجانب الفلسطيني المفاوض، كانت تحركات سرى نسبية (مسئول ملف القدس في اللجنة التنفيذية في (م.ت.ف). لفترة غير قصيرة من الوقت). فتحت شعار «كفاهم تشردا» دعا نسبية إلى أن تكون العودة إلى «الوطن»، أي إلى الدولة الفلسطينية، في خطة طويلة الأمد لاستيعابهم وعلى دفعات، مقابل تعويضات وبأليات مختلفة لصالح اللاجئين والدول المضيفة والدولة الفلسطينية. واستند نسبية في مواقفه إلى «تفاهمات» كامب ديفيد وإطار طابا التفاوضي، ومبادرة بيروت العربية و«وثيقة الرؤية الفلسطينية» المقدمة إلى الإدارة الأمريكية (٥). وفي ١٩/٦/٢٠٠٢ وقع نسبية مع عامي أياالون، الرئيس السابق لجهاز الشاباك، «وثيقة أثينا». نصت على اعتبار الدولة الفلسطينية هي مأوى اللاجئين والشتات الفلسطيني، وعلى تشكيل الصندوق الدولي، على أن يتولى المجتمع الدولي تأمين «مكان ثالث لتوطين اللاجئين الفلسطينيين» الذين يفضلون عدم الانضمام للدولة الفلسطينية. رعى توقيع الوثيقة خافيير سولانا ممثلاً للاتحاد الأوروبي، وجورج باباندريو وزير خارجية اليونان، مما أضفى على الوثيقة بعداً دولياً ومنحها صفة شبه رسمية. وقد علق موراتينوس على «الوثيقة» فقال «إن موضوع حق العودة للفلسطينيين لم يعد مدرجاً على جدول الأعمال ولم يعد جزءاً من النقاش العام. وإن هناك تفهماً أن حق العودة يشكل تهديداً للطابع اليهودي لدولة إسرائيل. وإنها معركة انتصرت فيها إسرائيل. وكان مؤتمر قمة بيروت العربية بمثابة دليل على ذلك إذ تبنت الدول العربية الأفكار السعودية وقالت إن الحل يجب أن يكون مقبولا من إسرائيل» (٦).

ومن الشخصيات الفلسطينية، التي أدلت بدلوها في

مسألة الدعوة لإسقاط حق العودة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني (الأول) والوزير السابق لشئون القدس في السلطة الفلسطينية زياد أبو زياد، الذي التقى في بروج (بلجيكا) مجموعة من الإسرائيليين الباحثين في مركز جافى للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، حيث صدرت عن اللقاء وثيقة تدعو إلى حل قضية اللاجئين على الأسس ذاتها لوثيقة أثينا، وتعتمد في الصياغة، وإلى حد بعيد، العبارات ذاتها (٧). من جانبه أدلى ياسر عبد ربه، بصفته وزيراً للإعلام، بتصريح زعم فيه أن الفلسطينيين «مستعدون لحل مسألة حق العودة على أساس خطة كلينتون» (التي قدمت لمباحثات طابا) التي تلغى إمكانية عودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل». وقد أجاب عبد ربه «بنعم قاطعة» رداً على سؤال فيما إذا كان يوافق على أقوال يوسى بيلين في كلمته في مؤتمر أحزاب الخضر في أوروبا، أكد فيها أن قضية حق العودة إشكالية بالنسبة لإسرائيل، وإن حلها يجب أن يستند إلى خطة كلينتون، وقد علق المراقبون بالقول «إنها المرة الأولى التي يصرح فيها علناً مسئول فلسطيني رفيع المستوى ويشغل منصباً رسمياً في السلطة بتصريح كهذا». وعلقت «يديعوت أحرونوت» على هذه المواقف بالقول «إن الفلسطينيين يطرحون موضوع حق العودة كورقة مساومة بهدف تحقيق أهداف أخرى لأنهم يدركون جيداً أن أية حكومة في إسرائيل لن توافق على حق العودة» (٨).

وإذا كان يصح القول أن هذه الإشارات إنما تعبر عن رأى أصحابها، فإن إشارة أرسل بها الرئيس الفلسطيني (السابق) ياسر عرفات يمكن اعتبارها مظلة سياسية وقف تحتها كل الذين تحركوا في اتجاه التساهل في التعامل مع حق العودة. إذ نشر عرفات في صحيفة «نيويورك تايمز»، مطلع شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٢، مقالاً أشار فيه إلى استعداد الجانب الفلسطيني الأخذ بعين الاعتبار ما أسماه «العامل الديموجرافي» عند معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما أرسل عرفات إشارة أخرى لا تقل دلالة عن سابقتها، حين تجاهل قضية اللاجئين تجاهلاً تاماً في خطابه أمام المجلس التشريعي في ١٥/٥/٢٠٠٢ (يوم النكبة) وفي أول إطلالة سياسة شاملة للرئيس عرفات بعد اجتياح آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ٢٠٠٢. انتقلت بعدها السلطة لتتحدث عن الإصلاح والتغيير لاستقبال الحل السياسي الذي بدأ يطل برأسه في تصريحات الرئيس بوش و«رؤياه». وقد فسرت هاتان الإشارتان، استعداداً فلسطينياً واضحاً وصريحاً للتخلي عن حق العودة لتسهيل الحل بين الجانبين، ولطمأنة إسرائيل حول «مستقبلها كدولة يهودية»، عملاً بتفاهمات كامب ديفيد واقتراحات كلينتون، ومفاوضات طابا (٩).

بعد ذلك قفز المفاوض الفلسطيني قفزة كبرى في التخلي، صراحة، سياسياً وقانونياً، عن حق العودة، لصالح القبول بحلول أخرى تتوزع بين التوطين وإعادة التهجير، وقد تمثل ذلك في التوقيع على وثيقة «جنيف - البحر الميت». ورغم ما قيل عن أن الوثيقة ليست رسمية، بل هي بين طرفين، فلسطيني وإسرائيلي، غير رسميين، إلا أن الملاحظ، أن الذين ساهموا في صياغتها، من الجانب الفلسطيني، ووقعوا عليها، يحملون الصفة الرسمية، إما كأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عبد ربه)، أو كوزراء في الحكومة (قدورة فارس، نبيل قسيس، وهشام عبد الرازق) أو موظفين كباراً في السلطة (اللواء زهير المناصرة محافظ بيت لحم وجبريل الرجوب مدير مكتب الأمن القومي التابع لرئيس السلطة وماهر الكرد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة والمستشار الاقتصادي للرئيس عرفات). مع التنويه، بأن عدداً غير قليل من هؤلاء، يحتل موقعه القيادي في المجلس الثوري لحركة الفتح. وقد تشكل الوفد بقرار رسمي، وحمل تكليفاً خطياً من رئيس السلطة الفلسطينية شخصياً. وقد حرص الجانب الإسرائيلي، في وثيقة «جنيف - البحر الميت»، على أن يخص الفقرات الخاصة بقضية اللاجئين وحق العودة باهتمام مميز، بحيث نصت الوثيقة على اعتبار نصوصها، هي النصوص الأخيرة المعنية بالحل الشامل، ولا نصوص بعدها، ولا مرجعية سواها، ولا يجوز للطرف الفلسطيني أن يرفع أية مطالبات إضافية، غير تلك التي تم الاتفاق عليها.

فالمادة ٧ من الوثيقة، والخاصة بقضية اللاجئين، لا تتحدث عن حق العودة على الإطلاق، بل عما تسميه «اختيار مكان سكن دائم للإقامة» وأن تكون الأولوية للاجئين المقيمين في لبنان، في إشارة أن لا مشكلة تتعلق باللاجئين في غزة أو الضفة (باعتبارهم فلسطينيين مقيمين على أرض دولتهم) أو المقيمين في الأردن (باعتبارهم مواطنين أردنيين مقيمين على أرض دولتهم أيضاً) أو المقيمين في سوريا (باعتبار أن عوامل دمجه في المجتمع السوري متوفرة بما فيه الكفاية). وتقدم الوثيقة في هذا السياق حلاً مزعوماً من خمسة خيارات هي: ١- دولة فلسطين. ٢- المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين من خلال تبادل الأراضي بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية. ٣- دولة ثالثة ٤- دولة إسرائيل ٥- الدول المضيفة الحالية. وفي مجرى التطبيق العملي تضيق الخيارات لصالح الخيار الخامس، أي بقاء اللاجئين حيث هم، مع استثناءات محدودة أهمها لبنان. كما يسجل أن اتفاق «جنيف - البحر الميت» يلتف على حق العودة، ليسقطه بالنتيجة من خلال ثلاث خطوات متكاملة. فهو يستبدل حق

العودة للاجئين بما يسميه الاتفاق «حقوق اللاجئين». وهو يعرف حقوق اللاجئين بخيارات بين حلول، وليس حلاً واحداً هو حق العودة (وهي حلول ليس من بينها في كل الأحوال حق العودة). وتطبيق الخيارات، كما هي واردة فيه، هو الذي يلبي الحقوق، بحيث تتحدد الحقوق بالخيارات، ولا تتحدد الخيارات بالحقوق. وهذا ما دعا الجانب الإسرائيلي لعدم الممانعة في إدراج القرار ١٩٤ في نص الاتفاق، دون تحفظ، طالما أن مرجعية النص هي التي تحدد مضمون القرار وآلياته (١٠)، بغض النظر عن مدى التوافق أو الانسجام مع بنوده، وبغض النظر عن التفسير القانوني للقرار كما أوردته اللجنة القانونية للأمم المتحدة ما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠، وكما أورده القرار ٢٥٣٥ ب/د ٢٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٩، الذي أكد أن «العودة» هي واحد من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (١١). وقد أعاد التأكيد على هذا المعنى القرار ٢٣٧٦/د ٣٠، الذي قضى في ١٠/١١/١٩٧٥، بتشكيل لجنة تعنى بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والتي قدمت، في ٢٤/١١/١٩٧٦، تقريراً حول آلية تنفيذ القرار ١٩٤، باعتباره يكفل حق اللاجئين في العودة. وقد أوضحت كل هذه القرارات أن التعويض لا يشكل بديلاً لحق العودة، ولا يلغيه، ولا يسقطه، بل هو مكمل له (١٢). إن المفاوض الفلسطيني، وهو يستبدل «حق العودة» بحقوق اللاجئين، يكون قد تناول القضية من زاوية سياسية عملية (إذا جاز التعبير)، وأسقط عنها منطقتها القانونية، وأسقط عنها قرارات الشرعية الدولية وإعلان حقوق الإنسان. وهو بذلك تبنى المقاربة الإسرائيلية لقضية اللاجئين وحق العودة. فالحديث عن خيارات هو التضاف على الحق، لأن خيار اللاجئ ليس حراً، بل هو ملزم بخيارات محددة ليس من بينها حق العودة. وبذلك يكون اتفاق جنيف قد أعفى إسرائيل من مسؤوليتها السياسية والأخلاقية عن نشوء قضية اللاجئين، وأعفاها من مسؤوليتها عن دفع التعويضات للاجئين عما ألحق بهم من أضرار، وأعفاها من التعويض على الدول المضيفة التي تحملت عبء إقامة اللاجئين على أراضيها، وأعفاها من التعويض على اللاجئ عن سنوات لجوئه القسرية، وكذلك عن الممتلكات التي حرم منها. كما ينهي الاتفاق وضع اللاجئين ومكانته، وينهي المطالبات الفلسطينية بالحقوق في قادم الأيام، ويدعو أيضاً لإنهاء وكالة الغوث. ويقر، في نهاية الأمر، بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية (١٣).

مع غياب الرئيس ياسر عرفات انتهت مرحلة في حياة النظام السياسي الفلسطيني، لتبدأ، مع عهد الرئيس الجديد محمود عباس، مرحلة جديدة، يمكن القول إنها اختلفت عن السابقة في العديد من ملامحها، من بينها الموقع الذي احتلته قضية اللاجئين في الأجندة

السياسية للرئيس الجديد، وموقفه من حق العودة، والحل الذي يتبناه في هذا المجال، وكيفية تقديمه إلى الرأي العام وإلى عموم الحالة السياسية، على الصعيد المختلفة الفلسطينية والإقليمية والدولية.

ويمكن في هذا السياق، أن نلاحظ أن المفاوضات الفلسطينية، في عهد الرئيس عرفات، كان يعتمد، في موقفه المعلن من قضية اللاجئين، موقفاً ملتبساً، لا يتم الإعلان عنه صراحة أمام الشارع الفلسطيني، مما أبقى شعرة معاوية بينه وبين الحالة الشعبية بشكل عام، وتجمعات اللاجئين بشكل خاص، معتمداً إلى جانب الالتباس الذي أشرنا إليه، على الموقع «الأبوي» (إن جاز التعبير) الذي كان يحتله عرفات، داخل فتح بشكل خاص، وفي العلاقة مع الحركة الشعبية الفلسطينية بشكل عام.

أما خطابات أبو مازن (وإلى جانبه أحمد قريع)، وبيانات قيادة فتح، فقد اكتفت بالإشارة إلى ضرورة «حل قضية اللاجئين (أو مشكلة اللاجئين) بالاستناد إلى القرار ١٩٤» (١٤). وحتى عندما تتم الإشارة بوضوح إلى تجسيد حق العودة، فالعودة تكون عند ذاك إلى «الوطن»، الذي يتم تعريفه بأنه الدولة الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٥)، وفي مراجعة للمحطات الرئيسية التي تناول فيها الرئيس محمود عباس، ورئيس حكومته أحمد قريع، وقيادة فتح، قضية اللاجئين وحق العودة، يمكن أن نرصد التالي:

التزم محمود عباس، في برنامجه الانتخابي لرئاسة السلطة، وفي خطاب القسم أمام المجلس التشريعي، كما في كل مواقفه، وتصريحاته وبياناته، خطاباً سياسياً واحداً، يدعو إلى «حل مشكلة اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤»، دون أن يأتي بوضوح على ذكر حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وإذا ما تجاوز الرئيس محمود عباس هذا الخطاب وأشار عرضاً إلى «حق العودة»، فالعودة تكون إلى «الوطن»، مفسراً الوطن «بجناحيه الضفة والقطاع» وليس الديار والممتلكات التي هجر منها اللاجئون منذ العام ١٩٤٨. وفي الإطار نفسه، لا يتوانى أبو مازن عن الدعوة إلى تجنيس اللاجئين الفلسطينيين بجنسيات الدول العربية المضيفة (١٦) ولم يخفف من وطأة هذه الدعوة نسبها إلى مسعى للحد من مأساة اللاجئين في الدول العربية. فمطلب التجنيس - بغض النظر عن الدافع - يبقى أحد مداخل التوطين (١٧)، وإن لم يقدر بالضرورة إليه. وفي بعض الأحيان يرد، على لسان، الرئيس أبو مازن، تفسير القرار ١٩٤ لصالح حق التعويض دون حق العودة، مشدداً على تمسك السلطة بالدفاع عن حق التعويض (١٨).

♦ موقف واشنطن وتل أبيب من القرار ١٩٤:

شكلت سياسة المفاوضات الفلسطينية، ومواقفه

التنازلية إزاء حق العودة، فرصة وذريعة للولايات المتحدة وإسرائيل لتصوغا سياسة جديدة إزاء القرار ١٩٤، تهدف إلى إضعافه على الصعيد الدولي والحق الأذى بالمصالح الفلسطينية وفي المقدمة حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

فقبل اتفاق أوسلو، الذي قسم العملية التفاوضية إلى مرحلتين، وأحال قضية اللاجئين إلى المرحلة الثانية المسماة بمفاوضات الحل الدائم، والذي اسقط من نصوصه القرار ١٩٤ أية إشارة إلى حق العودة، كان المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، بيار في الدورة العادية للمنظمة الدولية، وفي خريف كل عام، إلى تبني اقتراح يطرحه على الجمعية العامة، يدعوها فيه إلى إعادة التأكيد على القرار ١٩٤، بما يكفل حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وكانت الجمعية العامة بإجماع أعضائها، ما عدا امتناع المندوب الإسرائيلي، تصوت لصالح القرار المذكور (١٩).

في موقفه لصالح إعادة التأكيد على القرار ١٩٤ كان المندوب الأمريكي يرسل، إلى اللاجئين إشارة تهدف إلى تهدئة خواطرهم وضمان استقرار الدول العربية المضيفة لهم، ما دام الحل ليس مطروحاً على بساط البحث في منطقة الشرق الأوسط.

بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، وبعد ما قرأت واشنطن وتل أبيب أن باب حل الصراع قد فتح على مصراعيه، أعاد المندوب الأمريكي والإسرائيلي النظر في موقفيهما من القرار ١٩٤، وعلى قاعدة أن إعادة التأكيد على القرار المذكور، منذ الآن فصاعداً، تعتبر استباقاً لنتائج مفاوضات الوضع الدائم. خاصة وأن هذه المفاوضات لم ترسم منحى حل قضية اللاجئين، ولم ترسم له مرجعاً دولياً أو قانونياً، بل أبقتة رهناً بما يتفق عليه المتفاوضون. من هنا بدأ مندوب الولايات المتحدة يمتنع عن تبني الاقتراح المعهود سنوياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وحلت محله في طرح تأكيد القرار ١٩٤ على الأمم المتحدة المجموعة العربية في المنظمة الدولية. وعند التصويت كانت إسرائيل تصوت ضد القرار في سابقة خطيرة تعارضت مع شروط قبولها عضواً في الأمم المتحدة، بينما أخذت الولايات المتحدة تمتنع عن التصويت. ودول أخرى، من بينها دول المجموعة الأوروبية، أخذ مندوبوها يتغيبون عن جلسة التصويت، منعاً للإحراج، وحتى لا يتخذوا موقفاً من القرار المذكور (٢٠).

صحيح أن القرار ١٩٤ ما زال يعاد التأكيد عليه في كل دورة من دورات الأمم المتحدة لكن الصحيح أيضاً أن

التطورات التي عرضناها أعلاه، أضعفت القوة السياسية للقرار وإن لم تقل من مكانته القانونية، وأحدثت تاكلاً في موقعه من العملية التفاوضية، وفي مدى التزام المجتمع الدولي بما جاء فيه عن حق اللاجئين بالعودة.

(٣)

◆ اللاجئون و(م.ت.ف). والدولة الفلسطينية

ومشروع الدستور الفلسطيني (٢١)

x اللاجئون و(م.ت.ف):

شكلت ولادة (م.ت.ف). منعطفاً تاريخياً في حياة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المعاصرة. إذ وفرت الأساس لإعادة بناء كيانيته السياسية التي تم القضاء عليها على يد النكبة الوطنية الكبرى، وفي ظل غياب هذه الكيانية التحق الفلسطينيون كأفراد بالأحزاب والقوى السياسية في المنطقة، دون أن يقود ذلك إلى إعادة بناء الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني. المنعطف التاريخي الثاني تمثل في تبني (م.ت.ف). لبرنامج النقاط العشر، ثم البرنامج السياسي المرحلي، الذي قطع الطريق على المحاولات الإقليمية لإعادة اغتصاب تمثيل الشعب الفلسطيني، ومحو شخصيته وهويته الوطنيتين.

وقد فتح البرنامج السياسي المرحلي الباب، عربياً ودولياً، للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن ولادة المنظمة، والاعتراف بموقعها التمثيلي للشعب الفلسطيني، نقلت اللاجئين من كونهم مجرد تجمعات سكانية تعيش في ضيافة عدد من الدول العربية وتحت وصايتها السياسية وهيمنتها الأمنية، إلى كونهم شعب ذي شخصية وطنية مستقلة، يتوحد في انتمائه إلى وطنه، وقضيته، كما يتوحد حول حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجر منها منذ العام ١٩٤٨.

وتحت راية (م.ت.ف). دخلت قضية اللاجئين مبنى الأمم المتحدة، باعتبارها قضية شعب، وتحت راية (م.ت.ف). صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة القرارات، خاصة القرار ٣٢٧٦/٣٠ د، الذي قضى بتشكيل اللجنة الدولية الخاصة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. وهي بدورها أعطت التفسير القانوني للقرار ١٩٤ باعتبارها يكفل حق العودة إلى الديار والممتلكات كمنحى عام لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وعندما أصدرت (م.ت.ف). إعلان الاستقلال في ١٥/١١/١٩٨٨ نظر اللاجئين إلى هذا الإعلان على أنه خطوة أولى لإنجاز حقوقهم، انطلاقاً من دور (م.ت.ف). في توحيد الحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني، والتعاطى معها باعتبارها وحدة واحدة. لا تميز بين مكون لها وآخر. وكلما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة في (م.ت.ف).، تحقق نصراً إضافياً، يعزز حقوق الشعب الفلسطيني، على المستويات الإقليمية والمحلية، كلما تعزز موقع اللاجئين في قلب القضية الوطنية الفلسطينية وكلما تعزز حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

غير أن المنعطف السلبي في مسيرة المنظمة تمثل في التوقيع على اتفاق أوسلو، وما أحدثه من تداعيات خطيرة لعبت دوراً في تقسيم الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي إضعاف وحدة الشعب الداخلية بعدما لاحظ اللاجئون أن حقوقهم مرشحة لأن تتبخر على يد المفاوض الفلسطيني واستعداده للتنازل عن حق العودة بذريعة تسهيل الوصول إلى الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. لقد أضعف اتفاق أوسلو الموقع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبينت التجربة أنه بقدر ما تحرص المنظمة على صون الحقوق الوطنية كاملة للشعب الفلسطيني، وبقدر ما تصون وحدة هذه الحقوق، بقدر ما يتعزز موقعها التمثيلي والعكس صحيح.

قيام السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، همش إلى حد ما الدور السياسي للمنظمة. وقد عمقت رئاسة السلطة هذا التهميش حين حصرت في يد رئيس السلطة الكثير من الصلاحيات، كذلك لعب عدد من العوامل دوراً في تعميق هذا التهميش. فترئيس المنظمة هو نفسه رئيس السلطة ورئيس الحكومة ولا فواصل بين صلاحياته الواسعة، وبالتالي كان يملك هامشاً واسعاً من المناورة مكنته من تهميش كل الهيئات لصالح دوره المنفرد. أما أفراد الفريق الفلسطيني المفاوض، باعتبارهم ممثلين لمنظمة التحرير في العملية التفاوضية، فقد كانوا يحتلون في الوقت نفسه مواقعهم داخل السلطة كوزراء أو كمسؤولين كبار في الأجهزة الأمنية.

كما أن من العوامل التي لعبت دوراً في تهميش المنظمة لصالح السلطة أن «الثقل المالي» انتقل إلى رئاسة السلطة ومجمل وزرائها ومعها كافة الأجهزة الأمنية والإدارية والخدمية في الضفة وغزة. بعدما كانت (م.ت.ف). تشكل كيانا معنوياً تسلل الشلل إلى مؤسساتها واتحاداتها الشعبية والمهنية حتى صارت هيكلاً يتأكله القدم ويعشعش في أركانه، الفراغ والبطالة السياسية وفق سياسة واعية مارستها السلطة الفلسطينية.

ورغم التأكيدات اللفظية على أن المنظمة هي المرجع للسلطة وأنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن السلطة معنية فقط بالشأن الفلسطيني داخل الضفة والقطاع، إلا أن آليات العمل اليومية بقيت تفعل فعلها في نقل مركز الثقل إلى السلطة وفي تهميش (م.ت.ف). ودورها التمثيلي.

فاستحداث منصب لرئيس الحكومة مفصلاً عن منصب رئيس السلطة (٢٢) شكل خطوة إضافية على هذا الصعيد، إذ صارت الحكومة ورئيسها هي المعنية بالعملية التفاوضية وليس (م.ت.ف) (٢٣). ولذلك ليست صدف أن يتسلم رئيس الحكومة النص الرسمي لـ «خارطة الطريق» من اللجنة الرباعية، ولا أن يستحدث في مجلس الوزراء منصب جديد هو وزير شئون المفاوضات (٢٤)، وأن يحل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلاً من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي (٢٥)، وأدى المنصب الأخير إلى احتكاك مع مهام رئيس الدائرة السياسية في (م.ت.ف). الذي يضطلع - رسمياً - بمهام وزير خارجية دولة فلسطين، وإلى مزيد من تقليص صلاحياته (٢٦).

ولعل بعض الأطراف الإقليمية كان يشجع مثل هذه التوجهات لأن الحدود التمثيلية للسلطة يقف عند حدود الضفة وغزة بينما تمتد الحدود التمثيلية لمنظمة التحرير لتشمل كافة تجمعات الشعب الفلسطيني فضلاً عن مسؤولياتها عن سائر محاور قضيته الوطنية، وبشكل خاص قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد شجع مثل هذه التوجهات أطراف دولية كثيرة لأن إضعاف (م.ت.ف). يعني إضعاف الكيانية السياسية للتجمعات الفلسطينية في الشتات، الأمر الذي يسهل على مفاوضات الحل الدائم البحث عن حل يقوم على التوطين والتأهيل لقضية اللاجئين خارج منطوق القرار ١٩٤.

جولة الحوار الوطني في القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥ توصلت إلى التوافق على إصدار ما أطلق عليه «إعلان القاهرة» والذي حمل في طياته قرارات بإدخال إصلاحات على أوضاع السلطة الفلسطينية، وإعادة تفعيل (م.ت.ف). بما في ذلك إعادة تشكيل مجلسها الوطني الفلسطيني بالانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي (٢٧). كذلك أعيد التأكيد على هذا الأمر في وثيقة الوفاق الوطني في ٢٧/٦/٢٠٠٦، والتي حملت توقيع القوى السياسية كافة وممثلي القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية الفاعلة. وقد أعادت الوثيقة الاعتبار لقضية اللاجئين حين نصت بوضوح على حقهم الثابت بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨. كما نصت على التمسك بالقرار ١٩٤ (٢٨). ورغم أن بعض الأطراف ما زال يماطل في إطلاق آليات تفعيل مؤسسات (م.ت.ف). وتطبيق ما تبقى من قرارات إعلان القاهرة، إلا أن ما تم التوصل إليه أعاد فتح الباب مرة أخرى، ليس لإعادة الاعتبار للمنظمة. بل وكذلك لقضية اللاجئين ولحقهم في العودة. مما يؤكد مدى الترابط الوثيق بين تعزيز الدور التمثيلي والسياسي للمنظمة

وبين صون حق اللاجئين بالعودة (٢٩). وهو ما يؤكد في السياق نفسه أن للاجئين المصلحة الأكبر في إعادة إحياء مؤسسات (م.ت.ف)، وخاصة مجلسها الوطني على الأسس الجديدة المشار إليها، وهو ما يفترض في السياق أن تشكل حركة اللاجئين قوة ضغط شعبي للإسراع بالالتزام بما جاء في «إعلان القاهرة» ووثيقة الوفاق الوطني بشأن (م.ت.ف). كما يفترض أن يكون لحركة اللاجئين دور مميز في إنجاح العملية الانتخابية عبر اختيار الشخصيات والكفاءات السياسية الحريصة على صون حق العودة والتمسك به (٣٠).

◆ اللاجئين والدولة الفلسطينية:

نزع المفاوض الفلسطيني، إلى وضع تعارض بين شروط قيام الدولة الفلسطينية وشروط عودة اللاجئين الفلسطينيين، وصولاً إلى التسليم - عملياً - بالموقف الإسرائيلي الداعي إلى المقايضة بين حق العودة وبين قيام دولة فلسطينية. وأعاد المفاوض الفلسطيني صياغة مفهوم حق العودة باعتباره «عودة» إلى الدولة الفلسطينية وليس إلى المواطن الأصلية للاجئين الفلسطينيين، علماً أن الأساس القانوني والسياسي وحل قضية اللاجئين بالعودة إلى الديار والممتلكات يتعارض مع المفاهيم التي يبنيها المفاوض الفلسطيني (٣١).

ويحاول المفاوض الفلسطيني أن ينطلق، لتأكيد صحة رأيه (الخاطئ منذ الأساس)، بالاستناد إلى إعلان الاستقلال الصادر في ١٥/١١/١٩٨٨ الذي دعا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة لكل بنيتها. وإلى أن موازين القوى القادرة على إقامة دولة فلسطينية لا تقدر على فتح باب العودة إلى اللاجئين، كما يستند المفاوض الفلسطيني إلى تصلب المفاوض الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة والذي يرفض، بالمطلق، عودة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية في مناطق ٤٨.

إن الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، وبحدود الرابع من حزيران (يونيو)، وعاصمتها القدس، ليست بديلاً لحق العودة. ولا يمكن، وفق منطوق البرنامج الوطني الفلسطيني، المقايضة بين الحق في الاستقلال والخلّاص من الاحتلال والاستيطان وبين الحق في العودة. كما أن قيام الدولة المستقلة لا يضع نهاية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، المقيمين على أرض الدولة نفسها، (في الضفة والقدس والقطاع) أم على أراضي الدول العربية المضيفة. لكن قيام دولة فلسطينية من شأنه أن يعزز من مكانة قضية اللاجئين، وحقهم في العودة وأن يشكل قوة إضافية تساند نضالهم من أجل العودة إلى الديار والممتلكات.

فمشكلة المفاوض الفلسطيني تكمن أولاً وقبل كل شيء في قدرته على استجماع عناصر القوة في الحالة الفلسطينية. والخطوة الأولى على طريق استجماع

عناصر القوة هذه هي الفصل بين شروط قيام الدولة وبين شروط العودة، والتمسك بالحق في الاستقلال، وكذلك بالحق في العودة إلى الديار والممتلكات، ورفض كل الحلول البديلة. وإذا كان قيام الدولة المستقلة يشكل تعبيراً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه فإن الشق الثاني لهذا الحق هو في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دياره وممتلكاته، وإلا اعتبر هذا الحق منقوصاً (٣٢).

من هنا تكمن مصلحة اللاجئين الفلسطينيين في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، كإنجاز مهم في إطار نجاح المشروع الوطني الفلسطيني، والذي لن يستكمل تطبيقه إلا بضمنان حق اللاجئين في العودة إلى الديار والممتلكات (٣٣). وبالتالي فإن النضال من أجل الدولة المستقلة هو في الوقت نفسه نضال من أجل العودة إلى الديار والممتلكات. كما أن النضال من أجل العودة ورفض التوطين يصب في الوقت نفسه في خدمة قيام الدولة المستقلة كاملة السيادة.

إن إعادة تفعيل (م.ت.ف). وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وفق الأسس الديمقراطية (بالانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي) يشكل ضماناً هامة لصون حق العودة، وتكامله مع حق الاستقلال.

◆ اللاجئون ومشروع الدستور الفلسطيني:

ابتدأت عملية صوغ الدستور الفلسطيني في سياق الجدل الذي ساد الساحة الفلسطينية مع انتهاء الموعد الزمني المفترض للمرحلة الانتقالية في اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٩/٥/٤. ورغم تضارب وجهات النظر حول احتمال انعقاد هذه المفاوضات، فإن الاجتهادات التقت عند ضرورة إعداد قالب الدستور للدولة الفلسطينية العتيدة باعتباره أحد التحضيرات التي لا غنى عنها لقيام هذه الدولة على الأرض. وتشكلت لهذا الغرض لجنة كلفت بإنجاز مسودة للدستور الفلسطيني بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وقد أنجزت اللجنة حتى الآن المسودة الثالثة لمشروع الدستور (٣٤)، طرحت في السياق سلسلة من الأسئلة تتعلق بقضايا اللاجئين والعودة. أهمها بالنسبة لنا، الدولة و (م.ت.ف). وحقوقي اللاجئين. فقيام الدولة يجب ألا يكون المحطة الختامية في مسيرة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، لأنه لن يضمن - بالضرورة - حلاً شاملاً للقضية الفلسطينية بمختلف جوانبها. ولأن الأمر كذلك فإن قيام الدولة لن يلغى تلقائياً الحاجة الموضوعية إلى استمرار بقاء (م.ت.ف). كإطار موحد للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية التحررية. والإقرار بهذه الحقيقة يملئ التمييز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات (م.ت.ف).، فالمنظمة هي الإطار الأشمل الذي يوحد الشعب الفلسطيني كله ويعالج حقوقه الكاملة وقضيته الوطنية بكل جوانبها.

والإقرار بهذه الحقيقة يملئ أيضاً التمييز بين الهوية الفلسطينية (أي الانتماء إلى الشعب الفلسطيني) وبين جنسية دولة فلسطين.. كما أن الإقرار بهذا المبدأ يساعد أيضاً في حل معضلة علاقة الدستور بحقوق اللاجئين.

غير أن مسودة الدستور تقدم إجابات تختلف عن المنحى الذي أشرنا إليه أعلاه. فالمشروع يلحظ وجود «المجلس الاستشاري» كأحدى هيئات الدولة الفلسطينية وكأنه الإطار المعنى بالتمثيل الفلسطيني الشامل من داخل فلسطين وخارجها. وهي جملة لافتة لاعتمادها لصيغة محايدة لا تراعى خصوصية «الشتات» الفلسطيني كقضية قائمة بذاتها ولتجنبها استعمال كلمة «اللاجئين» التي تحمل مدلولاً واضحاً يضيء على قضيتهم.

فالمادة ١٠٩ تنص على ما يلي: «ينشأ بموجب هذا الدستور مجلس استشاري يتكون من مائة وخمسين عضواً يكون له شخصية مستقلة، وتراعى في تشكيله نسب التوزيع السكاني الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها. وينظم القانون شروط وطريقة انتخاب أعضائه أو تعيينهم حسب البلد المقيمين فيه». «ولرئيس الدولة أن يعين أعضاء المجلس الاستشاري ممن لا يحملون الجنسية الفلسطينية، بما لا يتجاوز عشرة أعضاء ممن تميزوا بتقديم خدمات جليلة للقضية الفلسطينية». من هذا يتضح أن مشروع الدستور يتوجه لإضفاء طابع التمثيل الشامل على المجلس الاستشاري. فهو يضم ممثلين عن الداخل والخارج. ويراعى أيضاً تشكيله حسب التوزيع السكاني بين جناحي الشعب الفلسطيني وكذلك خصوصية بعض الخارج التي قد لا تسمح باعتماد أسلوب الانتخابات في جميع مواقفه. إلى هذا تفترض المادة ١٠٩ أن الفلسطينيين في الخارج - بشكل عام - يتمتعون بالجنسية الفلسطينية، ولا يغير استثناء عشرة أعضاء ممن لا يحملون الجنسية الفلسطينية من هذه الحالة العامة كثيراً. فالاستثناء ينطبق على شخصيات عربية وأممية قدمت «خدمات جليلة للقضية» وهو أمر مألوف في تاريخ حركات التحرر الوطني. وفي الوقت نفسه قد يراعى هذا الاستثناء واقع شخصيات فلسطينية لا تحمل - لأسباب شتى - الجنسية الفلسطينية.

أما المادة ١١٠ فهي تحدد نطاق عمل «المجلس الاستشاري» الذي يختص: بدراسة القضايا الاستراتيجية العامة وتقديم المقترحات بشأنها؛ بتقديم الاقتراحات في كل ما يتعلق بالحقوقي الوطنية وسلامة التراب الفلسطيني وحقوقي الفلسطينيين في الخارج؛ بمناقشة التعديلات الدستورية وإبداء الرأي بما يقترح منها؛ بما يحيله رئيس الدولة إلى المجلس من موضوعات

تتعلق بالسياسة العامة في الشئون العربية والدولية لدولة فلسطين؛ بمشروعات القوانين التي يحيلها رئيس الدولة إليه المتعلقة بالفلسطينيين في الخارج وبما يقرر أعضاء المجلس طرحه للنقاش في جدول أعماله. الإشارة الأولى إلى حقوق الفلسطينيين في الخارج، التي ترد في سياق محدد يضعها على سوية قضايا جوهرية «كالحقوق الوطنية» وسيادية «كسلامة التراب» الوطني، تضي على هذه الحقوق مدلولاً وطنياً وسياسياً بوجهة حق اللاجئين في العودة لكن دون النص الصريح على ذلك وبما لا يتجاوز حدود تقديم الاقتراحات. أما الإشارة الثانية حول مشروعات القوانين.. المتعلقة بالفلسطينيين في الخارج، فليست ذات صلة بحق العودة، بل بتنظيم أحوال هؤلاء وعلاقتهم بالدولة الفلسطينية.

من الصعب ألا تولد القراءة المتأنية للمادتين ١٠٩ و ١١٠ انطباعاً قوياً بأن المجلس الاستشاري ليس هو الهيئة المقترحة بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية. سواء فيما خص تمثيل الشعب الفلسطيني بأسره (على غرار المجلس الوطني) أو بأداء بعض الوظائف كما أشرنا. لكن الفارق بين التشكيلتين هائل: فالمنظمة تشكل إطاراً سياسياً تنظيمياً كاملاً أشبه بنظام سياسي موزع ما بين الوطن والشتات. وهي تمثل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وتحتل الموقع السياسي المقرر في مصير القضية الفلسطينية بأسرها. أما المجلس الاستشاري، وإن كان يضم شخصيات من داخل فلسطين وخارجها، إلا أن موقعه التمثيلي يبقى ناقصاً لأن صلاحياته مرسومة عند حدود تقديم التوصيات وليس اتخاذ القرارات. كما أن توصياته ليست ملزمة لأحد، بقدر ما هي محاولة لمساعدة المشرع الفلسطيني على التنبه لطبيعة الحالة الفلسطينية وخصوصياتها، لكن دونما الإفصاح صراحة عن واقع الشتات وحق العودة للاجئين. إن قراءة مشروع الدستور على خلفية تطور العلاقة بين السلطة الفلسطينية و(م.ت.ف). وتهميش السلطة للمنظمة ودورها، تخلق انطباعاً قوياً بأن مؤسسات الدولة ستقام على حساب مؤسسات (م.ت.ف). سواء في سياق تناول وظيفة المجلس الاستشاري التمثيلية بالتعاكس مع دور المؤسسات التمثيلية في (م.ت.ف) وعلى حسابها، أو في سياق ما ورد في المادة ١٢ من الدستور التي - بجانب منها - تتناول دور الدولة الفلسطينية «في متابعة السعي لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم».. (٢٥) التي هي المهمة الموكلة بشكل طبيعي إلى منظمة التحرير. ولا يمكن تجاوز هذا النزوع الاحلالي الذي ينطوي عليه مشروع الدستور مع (م.ت.ف). ومؤسساتها إلا من خلال الإقرار الصريح بالحاجة الموضوعية - نظراً لخصوصية

المسألة الوطنية الفلسطينية - إلى استمرار بقاء (م.ت.ف). كإطار موحد وفاعل للشعب الفلسطيني وحركته التحررية قبل قيام الدولة وبعدها، إلى أن تحل القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها والثبات على هذا الموقف في مواجهة الضغوط الخارجية. إن الإقرار بالحاجة إلى استمرار بقاء (م.ت.ف). انطلاقاً من التمايز في المهام بإطار متكامل بين الدولة و(م.ت.ف)، وما يمليه ذلك من تمييز واضح بين مؤسسات كل من التشكيلين يترتب عليه عدم إدراج مؤسسات في هيكلية الدولة (على غرار المجلس الاستشاري) تضطلع بمهام منوطة أصلاً بالمنظمة. إن (م.ت.ف). هي الإطار الأشمل الذي يوحد الشعب الفلسطيني كله ويعالج حقوقه الكاملة وقضيته الوطنية بكامل جوانبها. لذلك فإن وثائق المنظمة (ميثاقها ونظامها الأساسي) هي التي ينبغي أن تعالج العلاقة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات (م.ت.ف). فيبقى التمثيل الشامل للشعب الفلسطيني في إطار (م.ت.ف). مؤسسياً، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية اللاجئين وغيرها من القضايا التي تطرح نفسها في مجرى العملية النضالية المتواصلة بعد إقامة الدولة المستقلة. إن معالجة وثائق (م.ت.ف) للعلاقة بين مؤسساتها ومؤسسات الدولة هو الذي يجنب الفلسطينيين البلبلة والالتباسات التي يثيرها تعاطي دستور الدولة مع هذا الموضوع.

♦ اللاجئون وجنسية الدولة الفلسطينية:

تنص المادة ١٢ من مشروع الدستور الفلسطيني على التالي:

«للفلسطيني الذي هجر من فلسطين أو نزح عنها نتيجة لحرب ١٩٤٨ ومنع من العودة إليها، حق العودة إلى الدولة الفلسطينية وحمل جنسيتها، وهو حق دائم لا يسقط بالتقادم».

«تعمل الدولة الفلسطينية على متابعة السعي لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والتعويض، من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ومبادئ القانون الدولي».

تتطرق هذه المادة، من بين نقاط أخرى إلى «حق العودة إلى الدولة الفلسطينية» بما يثير التباسات عدة لا مدعاة لها. فإذا كان من حق كل فلسطيني اكتساب جنسية الدولة بغض النظر عن مكان إقامته (وهذا ما تتضمنه المادة ١٢ على أية حال) وذلك انسجاماً مع إعلان الاستقلال الذي يعلن دولة فلسطين «دولة لكل الفلسطينيين أينما كانوا»، وإذا كانت الدولة المستقلة، موضع الحديث، تبسط سيادتها على أرضها (بما في ذلك حدودها ومعابرها إلى العالم الخارجي) فلماذا النص بمادة دستورية خاصة على «حق العودة إلى الدولة

الفلسطينية». ثم لماذا استخدام مصطلح «حق العودة» إلى الدولة المستقلة أسوة «بالعودة إلى الديار» (أى مناطق ٤٨) فى الفقرة التى تلي، بينما الفارق كبير الأمرين: فالعودة إلى الدولة حق بديهى لمن يحمل الجنسية التى ينظمها قانون خاص حسبما ورد فى المادة ١٢. وهى حق سيادى للدولة فى علاقتها مع من يحمل جنسيتها. وهى علاقة مباشرة بين الدولة ومواطنيها، لا تمر عبر طرف ثالث. والنص عليها لا يكون بمادة دستورية بل بموقف سياسى (يشترك منه قانون ربما) ويؤكد سعى الدولة لتذليل العقبات (السياسية وغيرها) وتوفير الشروط لاستيعاب مواطنيها. بينما العودة إلى الديار هى تنفيذ لقرار صادر عن الأمم المتحدة (١٩٤) يمر بالضرورة عبر طرف ثالث هو إسرائيل. ومن هذه الزاوية فإن تنفيذ القرار ١٩٤ هو قرار سيادى لدولة إسرائيل يستجيب لإرادة الشرعية الدولية فى إطار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين (القرار ٢٢٣٦)(٣٦).

إن حجر الزاوية فى مسألة الجنسية الفلسطينية فى مشروع الدستور تشكله المادة ١٢ بالصيغة التالية، «الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون، دون المساس بحق كل من اكتسبها قبل الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ وفقاً للقانون أو بحق الفلسطينى الذى كان يقيم فى فلسطين قبل ذلك التاريخ وهجر أو نزع منها أو منع من العودة إليها. وينتقل هذا الحق من الآباء أو الأمهات (٣٧) إلى ذريتهم ولا يزول أو يسقط إلا بالتخلى عنه طوعية. «ولا يجدر حرمان الفلسطينى من جنسيته. وينظم القانون طرق اكتسابها والتنازل عنها وحقوق والتزامات المواطن فى حال تعددها».

إن موقعه مسألة اللاجئين من القضية الوطنية من جهة، والشئيات بخصوصياته الشديدة من جهة أخرى، واعتماد استراتيجية المرحلية فى النضال الوطنى التحررى من جهة ثالثة، التى على أهميتها الفائقة تاريخياً بعد أن تتحقق أهدافها - لا تنتج حلاً شاملاً للقضية الوطنية بمختلف جوانبها.. كل هذا يجعل من معالجة عنوان الدولة والجنسية الفلسطينية من الملفات المعقدة المطروحة على مشروع الدستور.

إن التعريف الوارد فى المادة ١٢ يطرح موضوع الجنسية واكتسابها فى امتداد عمقها التاريخي، على تماسك منطقها الداخلى ووضوحه، ينطوى على عدد من الالتباسات تعود بمعظمها إلى أن قيام الدولة المستقلة لن يغطى المسألة الوطنية بكافة جوانبها. إن التسليم بهذه الحقيقة يقود إلى اعتماد مبدأين لتطبيق ما ورد فى المادة ١٢ على الفلسطينيين فى مختلف تجمعاتهم مع مراعاة خصوصية هذه التجمعات، ودونما إخلال بأى من مكونات الحقوق الوطنية: ١- التمييز بين «الهوية

الفلسطينية» (٣٨) أى الانتماء إلى الشعب الفلسطينى وبين «جنسية دولة فلسطين». ٢- الانطلاق من إعلان الاستقلال: الدولة الفلسطينية هى «دولة الفلسطينين أينما كانوا».

وعلى ترجمة هذين المبدأين، يترتب ما يلي: حق كل فلسطينى فى اكتساب جنسية الدولة الفلسطينية بغض النظر عن مكان إقامته، ولكن فقط إذا رغب فى ذلك. وهذا يعنى أن اكتساب الجنسية ليس تلقائياً، بل هو مشروط بطلبها.

كما أن الإقرار بهذين المبدأين يساعد فى حل معضلة علاقة الدستور بحقوق اللاجئين، وهى المسألة التى يمكن أن تثير الكثير من الالتباسات والمطبات السياسية. وعليه ينبغى أن يوضح الدستور أن اكتساب جنسية دولة فلسطين لا يشكل إجحافاً بحق اللاجئين فى العودة إلى الديار والممتلكات التى هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ (وفقاً للقرار ١٩٤) ولا يلغى هذا الحق، أو ينتقص منه (٣٩).

الهوامش:

١ - تم إنجاز هذه الوثيقة التى تتضمن المبادئ الأساسية للحل النهائى فى الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى فى حينه (إسحاق رابين) يزعم الإعلان عنها قبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات الإسرائيلية لتكون أساساً لبرنامج الانتخابى فى حزيران (يونيو) ١٩٩٦. غير أن اغتياله فى ١١/٥/١٩٩٥ الذى وقع بعد اثنى عشر يوماً من إنجاز الوثيقة أدى إلى بقاء ملفها السرى مغلقاً. وأقر الوزير يوسى بيلين (٧/٣١ و٢٩/١١/١٩٩٦) بوجود هذه الوثيقة (غير الموقعة) وكشف عن معظم بنودها لتكون مرجعاً للمفاوضين السياسيين لمرحلة الحل الدائم.

هذه الوثيقة ليست رسمية ولم تنشر بنصها الكامل وإن جرى تسريب عناصر منها إلى الصحافة الإسرائيلية (هاآرتس فى ٢٢/٢/١٩٩٦) وغيرها (الإكسبرس الفرنسية فى ٨/٥/١٩٩٦) وتستمد أهميتها من المستوى السياسى الذى نسبت إليه. وقد ورد فى بند رابعاً عن موضوع اللاجئين ما يلي:

« فيما يتعلق بموضوع اللاجئين والنازحين فإنه ينبغى العمل على أن تحل هيئة دولية جديدة محل وكالة الغوث الحالية (الأونروا) لتتولى عملية إعادة تأهيل اللاجئين وتأمين استيعابهم فى دول وأماكن إقامتهم الحالية والعمل على تطوير أوضاعهم الحياتية والاجتماعية وامتصاص أعدادهم فى الحياة اليومية للمجتمعات التى يعيشون فى محيطها. وتتكفل حكومة حزب العمل بالتعامل ثنائياً مع الدول المعنية ومع

الأطراف الدولية الراعية دونما صخب أو ضجيج وبما لا يشكل إحراجاً للسلطة الفلسطينية، وبممارسة الضغوط الكفيلة بانتزاع المواقف الدولية الداعمة لهذا الهدف والتعامل مع الدول المضيفة بما يضمن إغلاق هذا الملف ببطء بعد أن يتم تهيئة كافة الظروف التي تعطى هؤلاء حق المواطنة حيث يقيمون». «أما فيما يتعلق بدخول هؤلاء إلى أراضى السلطة الفلسطينية، فإن لهذه الأخيرة حق إصدار تصاريح الدخول المؤقتة وتأشيرات الزيارة اللازمة لهؤلاء بغرض زيارة ذويهم المقيمين، شريطة ألا يمنح هؤلاء حق المواطنة في حدود أرض السلطة وإنما يحق منحهم حق الإقامة المؤقتة المحددة التي تمنح للزوار من الرعايا الأجانب (ولإسرائيل حق المساءلة في أية حالة يشتبه بها دون تحفظات) وذلك بهدف عدم الإخلال الديموجرافى في المنطقة أو زعزعة استقرارها السياسي. وتعتبر الأرقام الوطنية السارية حالياً والممنوحة للرعايا المقيمين في مناطق السلطة الفلسطينية حتى تاريخ وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ هي المرجعية الرسمية لأى تجاوز قد يقع بعد دخولها حيز التنفيذ».

«ومن دون أن يكون لإسرائيل صلاحية عدد المسموح لهم بالإقامة المؤقتة في أراضى السلطة الفلسطينية من اللاجئين والنازحين، فإن السلطة الفلسطينية تلتزم باحترام عامل الثقة المتعلق بهذا الشأن والامتنال لحق المساءلة إليها عند الضرورة من قبل حكومة إسرائيل».

وتحت بند سابعاً - مبادئ عامة، ورد ما يلي: «اللاجئون: إضافة إلى ما اتفق بشأنهم ستقدم إسرائيل المساعدات المالية وغيرها للعمل على استيعابهم حيث يقيمون وهي غير ملزمة بمبدأ حقهم في العودة»، «شرم الشيخ - اللاجئون - الحل الدائم»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨-٩٩-١٠٠.

٢ - شلومو بن عامي. «أى مستقبل لإسرائيل؟» نقلاً عن «ما بعد السور الواقى» مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠. ٣ - «ما بعد السور الواقى» مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

٤ - فى ٢٠/٤/٢٠٠٣ سلم وفد من اللجنة الرباعية النص الرسمى لخطة «خارطة الطريق»، إلى محمود عباس بصفته رئيساً لحكومة السلطة الفلسطينية، وليس إلى الرئيس ياسر عرفات بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجهة المخولة بالتفاوض نيابة عن الفلسطينيين. وفى هذه الخطوة تكون اللجنة الرباعية (وتضم الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة) قد نقلت الملف التفاوضى من (م.ت.ف). إلى السلطة الفلسطينية. وبالتالي إن استبعاد (م.ت.ف). من العملية التفاوضية يتزع عن قضية اللاجئين طابعها الشمولى (داخل الضفة

الفلسطينية وقطاع غزة وخارجهما) بحكم الصفة التمثيلية الشاملة لمنظمة التحرير، ويجزئ تمثيل اللاجئين. ويحول قضيتهم من قضية فلسطينية إلى قضية إقليمية. فالدولة الفلسطينية (المؤقتة أو المستقلة) هي المعنية بالتفاوض نيابة عن اللاجئين على أرضها. وكل دولة مضيفة معنية هي الأخرى باللاجئين على أرضها. وبالتالي لم يعد هناك مفاوض واحد، وبالتالي لم تعد هناك قضية واحدة، ولا حل واحد. وتتجزأ القضية، وتتجزأ الحلول. مما يسقط عن اللاجئين في الدول المضيفة «هويتهم الفلسطينية» ويكرس وجودهم «تجمعات سكانية عديمة الجنسية لا وطن لها، وبالتالي لا حق لها بالعودة إلى هذا الوطن. بما فى ذلك «العودة» إلى الدولة الفلسطينية. وهكذا يصبح الحل البديل (التوطين أو التهجير مقابل التعويض) هو الحل الأوفر حظاً المطروح للاجئين الفلسطينيين فى خارج الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. أما المقيم منهم فى الضفة والقطاع، فإن المسار التفاوضى، كما رسمه الجانب الفلسطينى، سيقود إلى منحهم جنسية الدولة المستقلة، واعتبارهم مواطنين فيها، وتعويضهم عن أملاكهم بموجب الصندوق الدولى الذى سبق للمفاوض الفلسطينى أن ناقش استحداثه فى مفاوضات كامب ديفيد ٢ وطابا.

٥ - وردت مواقف نسبية هذه فى مقابلة معه فى «الوسط» اللندنية العدد ٤٢٥ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١١ ص ٢٠-٢١ وكذلك فى مقالة له بعنوان «كيف تكون لك الغلبة وأنت المغلوب على أمرك» على موقع «المنار» www.manar.com على الشبكة العالمية ٢٠٠٣/١/٣٠.

ولم يكتف نسبية بإطلاق التصريحات والدعوات بل عمد إلى تنظيم حملة استفتاء بين المثقفين الفلسطينيين لاستقطاب تأييد المنحاز منهم إلى وجهة نظره. ووضح أنه كان يهدف إلى بناء جبهة فلسطينية منظمة تدعو علناً إلى إسقاط حق العودة بذريعة استحالة الوصول إلى تسوية مع الجانب الإسرائيلى ما دامت قضية اللاجئين عالقة، وفى ظل رفض الجانب الإسرائيلى الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة وفق التفسير الأسمى للقرار ١٩٤. أى بتعبير آخر انتقل نسبية إلى مرحلة بناء جبهة فلسطينية تدعو علناً للاعتراف بأن قضية حق العودة هي العائق أمام التسوية السياسية القادمة مع الإسرائيليين، وإن على الفلسطينيين البحث عما يسميه نسبية «البدايل الفلسطينية» لحق العودة كى لا يبقى الحل العام معطلا تحت وطأة تعثر قضية اللاجئين («ما بعد السور الواقى» مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤-١٣٥).

٦ - راجع النص الكامل لإعلان أثينا، مجلة «الحرية»، العدد ٩٠٢ تاريخ ٢٨/٧-٢/٨/٢٠٠٢، ص ٧.

٧ - عقد اللقاء في مدينة بروج البلجيكية، بحضور أكاديمي مصري وأردني وأمريكي وإيراني، صدرت عنه وثيقة تدعو لحل قضية اللاجئين على الأسس ذاتها لوثيقة أثينا وتستعملان إلى حد بعيد العبارات ذاتها. وقد أوردت صحيفة هآرتس في ٢٢/٧/٢٠٠٢ ذلك في تقرير لمحررها السياسي عكيفا الدار بعنوان «أبو زياد يتنازل عن السيادة وعن الحرم وعن حق العودة للاجئين». ولم يصدر عن أبو زياد أو عن أية جهة فلسطينية أخرى أي تكذيب أو نفي لما جاء في الصحيفة الإسرائيلية. («ما بعد السور الواقعي». مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦ و ١٣٧).

٨ - جاء ذلك في صحيفة «يديعوت أحرنوت» في ١٩/١١/٢٠٠٢ التي أضافت أن يوسى بيلين «لم يتمكن من إخفاء انفعاله» وقوله «لم أتوقع منه أن يقول ذلك، وإن هذه الأقوال تتردد طوال سنين في غرف مغلقة غير أنه تم الإدلاء بها هذه المرة علناً» («ما بعد السور الواقعي». مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠).

٩ - لا بد أن نلاحظ أن خطاب الرئيس عرفات جاء في ١٥/٥/٢٠٠٢، أي ذكرى قيام إسرائيل، ووقوع النكبة الفلسطينية. وهي ذكرى يحييها الفلسطينيون كل عام باعتبارها ذكرى سوداء وأليمة. وقد شهدت تلك السنة مجموعة من التحركات المميزة للاجئين على خلفية ما شهدته الضفة الفلسطينية من اجتياح واسع تحت عنوان «عملية السور الواقعي». وقد احتل في سياقها مخيم جنين موقعا مميزا لما لعبه المقاتلون فيه من دور كبير في التصدي للاجتياح وإيقاع خسائر فادحة في صفوف قوات العدو، الأمر الذي وفر نموذجا لما يفترض أن تكون عليه المقاومة، كما أعاد تقديم قضية اللاجئين وحق العودة كركن رئيسي من أركان القضية الوطنية الفلسطينية. وأن يتم إغفال قضية اللاجئين وحق العودة، في خطاب الرئيس عرفات، حتى قبل أن تجف دماء شهداء مخيم جنين، وباقى مناطق الضفة الفلسطينية، فسر على أنه موقف سياسي واضح الدلالة من قضية اللاجئين وحقهم في العودة ورغبة منه في عدم إثارة الغبار وتعكير العلاقات مع الأوروبيين والأمريكيين.. وربما الإسرائيليين، خاصة بعد أن كان نشر في «نيويورك تايمز» في ٤/٢/٢٠٠٢ المقالة المشار إليها أعلاه حول مراعاة «العامل الديموجرافي» داخل إسرائيل عند معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

١٠ - راجع في ذلك الدراسة الموسعة عن وثيقة «جنيف- البحر الميت» في كتاب «قبل الرحيل.. في السياسة والنظام الفلسطيني» للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إصدار شركة دار التقدم (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أيار

(مايو) ٢٠٠٥. الفصل الأول بعنوان «الظل والصدى» من ص ٩ إلى ص ٥٢. كذلك راجع النص الكامل للوثيقة في الكتاب نفسه ص ٥٣.

١١ - الموسوعة الفلسطينية. مصدر سابق.

١٢ - الموسوعة الفلسطينية. مصدر سابق.

١٣ - «قبل الرحيل...». مصدر سبق ذكره.

١٤ - لمزيد من الإطلاع راجع النص الكامل للبرنامج الانتخابي لمحمود عباس، في انتخابات الرئاسة الفلسطينية في ٩/١/٢٠٠٥ كما نشرته وكالة «وفا» على موقعها الإلكتروني. كذلك راجع النص الكامل لخطابه في افتتاح دورة المجلس التشريعي الفلسطيني في ٨/٣/٢٠٠٥ كما أوردته وكالة «وفا» على موقعها الإلكتروني وكذلك خطابه أمام المجلس التشريعي وهو يؤدي اليمين الدستورية كرئيس للسلطة. فقد تحدث عن جولاته الميدانية في مجتمعات اللجوء «في الوطن وسوريا ولبنان» وعن رفضه توطين اللاجئين «خارج الوطن». بدوره ألقى أحمد قريع، المكلف بتشكيل الحكومة الفلسطينية خطاباً مماثلاً أمام المجلس التشريعي، لنيل الثقة، بحكومته الأولى في عهد الرئيس محمود عباس، نشرته وكالة «وفا» كاملاً على موقعها الإلكتروني. أما اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد أصدرت في ٢/٧/٢٠٠٥ بياناً في أعقاب اجتماع موسع عقدته في عمان دعت فيه إلى حل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية والقمم العربية». وفي مكان آخر يتحدث البيان عن «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤». وفي مكان ثالث يصف البيان «الحل العادل» لقضية اللاجئين بأنه «يمكن أن يتم وفق القرارات الشرعية الدولية وبالأخص قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤». ولا يغيب عن بال البيان أن يوضح في مكان آخر «أن مسيرة السلام تعني إنهاء الاحتلال بشكل كامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف» متجاهلاً في هذه الفقرات كلها حق العودة إلى الديار والممتلكات، مسقطاً هذا الحق بشكل واضح وصريح من شروط الوصول إلى السلام مع الجانب الإسرائيلي. (فصلية «المجموعة ١٩٤»، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٥، ص ٢٢-٢٣-٢٤-٢٥).

١٥ - المرجع السابق.

١٦ - وردت دعوة أبو مازن لمنح اللاجئين جنسيات الدول العربية المضيفة في حديث له إلى فضائية دبي في ١٠/٧/٢٠٠٥.

١٧ - جاء هذا التفسير لدعوة أبو مازن في خطاب له ألقاه لمناسبة بدء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وقد وردت فقراته في صحيفة «النهار» البيروتية في ١٠/٨/٢٠٠٥. مما لا شك فيه أن أبو مازن لا يجهل مضاعيل هذه الدعوة إن جرت الاستجابة لها. ولا يعتقد

في الإطار نفسه أن الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة تقتصر على تخفيف الأعباء المعيشية عن اللاجئين، أو تحسين أوضاعهم الحياتية عبر تحويلهم إلى مواطنين عرب يتمتعون بكامل حقوق المواطنة تحت سيادة «دولتهم» الجديدة التي منحتهم جنسيتها. علماً أن اللاجئين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية. ومن هم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يحملون جوازات سفر السلطة الفلسطينية التي تساويهم بغيرهم من الفلسطينيين تحت إدارة السلطة. أما الفلسطينيون في سوريا فإنهم يتمتعون بشكل عام بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن السوري ما عدا الحقوق السياسية (الترشيح والانتخاب) والوظائف المسماة سيادية (محافظ أو وزير الخ...). يبقى إذن اللاجئون في لبنان. وهم وحدهم الذين يمكن القول بأنهم يعانون. ولعل أولى مفاعيل هذا القرار (لو اتخذ فعلاً) أنه يحول كل اللاجئين إلى مواطنين يحملون جنسيات عربية مختلفة وتقتصر «الجنسية الفلسطينية» على أتباع السلطة الفلسطينية وحدها.

ثاني مفاعيل هذا القرار أنه يفرغ (م.ت.ف.) من مضمونها حين تفقد حقها في تمثيل اللاجئين، بعدما تحولوا إلى «مواطنين عرب» تمثلهم حكوماتهم. وهذه هي، وفق تقديرات مختلفة، رصاصة الرحمة التي تطلق على رأس المنظمة لتخلي مكانها بشكل كامل للسلطة الفلسطينية وحدها.

ثالث مفاعيل هذا القرار أنه يلغى المرجعية السياسية الموحدة للاجئين الفلسطينيين وتصبح مرجعة كل لاجئ هي حكومته التي منحته جنسية بلاده. وبتجزئة الشعب الفلسطيني، تتجزأ القضية والحقوق والحلول. وتتحول قضية اللاجئين من قضية شعب له الحق في العودة إلى دياره وممتلكاته إلى قضية مواطنين عرب، لهم مكان إقامتهم الدائم، ولهم الحق، فقط، في التعويض عن ممتلكاتهم داخل إسرائيل.

الملاحظ في هذا السياق أن الدعوة للتجنيس، هذه، تلتقي مع العديد من المشاريع الغربية لحل قضية اللاجئين، من أبرزها مشروع دونا أرتز الداعي إلى تحويل اللاجئين إلى مواطنين عرب يتمتعون بالاستقرار في أماكن إقامتهم وبكامل حقوق المواطنة بديلاً لحق العودة عن (فصلية «المجموعة ١٩٤»، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٥، ص ٢٧).

١٨ - جاء ذلك في خطاب ألقاه رئيس السلطة الفلسطينية في حفل خاص بجامعة النجاح في نابلس في الأول من تموز (يوليو) ٢٠٠٦ حين قال: سوف نتمسك بالقرار ١٩٤ الذي نص على حق اللاجئين في التعويض ولن نتخلى عنه أبداً.

١٩ - «خارطة الطريق إلى أين؟»، للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، دار التقدم

(بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق) نيسان (إبريل) ٢٠٠٤، ص ١٠٢.

٢٠ - المصدر السابق، ص ١٠٢.

٢١ - المقصود بذلك الطبعة الثالثة من مشروع الدستور الفلسطيني كما وردت نصاً في الصفحة ٢٠٦ من كتاب «في النظام السياسي الفلسطيني» للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، شركة دار التقدم (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق). كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤.

٢٢ - جاء استخدام هذا المنصب إثر تدخل ضاغط من اللجنة الرباعية الدولية، مرّ بعدد من المحطات بدءاً من وثيقة النقاط السبع (٢٠٠٢/٥/١٢) المقدمة إلى السلطة، والتي تحدثت للمرة الأولى عن «الفصل بين منصبى رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء»، وانتهاء بوثيقة «مقترحات من أجل خطوات عاجلة مؤقتة» قدمت إلى ياسر عرفات يوم ٢٠٠٣/٢/١٤ في رام الله.

للمزيد من الإطلاع راجع ص ١٥٧-١٥٩ من كتاب «في النظام السياسي الفلسطيني». مصدر سبق ذكره، وكذلك كراس «قراءة في الحكومة لفلسطينية» بقلم فهد سليمان. الصادر عن المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف). العدد الرابع، تموز (يوليو) ٢٠٠٦، ص ١٦. وقد تولى الحكومة الأولى في هذا السياق محمود عباس في ٢٠٠٣/٤/٢٩.

٢٣ - جرى تكريس ذلك حين تسلم رئيس الحكومة محمود عباس في ٢٠٠٣/٤/٣٠ من وفد اللجنة الرباعية النص الرسمي لخطة «خارطة الطريق»، كأساس للعملية التفاوضية والتسوية في المنطقة.

٢٤ - قبل تشكيل الحكومة كان محمود عباس بوصفه أمين سر اللجنة التنفيذية في (م.ت.ف.) يتولى مسئولية دائرة شئون المفاوضات كون هذا الملف من اختصاص (م.ت.ف.). من خلال اللجنة العليا للمفاوضات ومرجعيتها اللجنة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات. وإثر تشكيل الحكومة آلت مسئولية دائرة المفاوضات إلى صائب عريقات الذي بات يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية كمراقب («قراءة في الحكومات الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨).

٢٥ - اتفاقية أوسلو حظرت على السلطة الفلسطينية ممارسة صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية بالمهام التي تعود في العادة إلى حقبة الخارجية. ومن هنا كانت الحكومات الفلسطينية السابقة على حكومة عباس تلحظ وزارة «التخطيط والتعاون الدولي» للقيام بهذه المهام أو بقسم منها، الأمر الذي خلق منافسة دائمة واحتكاك مع الدائرة السياسية في (م.ت.ف.). وتنازع على الصلاحيات («قراءة في الحكومات الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨).

٢٦ - تضاربت الصلاحيات بين وزارة الشؤون الخارجية في حكومة السلطة الفلسطينية وبين الدائرة السياسية في (م.ت.ف). مما حدا بالرئيس عرفات إلى إصدار قرار إداري بتوزيع الصلاحيات بحيث ألحق البعثات الفلسطينية في العواصم المعنية بالعملية التفاوضية بوزارة الشؤون الخارجية (أي الحكومة)، والباقي بالدائرة السياسية لمنظمة التحرير الأمر الذي فسر على محمل إضعاف للدائرة، وبالتالي إضعاف للموقع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح حكومة السلطة الفلسطينية.

٢٧ - صدر الإعلان في ١٧/٣/٢٠٠٥، في القاهرة، بتوقيع ١٢ فصيلاً فلسطينياً هي الفصائل الأعضاء في (م.ت.ف) (فتح- الجبهة الديمقراطية- الشعبية- حزب الشعب- الصاعقة- القيادة العامة- الفلسطينية- الفلسطينية العربية- جبهة النضال وفداً) إلى جانب حركتي حماس والجهد الإسلامي، وقد تمثلت هذه الفصائل على مستوى الأمناء العامين كما شارك في مؤتمر الحوار الرئيس محمود عباس.

وفيما يلي النص الرسمي للإعلان:

«تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة من ١٥-١٧/٣/٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيمًا وفصيلاً.

١- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢- وافق المجتمعون على برنامج لعام ٢٠٠٥ يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيل بتبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس هي عوامل تفجير.

٤- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة. وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصى المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة

التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها وإن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

[المصدر: كتاب «رئاسية ٢٠٠٥» المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. شركة دار التقدم (بيروت) الدار الوطنية الجديدة (دمشق) ط١/ آذار (مارس) ٢٠٠٦ .

بدورها استكملت لجنة الحوار الوطني في رام الله وغزة ما قد بدأ في القاهرة، وأصدرت في ٢٧/٦/٢٠٠٦ وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على إعادة تشكيل المجلس الوطني بالانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي. وقد جاء في الفقرة ٢ من الوثيقة ما يلي:

«الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، آذار (٢٠٠٥) فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسئولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافى وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة. وإن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنيطة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً واتحاداً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعياً سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافى».

وواضح أن انتخاب المجلس الوطنى سيتم فى الداخل والخارج معاً فالمجلس التشريعى الحالى، تمّ انتخابه بموجب قانون انتخابى، جمع بين التمثيل النسبى (نصف المقاعد) والدوائر، وبالتالي فإن اختياره لم يتم وفقاً لما جاء فى إعلان القاهرة (أى التمثيل النسبى الكامل)، الأمر الذى يتطلب - كما أسلفنا - إعادة انتخاب مجلس وطنى من الداخل والخارج، دون أن يحتسب أعضاء «التشريعى» الحالى أعضاء فى المجلس الوطنى.

٢٨ - صدرت الوثيقة فى ٢٧/٦/٢٠٠٦، بعد حوالى ٢٢ يوماً من الحوار الشامل ما بين رام الله ومدينة غزة. وقد نصت فى الفقرة (١) على التالى بما خص قضية اللاجئين:

«إن الشعب الفلسطينى فى الوطن والمنافى يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصرى، وإنجاز حقه فى الحرية والعودة والاستقلال وفى سبيل حقه فى تقرير مصيره بما فى ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التى طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز ومستندين فى كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخى فى أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا».

كما نصت الفقرة (٩) على ما يلى:

«ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبى للاجئين تتبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولى لتنفيذ ما ورد فى القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم».

٢٩ - كان يفترض، بموجب ما اتفق عليه فى مؤتمر الحوار الوطنى الفلسطينى فى القاهرة، أن يدعو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، وخلال شهر من تاريخ صدور «إعلان القاهرة» اللجنة الوطنية العليا، إلى اجتماع يخصص لبحث آليات إعادة تشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى. وتضم اللجنة كما تقرر، إلى جانب رئيس اللجنة التنفيذية، أعضاء «التنفيذية»، رئيس المجلس الوطنى، الأمراء العاميين، وشخصيات وطنية مستقلة يتم التوافق عليها. ورغم مرور ما يقارب السنتين (حتى كتابة هذه السطور) على الموعد، فإن الدعوة لم توجه إلى اللجنة الوطنية العليا لتلتئم وتباشر مهامها.

٣٠ - نفترض فى هذا السياق أن يكون لحركة

اللاجئين دور فى اختيار الشخصيات المستقلة الأعضاء فى اللجنة الوطنية العليا. أما فى اختيار أعضاء المجلس الوطنى، فإننا نفترض فى السياق نفسه، أن يكون مقياس الاختبار موقف المرشح من حق العودة وعموم قضية اللاجئين، بعيداً عن العصبوية التنظيمية، وبما يخدم قضية اللاجئين وحقوقهم فى العودة، لذلك من المتوقع - وهكذا يفترض أن يكون - أن يتشكل المجلس الوطنى القادم على أسس جديدة وأن يكون فاعلاً فى فرض الرقابة التشريعية على اللجنة التنفيذية (أى قيادة (م.ت.ف)) ومساءلتها بما خص سياستها إزاء قضية اللاجئين وحق العودة وأن يصوب السياسة التفاوضية لدى الجانب الفلسطينى، بما فى ذلك إزالة التناقض المتعلّق بين شروط قيام الدولة المستقلة وشروط عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، بل وعلى العكس من ذلك، أن يجرى الربط بين القضيتين، باعتبارهما المكونين الرئيسيين للقضية الوطنية الفلسطينية وبحيث لا يتحقق واحد منها على حساب الآخر، بل أن يشكل تجسيد أحدهما دعماً للآخر وإسناداً له.

٣١ - راجع المصادر السابقة حول قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، والمصادر السابقة حول القرار الاستشارى لمحكمة العدل الدولية التى ما زالت ترى أن قرار التقسيم لم ينفذ بعد، وأن القضية الفلسطينية يجب أن تحل من جوانبها كافة.

٣٢ - راجع فى هذا السياق أيضاً تفسير اللجنة القانونية فى الأمم المتحدة للقرار ١٩٤، ونص القرار ٢٢٣٦ حول حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، والقرارات الأخرى ذات الصلة كما وردت فى مراجع سابقة.

٣٣ - المصدر السابق.

٣٤ - مصدر سبق ذكره.

٣٥ - تنص المادة ١٣ من مشروع الدستور الفلسطينى على التالى:

«للفلسطينى الذى هجر من فلسطين أو نزح عنها نتيجة لحرب عام ١٩٤٨ ومنع من العودة إليها، حق العودة إلى الدولة الفلسطينية وحمل جنسيتها، وهو حق دائم لا يسقط بالتقادم».

«تعمل الدولة الفلسطينية على متابعة السعى لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين فى العودة لديارهم، والتعويض من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ولمبادئ القانون الدولى».

٣٦ - مصدر سبق ذكره.

٣٧ - من القضايا الإيجابية التى تسجل لصالح مشروع الدستور الفلسطينى أن يعطى الأم الفلسطينىة الحق فى منح جنسيتها لأولادها بغض النظر عن جنسية

والدهم. وهذا يميز الدستور الفلسطيني عن العديد من الدساتير العربية التي ما زالت تحصر بالآباء حق منح جنسيتهم لأولادهم وتحرم الأمهات من هذا الحق، الأمر الذي يثير في هذه البلدان جدلاً صاعداً حول المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

٣٨ - لعلها واحدة من خصوصية الشعب الفلسطيني، الذي تعرض للتهجير، والإلحاق، وتدمير كيانه السياسي ممثلاً بفلسطين التي كانت خاضعة للانتداب، أن يتوحد في الانتماء إلى كيان سياسي يتمثل في «شعب فلسطين» وبالتالي أن يعاني من ازدواجية، فرضتها عليه الظروف. فهو ينتمي في هويته إلى الشعب الفلسطيني، وهو في جنسيته ينتمي إلى دولة أخرى. منها إسرائيل، الأردن، ودول عربية أخرى، ودول

عربية. غير أن حملته لهذه الجنسية لم يبلغ انتماءه لهويته الفلسطينية التي جسدتها (م.ت.ف). ولعل هذه الخصوصية سوف تزداد وضوحاً، وسوف تطرح التباساتها بحدّة أكثر حين تقوم دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، يكون بمقدورها منح جنسيتها لمن يشاء من الفلسطينيين في الشتات.

٣٩ - العدد الأكبر من اللاجئين يحملون جنسيات عربية وأجنبية دون أن يتسبب ذلك بإلغاء وضعهم القانوني كلاجئين، ودون أن ينتقص ذلك من حقوقهم الكاملة، وفي مقدمتها حقهم في العودة. ينطبق هذا على اللاجئين الذين حملوا الجنسية الأردنية، وعلى غيرهم من اللاجئين في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وغيرها.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- موعيتست هامدينا هزمنيت - مجلس الدولة

المؤقت:

هي المؤسسة التشريعية المؤقتة "لدولة إسرائيل" التي أقيمت حتى اجتماع الكنيست الأولى عام ١٩٤٩. وكانت هذه المؤسسة مشكلة بنفس تشكيل مجلس الشعب الذي سبقها والذي شكّل مع انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بصفته السلطة العليا للاستيطان اليهودي.

وقد اختار مجلس الدولة المؤقت الدكتور حاييم وايزمان رئيساً له، واختار يوسف شبرينتسك مديراً عاماً له. وقد وضع المجلس أنظمة الحكم والقضاء وأشرف على شئون الدولة وأعمال الحكومة وأعد الانتخابات للكنيست الأولى.

٢- ميزوغ جاليوت - دمج الجاليات:

هذا المبدأ يعتبر أحد المبادئ الأساسية للصهيونية و"دولة إسرائيل" المتجددة، وهو المبدأ المبني على حقيقة أن "الدولة" تتكون من يهود جاءوا من مختلف الجاليات، التي تتمتع كل واحدة منها بأنماط وعادات خاصة بها، وأنه يجب دمج هذه الجاليات في كيان واحد وشخصية واحدة.

٣- محانوت معتسار كفريسين:

معسكرات الاعتقال في قبرص هي معسكرات اعتقال أقامها الإنجليز في جزيرة قبرص للمهاجرين اليهود بالطرق غير الشرعية، والذين قامت السلطات باعتقالهم عند وصولهم إلى شواطئ فلسطين أو نقلوا إلى هناك بسفن طرد بريطانية.

وقد ضمت الدفعة الأولى من المنفيين ١٣٠٠ رجل وامرأة اعتقلوا في سفينتين تعودان إلى منظمة الهاجاناه، وذلك في أغسطس ١٩٤٦. وقد بلغ عدد اليهود في معسكرات الاعتقال هذه في يونيو ١٩٤٧ (١٥) ألف يهودي، وحتى نهاية الانتداب البريطاني على

فلسطين بلغ عدد اليهود الذين طردوا إلى قبرص أكثر من ٣٠٠ ألف.

وقد أديرت المعسكرات في قبرص بالتعاون بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات، وحكومة الانتداب والجيش البريطاني، ولكن الإدارة الداخلية كانت بأيدي المعتقلين أنفسهم بواسطة ممثلي الأحزاب في الحركة الصهيونية ورسل الهاجاناه الذين عملوا سرا على تدريب المعتقلين على السلاح وتنظيم الشباب من بينهم.

ومع قرب إعلان "دولة إسرائيل"، بدأ الإنجليز الإفراج عن المعتقلين وتهجيرهم إلى إسرائيل على دفعات، وقد أفرج عن آخر دفعة من معسكرات قبرص في يناير ١٩٤٩.

٤- مطمون كوهن / يهودا ليب:

مرب ورجل أعمال، ومؤسس أول كلية عبرية في العالم، وهي كلية هرتسليا في تل أبيب. ولد في بودوليا عام ١٨٦٩، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٤، ودرس في ريشون لتسيون، وكان أحد مؤسسي تل أبيب ورامات جَن. وقد توفي عام ١٩٣٩.

٥- ميمون/عده/فيشمان/عده فيشمان ميمون:

إحدى مؤسسات حركة العاملات العبرية في فلسطين، وإحدى رؤساء حركة العمل الصهيونية. ولدت عام ١٨٩٣ في صربيا، وهاجرت إلى فلسطين عام ١٩١٢، وكانت عضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية واللجنة التنفيذية للهستدروت، وعضواً في مركز حزب هابوعيل هاتسعين وسكرتيرة لمجلس العاملات.

أسست عام ١٩٣٠ مزرعة دراسية للعاملات الزراعيات قرب نس تسيونا، وانتخبت عضواً في الكنيست وممثلة لحركة العمال في محافل دولية، وقد توفيت عام ١٩٧٣.

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) لعدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الديني القومي)	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يومياً طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس" لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٣ / ٣٠٠٦

الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع التجارة - قلوب - مصر

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية



مخبرات الإسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمراته السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

